

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
لقد قام الباحث بتقديم هذا
معرض المناقشة / علي بن عبد الله بن محمد
لقد قام الباحث بتقديم هذا
معرض المناقشة / علي بن عبد الله بن محمد

الجواب الفاضل لأرباب القول الرأئض

تأليف

الشيخ العلامة : سليمان بن سحمان بن مصلح النجدي

(١٢٦٦.١٣٤٩هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية
(الدكتوراه)

تحقيق ودراسة

فهد بن عبد الهادي بن حمد العرجاني

بإشراف

فضيلة الشيخ الدكتور

محمد بن عبد الوهاب العقيل

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة

بكلية الدعوة وأصول الدين

العام الدراسي

١٤٢٧.١٤٢٨هـ

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

أما بعد:

فإنَّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار^(٤).

لقد امتن الله سبحانه وتعالى على الناس كافةً ببعثة نبيِّنا محمد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٥).

فبعثه ﷺ رحمة للناس، فبه هداهم الله من الظلمات إلى النور، ومن العمى إلى الهدى، حيث أمرهم بالتوحيد، ونهاهم عن الشرك، فأصل دعوته أفراد الله بالعبادة والكفر بكلِّ معبود سواه، وهذا هو معنى لا إله إلا الله الذي بعث به جميع الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيْ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾^(٦).

(١) سورة آل عمران (١٠٢).

(٢) سورة النساء (١).

(٣) سورة الأحزاب (٧٠).

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه كما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢، رقم: ٨٦٧)، وتشعر بين يدي كل خطبة.

(٥) سورة الأنبياء (١٠٧).

(٦) سورة الأنبياء (٢٥).

ولقد سار الصحابة من بعد نبيهم عليه الصلاة والسلام في بيان دعوة التوحيد والبراءة من الشرك وأهله، وبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنفيس، ولا يخلو زمان من أهل العلم الذين يجدّدون للناس ما اندرس من الدين، فله الحمد الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»^(١).

ومن هؤلاء العلماء علم الأعلام القدوة السنام المجدد الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب^(٢) رحمه الله وأعلى في الفردوس درجته؛ الذي دعا الناس إلى التوحيد الذي بعث به سيد الأولين والآخرين نبينا محمد ﷺ، وتجديد ما اندرس من الدين، ونبذ الشرك وأهله والبراءة منهم، في فترة قد خيم الشرك فيها على معظم بلاد الجزيرة العربية.

فكتب الله القبول لدعوته، وانتشرت وعمّت الجزيرة العربية وغيرها من البلاد. فأقض ذلك مضجع أهل الباطل، وحاربوه من كل حذب وصوب، وعادوا دعوة التوحيد، ورموها بتكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم والتنقص من نبيهم، وغير ذلك من الافتراءات الباطلة التي لا زال أعداء هذه الدعوة يروّجونها إلى يومنا هذا.

ومن نصر الله لهذه الدعوة المباركة أن هيأ لها قوة السنان واللسان؛ وذلك بعد أن

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (ص/٦).

(٢) هو شيخ الإسلام، مجدّد الدعوة، العالم العامل، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد، ولد سنة: ١١١٥ هـ ببلدة العيينة من بلدان العارض، كان عالماً بقنون العلم، وهو مجدّد الدعوة السلفية بالجزيرة العربية، وقد بلغت دعوته أقطار الأرض، توفي سنة: ١٢٠٦ هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/٢٠)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/١٢٥).

تعاهد الإمامان محمد بن سعود^(١) ومحمد بن عبد الوهاب رحمهما الله على نصره التوحيد ونبد الشرك، فكتب الله لها القبول والانتشار، ومن إتمام نعمة الله على هذه الدعوة أن تتابع علماءها من أبناء الإمام وتلامذته وأحفاده يدعون إليها، ويدافعون عنها بإيضاح الحق وإزالة الشبه التي يلقيها على الناس من شَرِّق بهذه الدعوة من قريب أو بعيد.

فكتب أئمة هذه الدعوة المباركة مملوءة بالردود التي فيها النصح للأمة، والأخذ على يد المخالف وإرشاده إلى الصراط المستقيم كما هو منهج أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة؛ فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءُ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٢)، ويرحمون الخلق، فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكون الدين كله لله»^(٣).

ومن أئمة هذه الدعوة المباركة الذين نذروا أنفسهم للدفاع عنها وعن علمائها لأكثر من خمسين عامًا الشيخ العلامة سليمان بن سحمان رحمه الله، الذي أثرى المكتبة الإسلامية بكتبه القيِّمة النافعة، والتي بيَّن فيها حقيقة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ودافع عنها وعن علمائها بالأدلة الواضحة والحجج القاطعة.

(١) هو الإمام الرئيس محمد بن سعود بن محمد بن مقرن بن مرخان، الشجاع المجاهد الورع الزاهد، جامع كلمة المسلمين، ومجدد الدعوة الإسلامية، ومحيي السنة المحمدية، قام في خدمة التوحيد، ونصرة الدين، ومحاربة الشرك وأهله أتم القيام، هو والشيخ محمد بن عبد الوهاب، فحاز هو وأولاده من بعده فضائل المفاخر، توفي رحمه الله سنة: ١١٧٩ هـ بالدرعية. «الدرر السنية» (١٣/ ٣٤٧).

(٢) سورة المائدة (٨).

(٣) «الرد على البكري» (٢٥٨).

فَمِنْ الواجب على طَلَّابِ العلمِ عامَّةً، وفي المملكة العربية السعودية على الخصوص،
الذين يتفَيَّأون ظلال وثمرات دعوة التوحيد، ومن باب رد الجميل لعلماء هذه الدعوة؛
الاهتمام بتراتها العلمي المطبوع منه والمخطوط وإظهاره في أكمل صورة.
فَمِنْ هذا المنطلق رغبتُ في أن يكون موضوع رسالتي المقدَّمة إلى قسم العقيدة
بالجامعة الإسلامية لنيل درجة العالمية العالية «الدكتوراه» تحقيق ودراسة كتاب
العلامة سليمان بن سحمان رحمه الله:

«الجواب الفائض لأرباب القول الرائض»

أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أهمية هذا الكتاب وأسباب اختياره فيما يلي:

- ١- إظهار جهود أئمة الدعوة في خدمة العقيدة والدفاع عنها.
- ٢- إثراء المكتبة الإسلامية.
- ٣- خدمة التراث العلمي لهذه الدعوة، وإبرازه من حيز المخطوطات إلى المطبوعات.
- ٤- الوفاء لعلمائنا الأجلاء، وهذا أقل الواجبات على طلبة العلم في هذه البلاد على وجه الخصوص.
- ٥- إن مؤلف الكتاب أحد الأعلام في زمانه، وثناء العلماء عليه وما تركه من مؤلفات ورسائل وردود خير شاهد.
- ٦- إن المؤلف رحمه الله نذر نفسه للدفاع عن العقيدة الصحيحة وعن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية قرابة خمسين عاما.
- ٧- إن المؤلف رد على الشبه التي تثار حول هذه الدعوة المباركة، ولا تزال هذه الشبه موجودة إلى يومنا هذا، ففي طبع كتب هذه الدعوة وإخراجها للناس دفع هذه الشبه الباطلة.
- ٨- كون هذا الكتاب لم يطبع من قبل.
- ٩- بين المؤلف في هذا الكتاب المنهج الحق المؤيد بالدليل في مسألة الإقامة بين أظهر المشركين، ومسألة الموالة والمعادة، وغيرها من المسائل المهمة التي تتعلق بالعقيدة.
- ١٠- بيان أن أئمة الدعوة كانوا على منهج السلف الصالح، وعلى المشهور من مذاهبهم الأربعة، ولم يأتوا بمذهب جديد كما يزعم المناوئون لهذه الدعوة.

خطة البحث

قسّمتُ البحثُ إلى مقدّمة وقسمين:

أما المقدمة فتشتمل على ما يلي:

١- أهمية الكتاب، وأسباب اختياره.

٢- خطة البحث.

٣- منهج التحقيق.

٤- كلمة شكر وتقدير.

القسم الأول: الدراسة.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث: طلبه للعلم.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المبحث السادس: مؤلفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه للمؤلف.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب وتاريخه.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلف ومصادره في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النص المحقق.

منهجي في التحقيق

أولاً: اعتمدتُ في تحقيق النصِّ على إحدى النسخ، ورمزت لها بكلمة «الأصل» مع مقارنتها بغيرها من النسخ.

ثانياً: نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلاً حسب القواعد الإملائية الحديثة، وقابلت المنسوخ مع أصل المنسوخ منه.

ثالثاً: إذا وجد سقط في النسخة الأصل فإنني أكمله من النسخ الأخرى، وأضعه بين معقوفتين هكذا: [...] مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

رابعاً: ما جزمت بخطئه في الأصل فإنني أكتب الصواب من النسخ الأخرى، وأضعه بين قوسين هكذا: (...) مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

خامساً: ما جزمت بخطئه في جميع النسخ فإنني أبقيه كما هو، وأضعه بين قوسين هكذا: (...)، وأبين الصواب في الهامش مع بيان سبب الخطأ.

سادساً: وضعت خطأ مائلاً هكذا: (/) للدلالة على نهاية اللوحة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

سابعاً: عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقمها وكتابتها بالرسم العثماني.

ثامناً: قمت بتخريج الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في «الصحيحين» أو في أحدهما فإنني اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما فإنني قمت بتخريجه من كتب الحديث المعتمدة.

تاسعاً: تخريج الآثار من مصادرها مع ذكر أقوال أهل العلم في الحكم عليها.

عاشراً: إيضاح المسائل العقدية والتعليق عليها حسب ما يقتضيه المقام.

الحادي عشر: توثيق النقول والأقوال من مصادرها المعتمدة.

الثاني عشر: عرّفت بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية والأماكن والبلدان والفرق والطوائف تعريفاً موجزاً.

الثالث عشر: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة موجزة.

الرابع عشر: التزمت بعلامات الترقيم، وضبطت ما يحتاج إلى ضبط.

الخامس عشر: وضعت فهرس علمية في آخر الكتاب حسب ما ذكر في الخطة.

كلمة شكر وتقدير

أحمدُ الله الذي لا إله إلا هو، وأشكره على نعمه التي لا تُعدُّ ولا تحصى، فهو سبحانه أهل الثناء والمجد، حيث وفقني وأعاني على إكمال هذه الرسالة، فله الحمد والشكر والفضل والمنة، ولا حول ولا قوَّة إلا به.

وأثني بالشكر لوالدي الكريمين غفر الله لهما ولجميع المسلمين، وأعلى في الفردوس درجتها إنه أكرم مسؤول.

ومن باب قول النبي ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر النَّاس»^(١)؛ أتقدَّم بالشكر للقائمين على هذه الجامعة المباركة على ما يقدمونه من خدمة وجهد ملموس بارز لطلبة العلم، وأسأل الله بمنه وجوده أن يضاعف لهم الأجر.

والشكر موصول لكلِّية الدَّعوة وأصول الدِّين، وأخص بالذكر مشايخي الفضلاء بقسم العقيدة جزاء ما يقدمونه لطلاب العلم من تعليم وإرشاد وتوجيه، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أشكر كل من أسدى إليَّ فائدة أو مساعدة من الإخوة والزملاء.

ومن اللازم علي أن أتقدَّم بالشكر لفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل - حفظه الله ورعاه، وسدَّد خطاه - الذي تفضَّل مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، وبذل لي من وقته وعلمه، وفتح لي صدره ومنزله بالحفاوة والخلق الكريم، فأفادني بتوجيهاته السديدة، وإرشاداته النافعة طوال مدة الرسالة، فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمره وذريته، وأن يوفقني وإياه وجميع المسلمين لما يحبه ويرضاه، إنه جواد كريم.

كتبه الطالب

فهد بن عبد الهادي بن حمد العرجاني

(١) أخرجه الترمذي، كتاب: البر، باب: ما جاء في الشكر (٣٣٩/٤)، وقال: حديث حسن صحيح.

القسم الأول: الدراسة

وفيه فصول:

الفصل الأول: دراسة المؤلف

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وسيكون العمل فيه حسب ما تضمنه منهج التحقيق.
ثم ذيلت الكتاب بفهارس علمية تعين الباحث على الوقوف على جزئياته، وهي
على النحو التالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار والأقوال.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الفرق والمذاهب.
- فهرس الكلمات الغريبة.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

الفصل الأول

دراسة عن المؤلف

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث: طلبه للعلم.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المبحث السادس: مؤلفاته.

المبحث الأول

اسمه ونسبه

هو العلامة سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك ابن عامر بن محمد بن صالح بن عبد الله، من آل عامر، الفرعي^(١) الخثعمي^(٢) العسيري النجدي.

فهو ينحدر من أصول عربية عريقة، ينتسب إلى قبيلة خثعم المشهورة.

وقد بين ذلك رحمه الله في إحدى قصائده لما سئل عن نسبه، فقال:

سليمان سحمان وسحمان مصلح ومصلح حمدان، وحمدان مسفر
أولئك آبائي سلاله عامر إلى خثعم يُعزى وبالحير يذكر^(٣)

وقال أيضا ابنه الشيخ^(٤) صالح بن سليمان موضحا انتسابهم إلى قبيلة خثعم:

سليمان سحمان سلاله مصلح وحمدان من آبائه بل ومسفر
كذا عامر من أكلب ثم خثعم وأنار آرائل بن عمرو معمر^(٥)

فالشيخ رحمه الله ينتسب إلى هذه القبيلة العربية الأصيلة، وقد أثبت هذا النسب كل من ترجم للشيخ رحمه الله^(٦)، ومما يؤكد ذلك أن جده ووالده رحمهما الله كانا من أمراء قرية تباله التي يسكنها بعض بطون قبيلة خثعم.

(١) نسبة إلى الفرع بن شهران بن عفرس، وهي بطن من قبيلة خثعم، انظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٤٢٠).

(٢) نسبة إلى خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن غوث بن ليث بن مالك بن زيد بن كهلان، وهم إخوة بجيلة، انظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٤٢٣).

(٣) «ابن سحمان، تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/ ١٢).

(٤) الشيخ صالح بن سليمان بن سحمان الفرعي الخثعمي، ولد سنة: ١٣٢٠ هـ، ونشأ في حضانة والده، أخذ العلم عن علماء نجد، كان حسن السيرة، وحسن الخلق، عالما فاضلا زاهدا ورعا متواضعا، توفي سنة: ١٤٠٢ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ٤٦٨).

(٥) «ديوان صالح بن سحمان» (ص/ ٣٦)، و«ترجمة ابن سحمان» لولده صالح (خط).

(٦) انظر: «تراجم متأخري الحنابلة» (رقم: ٥)، «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٢٩٠)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٢٧٩)، و«تتمة تاريخ نجد» (ص/ ١٨٠).

المبحث الثاني مولده ونشأته ووفاته

ولد الشيخ رحمه الله في قرية السقاء^(١)، بمدينة أبها، وقد أشار الشيخ إلى ذلك في قصيدة بقوله:

وأرض بها نيطت علي تمائي تسمى السقا دار الهداة أولى الأمر
بلاد بني تمام حيث توطنوا وآل يزيد من صميم ذوي الفخر^(٢)
وقد اختلف في سنة مولده ما بين عام ١٢٦٦ هـ وعام ١٢٦٩ هـ^(٣).

ولقد نشأ الشيخ في القرية التي ولد فيها، في بيت علم ودين، فوالده رحمه الله كان عالماً ديناً ورعاً، وهذا ما جعل الأمير عائض بن مسفر ينقله إلى أبها لنشر العلم، حيث أنشأ مدرسة لتعليم القرآن، فحفظ الشيخ كتاب الله على يد والده في أول عمره، فنشأ الشيخ نشأة دينية حسنة، مما كان له أثر واضح في حياته العلمية^(٤).

وبعد عمر حافل بالعطاء لنصرة التوحيد وقمع حجج الباطل ودحض شبه المرجفين، والذب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب وأئمتها؛ توفي رحمه الله بمدينة الرياض في يوم الأحد العاشر من شهر صفر سنة ١٣٤٩ هـ بعد مرض لازمه شهرين. ولم يُورث إلا مسكناً صغيراً، وأربعة عشر ريالاً، وصُلِّيَ عليه بالجامع الكبير، وخرج مع جنازته خلق كثير، ودفن في مقبرة العود بين قبري الإمام عبد الرحمن بن حسن^(٥)، وابنه عبد اللطيف رحمهم الله أجمعين، وصلي عليه صلاة الغائب في جوامع نجد، رحمه الله رحمة واسعة.

(١) تقع غرب مدينة أبها بخمسة عشر ميلاً تقريباً. «تاريخ عسير» (ص/١٩).

(٢) «ابن سحمان، تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/١٧).

(٣) «مشاهير علماء نجد» (٢٩١)، «الدرر السنية» (١٦/٤٤٥)، «قلائد الجمان» (١٧).

(٤) انظر: «قلائد الجمان» (ص/١١)، «مجموع النفائس الشعرية» (ص/٣٤)، «إمتاع السامر» (ص/١٩٦، ١٩٧، ١٩٨).

(٥) هو العلامة المجدد الثاني الشيخ أبو الحسن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد سنة: ١١٩٣ هـ بالدرعية، أخذ العلم عن جده محمد بن عبد الوهاب، وحمد بن ناصر بن معمر، والجبرتي المؤرخ وغيرهم، كان عالماً بارعاً، توفي سنة: ١٢٨٥ هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/٧٨)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/١٨٠).

ومن الكرامات التي حصلت للشيخ رحمه الله أنه خرج من جسده رائحة طيب لا
يعهدون مثلها^(١).

ولقد دهى الناس خبر وفاة العالم النحرير، وكانت الفاجعة كبيرة، والخطب عظيم
بفقد هذا العالم، فأخذ الجميع يرثيه.

وقد رثاه الشيخ محمد بن عبد العزيز بن هليل^(٢) بطلب من الإمام ابن باز^(٣)
رحمهم الله أجمعين فقال:

فأله يجزيه عنّا كلّ صالحة	فضلاً ويسكنه في دار رضوان
لما قضى وثوى في الرمس منفردا	وبات تحت الثرى من بين أكفان
قامت ربوع الهدى والعلم تندبه	والطرس مع قلم ييكى بأشجان ^(٤)

(١) انظر: «روضة الناظرين» (١/١٢٦)، «تذكرة أولي النهى والعرفان» (٣/٢٥٥-٢٥٦).

(٢) الشيخ محمد بن عبد العزيز بن هليل ولد عام ١٣٣٢هـ في الدلم، طلب العلم على علماء
الرياض، تولى منصب القضاء، توفي في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠١هـ. «روضة الناظرين»
(٢/٣٤٥).

(٣) العلامة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ولد سنة: ١٣٣٠هـ بالرياض، كان عالما
جليلا، محدثا فقيها، مفيدا للطالين، ورعا زاهدا، تولى مناصب كثيرة، منها رئاسة الجامعة
الإسلامية بالمدينة النبوية، وكان مفتيا عاما للملكة العربية عدة سنوات، ورئيسا للجنة
الدائمة للبحوث، ورئيسا للمجمع الإسلامي بمكة، وغيرها من المناصب، توفي سنة:
١٤٢٠هـ. «الدرر السنية» (١٦/٤٨٤)، و«المبتدأ والخبر» (٣/٥).

(٤) وذلك بعد وفاة العلامة ابن سحمان بتسع سنوات، انظر: «ابن سحمان، تاريخ حياته وعلمه،
وتحقيق شعره» (١/١٧٢).

وقال الأستاذ حمد الجاسر رحمه الله في قصيدة يرثي بها الإمامين سليمان بن سحان
وسعد بن عتيق^(١) رحمهما الله :

وهل خطب كخطب منه كادت لشدة وقعته تنهار نجد
إلى أن قال:

فأضحت في ظلام مكفهر	ومنها النور قدما كان يبدو
مضى عنها سليمان محثا	يسوم أمامه قد سار سعد
فأضحى العلم بعدهما يتيا	يحارب به كثير وهو فرد
وأضحى الدين بعدهما مهانا	يروم لكيده أشر ووغد
هما سيفان مالحما نظير	لنصر الشرعة الغرا يعد ^(٢)

(١) هو العلامة الورع الزاهد الشيخ سعد بن حمد بن علي بن محمد بن عتيق، اشتهر كوالده بابن عتيق، ولد ببلدة العمار من بلدان الأفلاج سنة: ١٢٧٩ هـ نشأ في كنف والده، وقرأ عليه جملة من القرآن، ثم سافر إلى الهند فقرأ بها على صديق حسن خان، له رسائل كثيرة، توفي سنة: ١٣٤٩ هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٣٢٣)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ٢٢٠).

(٢) «الدرر السنية» (١٦/ ٤٥٢).

المبحث الثالث

طلبه للعلم

إنَّ الناظر والمتأمل في مؤلفات العلامة ابن سحمان وما وصل إليه من مكانة علمية يعرفها ويقر بها كل منصف يتضح له قوَّة نشأته العلمية، وقد كان رحمه الله ذكياً نبهاً، قوي الحفظ، سريع الفهم، حاضر البديهة، وكان خطاطاً جيِّد الخط مع سرعة ومهارة. ولا يخفى تأثير الفترة الزمنية التي أدركها وعاشها، فقد كانت بفضل الله عليه تضم فطاحلة العلماء في وقتهم، مما جعله ينهل من علمهم بغزارة،

فأول من تتلمذ عليه العلامة ابن سحمان والده رحمه الله، فقد حفظ عليه القرآن في سنٍّ مبكرة، وأخذ عنه مبادئ العلوم الشرعية، فمن فضل الله عليه أن نشأ في بيئة علمية جعلته محباً للعلم وطلبه.

فلما رأى والده حرص ابنه على طلب العلم وصادف ذلك تدهور الأوضاع السياسية في عسير قرر الرحيل إلى الرياض بلاد العلم والعلماء^(١)، فانتقل إليها مع والده وأسرتهم عام ١٢٨٠هـ، وكان ذلك في عهد الإمام فيصل بن تركي بن عبد الله آل سعود^(٢) رحمهم الله أجمعين، الذي رحب بالشيخ سحمان وأسرتهم الذي نزل عليهم ضيفاً.

وقد كانت الحركة العلمية في عزِّ مجدها بقيادة الإمام المجدد الثاني عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ وابنه عبد اللطيف رحمهم الله، وكانا يقدران الشيخ سحمان رحمه الله أجل تقدير، ومما يدلُّ على ذلك أن الإمام عبد الرحمن بن حسن كان لا يرضى أن يجلس بجانبه أحد في الدرس إلاَّ الشيخ سحمان.

فالتحق العلامة ابن سحمان رحمه الله بحلقات العلم، ولازم الإمام عبد الرحمن بن

(١) ولا زالت إلى يومنا هذا، وأسأل الله أن يديم عليها ذلك.

(٢) الإمام الشجاع، والخليفة العادل، فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود، ولد سنة:

١٢١٣هـ، كان زاهداً عابداً، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، محباً للعلماء مكرماً لهم، توفي

سنة: ١٢٨٢هـ. «الدرر السنية» (١٦/ ٣٩٥).

حسن، وأخذ ينهل من علمه الغزير، فقرأ عليه في الأصول والفروع، والحديث والتفسير، وعلوم العربية، بجد ومثابرة، لا يكل ولا يمل.

ولازم أيضا العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله، فأدرك العلامة فطنة ابن سحمان وذكاءه مما جعله يتخذه كاتباً له، وقد أحب ابن سحمان شيخه عبد اللطيف حباً جماً، مما جعله يمدحه في قصائده.

وتتلمذ أيضا على يد الشيخ حمد بن فارس^(١) خصوصا في علوم العربية، فلما توفي الإمام فيصل بن تركي رحمه الله واضطرب الوضع السياسي في الرياض انتقل الشيخ سحمان وأسرته إلى الأفلاج بجوار عالمها العلامة حمد بن عتيق^(٢)، الذي لازمه ابن سحمان لمدة سبعة عشر عاما، وهو ينهل من علمه، وقد تأثر بشيخه أشد تأثير.

فلما توفي العلامة حمد بن عتيق حزن ابن سحمان عليه وعلى والده الذي توفي في ذلك العام حزنا شديدا، فأرسل إليه الإمام عبد الله بن عبد اللطيف^(٣) رحمه الله يطلب منه

(١) هو الشيخ حمد بن فارس بن محمد بن فارس التيمي الربابي، ولد سنة: ١٢٦٣هـ ونشأ في كنف والده نشأة طيبة، ولازمه ملازمة تامة، كان من العلماء الأفاضل، توفي سنة: ١٣٤٥هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٢٨٨)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ٩٧).

(٢) هو العلامة حمد بن علي بن محمد بن عتيق، ولد سنة: ١٢٢٧هـ، في الزلفي، ونشأ بها، وحفظ القرآن، ثم سافر إلى الرياض، وأخذ عن علمائها، حتى صار من كبار العلماء وأئمة الدعوة، ثم صار قاضيا بالخرج، ثم نقل إلى بلدة الحلوة، ثم إلى الأفلاج، توفي بالأفلاج سنة: ١٣٠١هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٢٤٤)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ٨٤).

(٣) هو الإمام العالم الجليل، مفتي الديار السعودية، ومحبي الآثار السلفية، علامة نجد وزعيمها الإسلامي في زمنه، الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، ولد في مدينة الأحساء عام: ١٢٦٥هـ، نشأ في بيت جدّه لأمه الشيخ عبد الله الوهبي، وحفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى الرياض، وتتلمذ على يد والده العلامة عبد اللطيف، وعلى جدّه الإمام عبد الرحمن بن حسن، فأخذ عنهما علم التوحيد والفقه والحديث والتفسير، رحل إلى الأفلاج بعد وفاة والده، وقرأ على علامة نجد في زمانه العلامة حمد بن عتيق، ولازمه ثلاث سنوات، واشتهر الشيخ بسعة العلم الجم والكرم وسماحة الأخلاق ورجاحة العقل ورحابة الصدر والعطف على المساكين، توفي يوم الجمعة ٢٠/ ٣/ ١٣٣٩هـ في الرياض. «مشاهير علماء نجد» (١٢٩)، و«علماء نجد خلال ستة قرون» (١/ ٧٢)، «عقد الدرر» (٩٩).

القدوم إلى الرياض، فلبى طلبه والتحق بحلقته واستفاد منه ومن العلامة سعد بن عتيق
رحم الله الجميع رحمة واسعة^(١).

(١) انظر: «مجموعة النفائس الشعرية» (ص/ ٣٤)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٢٧٩)،
«روضة الناظرين» (١/ ١٢٦)، «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٢٠٠)، «ابن سحمان تاريخ
حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/ ١٥).

المبحث الرابع شيوخه وتلاميذه

نشأ العلامة ابن سحمان رحمه الله في بيت علم ودين، فحفظ القرآن الكريم على يد والده في صغره، وتعلم عليه مبادئ العلوم، وكان والده داعية خير، فما حل في بلد إلا وأنشأ فيها مدرسة للقرآن الكريم والعلوم الشرعية ففي أمها أنشأ مدرسة لتعليم القرآن الكريم، ولما ارتحل إلى الرياض واستقر فيها أنشأ مدرسة لتعليم القرآن الكريم، ولما ارتحل إلى الأفلاج أنشأ مدرسة لتعليم القرآن الكريم، فوالده رحمه الله هو أول شيوخه. ومن شيوخه أيضا:

- ١- الإمام عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ.
 - ٢- الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ^(١).
 - ٣- الإمام حمد بن علي بن عتيق^(٢).
 - ٤- الشيخ عبد الله بن حسين المخضوب^(٣).
 - ٥- الإمام عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ.
 - ٦- العلامة حمد بن فارس بن محمد التميمي^(٤).
 - ٧- العلامة سعد بن حمد بن عتيق^(٥).
- وقد تتلمذ على يده رحمه الله تلاميذ كثيرون، فمنهم على وجه الاختصار:
- ١- الشيخ عبد العزيز بن صالح بن مرشد^(٦).

(١) هو الإمام العلامة: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ولد سنة: ١٢٢٥هـ في الدرعية، كان من كبار العلماء العاملين، الذين نشروا العلم وتصدوا لرد شبه المخالفين، توفي سنة: ١٢٩٣هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٩٣)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٢٠٢).

(٢) تقدمت ترجمته (ص/ ١٧).

(٣) الشيخ عبد الله بن حسين المخضوب ولد سنة: ١٢٣٠هـ في قرية (منفوحة)، ونشأ محبا للعلم راغبا فيه، قرأ على علماء نجد، كان قاضيا بالخرج، توفي سنة: ١٣١٧هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/ ٧٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص/ ١٧).

(٥) تقدمت ترجمته (ص/ ١٥).

(٦) ولد في الرياض عام: ١٣١٠هـ، نشأ في بيئة طاهرة نقية، وكان من العلماء الذين تفقهوا في العلم، ومن الزهاد، توفي سنة: ١٤١٧هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٣/ ٣٥٤).

- ٢- الشيخ عبد العزيز بن سليمان بن سحمان^(١).
- ٣- الشيخ عبد الله بن حمد بن عتيق^(٢).
- ٤- الشيخ ناصر بن سعود بن شويمي^(٣).
- ٥- الشيخ عبد العزيز بن حمد بن عتيق^(٤).
- ٦- الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ^(٥).
- ٧- الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري^(٦).
- ٨- الشيخ أحمد بن عبد العزيز المرشدي^(٧).
- ٩- الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ^(٨).

- (١) ولد في الرياض سنة: ١٣٠٧ هـ، ونشأ نشأة صالحة في حضرة والده الفاضل، جلس للتدريس في حياة والده، فأخذ عنه خلق كثير، توفي سنة: ١٣٣٧ هـ انظر: «قلائد الجمان» (ص/ ٣٩).
- (٢) ولد في بلد (ليلي) سنة: ١٢٨٠ هـ، ولم يدرك من حياة والده إلا بضع سنوات، كان حسن الصوت بالقرآن، عينه الإمام عبد العزيز الفيصل مرشداً وواعظاً وإماماً للجمعة والجماعة في هجرة الغطفة، توفي سنة: ١٣٤٢ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/ ٨٥).
- (٣) ولد بشقراء سنة: ١٢٨٥ هـ تقريباً، ونشأ فيها، وقرأ على علمائها، ثم سافر إلى الرياض، كان متوقفاً الذكاء والفطنة والحفظ، توفي سنة: ١٣٤٩ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٦/ ٤٥٨).
- (٤) ولد سنة: ١٢٧٧ هـ، نشأ في بيت والده العالم، ثم سافر إلى الرياض لطلب العلم، ثم سافر إلى الهند لطلب علم الحديث، كان معروفاً بالعلم والعبادة، تولى قضاء الأفلاج، ثم قضاء وادي الدواسر، توفي سنة: ١٣٥٩ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٣/ ٣٣٠).
- (٥) هو الشيخ العلامة محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ولد في الرياض سنة: ١٢٨٢ هـ نشأ في بيت علم نشأة حسنة مباركة، أخذ عن علماء نجد، كان حسن التعليم، واسع الاطلاع، تولى الإفتاء بعد وفاة أخيه عبد الله، توفي سنة: ١٣٦٧ هـ. «الدرر السنية» (١٦/ ٤٧١).
- (٦) عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن العنقري، ولد في بلدة ثرمداً إحدى بلدان الوشم عام: ١٢٩٠ هـ نشأ في حجر والدته وأعمامه، ثم سافر إلى الرياض فأخذ عن علمائها، كان عالماً محدثاً فقيهاً نحويًا، توفي سنة: ١٣٧٣ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/ ٢٦٥).
- (٧) ولد في مدينة حائل، ونشأ بها وأخذ عن علمائها، كان فقيهاً فاضلاً ذا عقل راجح، توفي بمكة محرماً يوم التروية سنة: ١٣٥٩ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٤٧٨).
- (٨) الشيخ العلامة عبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ولد في الرياض سنة: ١٣١٥ هـ، نشأ في بيت علم وقضاء وتقى، كان عالماً في التوحيد والتفسير والحديث والفقه والنحو، توفي سنة: ١٣٨٦ هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ١٦٤)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٣/ ٥٥٣).

- ١٠- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم^(١).
 - ١١- الشيخ محمد بن عبد العزيز بن رشيد^(٢).
 - ١٢- الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ^(٣).
 - ١٣- الشيخ عبد الله بن سليمان بن سحمان^(٤).
 - ١٤- الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الحمدان^(٥).
 - ١٥- الشيخ صالح بن سليمان بن سحمان.
- فطلابه رحمهم الله أجمعين أصبح فيهم علماء كبار ومن خيرة أبناء زمانهم علما ودينا^(٦).

-
- (١) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي، ولد بقرية البير من قرى المحمل سنة: ١٣١٢هـ كان عالما مؤرخا، وهو جامع «مجموع الفتاوى» لابن تيمية، و«الدرر السنية»، توفي سنة: ١٣٩٢هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢٠٢/٣).
 - (٢) الشيخ محمد بن عبد العزيز بن محمد بن رشيد، ولد بمدينة الرس عام: ١٣٠٤هـ ونشأ بها، كان قاضيا ببلده الرس، توفي سنة: ١٣٩٥هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٩٩/٦).
 - (٣) الشيخ عمر بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في الرياض سنة: ١٣١٩هـ في بيت علم، كان من أعيان العلماء، وكبار الوجهاء، ومن الشخصيات البارزة، توفي سنة: ١٣٩٥هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٣١٠/٥).
 - (٤) الشيخ عبد الله بن سليمان بن سحمان الفرعي الخثعمي، ولد بمدينة الرياض سنة: ١٣١١هـ ونشأ نشأة صالحة، أخذ عن علماء نجد فنونا كثيرة، كان حليما وقورا زاهدا ورعا، مشهورا بالبر والإحسان، توفي سنة: ١٣٩٥هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١٣٦/٤).
 - (٥) الشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن محمد آل حمدان، ولد بمدينة المجمعة سنة: ١٣٢٢هـ ونشأ بها، كان من العلماء المطلعين، وكان له نشاط في التدريس والوعظ، وهو صاحب كتاب: «الدر النضيد على كتاب التوحيد»، توفي سنة: ١٣٩٧هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢٩٥/٢).
 - (٦) انظر: «الدرر السنية» (٤٤٤/١٦)، و«مشاهير علماء نجد» (٢٩٠)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢٧٩/١)، «تراجم متأخري الحنابلة» (رقم: ٥)، «روضة الناظرين» (١٣٥/١).

المبحث الخامس مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه

تبوء العلامة ابن سحمان مكانة علمية في داخل الجزيرة العربية وخارجها، وذلك بفضل الله ثم بمناصرة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فانتشرت مؤلفاته في كل مكان، وكثر تلاميذه، ويعتبر من مجددي زمانه، حيث إنه نذر نفسه لنصرة هذا الدين.

ومما يدل على مكانته العلمية ما قاله العلماء فيه نظماً ونثراً.

ومما قيل فيه: «وفي الجملة فقد كان رحمه الله من سيوف الله المسلولة على أهل الزندقة والإلحاد، وصاحب الحجة الدامغة في دفع الشبه والريب التي يذيعها أهل المروق من الدين، والذين يغذيم شياطين السياسة من المرتزقة المرذولين، وكان شديد الصرامة فيما يعتقد من الرأي، لم يعرف المحاباة في رأيه مدة حياته... وقد كف بصره في آخر حياته، ولكن ذلك لم يمنعه عن المطالعة والتأليف وتفقد الذين يطعنون في الإسلام وفي دين التوحيد الخالص لرد كيدهم إلى نحورهم، وبهذا كان رحمه الله ركناً من أركان الدعوة إلى الله، والسيف القاطع لمن يريد أن يصد الناس عن سبيل الله، فنسأل الله أن ينزل كثيرون من طلبة العلم على منوال الشيخ المرحوم، فلا تفقد نجد بهجة علمها وعلماؤها»^(١).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله: «هو الإمام النبيل، الورع الزاهد العابد، مفيد الطالبين، قانع المبتدعين، كاشف شبهات المشبهين والمبطلين، حامي حوزة الدين، صاحب التصانيف المشهورة، والفضائل الماثورة، البليغ المصقع، اللوذعي البلتع، الثقة الحجة، مشيد أعلام المحجة، الشهم اليقظان، الشيخ سليمان بن سحمان... بلغ في العلم مبلغاً، حتى صار مناراً يهتدى به، إماماً همماً، وشهما مقداماً، أصولياً مجتهداً، متبحراً كثير التصانيف، كشف جميع شبه المشبهين نظماً ونثراً، حتى

(١) «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/٢٣)، وانظر: «مشاهير علماء نجد» (٣١٧-٣٢١).

أدحض حججهم، وأرغم أنوفهم، منارا يهتدى به، أمة وحده، وفردا حتى نزل
لحده...»^(١).

وقال فيه العلامة محمود شكري الألوسي^(٢) رحمه الله: «هو علامة الزمان، وملاذ
الفضل والعرفان، ... ذو التصانيف الفائقة، والتأليف الرائقة، وهو أشهر من أن ينبه
عليه»^(٣).

وقال العلامة عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله:

عسى الله أن يبقي نبيلاً مهذباً	يزود عن السمحاء كل مشاغب
عنيت سليمان بن سحمان من غدا	يناضل عن دين الهدى كل طالب
إمام همّام ماجد متورع	غدا واحداً في شرقها والمغرب
يرى نصرة الإسلام حقاً واجباً	ويحمي حمى السمحاء عن ثلب ثالث ^(٤)

وقال الشيخ حمود بن حسين الشغدلي^(٥) رحمه الله في ثناءه على العلامة ابن سحمان
وعلى مصنفاته: «فهني من أكبر النعم على الطلاب النجديين الموحدين، من الشرقيين
والغربيين»^(٦).

(١) «الدرر السنية» (١٦/ ٤٤-٤٥).

(٢) العالم العلامة الأديب أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمود بن عبد الله الألوسي،
نسبة إلى قرية على الفرات، ولد سنة: ١٢٧٣ هـ في الرصافة، كان من أعلام وقته، إليه المرجع
في المشكلات من العلوم، وعليه المعول في القضاء، توفي سنة: ١٣٤٢ هـ «مشاهير علماء
نجد» (ص/ ٤٧٨).

(٣) «الدرر السنية» (١٦/ ٤٤٧).

(٤) «الدرر السنية» (١٦/ ٤٤٧).

(٥) هو العالم الفاضل الشيخ حمود بن حسين الشغدلي، ولد بمدينة حائل عام: ١٢٩٥ هـ، ونشأ
بها، وقرأ القرآن وأخذ العلم عن أشياخ بلده، كان قاضياً لمنطقة الجبل، توفي سنة: ١٣٩٠ هـ.
«مشاهير علماء نجد» (ص/ ٤٢٧)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ١٣٦).

(٦) «الدرر السنية» (١٦/ ٤٤٩).

وقال فيه نظماً:

إمام همّام لودعني ومصقع
أريب نهيك سابق في الكناية
وشهم حديد المعني غشمشم
إذا جاء خطب أو قيام بضلة
عنيت سليمان بن سحمان من غدا
يجندل أهل الزيغ في كل حفرة^(١)

وقال أيضاً:

هو الشهم من يسمو المعالي بعده
فتلقاه عن داء الهوى متجافيا
وذاك سليمان الذي ذاع فضله
وصار لهذا الدين والله حاميا^(٢)

وقال فيه العلامة سعد بن عتيق رحمه الله:

فقام انتصاراً للمهيمن حازم
لكل قذى يعرو الشريعة مائطه
فأبدى قريضا كالجمان يصوغه
أديب ليب أدهش القوم رابطه
تضلع من كأس القريض بشربه
فيا لك من نظم به القس غابطه^(٣)

وقال فيه الشاعر محمد بن عبد الله بن عثيمين رحمه الله:

كفاناهم من لم يزل متجرّدا
لنصر الهدى والدين أكرم به مهدي
سليمان من سارت فضائل مجده
مسير مهب الريح في الغور والنجد^(٤)

وقال فيه محمد بن عبد العزيز الهلالي رحمه الله:

كمثل الذي أملاه تحرير عصرنا
ومن لم يزل في حلة المجد قد رفل
سليمان من يعزى لسحمان ذو الحجا
وذو الأدب السامي على كل من نقل
لقد كان في بحر البلاغة واحداً
كما أنه في العلم أضحي هو الأجل^(٥)

(١) «مقدمة الهدية السنية».

(٢) «تذكرة أولي النهى» (٢٥٣/٣).

(٣) «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١٥٣/١).

(٤) المصدر السابق (١٥٠/١).

(٥) «مقدمة الهدية السنية»، «ابن سحمان» (١٥٤/١).

وقال فيه بعض المشايخ من عمان رحمهم الله:

ليث مقيم بلا سهو ولا جبن بحافة الثغر بالخطية الثُّقُفِ
ذاك النجيب سليمان فنعم به من عالم عامل بالشرع والصحف
ابن لسحمان من سارت مآثره سير النجوم وسامت أعظم الشرف^(١)

وقال فيه الشيخ صالح بن صالح آل بنيان^(٢) رحمه الله:

عبد تجرّد للتوحيد محتسبا في نصره الدين لا للجاء والنسب
أعنى سليمان أردى العداة أما مصارع القوم في قعر من القلب^(٣)

وقال فيه الشيخ حسين بن حسن آل الشيخ رحمه الله:

وأحمد الله إذ أبقي لنا علما يذبُّ من ديننا تحريف من جنفا
أعني بذلك سليمان الإمام ومن بآب الرضى نسبة سحمان قد عرفا
أنعم سليمان من شاعت فضائله وفاق في نصره التوحيد من سلفا^(٤)

وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل: «وربما توقع من لم يتبع آثار ابن سحمان أنه ذو شدة وجفاء؛ أو ما يعبر عنه بلغة أهل العصر؛ مترمت، والواقع أن شدة ابن سحمان وسعته تابعة للنص الشرعي والأصول المستنبطة من النصوص»^(٥).

وهذا غيظ من فيض مما ذكره أهل العلم والفضل في العلامة ابن سحمان رحمه الله، مما يدل دلالة واضحة على عظم قدره، ورفع شأنه ومكانته العلمية عندهم.

(١) «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/١٥٦).

(٢) هو الشيخ صالح بن سالم بن محسن آل بنيان، ولد سنة: ١٢٥٦ هـ في مدينة حائل، ونشأ بها وتعلم فيها مبادئ العلوم، وقرأ على علماء بلده، كان عالما فاضلا عابدا زاهدا ذا هيبة ووقار، تولى قضاء حائل، توفي سنة: ١٣٣٠ هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/٢٦٧)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/٤٦٢).

(٣) «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/١٥٦).

(٤) «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/١٦٧).

(٥) المصدر السابق (١/١٣٨).

المبحث السادس مؤلفاته

لقد أثرى العلامة ابن سحمان رحمه الله المكتبة الإسلامية بمؤلفاته الكثيرة، وخاصة في علم العقيدة، حيث تصدى لكل مخالف لمعتقد السلف ببيان شبهه والرد عليها، وتوضيح العقيدة الصحيحة وبيان لوازمها ومكملاتها، وإيضاح ما يضادها، وغالب مؤلفاته ردٌّ على أعداء دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وعلماؤها، ولم يؤلف ابتداءً لأنه رحمه الله كان متواضعاً زاهداً، لا يحب الشهرة والظهور، فالغرض من التأليف عنده في الغالب إما الرد على خصوم الدعوة أو إجابة على سؤال أو تنبيه على خطأ أو إيضاح للعقيدة الصحيحة.

وقد بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفاً ما بين مخطوط ومطبوع، ومنها:

- ١- إرشاد الطالب إلى أهمّ المطالب.
 - ٢- الأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد.
 - ٣- أشعة الأنوار فيما تضمنته لا إله إلا الله من الأسرار.
 - ٤- البيان المجدي لشناعة القول المجدي.
 - ٥- تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين.
 - ٦- الجواب الفارق بين العمام والعصائب.
 - ٧- الجواب الفاضل لأرباب القول الرائض (وهو كتابنا هذا).
 - ٨- الحجج الواضحة الإسلامية.
 - ٩- رسالة في الجهر بالذكر بعد الصلاة.
 - ١٠- الصواعق المرسلة الشهابية على شبه الداحضة الشامية.
 - ١١- الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق.
 - ١٢- كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام.
 - ١٣- منهاج الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع.
- فهذه بعض مؤلفاته رحمه الله على سبيل الإيجاز^(١).

(١) انظر: «الدرر السنية» (٤٤٧/١٦)، «مشاهير علماء نجد» (٢٩٠)، «علماء نجد» (٢٧٩/١)، «المبتدأ والخبر في علماء القرن الرابع عشر» (٣٩٣/١).

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه للمؤلف.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب وتاريخه.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلف ومصادره في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

المبحث الأول

عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف

عنوان الكتاب هو: «الجواب الفائض لأرباب القول الرائض»، هذا هو الاسم الصحيح للكتاب، ولا تصح تسميته بـ «الجواب الغائض»، ومما يدل على ذلك ما يلي:

- ١- أن المعنى لا يستقيم بكلمة «الغائض»؛ لأن معناها من النقص والقلة.
- ٢- أن الغين والياء والضاد أصل يدل على نقصان في الشيء وغمرض وقلة، يقال: غاض الماء يغيض بخلاف فاض.
- والغين والياء والطاء أصل في كلمة واحدة يدل على كرب يلحق الإنسان من غيره.

- يقال: أعطى فلان فلانا غيضا من فيض أي: قليلا من كثير^(١).
- وهذا يدل على أن الصحيح في اسم الكتاب «الفائض» وليس «الغائض».
- وأما من حيث توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه فتتضح بالآتي:
- ١- وردت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه في صفحة العنوان من المخطوط.
 - ٢- في نهاية المخطوط قال رحمه الله: «هذا ما جمعه الفقير إلى الله عز شأنه سليمان بن سحمان على اعتراض أرباب الرد الرائض»^(٢).
 - ٣- أن صاحب كتاب: «سليمان بن سحمان وطريقته في العقيدة» قد ذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته رحمه الله^(٣).
 - ٤- أن المؤلف رحمه الله أشار إلى هذا الاسم في ثلاثة مواضع متفرقة في مخطوط آخر بقوله:

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٤٠٥).

(٢) «الجواب الفائض» (ص/ ٢٧٠ - مخطوط).

(٣) انظر: «سليمان بن سحمان وطريقته في العقيدة» (ص/ ١٢٩).

- أ - «وفصلنا ما أجمله هناك... في الجواب على ما أجبت به الشيخ»^(١).
- ب - «وقد أوضحنا ذلك في الجواب عما اعترض به على الشيخ»^(٢).
- ج - «وأوضحنا الكلام عليه في «الجواب الفاضل لأرباب القول الرائض» في اعتراضه على الشيخ مبسوطا هناك»^(٣).

(١) «الرد على ابن عمرو» (ص/ ١٥-١٦ - مخطوط).

(٢) المصدر السابق (ص/ ١٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص/ ١٢٥).

المبحث الثاني سبب تأليف الكتاب وتاريخه

سبب تأليف هذا الكتاب هو أن العلامة ابن سحمان رحمه الله بعث رسالة إلى بعض طلبة العلم في القصيم قال في مطلعها: «فقد بلغنا ما اشتهر عن بعض الإخوان، فأساء القلب، وبعث الأحران، وكدر ما صفنا، وقلب الفرح أسفا، وذلك أنهم زعموا أن الإقامة بين أظهر المشركين جائزة لمن صلى وصام، وأن السفر جائز إلى بلاد المشركين وعباد الأصنام، وأن من نهى عن ذلك ومنع منه فهو من المتشددين المنفرين... إلخ، وكتب معها قصيدة مطلعها:

ألا قل لأهل الجهل من كل من طغى
على قلبه رين من الريب والعمى^(١)

ولما وصلت رسالة ابن سحمان إلى طلاب العلم في القصيم اعترض بعضهم عليها برسالة، وفي آخرها سؤال موجه لأئمة الدعوة، وعلى وجه الخصوص آل الشيخ لقبول قولهم عند الخاص والعام في نجد وما جاورها، ولما وصلت الرسالة إلى الرياض أجاب عليها علامة زمانه ومفتي البلاد النجدية عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمهم الله أجمعين، وهو جد الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله لأمه؛ بجواب يبين فيه مجانبة السائل للصواب، وأن الحق ما قاله وذهب إليه ابن سحمان، فلما وصلت رسالة الإمام عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ إلى القصيم وعُرف ما تضمنته اعترض عليها ابن عمرو^(٢) برسالة عنوانها بـ «القول الرائض»، ويعرض فيها بمن

(١) «ابن سحمان، تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (٣/٥٣).

(٢) هو عبد الله بن علي بن عمرو آل مزيد، ولد في بريدة عام: ١٢٨٧ هـ نشأ فيها، وطلب العلم على بعض علماء نجد، ورحل إلى الشام وأخذ عن علمائها، جاء في ترجمته: (فلما قام الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بإعادة ملكهم وتوحيد الجزيرة العربية صار المترجم من المعارضين له، وأخذ يجاهر بذلك ويحذر من اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب حكومة وأفراداً، ويصف دعوته بالشدة والعنف).

وجاء أيضاً: «ولازم المسجد الحرام، وتأثر بعلمائه الذين يجابهون دعوة آل الشيخ فوافقهم وصار من مناوئي آل الشيخ، وألف كتابه «الرد المنيف على آل عبد اللطيف»... وقد عاد إلى نجد من الحجاز، وصار يؤلب على آل الشيخ وعلى الحكومة التي تؤيدهم» انظر ترجمته وما آل إليه أمره: «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/٣٢٤-٣٣٤)، و«روضة الناظرين» (١/٣٥١-٣٥٢).

قبل رسالة الإمام عبد الله ولم يخالفه من طلبية العلم في القصيم حيث قال: «وبعد: وقفت على رسالة لرجل من أهل العارض يقال له سليمان بن سحمان فيها من المجازفة ما يعرفه كل عاقل، فضلا عن العالم، ورسالة إليه ممن أرسل إليه سليمان الأولى، فيها بعض إشارة إلى تخطئة سليمان، وفي آخرها سؤال مقصود صاحبه بيان ما اغتر فيه سليمان من تكفير من أجاز السفر إلى بلاد المشركين...»^(١).

«ثم بعد ذلك رأيت رسالة لرجل من أهل العارض يقال له: عبد الله بن عبد اللطيف، انتصر فيها لابن سحمان، واعترض على صاحب السؤال، وأجاب عن غير سؤاله، ورأيت قد تجاوز فيها، بحيث لم يكتب بالكلام في الظواهر عن الكلام في النيات والضائر، ومع ذلك كله قبلها كثير من القراء قبولاً تاماً، بحيث يضللون من ظنوه يعترض على شيء منها أو يكفرونه، وما ذاك إلا لكثرة الجهل، وخفاء العلم، فلاجل ذلك أحببت أن أنبه على بعض ما ينبغي التنبيه عليه منها...»^(٢).

وبعد ظهور رسالة ابن عمرو تصدى له العلامة ابن سحمان^(٣) بكتابة هذا «الجواب الفائن لأرباب القول الرائن».

فكان هذا سبب التأليف.

وأما تاريخ تأليفه فلم أقف على ما يرشدني إلى ذلك.

= وجاء أيضاً: «كان لا يزال - والعياذ بالله - يسعى في الفتنة، وله مؤامرات ضد آل سليم وآل الشيخ عند آل رشيد... حتى أجلى بسببه هو وشيعته جماعة من العلماء، وقطعت مرتباتهم من بيت المال، وكان في بداية أمره عليه آثار الزهد والخمول، ثم اتصل بعباد القبور والأوثان، وتربص بين أظهرهم، ثم قدم من تلك الأمصار يدخل بدعه وتشكيكه حتى اغتر به من قل دينه وعلمه». «تذكرة أولي النهى والعرفان» (٢/ ٩٠) باختصار.

(١) «الجواب الفائن» (ص/ ٥٠).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٧٢).

(٣) وقد بلغت ردود العلامة ابن سحمان على ابن عمرو أربعة ردود، وقيل: ثلاثة، انظر: «سليمان بن سحمان وطريقته في العقيدة» (ص/ ١٣٥)، وانظر: «ابن سحمان تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (١/ ١٠٧).

المبحث الثالث موضوع الكتاب

اشتمل هذا الكتاب على موضوعات مهمة تتعلق بالعتيدة وما يترتب عليها من واجبات ولوازم وحقوق، وأوضح كذلك ما يضادها أو يناقض أصلها أو كمالها الواجب، مستندا في ذلك كله إلى الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، كما دافع رحمه الله عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وبين أنها دعوة صحيحة قائمة على الكتاب والسنة، متبعة في منهجها السلف الصالح، ودحض شبه من رمى هذه الدعوة المباركة بتكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، إلى غير ذلك من الشبه التي تثار حول هذه الدعوة المباركة، والتي ما زالت تثار إلى يومنا هذا.

فهذا الكتاب وغيره من كتب علماء هذه الدعوة تبرز حقيقة هذه الدعوة المباركة التي يجهلها كثير من الناس أو يتجاهلها، وتقطع على أهل الباطل من الفئات الضالة باطلهم، وتكشف حقيقة احتجاجهم بكلام الإمام محمد بن عبد الوهاب وغيره من أئمة هذه الدعوة وتحميل كلامهم ما لا يحتمله، مما جعل بعض الفئات الضالة يعتقد بأن هذا هو حقيقة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، والحق الذي لا مرية فيه أن إمام هذه الدعوة وعلماءها وأتباعها منهم برآء.

فلعل إخراج هذا الكتاب يسهم في إيضاح الحق الذي ينبغي أن يعرفه كل مسلم عن هذه الدعوة المباركة وعلمائها وأتباعها.

ومما تضمنه هذا الكتاب وتحدث عنه بالتفصيل ما نوضحه فيما يلي:

١- بيان موقف دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مسألة التكفير والقتال.

٢- بيان موقف علماء هذه الدعوة من التكفير والقتال.

٣- التفصيل في أحكام السفر والإقامة في بلاد المشركين، وبيان جميع حالاته وأحكامها.

- ٤- بيان حقيقة إظهار الدين.
- ٥- بيان حقيقة ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام التي أمر نبينا ﷺ باتباعها.
- ٦- توضيح مسألة الكفر بالطاغوت، وأنها شرط في صحة الإيمان.
- ٧- تبرئة إمام هذه الدعوة وعلمائها من تهمة التكفير بالذنوب دون الشرك.
- ٨- بيان معنى لا إله إلا الله ولوازمها وواجباتها.
- ٩- توضيح قاعدة سد الذرائع وبيان ما يترتب عليها من مصالح دينية ودنيوية.
- ١٠- إيضاح حقيقة هذه الدعوة المباركة، وأنها قامت على الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح والدعوة إلى التوحيد وما يحقق كماله الواجب والمستحب، والنهي عن الشرك والبدع وكل ما يقدح في أصل الدين وكمالها.
- ١١- حقيقة الولاء والبراء ومنزلة من الدين.
- ١٢- بيان الضابط في الأمور المخرجة من الملة.

المبحث الرابع

منهج المؤلف ومصادره في الكتاب

سَلَكَ المؤلَّف رحمه الله في كتابه منهج العلماء المتقدمين في التأليف، حيث لم يتقيَّد بمنهج التأليف المعاصر، بل جعله فصولاً، فيعرض الشبهة كاملة، ثم يرد عليها وينقضها.

وتتجلى مكانة المؤلف العلمية في طريقة نقضه للشبه وبيانها، وإيضاح منشأ ومكمن الخطأ والزلل الذي وقع فيه المعارض، حي استخدم علم العقيدة والحديث والتفسير والأصول واللغة وما يندرج تحت هذه العلوم من أقسام وأنواع وتفريعات في نقض الشبه مستنداً إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على فهم السلف الصالح والإجماع وأقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، فتجده في علم العقيدة يبيِّن ما يقدح في أصل التوحيد أو كماله.

وفي علم الحديث يوضح حكم أهل العلم على الحديث من حيث الصحة والضعف، وعلى الرجال جرحاً وتعديلاً.

وفي الأصول يبيِّن دلالة المفهوم والمنطوق والخاص والعام، والمطلق والمقيد. ومن حيث اللغة يبين معانيها وعلاقتها بالمعنى الشرعي، إلى غير ذلك مما يبرز مكانة الكتاب العلمية.

وقد اعتمد المؤلف رحمه الله على مصادر متنوعة في جميع العلوم لعلماء متقدمين ومتأخرين، فمن هذه المصادر:

١- كتب التفسير، ومنها: تفسير ابن جرير، والبغوي، وابن كثير، وتفسير آيات أشكلت لابن تيمية.

٢- الصحيحان، صحيح البخاري وصحيح مسلم.

٣- كتب السنة الأخرى، كالسنن الأربعة، ومسند أحمد وأبي يعلى والبزار، ومستدرک الحاكم، ومعجم الطبراني الكبير، و«السنن» للبيهقي.

٤- شروح الأحاديث، كشرح السنة للبغوي، وشرح صحيح مسلم للقرطبي

والنوي، و«شرح مشكاة المصابيح» للطبي، و«فتح الباري» لابن حجر، و«فيض
القدير» للمناوي، و«نيل الأوطار» للشوكاني، وغيرها.

٥- كتب الفقه، وهي: «المغنى» لابن قدامة، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر،
و«الإنصاف» للمرداوي، و«الإقناع» للحجاوي، و«كشف القناع»، منتهى
الإرادات» لابن النجار، و«مختصر الشرح والإنصاف» للشيخ محمد بن عبد الوهاب،
و«زاد المعاد» لابن القيم، و«تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي.

٦- كتب في أصول الفقه، منها «مرقاة الوصول إلى علم الأصول»، وكتاب لابن
نور الدين المورعي.

٧- كتب التاريخ، كتاريخ ابن جرير الطبري، وتاريخ ابن الأثير الجزري.

٨- كتب الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية كالمتهاج، والصارم المسلول، واقتضاء
الصراط المستقيم، ورفع الملام، وكتاب الإيوان، وكتب تلميذه ابن القيم كزاد المعاد،
وإعلام الموقعين، وإغاثة اللهفان، وعدة الصابرين، والجواب الكافي، وبدائع الفوائد،
والوابل الصيب.

٩- كتب أئمة الدعوة، كشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وأبنائه وأحفاده،
وغيرهم من أئمة هذه الدعوة، كشرح ستة مواضع من السيرة، ورسائل متعددة
لمحمد بن عبد الوهاب، و«فتح المجيد» لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، و«مصباح
الظلام»، و«منهاج التأسيس» للشيخ عبد اللطيف، و«منحة القريب المجيب» لابن
معمر، و«التوضيح عن دين الخلاق» لسليمان بن عبد الله.

١٠- كتب أخرى متفرقة كالرد على الزنادقة للإمام أحمد، وشعب الإيمان
للحلي، والبيهقي، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح، و«تنبيه الغافلين» لابن
النحاس، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي في اللغة.

المبحث الخامس وصف النسخ الأصلية للكتاب

وقفتُ للكتاب على نسختين خطيتين، وهما:

النسخة الأولى:

في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود رحمه الله، مجموع رقم: ٣٤١٣، رسالة رقم: ٢، نسخة في ٢٠/ذ/١٣٤٦ هـ، وعدد لوحاتها: ١٣٨ لوحة، وعدد صفحاتها ٢٧٠ صفحة، وهي كاملة لا نقص فيها، وخطها واضح، وعدد أسطرها ما بين ٢١ إلى ٢٣، عدد الكلمات ما بين ٩ إلى ١٠ كلمة في السطر، وبحواشيها بعض التعليقات بالخط نفسه، وقد جعلتها أصلاً؛ لأنها كتبت في حياة المؤلف، ورمزت لها بـ «الأصل».

النسخة الثانية:

في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم: ١٠٢٧٢/ف، وتقع في ١٢١ لوحة، وعدد صفحاتها ٢٤٤ صفحة، وعدد أسطرها ما بين ٢٣ إلى ٢٦، في كل سطر ما بين ١١ إلى ١٢ كلمة، وخطها واضح، وفيها سقط يسير، وبحواشيها لحق كثير بالخط نفسه، ورمزت لها بنسخة «ب».

نماذج من النسخ الخطية

هذا كتاب
الغايض لآداب القول والرأي

من جمع الشكامة صاحب اللسان والبيان

شهاب الدين العلامة سليمان بن

سبحان كثر الله في البلاد من

إمثار من أئمة

أعوانه آمين

مبني تم

٩

الاقامة بها من غير اظهار الدين لا يجوز وان اظهار الدين هو محرم
كل طائفة من طوائف الكفر فيما اشتبه عندها وان منه مباداة ان
الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون والنسب
لهم نذركم وان الدعوة الى الله من اظهار الدين ومن عبادة رب العالمين
وان انكار المنكر باللسان من اقامة الدين ومن عبادة رب العالمين
ان معرفة الانسان دينه بادلته القاطعة للخصم واظهاره عند
من الدين ومن عبادة رب العالمين فاعترضوا اهلينا وزعموا ان
اظهار الدين هو محرم ففعل الصلاة والصيام والزكاة ثم تحدث عن
هذا وقال اظهار الدين هو ان لا ينفى من فعل واجب وان لا يكره
علم فعل محرم وان الشام ومصر والعراق ونحوها من البلاد بلاد اسلام
وان ما قلناه من اظهار الدين غلق عند هذا ومجازفة وامور ابتدعتها
لم يقل بها احد بزعمه من اهل العلم ثم مع هذا كله يطلبون المحاماة
والجلوس عند من يثق على جوابهم من اهل العلم فانه المستعان

فالحق شمس العيون في اظهار
والقلب يعم عن هواه مثلما
والله يقين الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله
على محمد وآله وصحبه وسلم تسليم كثيرا اليوم الدين بهذا ما جعله الفقهاء
الى الله عز وجل على اعتراف ارباب الرد والايض وجمع حججه وتلقيقاتها
بالدلائل والبراهين وهذا لموفق والمعين والحمد لله رب العالمين ونقل ذلك
من قلم من سمي نفسه عبد الله ابن ابراهيم الرضيع في ذي القعدة سنة ١٢٠٠

مسلم بن ابي حنيفة

[illegible]

مکمل

كلامه الآخر في إباحة السفر كراهية ظاهره فيه ولكن إباحة السفر كراهية ظاهره فيه
التي وهل انتدبت العداوة منه مع الله عليه السلام وبينه فخره في إباحة السفر
بحسب دينهم وتبعه أحلامه وبجيب القوم طاعة رجل نراه يعمل الخطايا في
مصرفهم والحقاق ٢٨ حصل منه أن يعل عنه ما هو دون هذا المذهب إلا أن لا يراه
وقال الشيخ رحمه الله تعالى في مسئلة إباحة السفر في إباحة السفر
من قد ضل أن لا يقدّر على أن يلفظ بالشهادتين وإن يصلي خمس ولا يرد
عن المساجد فقد كفر فيه وإن كان مع ذلك بين الشركين أوجب ما ذكره الترمذي
وقد علق طاجيك ذلك في الخطأ والخطأ كراهية الخطأ ما علم أن الكفر بالأنواع وإقسامه
تتعدد بنوع الكفرات وكل طائفة من طوائف الكفر فلا بد أن يستبين عند هذا
ويخرج لها إبداءه وبالبرادة منه فمن كان كافر بالشرك فظاهره والدين عند النفر
بالنوع والدين عن الشرك والتعدد منه ومن كان كافر بالشرك فظاهره والدين عند النفر
الدين عن النفر عن الشرك والتعدد منه ومن كان كافر بالشرك فظاهره والدين عند النفر
كفره عن الشرك والتعدد منه ومن كان كافر بالشرك فظاهره والدين عند النفر
إباحة ومن كان كافر بترك الصلاة فظاهره فعل الصلاة وإباحة منعه
ومن كان كافر بعمالات الشركين والتعدد في طاعتهم فظاهره والدين عند النفر
لما أتوا البراء منه ومن المشركين وبالجملة فلا يكون منظر الدين له من
لما يسلك من كل كفر سواء منه وظاهره عدوته لهذا الشيء الذي يصاربه
فأما إبداءه منه إلى آخر كلامه قلت ويجب فصلة جعفر بس
إلى طالبه عن أبيه من صفة الظاهر الذين لا يمكن خلافه على قوله
أعمى بصيرة قلبه وكان على ضعفه في كفره في الخلفاء وليس كمن قال هل
وهذا التصريح عن أبي القاسم فيما يعتقدونه من الكنية عن أبي القاسم في قوله
وهذا التصريح عن أبي القاسم فيما يعتقدونه من الكنية عن أبي القاسم في قوله
وهذا التصريح عن أبي القاسم فيما يعتقدونه من الكنية عن أبي القاسم في قوله
وهذا التصريح عن أبي القاسم فيما يعتقدونه من الكنية عن أبي القاسم في قوله

۱۰۰

منه ولا يكون المس مظهر الله

فقد برأت منه الله وأنه حادث في هذا المعنى كثيرة قلنا بموجب هذه
أه بات وهذه الأحاديث قلنا بما قاله الشيخ أنه سلام به تسمية قدس الله
روحه أن النبي بموجبها على ما تقتضيه من التبرك ولجب على وجه القدوس
والأطلاق من غير أن يفتقر شفعاً بعينه فنقول زيد مفعول أو مفعول
عليه أو في النار ونقول إن السفر إلى بلاد المشركين وأنه قامة فيها من غير
إظهار الدين لا يجوز وإن إظهار الدين هو مخالفة كل طائفة من طوائف
الكفر فيما اشتهر عندها وإن من إظهار الدين مباداة أعداء الله بالعداوة و
البغضاء والبراءة منهم وما يعبدون من دونه الله والتصدق بهم بذلك و
إن الدعوة إلى الله وإلى دينه من أتى من إقامة الدين ومن عبادة رب
العالمين وإن أنكر المنكر بالنسبة من عبادة رب العالمين والقيام به
من إقامة الدين وإن معرفة أن شأن دينه بأدلة القاطعة للمختم شرط في
إظهار الدين لأن من لا يعرف دينه بأدلة القاطعة للمختم لا يتبين أنه إظهار
الدين وكيف يظهر من لا يدريه ولا المأمور له بأدلة القاطعة للمختم ومباينته
فأعزضوا علينا وزعموا إن إظهار الدين هو مجرد نقل الصلاة والصيام وأداء
الزكاة وعبادة القلب وبغضه ثم أتوا بالقول بمحل نقول إظهار الدين هو
أن لا يمنع من فعل واجب وإن لا يبرهوه على فعل محرم وزعموا أننا قلنا
من إظهار الدين علو ونجاسة وتجاوز للمدح والمذموم ابتداءً بها لم يقل
بها أحد من أهل العلم ثم مع هذا كله يطلبون الحكمة والجلوس عند من يقف
على جوابهم من أهل العلم فأنه المستعانة

فلحق شمس العيون نواظراً لا تخفى على الغيبات
والقليبيعي عن هداة كشمسها نعم وأعظم هذه العينات
وأنه يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل فطاعة علي
محمد وعليه وصية ولم يسلم أكثر إلى يوم الدين

النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الثقة والعصمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الحمد لله الذي أظهر الحق وأداله، وقمع الباطل وأزاله، أحمدده سبحانه وتعالى على ما أولاه بفضله وأناله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من اعتقد الحق وعمل به وقاله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي علّم الله به من الجهالة، وهدى به من الضلالة، وفتح به أعينا عمياً، وآذانا صمّاً، وقلوباً غلفاً، فنصح الأئمة، وأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإن الله تعالى أوجب علينا معاداة أعداء الله ورسوله وبغضهم، وموالات أولياء الله ورسوله ومحبتهم، ونصرة الحق، وإنكار المنكر على من قال به كائناً من كان، على حسب القدرة والإمكان، إمّا باليد وإمّا باللسان، فإن لم نستطع فبالقلب، وذلك أضعف الإيمان^(١)، خصوصاً في هذا الزمان، الذي فشا فيه الجهل، وقُلّ العلم، واتُّبعت فيه الأهواء والعصبيّة، وتسلّط فيه الأغبياء سفلة الناس بالتشبيه والتمويهات الوخيمة الوبيّة^(٢)، وظنّوا أنهم بما ارتكبه من التلبيس والمغالطة والإيهام مصيبون، وأنهم بالحقّ قائلون وله ينصرون، ويحسبون أنهم على شيء، ألا إنهم هم الكاذبون، فلا نعمت لهم عينٌ ولا كرامة، ولم يدركوا إلا الملامة والعار والندامة، ولعمري لقد خابوا (/)^(٣)، وما أدركوا مما أرادوه وترّأ ولا شفعا، ولا حصّلوا مما أصّلوا من التمويه والمخرقة ارتفاعاً ولا دفعاً؛ لسلوكهم مهيع أهل

(١) كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، (١/٦٩، رقم: ٤٩).

(٢) أصلها: (الوبيّة)، فخُفّفت الهمزة فصارت ياء، ثم أدغمت الياء ان، وهي من الوباء: وهو المرض العام. «لسان العرب» (١/١٨٩- مادة: وبأ).

(٣) (ق/٢/أ).

الشبه والجهالات، وركوبهم غارب^(١) البُهت والظلم والعدوان والتلبسات، وارتكابهم المحرمات بالشقاشق والأحقواق^(٢)، وهم بهذه الجعجعة والققعقة^(٣) يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فلا جرم أنهم من الصم البكم الذي لا يعقلون، ﴿لَعَنُوكَ إِنَّمَا لَفَى سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾^(٤)، والآن فقد أسمعهم الداعي إلى الحق، وأوضح المحجة للسالكين، وأقام الحجة على الطريقة المثلى بالأدلة والبراهين، فأعرضوا وعارضوا بالشبه؛ لأنهم في ريبهم يترددون، ﴿فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾^(٥)، فشبهوا على خفافيش البصائر بأنواع من الشبهات والتمويهات التي لا يُصغي إليها إلا القلوب المتفلتات؛ لأجل حب الدنيا وإيثار الشهوات ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ آتَاهُ اللَّهُ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾^(٦).

ومن حكمته سبحانه وتعالى أن ابتلى خيار هذه الأمة بشارها، ومؤمنيتها بفجارها، وعلماءها بجهاؤها، وهذه سنة الله التي قد خلت من قبل، واختباره الذي يظهر به ميزان الترجيح والعدل، وتتم به نعمته على أهل العلم والفضل، ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٧)، فتسلط هؤلاء الصعافقة^(٨) الحمقى بالأذية، وأطلقوا ألسنتهم

(١) الغارب: أعلى مقدم السنام، وغارب كل شيء: أعلاه. انظر: «لسان العرب» (١/٦٤٢ - مادة: غرب).

(٢) جمع أحواق، والحمق: ضد العقل. انظر: «لسان العرب» (١٠/٦٧ - مادة: حق).

(٣) الجعجعة: صوت الرّيح ونحوها، والققعقة: حكاية حركة شيء يُسمع له صوت. انظر: «لسان العرب» (٨/٥٠ - مادة: ججع)، و(٨/٢٨٦ - مادة: قع).

(٤) سورة الحجر (٧٢).

(٥) سورة الزخرف (٨٣).

(٦) سورة فاطر (٨).

(٧) سورة الأنعام (٥٣).

(٨) جمع صَعْفُوق: وهو الأحمق من الرجال، وهو أيضا الرذيل من الناس. انظر: «لسان العرب» (١٠/١٩٩ - مادة: صعفق).

بالوقاحة الربية، على من أمر بما أمر الله به ورسوله، ونهى عما نهى الله عنه ورسوله من الإقامة بين أظهر المشركين، والأمر في الانحياز إلى أوطان المسلمين، وموالاة أولياء الله، ومعاداة أعدائه وإظهار ذلك، و(/)^(١) لله في ذلك من الحكم والأسرار ما لا يطلع عليه إلا العزيز الغفار، ليميز الله الخبيث من الطيب، ويظهر علانية موجب حمده وحكمته لمن قصد الحق وتطلب، وليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة.

إذا تقرّر هذا وعرفت؛ فاعلم أنه قد نبغ في هذا الزمان أناس من أهل القصيم^(٢)، قد انقدحت في قلوبهم الشبهات، وصادفت قلوباً ملئت بحب الشهوات، مع ما هم فيه من الجهل المركب العميق، والخوض بالدعاوى الكاذبة من غير إدراك ولا تحقيق، وذلك في العلوم الشرعية والمباحث الدينية بغير دليل ولا برهان، ولا بينة من السنة والقرآن، ولا كلام صحيح صريح عن أهل التحقيق من أهل المعرفة والإتقان، ولكن شبهات واهية، ومغالطات وعبارات عن الدليل عارية، وأحاديث مجملة محتملة خاصة، وقضايا عينية، وأدلة جزئية، لا يعارض بمثلها النصوص الصريحة القاطعة الجلية، والقواعد الكلية، ﴿فَذَرَهُمْ وَمَا بَعَثُوا﴾^(٣) وَلِصَغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ^(٤).

وكان المتصدّي لهذا الاعتراض والاجترأ من له النصيب المتكاثر والحظ الوافر من الافتراء، رجل مبتلى يقال له: عبد الله بن عمرو، قد ابتلي - والعياذ بالله - بجمع الشبهات، وتبعها من كتب أهل الضلالة والجهالات، واعترض أهل الحق بما لا يجدي ولا يفيد من الهمط^(٥) والتحريفات، ولي المعاني بالتأويلات الجائرة،

(١) (ق/٢/ب).

(٢) بلد مشهور، يقع في القطعة الشمالية من نجد، أشهر مدنه بريدة وعنيزة والرس. «صحيح الأخبار» (١/١٥١).

(٣) سورة الأنعام: ١١٢-١١٣.

(٤) الهمط: هو الظلم. انظر: «لسان العرب» (٧/٤٢٣ - مادة: همط).

والأكاذيب المخترعة الخاسرة، وتحريف الكلم عن وضعه بجمود ذهنه، وكثافة طبعه، وتحميله ما لا يحتمله من عندياته، ورعونات جهالته وخزعبلاته، مع أنه ليس من أهل العلم، ولا ممن عرف بالرواية والدراية والفهم، وإنما هو فُدم^(١) وقح، صال فقال، وأمن السيف فاستطال.

وقد ضمّن اعتراضه من الشتم والسب ما هو اللائق (/) ^(٢) بعقله ودينه؛ إذ كان ذلك محمول ما لديه، وغاية ما يعتمد إذا ألجأته الحجة (عليه) ^(٣)، كما قيل:
ويشتم أرباب الهداية ضلّة ولا سيما إن أولجوه المضايقا ^(٤)

فما كان بهذه المثابة فإننا نرجوا من الله على ترك الجواب عنه الإثابة، وسنضرب عنه - إن شاء الله - صفحا، ونطوي عليه كشحا، اللهم إلا بعض المواضع التي لا يمكن السكوت عندها، فقد قال تعالى: ﴿وَلَمَنِ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۝ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۝﴾ ^(٥)، وهم إنما جعلوا هذا الشتم والتجهيل والتضليل معولهم، ظنا منهم أن في ذلك خطأ من قدر من جهلوه وضللوه، وأن لهم به رفعة وشرفا، وبئسما انتحلوه وفعلوه، فعجّوا وضجّوا وما أبقوا ممكنا، وصاحوا وباحوا بالهجر ^(٦) والفجور سرا وعلنا، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ۝﴾ ^(٧).

فاستعنت الله على نقض ما تصدّى له من الشبهات، وإبطال ما اعتمد عليه من

(١) الفُدم: العيب عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم، والغليظ الأحمق الجافي. انظر: «القاموس» (ص/ ١٤٧٧ - مادة: فدم).

(٢) (ق/ ٣/ أ).

(٣) في «ب»: (إليه).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) سورة الشورى: ٤١، ٤٢.

(٦) الهجر: القبيح من الكلام. «لسان العرب» (٥/ ٢٥٠ - مادة: هجر).

(٧) سورة العنكبوت (٢٢٧).

التحريفات والتمويهات، وما ألزمتنا به من التكفيرات عدواناً^(١) وبغياً وحسداً،
وحنقاً وغيظاً وكمداً، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) فيه إيضاح بأن أئمة هذه الدعوة لا يكفرون بالمعاصي، وإنما هي من الشبه التي ألصقت بهم في القديم والحديث، وهم برآء منها، وسيأتي تنبيه العلامة ابن سحمان على هذا في مواطن أخرى. وانظر: «الرسائل الشخصية» للشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن «مجموع مؤلفاته» (٣/٧، ١١، ١٤، ١٦، ٢٢).

قال المعترض: وبعد: وقفتُ على رسالة لرجل من أهل العارض^(١) يقال له: سليمان بن سحمان، فيها من المجازفة ما يعرفه كل عاقل، فضلاً عن العالم، ورسالة إليه ممن أرسل إليه سليمان: الأولى: فيها بعض إشارة إلى تخطئة سليمان، وفي آخرها سؤال مقصود صاحبه بيان ما اغتر فيه سليمان من تكفير من أجاز السفر إلى بلاد المشركين، ومراده بها الحجاز والعراق ونحوها من البلاد.

والجواب، ومن الله أستمدُّ (/) ^(٢) الصواب:

إنَّ المجازفة التي أشار إليها هذا المعترض هي تحريم الإقامة بين ظهري المشركين لمن عَجَزَ عن إظهار دينه وهو قادرٌ على الهجرة، وأنَّ السفر إليها والحالة هذه حرام لا يجوز، وأنَّ إظهار الدين ليس هو مجرد فعل الصلاة والصيام والزكاة وعداوة القلب وبغضه؛ فإنَّ ذلك لا يكفي في النجاة وحده، بل لا بدَّ مع ذلك من إظهار المعتقد ومخالفة كلِّ طائفة من طوائف الكفر فيما اشتهر عنها^(٣)، والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون، وأنَّ هذه هي ملَّة إبراهيم^(٤)، وهي الدين القويم، والصراط المستقيم، ومنها الحبُّ في الله والبغض

(١) انظر: (ص/٤٠٨).

(٢) (ق/٣/ب).

(٣) وبيان ذلك ما ذكره العلامة حمد بن عتيق رحمه الله بقوله: «ولا يكون المسلم مظهرًا لدينه حتى يخالف كلَّ طائفة بما اشتهر عندها، ويصرح لها بعداوته والبراءة منه، فمن كان كفره بالشرك بإظهار الدين عنده التصريح بالتوحيد والنهي عن الشرك والتحذير منه، ومن كان كفره بجحد الرسالة بإظهار الدين عنده التصريح بأنَّ محمداً رسول الله ﷺ والدعوة إلى اتباعه، ومن كان كفره بترك الصلاة بإظهار الدين عنده فعل الصلاة والأمر بها، ومن كان كفره بموالاة المشركين والدخول في طاعتهم بإظهار الدين عنده التصريح بعداوته والبراءة منه ومن المشركين، وبالجمله فلا يكون مظهرًا لدينه إلا من صرح لمن ساكنه من كل كافر ببراءته منه وأظهر له عداوته لهذا الشيء الذي صار به كافراً وبراءته منه». «سبيل النجاة والفكاك» (ص/٧٨-٧٩).

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُكُمْ وَأَنْتُمْ مِمَّنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [سورة الممتحنة (٤)].

في الله، والموالاته فيه والمعاداة فيه؛ إذ هي أوثق عرى الإيمان^(١)، ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان ولو كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، ولا يكون الإنسان مستكملًا للإيمان ولا مستحقًا لولاية الرحمن، حتى يتحقق بهذه الأعمال التي هي من لوازم محبة العبد لربه، وهي من واجبات الدين، وأنَّ من جادل وماحل في عدم وجوبها فقد قدح في هذه الملة بجحدته ما أوجب الله منها، وهدم من الإسلام بقدر ما ارتكبه واجترحه، ولو حدث نفسه بالعمل بهذه الأعمال التي هي أوثق عرى الإيمان ولو مرة واحدة لما جادل وماحل في إباحة ما حرَّم الله ورسوله من الإقامة بين أظهر المشركين، والسفر إلى أوطانهم من غير إظهار الدين، وأنَّ إظهار هذا في ولاية أعداء الله ورسوله الذين ابتلى الله أهل الإسلام بهم في ديارهم^(٢) محالٌ وجوده من المسافرين اليوم إلا من شاء الله، فإن كان هذا غلوًّا ومجازفة وتجاوزاً للحدِّ يعرفه كلُّ عاقل فضلاً عن العالم فإنني أشهد الله وملائكته وكلَّ عاقل وعالم أني أعتقد هذا وأدين الله به، شاء الشيطان أم أبى، ولا حول ولا قوة إلا الله العلي العظيم، وليت شعري مَنْ هذا العاقل والعالم الذي أدّاه عقله وعلمه إلى مخالفة (/) ^(٣) صريح الكتاب والسنة وما قاله أهل التحقيق من علماء الأمة وأئمتها سلفاً وخلفاً، فهلاً ذكر واحداً منهم يجب المصير إلى قوله ويعتدُّ به في الوفاق والخلاف، فالله المستعان.

وأما قوله: ورسالة إليه ممن أرسل إليه سليمان: الأولى... إلى آخره.

فأقول:

الرسالة التي يشير إليها المعترض هي التي أرسل بها سابق^(٤)، وأجاب عليها

(١) يشير إلى قوله ﷺ: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله»، وسيدكره المصنف (ص/٦٧)، ويأتي تخريجه هناك.

(٢) وكان هذا في زمن ولاية المستعمر الذي كان يسيطر على أغلب البلاد العربية.

(٣) (ق/٤/أ).

(٤) قال البسام: هو من آل فوزان، وهو والد السفير من الإخوان، وليس من أهل العلم. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/٣٢٨).

الشيخ عبد الله، وبين خطاه في تخطيطه إياي، وأنه إنما أتى بمجونات وسفاسط وتحريفات للمعاني، فاعترض عليه هذا الغبي الجاهل بهذا الاعتراض العاقل، الذي لا يصدر عن ذي لب وعقل ولا ممن له معرفة بالنقل، فضلاً عن أن يكون من أهل الدراية والفضل.

وأما قوله: وفي آخرها سؤال مقصود صاحبه بيان ما اغترّ فيه سليمان من تكفير من أجاز السفر إلى بلاد المشركين... إلى آخره.

فالجواب أن يقال:

أما دعوى تكفير من أجاز السفر إلى بلاد المشركين فهي دعوى كاذبة خاطئة، ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم، ولكن قبله من بهت أئمة هذه الدعوة الإسلامية، وأنهم يكفرون بالذنوب^(١) لمّا أمروا بتوحيد الله ومعاداة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء، ولا غرور من هذا؛ فإن لكل سلف خلفاً، فإنه ما تكلم أحد من الناس في ملّة إبراهيم الخليل عليه السلام، فأمر بتوحيد الله ونهى عن ضده من الإشراك بالله من دعاء الأولياء والصالحين، والبراءة منهم ومما يعبدون، وبادى أعداء الله بذلك، وصارحهم به، وأحب في الله وأبغض في الله، وعادى في الله، ووالى في الله، وأظهر ذلك، ودعا إليه؛ إلا عطست منه أنوف كثير من الناس، واشمأزت منه قلوبهم، فقالوا له أو عنه: وهابى أو عارضى أو شرقى، فصار ذلك - والله الحمد - شعاراً لنا (/) (٢)، والاهتداء بهدي نبينا محمد ﷺ علماً علينا، يُنسب من فعل ذلك إلينا وإن لم يكن منا ولا عرفنا، فضلاً من الله ونعمة، والله ذو الفضل العظيم.

وهؤلاء لا يردّون علينا ويعيبوننا ويقولون: رجل من أهل العارض يقول: كذا وكذا، ونحن إنما قلنا بما قال الله ورسوله، لم نتجاوز القرآن والحديث؛ إلا أنا لم نأخذ بقول مخترع ومذهب حديث، ودرجنا على ما عليه درج أهل التحقيق من

(١) انظر: هذه الشبهة ومن قال بها من خصوم دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، والرد عليهم «دعوى المناوئين» (ص/ ١٦٢-١٧٧).

(٢) (ق/ ٤/ ب).

الأئمة، وتبعنا ما وضحوه في هذه المسائل المهمة.

إذا تحققت ذلك، فأنا - والله الحمد والمنة - فيما قلته متبع لا مبتدع، وما قلت إلا ما قاله العلماء الأمناء^(١)، ولكن لعدم الإلف بهذه المباحث وأخذها من مظانها أنكروها، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

ثم إنني - والله الحمد - لا أكفر إلا من كفر الله ورسوله بعد بلوغ الحجّة وقيامها، وأما من أقام بين ظهري المشركين أو سافر إلى ديارهم من أهل الإسلام وكان قادراً على الهجرة ومفارقة المشركين ولم يتمكن من إظهار دينه المعتبر عند أهل العلم الذي تبرؤ به الذمّة فهو مرتكب حراماً، عاصي لله ورسوله بإقامته بين أظهر المشركين لا كافر^(٢).

فمن نسب عني غير ذلك وزعم أنني أكفر بمجرد الإقامة أو السفر فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وفضحه على رؤوس الأشهاد، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾^(٣).

وهؤلاء لجهلهم وعدم معرفتهم إذا قلنا: لا تجوز الإقامة بين أظهر المشركين ولا السفر إلى ديارهم من غير إظهار للدين، وإن إظهار الدين هو القيام بملة إبراهيم من الحب في الله والبغض في الله، والموالاتة فيه، والمعاداة فيه، وذكرنا الدليل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام أهل العلم، وإن من أنكر هذا وأباح ما حرّمه الله و(/)^(٤) رسوله، وزعم أنه غلوّ ومجازفة وتعدّد للحدّ فقد سعى في هدم أصل دين الإسلام؛ لأن أصل دين الإسلام مبني على أمرين:

(١) وهذا فيه بيان اتباع العلامة ابن سحمان رحمه الله لأهل العلم، وخاصة علماء هذه الدعوة فيما قرروه من رد هذه الشبه والاعتراضات.

(٢) فيه إيضاح لمنهج العلامة ابن سحمان رحمه الله في مسألة السفر إلى ديار المشركين والإقامة بين أظهرهم والتفصيل في ذلك وفق منهج أهل السنة والجماعة.

(٣) سورة غافر (٥٢).

(٤) (ق / ٥ / أ).

الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالة فيه، وتكفير من تركه.

الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والمعادة فيه، والتغليظ في ذلك، وتكفير من فعله.

وقلنا: لو حدث نفسه من جادل وماحل في إباحة هذه المحرمات وترك الواجبات، وتظاهر بالعمل بملة إبراهيم من الحب في الله، والبغض في الله، والموالة فيه، والمعادة فيه، والبراءة من الشرك وأهله؛ لما تجاوز وتعدى وزعم أن هذا غلو ومجازفة، وأنه يلزم منه تكفير من أجاز السفر إلى بلاد المشركين والإقامة فيها من غير إظهار للدين.

ومع هذا الخزي الفاضح، والإفك الواضح يزعمون أننا نكفر بالذنوب، وهم يكفروننا بالدعوة إلى ملة إبراهيم، والأمر بالتأسي به فيها، فمن على مذهب الخوارج^(١) حينئذ؟! فالله المستعان.



(١) الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة، وكفر صاحب الكبيرة وقال بتخليده في النار وكان أول ظهورهم في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقيادة عبد الله بن وهب الراسبي. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٧)، و«الملل والنحل» (ص/ ٥٠).

فصل

قال المعترض: فأورد صاحب الرسالة الثانية سؤالاً عمّن أجاز السفر إلى بلاد المشركين، طلب ممن وقف عليه من العلماء الجواب عنه، ليتبين لابن سحمان خطؤه في إلزامه من أجاز السفر إلى تلك البلاد القدح في أصل الملة المحمدية، وإرادة هدم الإسلام، وفي سؤاله إياه بصيغة استفهام الإنكار: هل حدث نفسه ولو مرة بملة إبراهيم؟ ومعلوم أنّ هذا من نواذر الحوادث.

والجواب أن يقال:

قد وقف أهل العلم من أهل نجد على ما أورده بعض أصحابك على الشيخ إسحاق^(١) من السؤال عن حكم الدار، وعن الإقامة بين أظهر المشركين، وعن السفر إلى ديارهم، وعن إظهار الدين ما هو، وذكر فيما يزعم أدلة المانع والمجيز، ومعه هذا السؤال الذي أجاب عنه الشيخ عبد الله، فأجاب الشيخ إسحاق^(٢) فأجاد وأفاد، وكشف عن محيّا (/) ^(٣) الصواب نقاب التمويه والارتباب، وذكر الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع العلماء وما يدل على ذلك لغة وعقلا على تحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادرا على الهجرة وعجز عن إظهار دينه، وعلى تحريم السفر والحالة هذه، وعلى تعريف

(١) هو الشيخ المحدث العلامة إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في الرياض سنة: ١٢٧٦هـ، ونشأ بها نشأة صالحة في بيت علم وصلاح، أخذ عن أخيه الشيخ عبد اللطيف، والشيخ حمد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، وغيرهم، ثم رحل إلى الهند وأكمل دراسته هناك، له «الأجوبة السمعيات لحل الأسئلة الروافيات»، توفي سنة: ١٣١٩هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ١٢٢)، «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٥٥٧).

(٢) وكتاب الشيخ إسحاق هذا هو «الأجوبة السمعيات لحل الأسئلة الروافيات»، فقد أتى فيه بالدلائل القاطعة المستمدة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة لإيضاح وتفصيل مسألة السفر إلى بلاد المشركين والإقامة فيها، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها، وهو مطبوع بهذا العنوان، وطبع أيضا بعنوان: «سلوك الطريق الأحمد»، وهو ضمن «الدرر السنية» (١٢/ ٣٩٣).

(٣) (ق/ ٥/ ب).

الدار بما ذكرناه وإظهار الدين وكيف هو، بخلاف ما تقوله أنت وذووك، وتزعم أنه لم يقل به من يعتد بقوله.

وعرض الجواب على العلماء^(١) الذين إذا سنج لك باعتراضك القاسط ومفهومك الساقط على شيء مما ذكرنا تقول: فهلاً سألت من عندك من أهل العلم، فأقروا ما كتبه الشيخ إسحاق ووافقوه، وذكروا أن ما كتبه من الجواب هو الحق والصواب، الذي ليس عليه غبار، وهو الذي ندين الله به ونعتقده، فمن أراد الوقوف على ذلك فهو مذكور في رسالة الشيخ إسحاق، وبما قاله الشيخ نعتقد وبه ندين الله وإليه نذهب في هذه المسائل التي يزعم هذا المعترض أننا لسنا فيها على بيّنة من السُّنة والكتاب، ولم نسلك فيها طريق السداد والصواب، فالحمد لله الذي أكذب ظنه وأرغم أنفه بما كتبه أهل العلم وخالفوه فيها.

وإذا تبينَت الحقائق فليقل امرؤ ما شاء، والله المستعان، ولولا أنه راجَ باطله على بعض طلبة العلم والمتسبين إليه لم نرفع بزخارف شبهاته رأساً، لوضح بطلانها؛ لأنه قد تكلم في هذه المسائل أهل العلم، وليست من المسائل الخفية التي قد يشتبه فيها الخطأ من الصواب على بعض البرية، ولكن لهوى النفوس سريرة لا تعلم.

وأما قوله: ليتبين لابن سحمان خطؤه في إلزامه من أجاز السَّفر إلى تلك البلاد القدح في أصل الملة المحمدية...

فجوابه من وجوه:

(١) وهم: ١- العلامة عبد الله بن حسين المخضوب، ٢- العلامة عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، ٣- العلامة حمد بن عبد العزيز العوسجي، ٤- العلامة محمد بن إبراهيم بن محمود، ٥- العلامة إبراهيم بن عبد الملك آل الشيخ، ٦- العلامة حسن بن حسين آل الشيخ، ٧- العلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، ٨- العلامة سعد بن حمد بن عتيق. وهذا مما يدل على أهمية هذا الكتاب، مما جعل هؤلاء العلماء يقرظونه ويصرحون بأن ما فيه هو الحق الذي يجب الأخذ به لطالب الحق. انظر: مقدمة «الأجوبة السمعيات».

الوجه (/) ^(١) الأول: أن من أباح الإقامة بين ظهراني المشركين لمن كان قادراً على الهجرة ولم يتمكن من إظهار دينه، وأجاز السفر إليها والحالة هذه بعد ما سمع الله تعالى يقول: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِمْ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ...﴾ الآية ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ^(٣)، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾ الآيتين ^(٤)، وقوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّي أَرْضِي بِكُمْ وَأَسَعِدُكُمْ فَاتَّبِعُوا أَوْيَاكُمْ وَأَعْبُدُونِي﴾ ^(٥).

وقوله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما». رواه أهل «السنن» ^(٦).

وقوله ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ أَوْ سَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» ^(٧)، ورواه الحاكم ^(٨).

(١) (ق/٦/أ).

(٢) سورة النساء: (١٤٠).

(٣) سورة الأنعام: (٦٨).

(٤) سورة النساء: (٩٧، ٩٨).

(٥) سورة العنكبوت: (٥٦).

(٦) «سنن أبي داود»، كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (٢/٥٢ رقم: ٢٦٤٥)، والترمذي، كتاب: السير، باب: كراهية المقام بين أظهر المشركين، (٤/١٥٥ رقم: ١٦٠٤)، و«سنن النسائي»، كتاب: القسامة، باب: القود بغير حديدة (٨/٣٦ رقم: ٤٧٨٠)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٧/٣٩٧، رقم: ٢٣٧٧).

قال ابن القيم: «فإن المشركين تدعو إلى الشيطان وإلى نار الآخرة فإنها إنما توقد في معصية الله، ونار المؤمنين تدعو إلى الله وإلى طاعته وإعزاز دينه، فكيف تتفق الناران وهذا شأنهما». «تهذيب السنن» (٧/٢١٨).

(٧) أخرجه أبو داود، كتاب: الجهاد، باب: في الإقامة بأرض الشرك، (٢/١٠١ رقم: ٢٧٨٧)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٨/١٣٤، رقم: ٢٤٨٦).

(٨) هو الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله الحاكم الضبي، ويعرف بابن البيع، من أهل نيسابور، كان من أهل العلم والحفظ للحديث، سمع الكثير، وطوف في الآفاق، وصنف الكتب الكبار والصغار، توفي سنة: ٤٠٥ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٦٢)، و«البداية والنهاية» (١٥/٥٦٠).

أيضاً، ولفظه: «وساكنهم أو جامعهم فليس منّا»^(١) وقال: إسناده على شرط الصحيح.
وقوله ﷺ: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة» رواه الطبراني^(٢)
والبيهقي^{(٣)(٤)} عن جرير^(٥) مرفوعاً.

وقوله ﷺ فيما رواه النسائي^(٦) وغيره عن جرير بن عبد الله أيضاً: «أنه قال: يا
رسول الله بايعني واشترط، فقال ﷺ: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة،
وتؤتي الزكاة، وأن تفارق المشركين»^(٧)، وفي لفظ: «وعلى فراق المشركين»^(٨).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک»، كتاب: قسم الفیء، (١٥٤/٢) وقال: على شرط البخاري ولم
يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

(٢) في «المعجم الكبير» (٣٠٢/٢، ٣٠٣).

والطبراني هو الحافظ الكبير سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني اللخمي، صاحب
المعاجم الثلاثة: «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، عمّر مائة
سنة، وتوفي سنة: ٣٦٠هـ. «سير أعلام النبلاء» (١١٩/١٦)، و«البداية والنهاية»
(٣٣١/١٥).

(٣) في «السنن الكبرى»، كتاب: السير، باب: فرض الهجرة، (١٢/٩ رقم: ١٧٥٢٨)، وفي
«شعب الإيمان» (٣٩/٧، رقم: ٩٣٧٣)، وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»
(٤٧١/٤، رقم: ٢٥٢٦)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤١١/٢، رقم: ٧٦٨).

(٤) هو الحافظ الكبير أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله أبو بكر البيهقي، صاحب التصانيف التي
سارت بها الركبان في سائر الأمصار والأقطار، ولد سنة: ٣٨٤هـ، كان واحداً زمانه في الإتقان
والحفظ والفقه والتصنيف، محدثاً أصولياً، توفي سنة: ٤٥٨هـ. «سير أعلام النبلاء»
(١٦٣/١٨)، «البداية والنهاية» (٩/١٦).

(٥) هو الصحابي الجليل: أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك البجلي، أسلم سنة عشر،
وكان حسن الصورة، حتى قال عمر رضي الله عنه: جرير يوسف هذه الأمة، مات سنة ٥١هـ. «البداية
والنهاية» (٢٤٤/١١)، و«الإصابة» (٤٧٥/١).

(٦) هو الحافظ الإمام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان أبو عبد الرحمن النسائي، الإمام في عصره،
والمقدم على أضرابه وأشكاله وفضلاء دهره، صاحب كتاب «السنن» الذي هو أحد الكتب
السة المعتمدة، وهو إمام من أئمة المسلمين، توفي سنة: ٣٠٣هـ. «سير أعلام النبلاء»
(١٢٥/١٤)، و«البداية والنهاية» (٧٩٢/١٤).

(٧) «المجتبى»، كتاب: البيعة، باب: البيعة على فراق المشرك، (١٤٨/٧ رقم: ٤١٧٧).

(٨) أخرجه النسائي أيضاً في الموضع السابق (رقم: ٤١٧٥)، وصححه الألباني في «صحيح
النسائي» (١٢٥-١٢٦، رقم: ٤١٨٦، ٤١٨٨).

وقوله ﷺ: (/) ^(١) «أنا بريء من أهل ملتين تتراءى ناراهما» ^(٢).

[وقوله ﷺ: «لا يسلم لذي دين دينه إلا من فرّ من شاهق إلى شاهق» ^(٣)، إلى غير ذلك من الأحاديث] ^(٤).

ثم بعد ذلك كابر وعاند وجادل وماحل، واتبع هواه وآثر دنياه، فقد قدح في أصل هذه الملة المحمدية بردّ قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ، ومعارضتهما بملفقات الشبهات، وضرب النصوص بعضها ببعض بنوع من السفسطة والتمويهات، وبظواهر عبارات لبعض العلماء محتملة لا صراحة فيها.

فإن لم يكن هذا قادحاً في إيمانه وتوحيده فعلى وجه من أنكره العناء والتباب، ونعوذ بالله من الزيغ والارتباب.

الوجه الثاني: أن القوادح منها ما هو مخرج من الملة - والعياذ بالله - ومنها ما لا يخرج من الملة.

فإن كان القدح صدر عن عناد ومكابرة (وردّ) ^(٥) للنصوص زاعماً أن الحق فيما خالفها فذاك - والعياذ بالله - مخرج (من الملة) ^(٦)، وصاحبه ممن آثر هواه على ما أوجبه مولاه ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٧).

(١) (ق/٦/ب).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥/١) و(١١٨/٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فأجاب: «هذا اللفظ ليس معروفاً عن النبي ﷺ» «مجموع الفتاوى» (٣٨٣/١٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٧/٢٧١، رقم: ٣٢٧٠).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) ساقطة من «ب».

(٧) سورة القصص (٥٠).

(ومنها ما لا يخرج صاحبه من الملة^(١) إمّا لجهله وعدم علمه)^(٢) بأنّ في ذلك نصّاً، وإما بتأويل أو شبهة عرضت له ولم يتبيّن له وجه الحقّ، لكن لم يبذل الوسع في طلب الحقّ والتحقيق، بل حسن الظنّ بمن يقلّده ويسهّل له في ذلك؛ فهذا وإن كان ردّه لها من غير بحث وطلب للدليل قادحاً في إيمانه وتوحيده فهو دون الأوّل بمراتب، ولا نخرجه من الملة، ولكلّ درجات مما عملوا.

الوجه الثالث: أنه حرّف كلامي وتصرّف فيه كما هي عادته في غالب ما يعترض به، والذي نطق به فمي، وجرى به قلبي هو: إن كان الأمر صدر منهم عن شك في أصل هذه الدعوة وما درج عليه أهل التحقيق والصفوة، وأن هذا ليس هو الدين القويم، ولا هو الصراط المستقيم، ولا خلاف ما عليه أصحاب الجحيم.

فما صدقت تلك الدعاوى وعودها^(٣) (/) وقد خاب مسعاها وواضحة العمر^(٤) فهذا الذي أنا قلته، وحقيقته: إن كان الأمر صدر منهم عن شك في أصل هذه الدعوة، أعني: ما دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ووضّحه في هذه المسائل من مباينة المشركين ومفارقتهم وعدم مساكتهم ومجامعتهم، وإظهار البراءة منهم والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء^(٥)، فما صدقت تلك الدعاوى وعودها من أنهم على طريقة أئمة هذه الدعوة، وهم قد حدّروا ونهوا وأبدوا وأعادوا عن الوقوع في هذه المحرّمات وترك الواجبات.

(١) وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة في المخالفات الشرعية. انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص/ ٤٣٢)، و«كتاب الصلاة» لابن القيم (ص/ ٧٠-٧٧).

(٢) في «ب»: (فأمّا الذي لا يخرج من الملة فما صدر عن جهل وعدم علم...).

(٣) (ق/ ٧/ أ).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: «شرح ستة مواضع من السيرة» ضمن «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢٤٠).

[ولم يقع مني تكفير لمن فعل هذا قبل الاستفصال والاستفسار عما صدر منهم،
وذلك صريح في كلامي] ^(١).

فهذا الذي حرّفوه وتصرفوا فيه، وزعموا به أني أكفر من أجاز السفر إلى بلاد
المشركين، وحاشا وكلاً، وما أحسن ما قيل:

يقولون أشياء ولا يعرفونها وإن قيل هاتوا حَقُّوا لم يَحْتَقُوا ^(٢)
إنما هي أكاذيب وتحريفات وسفاسط وتمويهات ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ
إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ ^(٣).

وأما قوله: وإرادة هدم الإسلام...

فإنه يشير إلى قولي:

أيحسب أهل الجهل لما تعسفوا وجاءوا من العدوان أمراً محرماً

بأنّ حمى الإسلام ليس بربعه ولا حصنه من يحمله أن يهدمها ^(٤)

فيقال (في جوابه) ^(٥):

نعم؛ من أباح المحرمات التي حرمها الله ورسوله من الإقامة بين ظهري
المشركين من غير إظهار للدين، وكان قادراً على الهجرة، أو أباح السفر بدون
ذلك، وسهل فيهما، وأقام الشبه والمعارضات في نحر النصوص، وبذل الوسع
والجهد في فتح الوسائل والذرائع، والمجادلة بغير بيّنة (/) ^(٦) من الله ولا برهان،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وروي: يقولون أقوالاً بظن وشبهة...، ويروى أيضاً: يقولون
أقوالاً ولا يعلمونها.... انظر: «الأغاني» (٨/٤١٦).

(٣) سورة الأنعام (١١٦).

(٤) «عقود الجواهر المنضدة الحسان» (٣/٥٣).

(٥) ليست في «ب».

(٦) (ق/٧/ب).

ولم يُبقَ ممكناً في قمع من تجرّد في النهي عن هذه المحرمات (كائناً من كان بالسعاية والشكايات)^(١)، فقد سعى في هدم سياج الإسلام وحصنه بإباحته هذه المحرمات، بحسب ما اجترحه واقترحه وقام به من هدمه ونقضه من عراه، [إن كان عن جهل وتأويل]^(٢)، وإنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة، وإذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية، وإذا كانت الهجرة من شعب الإيمان وعروة من عراه، فمن لم يوجبها وأباح الإقامة فقد هدم من شعب الإيمان شعبة^(٣).

ومفارقة المشركين قد شرطها الشارع في عقد البيعة، وألحقها بأركان الإسلام ودعائمه العظام، كما في حديث جرير [عند النسائي]^(٤)، ومن المعلوم أن من أباح الإقامة بدون الشرط المبيح فقد هدم هذا الشرط الذي ألحق بأركان الإسلام، شاء أم أبى، وهذا مما لا يخفى على هذا المعترض، ولكنه من شدة كلب العداوة أجمل وأطلق ليموّه ويشهّ على من لا بصيرة له، ولا بحيق المكر السيئ إلا بأهله.

ثم قال المعترض: وأما قوله: وفي سؤاله إياه بصيغة استفهام الإنكار: هل حدّث نفسه ولو مرة [واحدة]^(٥) بملة إبراهيم، ومعلوم أن هذا من نواذر الحوادث.

فهو يشير إلى ما قلته في تعريف ملة إبراهيم، وأنها عبادة الله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه، (وأنها إظهار)^(٦) الحب في الله والبغض في الله، والموالاتة

(١) في «ب»: (بالسعاية والشكايات كائناً من كان).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وهذه الشعب منها ما يزول بالإيمان بزوالها كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها كترك إمطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إمطة الأذى ويكون إليها أقرب». «كتاب الصلاة» (ص/ ٧٠).

(٤) زيادة من «ب»، وقد تقدّم حديث جرير (ص/ ٥٨).

(٥) من «ب».

(٦) في الأصل: (ومنها الحب في الله...).

فيه، والمعادة فيه، والبراءة من الشرك وأهله، (فقلت)^(١):

وملّة إبراهيم فاسلك سبيلها	وعاد الذي عاداه إن كنت مسلماً
ووال الذي والى وإياك لا تكن	سفيها فتخطى بالهوان وتندما
أني الدين يا هذا مساكنة العدى	بدار بها الكفر ادلهم وأجهما
وأنت بدار الكفر لست بمظهر	لدينك بين الناس جهرا ومعلما
بأي كتاب أم بآية سنة	أخذت على هذا دليلا مسلماً (/) ^(٢)
وإن الذي لا يظهر الدين جهرة	أبحث له هذا المقام المحرّما
إن صام أو صلى وقد كان مبغضا	بالقلب قد عادى ذوي الكفر والعمى
ثكلتك هل حدث نفسك مرة	بملّة إبراهيم أم كنت مُعدّما ^(٣)

وأعني بملّة إبراهيم في هذا الموضع [إظهار]^(٤) الحبّ في الله والبغض في الله، والموالاة فيه والمعادة فيه، والبراءة من الشرك وأهله، والتصريح لهم بذلك، كما هو في النظم (مذكور)^(٥).

أقول: ثكلتك هل حدثت نفسك أيها المجادل المعارض بالعمل بهذه الأعمال التي هي ملّة إبراهيم، وهي أوثق عرى الإيمان، ولن يجد عبداً طعم الإيمان ولو كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، والحصص في هذا وإن كان ادعائياً فهو لعظم خطر هذه الخصال وشرفها، وهو من تخصيص الشيء بالذكر إظهاراً لعظم موقعه، (كما قاله الحافظ^(٦) في «الفتح»^(٧))^(٨)، وهذا الكلام خرج مخرج الخصوص ومرادي به العموم، لم أخص به فرداً بعينه، لكن هؤلاء لا يحسنون قراءة النظم،

(١) في «ب»: (في قولي).

(٢) (ق/٨/أ).

(٣) «عقود الجواهر المنضدة الحسان» (٥٤/٣).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (كذلك).

(٦) هو الحافظ العالم أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر، أبو الفضل الكنازي

العسقلاني، ولد سنة: ٧٧٣هـ، كان حافظاً عالماً بارعاً في علوم كثيرة، سارت مؤلفاته في

الآفاق، توفي سنة: ٨٥٢هـ «الضوء اللامع» (٤٠/١).

(٧) (٤٠٦/١٠).

(٨) ساقطة من «ب».

فضلا عن معرفة معانيه وتراكيب مبانيه.

[لأنه زعم أن العمل بهذه الخصال التي هي ملّة إبراهيم وإخوانه - وقد أمرنا الله بالتأسي به وبمن معه فيها - إنما هي من خواص الرُّسل؛ لأنها هي البلاغ الذي أمروا به، ولا يلزم آحاد الناس ما يلزم الرسل من هذا البلاغ]^(١).

إذا تبين هذا فلا بد أن نذكر أنموذجا من كلام العلماء في (بيان)^(٢) ملّة إبراهيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) رحمه الله تعالى في «المنهاج»^(٤): «وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال عن خير هذه البرية: إنه إبراهيم^(٥)، وهو الإمام الذي جعله إماما، وجعله أمة، والأمة القدوة الذي يقتدى به، فإنه حقق هذا التوحيد، وهو الحنيفية ملته، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا الْقَوْمِ هُمْ إِنَّا بَرَاءٌ وَإِنْ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾^(٦) إلى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٧) انتهى.

فذكر رحمه الله^(٨) أن الحنيفية ملّة إبراهيم هي ما تضمنته هذه الآيات من سورة الممتحنة.

(١) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) هو شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، الإمام العالم العامل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحارثي، كان فريد عصره، ونسيج وحده، بلغ رتبة الاجتهاد، مع التبحر في العلوم، صنف التصانيف البارة النافعة، أفرد ترجمته غير واحد من العلماء، توفي سنة: ٧٢٨ هـ. «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٦)، و«البداية والنهاية» (١٨/ ٢٩٥).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٣٥٠).

(٥) وتام لفظه: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا خير البرية، فقال رسول الله ﷺ: ذاك إبراهيم عليه السلام»، أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، (٤/ ١٨٣٩، رقم: ٢٣٦٩).

(٦) سورة الممتحنة (٤).

(٧) سورة الممتحنة (٦).

(٨) ما بين القوسين غير ظاهر في صورة الأصل، واستدرسته من «ب» ومن «المنهاج».

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «اعلم رحمك الله تعالى أن أول ما قرّض الله على ابن آدم الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(١).

فأما صفة الكفر بالطاغوت: فهو أن تعتقد بطلان عبادة غير الله وتتركها وتبغضها وتكفر أهلها وتعاديهم، وأما معنى الإيمان بالله: أن تعتقد أن الله هو الإله المعبود وحده دون من سواه، وتخلص جميع أنواع العبادة كلها لله، وتنفيها عن كل معبود سواه، وتحب أهل الإخلاص، وتبغض أهل الشرك وتعاديهم، وهذه ملة إبراهيم التي سقاه الله من رغب عنها، وهي الأسوة التي أخبر الله بها في قوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾^(٢) انتهى^(٣).

فتبين من كلام الشيخ أن المراد بذلك هو إظهار محبة أهل الإخلاص، وإظهار بغض أهل الشرك ومعاداتهم؛ لاستدلاله بالآية التي هي ملة إبراهيم، وفيها التصريح بمواجهة أعداء الله بالبراءة منهم، ومباداتهم بالعداوة والبغضاء.

وقال [شمس الدين]^(٤) ابن القيم^(٥) رحمه الله: «فلا تصح الموالاة إلا بالمعاداة، كما قال تعالى عن إمام الحنفاء المحييين أنه قال لقومه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾^(٦) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ^(٧) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ^(٨)»، فلم تصح لخليل الله هذه الموالاة والخلة إلا بتحقيق هذه المعاداة؛ فإن ولاية الله لا تصح إلا بالبراءة

(١) سورة النحل (٣٦).

(٢) سورة الممتحنة (٤).

(٣) «الدرر السنية» (١/ ١٦١).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي، شمس الدين ابن قيم الجوزية، كان واسع العلم، متفنا، عارفا بالخلاف ومذاهب السلف، له المصنفات البارعة النافعة الكثيرة، توفي سنة: ٧٥١ هـ. «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٠).

(٦) سورة الشعراء (٧٥، ٧٧).

من كل معبود سواه، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُكُمْ وَأَنْتُمْ بُرَاءُ مِنَّا وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٦٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَُرْجِعُونَ﴾^(٢)، أي: جعل هذه الموالاة والبراءة (/) ^(٣) من كل معبود سواه كلمة باقية في عقبه يتوارثها الأنبياء وأتباعهم بعضهم عن بعض، وهي كلمة: لا إله إلا الله، وهي التي ورثها إمام الحنفاء لأتباعه إلى يوم القيامة ^(٤) انتهى.

وقال الحافظ ابن كثير ^(٥) رحمه الله تعالى على قوله: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى...﴾^(٦) الآية: «قال مجاهد ^(٧): العروة الوثقى يعني الإيمان، وقال السدي ^(٨): هو الإسلام، وقال سعيد بن جبير ^(٩) والضحاك: يعني لا إله إلا الله.

(١) سورة المصنعة (٤).

(٢) سورة الزخرف (٢٨-٢٦).

(٣) (ق/٩/أ).

(٤) «الجواب الكافي» (ص/١٣٨).

(٥) هو الحافظ العلامة المفسر إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، ولد سنة: ٧٠١ هـ، أخذ العلم عن والده وشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ المزي، وغيرهم، كان عالماً بالتفسير والتاريخ والفقه والحديث، له تفسير القرآن و«البداية والنهاية» وغيرها، توفي سنة: ٧٧٤ هـ. «الدرر الكامنة» (١/٣٧٣).

(٦) سورة البقرة (٢٥٦).

(٧) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، أحد أئمة التابعين والمفسرين، كان من أخصاء أصحاب ابن عباس، وكان أعلم أهل زمانه بالتفسير، مات سنة: ١٠٠ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٤٩)، و«البداية والنهاية» (٦/١٣).

(٨) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد الحجازي، ثم الكوفي، السدي، وهو السدي الكبير، كان إماماً عالماً مفسراً، توفي سنة: ١٢٧ هـ. «السير» (٤/٢٦٤).

(٩) سعيد بن جبر بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد الكوفي المكي، من أكابر أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، كان من أئمة الإسلام في التفسير والفقه وأنواع العلوم وكثرة العمل الصالح، وقد رأى خلقاً من الصحابة، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي سنة: ٩٤ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٢١)، و«البداية والنهاية» (١٢/٤٦٨).

وعن أنس بن مالك^(١): العروة الوثقى: القرآن، وعن سالم بن أبي الجعد^(٢)
قال: هو الحبُّ في الله والبغض في الله، وكلُّ هذه الأقوال صحيحة ولا تنافي بينها
انتهى^(٣).

فتبيّن أنّ الحبَّ في الله والبغض في الله هو العروة الوثقى، وهي لا إله إلا الله، وقد
قال عليه السلام: «أوثق عرى الإيمان: الحبُّ في الله والبغض في الله...» الحديث^(٤).

وقال في «أسباب نجاة السؤل من السيف المسلول» - بعد أن ذكر كلاماً نحو ما
ذكره ابن القيم -: «فتبيّن بذلك خطأ المغرورين، وبطلان حجّة المبطلين؛ فإنَّ لا إله
إلا الله معناها كما تقدّم النفي والإثبات، وحقيقتها الموالات والمعاداة، ثم لا بدَّ مع
ذلك من البغض والاعتزال للدّاعي والمدعو والعابد والمعبود، مع الكفر بهم كما
ذكره الله، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ...﴾^(٥) إلى

(١) هو الصحابي الجليل: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن
عامر بن غنم بن عدي بن النجار، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خدم رسول الله ﷺ عشر
سنين، روى عن رسول الله ﷺ أحاديث جمّة، وأخبر بعلم مهمّة، وأمه أم حرام مليكة بنت
ملحان زوجة أبي طلحة رضي الله عنهما، مات سنة ٩٣ هـ بالبصرة، وهو آخر من مات بها من
الصحابة رضي الله عنهم. «البداية والنهاية» (١٢/٤٤٦-٤٥٧)، و«الإصابة» (١/١٢٦).

(٢) في «ب»: (سالم بن الجعد) وهو خطأ، وهو سالم بن أبي الجعد الأشجعي مولاهم، الفقيه،
كان ثقة نبيلاً، توفي سنة: ١٠٠ هـ وقيل: قبلها، وقيل: بعدها بسنة. انظر: «تاريخ الإسلام»
(١/٧٤٩).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (١/٣٨٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٨٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الإيمان والروايا، باب:
(١١/٤١ رقم: ٣٠٤٢٠)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال الهيثمي في «المجمع»
(١/٩٠): «وفيه ليث بن أبي سليم والأكثر على ضعفه».

نكن الحديث له شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب:
الإيمان والروايا، باب: (٦/١٧٢، رقم: ٣٠٤٤٣)، وأبو داود الطيالسي (١/٢٩٥، رقم:
٣٧٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٧١، رقم: ١٠٣٥٧).

قال الألباني رحمته الله: «فالحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن على الأقل، والله أعلم».

«السلسلة الصحيحة» (٤/٣٠٧، رقم: ١٧٢٨).

(٥) سورة الممتحنة (٤).

قوله: ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(١)، وكذلك ما جرى للنبي ﷺ وأصحابه مع قومهم من الاعتزال والعداوة العظيمة، وما جرى لسعد مع أمه، وكما ذكر الله ذلك عن الخليل عليه السلام مخبراً، قال تعالى: ﴿وَأَعَزَّلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٢)، وقال مخبراً عن أهل الكهف: ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٣) فذكر (/) ^(٤) عنهم في هذه الآيات المحكمات أنهم بدءوا المشركين فاعتزلوهم قبل المعبودين، فأين هذا من الواقع من أهل هذا الزمان انتهى ملخصاً.

إذا عرفت هذا معرفة قلب، فمن لم يحب في الله ويبغض في الله ويعادي في الله، ويوالي في الله، ويتبرأ من الشرك وأهله، ويصرح بذلك، ولم يحدث نفسه بالعمل بهذه الخصال والأعمال، التي هي من لوازم محبة العبد لله، وهي أوثق عرى الإيمان، ولن يجد عبد طعم الإيمان ولو كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك^(٥)، كما قاله حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس^(٦) رضي الله عنهما؛ فأبعده الله، [وله نصيب من هذا القادح في إيمانه بحسب ما قام به]^(٧)، وهو إمّا أن يكون جاهلاً بهذه الأعمال، معدماً منها، لم يرفع بالعمل بها رأساً، ولم يحدث نفسه بذلك، بل هو في خفارة جهله، وكثافة طبعه، قد هام في أودية الغفلات، وإمّا أن يكون عالماً بذلك، لكن أثر حب الدنيا وشهواتها والتكاثر بها على ما يلزمه ويجب عليه

(١) سورة الممتحنة (٤).

(٢) سورة مريم (٤٨).

(٣) سورة الكهف (١٦).

(٤) (ق/٩/ب).

(٥) أثر ابن عباس سيذكره المصنف (ص/٩٩)، ويأتي تخريجه هناك.

(٦) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وهو حبر هذه الأمة، ومفسر كتاب الله وترجمانه، وكان يقال له: الحبر والبحر، روى عن رسول الله ﷺ شيئاً كثيراً، كان واسع العلم، كثير الفهم، كامل العقل، صاحب فضل ونبيل، توفي سنة: ٦٨ هـ، «البداية والنهاية» (١٢/٧٨)، و«الإصابة» (٤/١٤١).

(٧) زيادة من «ب».

من القيام بحقوق الإسلام ولوازم الإيمان ومكملاته.

ولو حدث نفسه بالعمل بهذه الأعمال من أباح الإقامة بدار الكفر وفتح الوسائل والذرائع المفضية إلى موالاتهم أو توليهم لما جادل وماحل وأقام القيامة على من منع من ذلك، ولكنهم (في غمرة من الجهل بهذا والعمل به)^(١)، فلا يعرفونه، بل ينكرونه على من أمر به ودعا إليه، وليس هذا عندهم هو ملة إبراهيم، لجهلهم وعدم معرفتهم وإطلاعهم على كلام أهل التحقيق، وإنما أنكروه وكابروا وباهتوا لظنهم أنه لم يقل هذا أهل العلم وإنما هو غلوٌ ومجازفة منّا، وأن ملة إبراهيم (عندنا)^(٢) هي عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه فقط، وأما هذه الأعمال التي هي مكملات الإيمان فليست عندهم من ملة إبراهيم، [وكذلك البراءة من الشرك وأهله، والتصريح لهم بذلك ومجاہتهم به، ليس هي عندهم من ملة إبراهيم، بل هي عندهم من خواص الرُّسل]^(٣)، كما قال بعض هؤلاء على لسان سابق: «ثم أتيت بطائفة طمّت ما قبلها وأست ما تقدمها، وهي أن دعوت عليه وسألته هل حدث نفسه ولو مرة بملة إبراهيم أم لم يوجد ذلك منه، فواعجباً ما يكون هذا المسؤول؛ إذ من المعلوم أن جميع من يدعي اتباع الأنبياء يزعم أنه على ملة إبراهيم من يهودي ونصراني وغيرهم، فلا وجه (/)^(٤) لهذا السؤال إلا في حق الفلاسفة الدهرية» انتهى بحروقه.

فيا سبحان الله! هل يقول هذا القول من له أدنى مسكة من عقل ودين ومعرفة، بل هذا القول يدل على كثافة فهم قائله وجهله وغلظ حجاب قلبه، وأنه بهذا القول أضلّ من حمار أهله، وحقيقة هذا القول أن من زعم أنه على ملة إبراهيم وادعى اتباع الأنبياء من يهودي ونصراني وغيرهم أن انتسابه إلى ملة إبراهيم

(١) في «ب»: (في غمرة من هذا والعمل به).

(٢) ليست في «ب».

(٣) هذه العبارة من «ب».

(٤) (ق/ ١٠ / أ).

ودعوا اتباع الأنبياء [بمجرد الزعم والدعوى أنه] ^(١) مسلم له [ذلك] ^(٢)؛ لأنه لا يرد عليه هذا السؤال، وإنما يرد على الفلاسفة الدهرية، حيث لم يدعوها [ولم يزعموا ذلك] ^(٣) ولم يتسبوا إلى اتباع الأنبياء، فليهن اليهود والنصارى والذين أشركوا أتباع ملّة إبراهيم حيثئذ؛ [لأنهم زعموا أنهم على ملّة إبراهيم، وادعوا ذلك] ^(٤) على هذا القول الفاسد المظلم؛ لأنّ هذا السؤال لا يرد عليهم، سبحانه هذا بهتان عظيم.

وأما قوله: فواعجباً ما يكون هذا المسؤول.

فنقول:

الخطب يسير، والعجب غير عجيب، يكون هذا المسؤول مسلماً ترك بعض الواجبات، وفعل بعض المحرمات، وتعرض للوعيد الشديد، وليس الأمر كما توهم هذا الغبي أن المراد بملّة إبراهيم (هنا) ^(٥) عبادة الله بالإخلاص، وترك عبادة من سواه فقط، فإننا لسنا في هذا المقام نخاطب إلا من يعبد الله ولا يشرك به شيئاً، لكنه ترك بعض الواجبات من مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء، والبراءة منهم، والتصريح بذلك، وفعل بعض المحرمات بالقعود بين أعداء الله ورسوله، وهو قادر على مفارقتهم ومباعدتهم إيثاراً للدنيا وشهواتها والتكاثر بها.

فهذا الذي قصّنا وله أردنا، وهؤلاء يعلمون ذلك، ولكن أرادوا بذلك إهانتنا بما لم نقله ولم نقصده.

وإذا تبين الحقائق وأنّضح الأمر فليقل امرؤ ما شاء، وإلى الله المرجع وإلىه التحاكم، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ^(٦).

(١) زيادة من «ب».

(٢) من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (في هذا الموضع).

(٦) سورة الشعراء (٢٢٧).

ولعمري إنَّ هذا الأمر الذي ارتكبه هؤلاء من التحكُّم والتحريف وليّ
المعاني هو الجهل المركَّب العميق، الذي هو عن الحقِّ والتحقيق بمكان سحيق،
﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ (/) ^(١) عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٢)، فلو تعلَّموا ثم
تكلَّموا لكان خيراً لهم، ﴿فَذَرَهُمْ خَوْضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ ^(٣).



(١) (ق/١٠/ب).
(٢) سورة الروم (٥٩).
(٣) سورة الزخرف (٨٣).

فصل

ثم قال المعترض: ثم بعد ذلك رأيت رسالة لرجل من أهل العارض يقال له^(١): عبد الله بن عبد اللطيف انتصر فيها لابن سحمان، واعترض على صاحب السؤال، وأجاب عن غير سؤاله، ورأيت أنه قد تجاوز فيها، بحيث لم يكتف بالكلام في الظواهر عن الكلام في النيات والضمائر، ومع ذلك كله قبلها كثير من القراء قبولاً تاماً بحيث يضللون من (ظنوه)^(٢) يعترض على شيء منها أو يكفرونه، وما ذاك إلا لكثرة الجهل، وخفاء العلم، فلأجل ذلك أحببت أن أنبه على بعض ما ينبغي التنبيه عليه منها، مستعيناً بالله وحده على ذلك، سائلاً منه سبحانه أن يجعل قصدي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقني السداد والتوفيق للصراط المستقيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

والجواب: أن يقال:

من العجب الذي لا ينقضي أن هذا الرجل المجهول الذي لا يُعرف بعلم ولا دين ولا عقل قد تعاظم في نفسه، وأنه بمحلٍّ ومكان من العلوم والمعارف أرفع،

(١) قال فيه المؤرخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف رحمه الله: هو الإمام العالم الجليل، مفتي الديار النجدية، ومحى الآثار السلفية، علامة نجد وزعيمها الإسلامي في زمنه. انظر: «مشاهير علماء نجد» (ص/ ١٢٩).

وقال فيه جمع من العلماء بعد أن ذكروا قيام آل سعود وآل الشيخ بنصرة التوحيد والدعوة إليه: «وآخر من قام بهذا الأمر شيخنا الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف رفع الله درجته في المهديين، وخلفه في عقبه وإخوانه في الغابرين، فإنه قام بهذا الأمر أتم القيام، وبذل جهده في النصيحة لله ولرسوله ولعباده المؤمنين، ورسائله في ذلك ماثلة منشورة». «الدرر السنية» (١٤/ ٣٧٤).

وقال فيه الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود تأييداً لكلام العلماء السابق رحمهم الله أجمعين: «وكلما اختلف الأمر وشارف الناس لنقض دين الله وإطفاء نوره أبى الله وأخرج من ها الحملتين من يقوم بذلك، حتى إن آخرهم والدنا وشيخنا الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف». «الدرر السنية» (١٤/ ٣٧٧).

(٢) ساقطة من «ب».

وأنّ الذي غيره ممن له شهرة وله عقل ودين وعلم بمكان أوضع، ورأى أنه (أهل) ^(١) للجواب والتنبيه على ما ينبغي التنبيه عليه، وأنه هو العَلَم الذي يشار إليه بالأصابع علماً وحلماً ودراية وفضلاً، ولذلك انتصب للردّ على علماء أهل الإسلام وخطّ من قدرهم وجهلهم وضللّهم، وأنهم مجهولون لا يعرفون، حتى نبّه ونوّه بذكر رجل منهم من أهل العارض يقال له: عبد الله بن عبد اللطيف؛ لأنه لا يُعرف بزعمه ولا يُدرى من هو قبل تنويهه بذكره وإعلام الناس أنه من أهل العارض.

فواعجباً كم يدّعي الفضل ناقص ووا أسفاً كم يدّعي النقص فاضل ^(٢)

لقد والله هزلت حتى استامها المفلسون، وكسدت السلعة الثمينة حتى ابتاعها المعسرون، فلعمري لقد كان الشيخ أشهر من نار على علم، فهو الشيخ عبد الله (/) ^(٣) ابن الشيخ الإمام عبد اللطيف ابن الشيخ العلامة والخبير الفهامة عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام وعلم الهداة الأعلام، المجدد لما اندرس من معالم الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف بن عمرو بن معضاد بن إدريس بن محمد بن علوي بن قاسم بن مسعود بن عقبة بن إدريس بن عقبة بن إدريس بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن ثعلبة بن ربيعة بن ملكان بن عدي بن عبد مناة بن تميم ^(٤).

(١) في «ب»: (أهلاً) بالنصب، وهو خطأ.

(٢) البيت لأبي العلاء المعري، انظر: «سقط الزند» (ص / ١٩٥).

(٣) (ق / ١١ / أ).

(٤) وقع سقط في بعض الأسماء، والصحيح: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف بن عمر بن معضاد بن ريس بن زاهر بن محمد بن علوي بن وهيب بن قاسم بن موسى بن مسعود بن عقبة بن سنيح بن نهشل بن شداد بن زهير بن شهاب بن ربيعة بن أبي سود بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. «مشاهير علماء نجد» (١ / ١٦)، «علماء نجد خلال ستة قرون» (١ / ٢٢٦).

والشيخ - نفع الله بعلمه - لم يعترض على صاحب السؤال، وإنما كتب له نصيحة، وبيّن له فيها خطأ من غره، وأجابه على سؤاله بكلام أهل العلم لا غير، ولم يتجاوز فيها كما زعمه هذا الغبي الجاهل، ولم يتكلّم في النيات والضمائر، بل على ما هو الصريح البين من الظواهر، ولكن هؤلاء الحيارى المفتونون المنتطعون الناقصون المنقوصون قوم بهت، بل هو الذي يتكلّم في النيات والضمائر، ويرمي البريء الخليّ بالقواصم والفواقر.

إذا مارماني ذو الجراءة بالذي تحقّقه من فعله وهو أهله
فذاك الذي قد باء بالمت واجترى على الله بل ذاك الذي زال عقله^(١)

وأما قوله: ومع ذلك كله قبلها كثير من القراء قبولاً تامّاً... إلى آخره.

فنقول:

نعم، قبلها - والله الحمد وله المنة - أكثر القراء قبولاً تامّاً، وارتضوها وجعلوها من اعترض على شيء منها؛ لأنها حقٌ وصواب، وأنكرها الغوغاء سفلة الناس، أتباع كل ناعق، الذين يميلون مع كل صائح، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق من العلم (واضح)^(٢)، بل هم همج رعاع وإن انتسبوا إلى المعرفة والعلم، وأن لهم اليد الطولى (في)^(٣) الدراية والفهم.

وأما دعوى التكفير فحاشا وكلاً، ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٤)، وهؤلاء لجهلهم إذا أنكروا عليهم وأغلظ في الإنكار (منكر)^(٥) زعموا بفهومهم القاصرة (/)^(٦) وإرادتهم الشر بالظنون الخاسرة أن ذلك الإنكار

(١) لم أقف عليها.

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) في «ب»: (من).

(٤) سورة الأنعام (١١٦).

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) (ق/١١/ب).

يسمع، أعمى لا يبصر، ولو جاءته كل آية، مع أن هذا الغبي الوقح قد خالف طريقة العلماء من أهل الورع والدين فيما سوّد به الأوراق من المسبّة والشقاق، والله تعالى لم يتعبدنا بالسبّ ولم يجعله شرعاً ينسب إليه و(لا)^(١) إلى رسله، وإنما هو حرفة الجاهلين المفلسين من العلم والإيمان كالنسوان والصبيان، فهو حاصل رده، وغاية قدح زنده.

✽ ثم ساق المعارض كلام الشيخ فقال: ولا نعلم منك فيما تقدّم إلا الخير وحسن الاعتقاد، ومحبتك للدعوة الإسلامية، وحميتك لأهل العقائد الإيمانية، فلذلك كانت إجابتك حقاً عليّ لا أجد لي مندوحة عنها، وإلا فمن عادتني أنني إذا كثر اللجاج والمرء أطوي بساط الكلام وأشتغل بنفسي، وأسأل الله السلامة من الوقوع فيما وقع فيه أهل المجادلة والمخاصمة التي حقيقتها تفريق الأمة، والطعن في العقائد الإسلامية، وتشكيك الطغام والعوام بالاختلاط الذي هو من أعظم الأسباب في نقض عرى الإسلام، وأعوذ بالله أن أكون فتنة لكل جاهل مغرور، أو ضحكة لعاقل ذي دهاء وفجور.

وأقدّم لك مقدّمة نافعة، وهي الوصية بتدبر كتاب الله، ومعرفة معانيه، وتعظيم محكمه بالعمل به، والإيمان بمتشابهه واعتقاد أنه لا يعارض المحكم، إذ من عارض المحكم بالمتشابه فهو من أهل الزيغ.

كما أرشد الله تعالى إلى ذلك بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ أَبَتِغَاءَ الْفِتْنَةِ (/)﴾^(٢) وَأَبَتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...^(٣) الآية، والقرآن هو الشفاء النافع والهدى.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) (ق/١٣/أ).

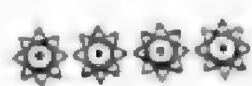
(٣) سورة آل عمران (٧).

والتغليظ بالإعذار والإنذار تكفير، كما زعم أهل الباطل ممن قبلهم ممن عارض
أئمة هذه الدعوة لمّا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وأغلظوا في عداوة
المشركين أنهم يكفرون بالذنوب، تشابهت قلوبهم.

وقوله: فلأجل ذلك أحييت أن أنبه بعض التنبيه على ما ينبغي التنبيه عليه
منها... إلى آخره.

فأقول:

تأمل - رحمك الله تعالى - أيها المنصف ما نبّه به هذا الغبيّ الجاهل فيما
سيمرُّ بك من (اعتراضاته) ^(١) ليتبيّن لك أنهم في سكرتهم يعمهون، وفي ريبهم
يتردّدون، وأننا في واد وهم في (واد) ^(٢) آخر، قد هاموا في مهامه التحريفات
وليّ المعاني، فأوهموا الأغمار لمّا غلطوا بالتمويهات، فنعوذ بالله من رين
الذنوب، وانتكاس القلوب، وهذا الجاهل يستعين بالله ويسأله أن يجعل
قصده خالصاً، وهو إنما سعى في ردّ الحق ودحضه وإزالته، ونصرة الباطل
وإظهاره وإدالته، (جهلاً منه بغائلة كلامه وخبت مرامه، ولعل ذلك ظنا منه
أنه الذي أصاب الحق وجهله غيره، أو متجانفاً للإثم متّبعا لهواه، لا يخشى
الله ولا يتّقيه، وإنّما يخشى الله من عباده العلماء) ^(٣)، وحسبنا الله ونعم
الوكيل.



(١) في «ب»: (اعتراضه).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب».

فصل

قال المعترض: قال صاحب الرسالة: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله بن عبد اللطيف إلى ببايق بن فوزان - حماه - الله من الفتن، ونجّاه من أسباب التعويق والمحن، وسلك به أهدي الطريق وأقوم السنن - سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد: فالموجب لهذه الرسالة هو أنه قد ورد عليّ منك صورة سؤال تطلب فيه الفائدة والمناصحة، وتستشهد الله أن قصدك الحق في ذلك، وهو الظن بك إن شاء الله.

قال المعترض: أقول: يذكر هذا أنه ورد عليه من المذكور صورة سؤال، وهذا كذب^(١)؛ فإن صاحب السؤال ذكر رسالة ابن سحمان، وأعقبها (/) ^(٢) برسالة منه فيها بعض إشارة إلى تخطئة ابن سحمان... إلى آخر كلامه.

والجواب أن نقول:

إنّ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»^(٣)، كما ورد بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ، وهذا الرجل يكذب ويمضي ولا يلتفت؛ فإنّ هذه الرسالة قد وردت على الشيخ، أرسلها من أرسلها من أصحابه مع السؤال الذي ورد على الشيخ إسحاق.

ثمّ [إنّ]^(٤) مما يبيّن كذب هذا المفتري أنه لما ذكر صورة السؤال، وطلب من العلماء من أهل نجد جوابه قال في آخره: «خصوصاً (آل)^(٥) من جدّد الدعوة المحمدية في نجد، وهو الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ فإنّ عليهم أكثر مما على غيرهم، لزيادة قبول كلامهم في نجد».

(١) وقد تكرر مثل هذا من المعترض في حق العلامة عبد الله بن عبد اللطيف والعلامة ابن سحمان.

(٢) (ق/١٢/أ).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: «أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم»،

(٣/١٢٨٤، رقم: ٣٢٩٦)، وهو من أفراد.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ساقطة من «ب».

هذا لفظه بحروفه، فلو لم يكن إلا هذا لكان كافياً في (بيان)^(١) إفك هذا وكذبه أنه ما أريد بالسؤال، فإن كان الشيخ ليس من آل من جدّد الدعوة المحمدية، فقد صدق أنه ليس مما أريد بالسؤال، وإن كان منهم ومن أجلهم فهو الكاذب الآفك، [والعاقل يعرف كذبه فيما يأتي بعد بكذبه هاهنا]^(٢)، لكن لمّا أُجيب بما يخالف ما عنده، وأنه قد عُرِف مرامه وقصده نكص على عقبيه، وما حل وكابر، وليس هذا بمستنكر من هذا الرجل؛ لأنه لا يتحاشى من المباهة في الضروريات، والمكابرة في الحسيات.

وأما اعتراضه الشيخ بقوله: وتشتهد الله...

فهذا هو اللائق بعقله، ولسنا بصدد مناقشته فيما لا طائل تحته، اللهم إلا بعض إشارة إلى سوء تعبيره، فنذكر وجه كلام الشيخ عند ذلك.

وقوله: ثم ذكر كلاماً يتضمن سبب إجابته للسؤال، ومدح نفسه، ومقدمة بذكرها أهل العلم الذين يذكرون أدلتهم من محكم الكتاب والسنة، ويبينون خطأ من عارضها، وهذا ذكرها بدون ذلك لقلة تمييزه...

فيقال:

نعم؛ ذكر كلاماً يتضمن سبب إجابته للسؤال، وأمّا مدح النفس فحاشا وكلاً (/)^(٣)، بل هذا من الكذب البحت، وقد خاب من افتري.

وأما المقدمة فقد ذكر - والله الحمد - مقدّمةً صالحةً نافعة، يسلمها أهل النظر من أهل العلم كما سترها، وهي تدلّ بموضوعها على المقصود لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد، وأمّا من كان بليد الذهن جامد القريحة، ممتلئ القلب بالغيظ والحسد والأوغار والإنكار، والكمد فذاك أصم لا

(١) ساقطة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) (ق/١٢/ب).

قال تعالى : ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿كَتَبْنَا أَنْزِلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٢) ، وقال تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُفْرَهُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَمْ...﴾^(٣) الآية ، فالإكتفاء بالقرآن ومعرفة ما فيه من العلم والهدى هو الواجب على المكلفين في كل وقت وحين .

قال المعارض : أقول :

كُلُّ يَدَّعِي وَصَلًا لِلَّيْلِ وَلَيْلِي لَا تَقْرُ لَهُمْ بَذَاكَ^(٤)

ولا حاجة إلى مناقشته لقلة الفائدة ، لكن لو أنه طوى بساط الكلام هنا كما هي عادته فيما ذكره لكان أستر له ، ولكن ما قدر الرحمن لا شك واقع .

فيقال لهذا المعارض :

لو كان هنا شيء يناقش عليه لما أهملته ، أترى أن الحامل لك على ترك المناقشة الورع وفرط الحياء وترك ما لا يعينك ، فليس هذا من حالك ومقامك معروفًا ، بل المعروف المشتهر عنك القحة^(٥) والبذاء ، والجراءة بالكذب والأذى ، والمخرقة^(٦) بالتهوُّر والهدى ، والمكابرة والمباهة بصريح الإفك والافتراء ، ثم انظريا من نور الله قلبه إلى هذا الجواب عن هذه المقدمة هل أبقى مقالًا لقائل ، ومع هذا [الجهل]^(٧) يجهل ويضلُّ من غير ملكة ولا رويَّة ولا معرفة بالأحكام ولا دُرِّيَّة ، ويزعم أن خصمه لا تمييز لديه ولا يعرف بعض مواقع الخطاب ، وهو كما ترى قد وقف عن جوابها في عرض العقبة .

(١) سورة الأعراف (٣) .

(٢) سورة إبراهيم (١) .

(٣) سورة النساء (١٧٤) .

(٤) نسبة شيخ الإسلام لمجنون بني عامر . «مجموع الفتاوى» (٧١ / ٤) .

(٥) أصلها : (وَقِحَّة) حذفوا الواو كما حذفوا من عِدَّة وَزِنَةٍ ، والوقاحة : قَلَّةُ الحياء . «لسان

العرب» (٢ / ٦٣٧ - مادة : وقح) .

(٦) الممخِرُقُ : هو المموه . «لسان العرب» (١٠ / ٣٣٩ - مادة : مخرق) .

(٧) من (ب) .

ثم تأمل ما ذكره المعارض على المقدمة بقوله: أهل العلم يذكرون أدلتهم من محكم الكتاب والسنة، ويبيّنون خطأ من عارضها، وهذا ذكرها بدون ذلك لقلة تمييزه.

والمقدمة التي ذكر الشيخ هي الوصية بتدبر كتاب الله، ومعرفة معانيه، وتعظيم محكمه بالعمل به، والإيمان بمتشابهه، على ما ذكر من الآيات إلى آخرها، أفهذا يحتاج إلى بيان الأدلة من الكتاب والسنة وذكر ما يدل على ذلك من الآيات (/) (١) المحكمات (٢)، وتبين خطأ من عارضها [قبل أن يعارضها] (٣)؟! وهل يستريب في صحة هذه المقدمة من يؤمن بالله واليوم والآخر حتى يستدل (له) (٤) بالكتاب والسنة؟! وهل يجوز في خلد أبلى الخلق (٥) [أنه لا يجب تعظيم محكم القرآن بالعمل به، والإيمان بمتشابهه، واعتقاد أنه لا يعارض المحكم وأن] (٦) القرآن ليس هو الشفاء النافع والهدى، وأن الاكتفاء به ومعرفة ما فيه من العلم والهدى هو الواجب على المكلفين في كل وقت وحين، فلا إله إلا الله ماذا يصنع الجاهل بأهله، ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدَّيْنٍ كَمَا بَعْدَتْ ثُمُودُ﴾ (٧).

(ومما) (٨) يبيّن لك أن هذا مخلط لا يدري ما يقول أنه أقر أن الشيخ ذكر مقدمة يذكرها أهل العلم الذين يذكرون أدلتهم من محكم الكتاب والسنة، ثم انتكس

(١) (ق/١٣/ب).

(٢) في «ب»: (والمقدمة التي ذكر الشيخ هي الوصية بتدبر كتاب الله ومعرفة معانيه وتعظيم محكمه بالعمل به والإيمان بمتشابهه، وذكر ما يدل على ذلك من الآيات المحكمات، أفهذا يحتاج إلى بيان الأدلة من الكتاب على ما ذكر من الآيات وعلى وجوب العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه؟! وإلى تبين خطأ...).

(٣) من «ب».

(٤) في «ب»: (لها).

(٥) كتب في الحاشية: حاشية: مراده بالخلق المسلمين.

(٦) زيادة من «ب».

(٧) سورة هود (٩٥).

(٨) في «ب»: (ثم إن مما...).

فقال: وهذا ذكرها بدون ذلك، فكيف يقول: إنه ذكر مقدمة (يذكرها)^(١) أهل العلم، ثم يقول: وهذا ذكرها بدون ذلك، (وقد ذكر الشيخ الآيات المحكمات، واكتفى بدلالاتها على المقصود)^(٢) عن ذكر ما سواها، فتأمل ذلك.

وأما قوله: لكن لو طوى بساط الكلام هنا لكان أستر له.

فيقال:

نعم؛ لو تركك تحبُّ وتضع في المنكرات وإباحة المحرمات لكان هو الذي يرضيك ويسوء أهل الإسلام ممن سلّمت سريره وحسنت سيرته وانفتحت بعين الإنصاف بصيرته، ولكنه والله الحمد خرج من العهدة بالإنكار، وسلّم إن شاء الله من الإثم والعار، وبقي الإثم على من كابر وعاند، فباء بالملامة والشنار^(٣).

* ثم قال الشيخ: «ومن أعظم الواضحات والدلائل البينات التي وضحها الله في كتابه وفرضها على عباده معاداة الكفار (والمشركين)^(٤)، والنهي عن موالاتهم، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(٥)، فنبّه سبحانه أن من أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر».

قال المعارض: أقول: ما أضّر الجهل على صاحبه، أعماه الهوى، وغضب النخوة^(٦) (/) ^(٧) الجاهلية عن وجه الدليل الذي يورده، وإلا فمن أين يستفاد من هذه الآية التنبيه على أن أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر، وهذا

(١) في الأصل: (يذكر)، والتصويب من «ب».

(٢) في «ب»: (وقد ذكر الشيخ من الآيات المحكمات ما يدل على المقصود منها عن...).

(٣) الشنار: العيب والعار. «لسان العرب» (٤/ ٤٣٠ - مادة: شنر).

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) سورة الأنفال (٧٣).

(٦) النخوة: العظمة والكبر والفخر. «لسان العرب» (١٥/ ٣١٣ - مادة: نخا).

(٧) (ق/ ١٤ / أ).

جزم على الله سبحانه أنه نبه بهذه الآية على ما ذكر، ولم يخف من عقوبة الكذب على الله، ولم يستح ممن يقف على كلامه من أهل العلم، وهل مثل هذا يحتاج إلى بيان، لولا ظهور الجهل، وتحكم الهوى، واختلاط المسلم بالكافر جنس تحته أنواع، ومنها مخالطتهم حال القتال، أمذا أعظم الفساد في الأرض؟! ومنها مخالطة أهل الذمة في أسواق المسلمين (الذي)^(١) لم يزل يفعله المسلمون في أكثر الأمصار، أفهذا أعظم الفساد في الأرض؟! ومجازفة هذا الرجل في إطلاقه على الله سبحانه أنه نبه أن أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر من جنس مجازفة ابن سحمان بقوله في بعض قصائده:

والحبُّ والبغض الذي هو ديننا وعداوةٌ في الله وهي عيار
وكذا الموالاة التي لجلاله وإن أمعنت في ذلك الأنظار
أمرٌ محالٌ في ولاية من طغى لو كان حقاً ما دهاك قرار^(٢)

وهذه الآية المذكورة فيها الإخبار أن الكفار بعضهم أولياء بعض، وأن المؤمنين إن لم يفعلوا ما أمروا به من تولي بعضهم بعضاً تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، وليس فيها ذكر اختلاط المسلم بالكافر، فضلاً عن التنبيه على كونه أعظم الفساد في الأرض، لكن العجب من هذا الرجل كيف لم يسكت حين وصل به الجهل إلى هذا، وأعجب منه من يضلُّ أو يكفر من اعترض عليه، ولكن عند الله تجتمع الخصوم، فيحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون.

والجواب: (/) ^(٣) أن يقال:

نعم؛ ما أضرَّ الجهل على صاحبه، وقد أعماك الجهل [والهوى]^(٤) فأهوى بك إلى هوة معاطب الهلاك والردي، وغرّك من دلاك بالغرور إلى القول بالهجر والزور

(١) في النسختين: (الذين)، والمثبت لعله أقرب.

(٢) اعتود الجواهر المنضدة الحسان (٢/ ٣٢٠).

(٣) (ق/ ١٤ / ب).

(٤) زيادة من «ب».

والتهور بالاعتراض بغير علم، فهلاً طالعت كلام العلماء قبل أن تتكلم لعلك أن تسلم، لكن أسلمك العجب إلى التهور في المقال، فبقيت في حومة الجهل والضلال صريعاً، ملقى بالعراء حسيراً، واهياً مفقور القرى.

وهذا المعترض له من التحريف والغباوة وعدم المعرفة والتمييز الحظ الوافر، ومن ذلك أنه أسقط من قول الشيخ: «فبِه سبحانه أن من أعظم» لفظة «من» لإرادة الشر والاعتراض، وقد تقدّم في المقدمة قريباً ذكر ذلك، وأنها غلط من الكاتب^(١)، فبنى هذا على غلط الكاتب، وفرح به، فبعداً لمن هذه حرفته، وتلك بضاعته، وقد استفاد العلماء - والله الحمد والمنة - من هذه الآية التنبيه على أن من أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر.

فقال الإمام ابن كثير الحافظ رحمه الله تعالى على هذه الآية، بعد أن ذكر الأحاديث في أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم: «قال أبو جعفر ابن جرير^(٢) رحمه الله تعالى: حدثنا محمد بن معمر، عن الزهري^(٣): أن رسول الله ﷺ أخذ على رجل دخل في الإسلام فقال: تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان، وأنت لا ترى نار مشرك إلا وأنت له حرب»^(٤).

(١) في «ب»: (من أعظم الفساد، لفظة «من»، وقد تقدم في المقدمة قريباً ذكر ذلك، ولكن لإرادة الشر والاعتراض أسقطها، أو أنها غلط من الكاتب...).

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام العلم الفرد الحافظ، أبو جعفر الطبري، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف، «التاريخ» الحافل، و«التفسير» الكامل، و«تهذيب الآثار»، وغيرها، ولد سنة ٢٢٤هـ، كان فصيح اللسان، روى الكثير، ورحل إلى الآفاق، توفي سنة ٣١٠هـ. «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧١٠)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٨٤٦).

(٣) هو الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهري، تابعي جليل، ولد سنة ٥٨هـ، وهو أحد الأعلام من أئمة الإسلام، سمع من غير واحد من الصحابة، توفي سنة ١٢٤هـ. «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٢٦)، «البداية والنهاية» (١٣/ ١٣٢).

(٤) «تفسير ابن جرير» (١٠/ ٥٤)، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في «المصنف»، كتاب: أهل الكتاب، باب: بيعة النبي ﷺ، (١١/ ٣٣٠، رقم: ٩٨٢٤).

وهذا مرسل من هذا الوجه، وقد روي متصلًا من وجه آخر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا بريء من كل مسلم بين ظهرائي المشركين، ثم قال: لا تراءى نارهما»^(١).

وقال أبو داود^(٢) في آخر كتاب الجهاد. حدثنا محمد بن داود بن سفيان، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا سليمان بن موسى أبو داود، حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثني خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب أما بعد: قال رسول الله ﷺ: «من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله»^(٣).

ثم قال [الحافظ]^(٤): ومعنى قوله (/) ^(٥): ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(٦) أي: إن لم تجانبوا المشركين وتوالوا المؤمنين وإلا وقعت فتنة في الناس، وهو التباس الأمر واختلاط المؤمنين بالكافرين، فيقع بين الناس فساد منتشر عريض طويل» انتهى كلام ابن كثير رحمه الله تعالى^(٧).

فهذا ابن كثير قد صرح أن المؤمنين إن لم يجانبوا المشركين ويوالي المؤمنين بعضهم بعضا وإلا وقعت فتنة في الناس، وهو التباس الأمر واختلاط المؤمنين بالكافرين.

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٥٧).

(٢) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران، أبو داود السجستاني، أحد الأئمة الرحالين الجوالين في الآفاق والأقاليم، جمع وصنف وخرّج وألف، له كتاب «السنن» المشهور، توفي سنة: ٢٧٥ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٣)، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٦١٦).

(٣) وقع إسناده في النسختين هكذا: حدثنا محمد بن داود بن سفيان، أخبرني يحيى بن حيان، أنا سليمان بن موسى أبو داود، حدثنا جعفر بن سعيد بن سمرة، عن سمرة بن جندب، والصواب من «سنن أبي داود» ومن الموضع الذي نقله منه من «تفسير ابن كثير». والحديث تقدم تخريجه (ص/ ٥٧).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) (ق/ ١٥/ أ).

(٦) سورة الأنفال (٧٣).

(٧) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤١٠).

أفترى أيُّها الجاهل أنَّ الجَهل والهوى أعمى العباد ابن كثير عن وجه الدليل حيث استفاد من هذه الآية أنه إن لم يجانب المشركين المؤمنون وإلا وقعت الفتنة التي هي التباس الأمر واختلاط المؤمنين بالكافرين، فيقع الفساد المنتشر العريض الطويل بين الناس، وكيف جزم على الله سبحانه بهذا ولم يخف من عقوبة الكذب على الله، ولم يستح ممن يقف على كلامه من أهل العلم - على قولكم الضال الخاطئ المتن - سبحانه الله! ما أعظم شأنه، ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١).

ثم تأمل يا من نور الله بصيرة قلبه كيف أخبر الله تعالى أن الكفار إن لم يوال بعضهم بعضاً بأن ينحازوا عن المسلمين، ويقطع المسلمون أيديهم منهم ويجانبوهم، وإلا وقعت الفتنة والفساد الكبير، فكل من كان له إمام بالعلوم ومعرفة يعلم بما ذكره الحافظ من الأحاديث أن الجامعة والمساكنة والاختلاط وحيث ترى نار المشرك نار المسلم (سبب للفتنة)^(٢) والفساد المنتشر العريض الطويل.

فانظر يا عبد الله بن عمرو أهذا كذبٌ على الله أم هذا هو الحق والصواب؟! وهل استفاد العلماء ذلك منها أم لا؟! وهل كانت استفادتهم ذلك جزمًا على الله بالكذب؟!.

ومما يدل على ذلك [ويوضحه]^(٣) ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى أيضاً على قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ...﴾^(٤) الآية: «أي: ولنرجل مؤمن ولو كان عبداً حبشياً (/)^(٥) خيرٌ من مشرك وإن كان رئيساً سرياً ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي: معاشرتهم ومخالطتهم تبعث على حب الدنيا واقتنائها

(١) سورة الروم (٥٩).

(٢) في «ب»: (هي السبب في الفتنة).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) سورة البقرة (٢٢١).

(٥) (ق/١٥/ب).

وإيثارها على الدار الآخرة، وعاقبة ذلك وخيمة ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ أي: بشرعه وما أمر به وما نهى عنه، ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ انتهى^(١).

[فانظر كيف جعل المعاشرة والمخالطة من الأسباب الباعثة على حب الدنيا وإيثارها على الآخرة، وعاقبة ذلك وخيمة، وأنت وذووك تتهمكم بمن ينهى عن ذلك ويجعلها من أعظم الأسباب إلى ذلك، وتقول: أفهذا من أعظم الفساد في الأرض؟]^(٢).

ولو كنت من أهل العلم لم تتجاوز بهذا الكلام الوقح، ولولا ظهور الجهل وتحكم الهوى لم يتصدّر مثلك للاعتراض على أهل العلم، ولكن «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية»^(٣)، وكذلك «يهدم الإسلام زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب والسنة، وحكم الأئمة المضلين»^(٤). نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه، وهذا الزمان قد تكلم فيه الزنديق بلسان الصديق.

وذي خطل في القول يحسب أنه مصيب فيما يلزم به فهو قائله^(٥) وأخرج البخاري ومسلم عن أبي موسى^(٦) قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٣٢٠).

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٣) قول لعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٤) هذا من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه، رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص/ ٥٢٠، رقم:

١٤٧٥)، والدارمي في «السنن»، المقدمة، باب: كراهية أخذ الرأي، (١/ ٨٢، رقم: ٢١٤).

(٥) «ديوان زهير بن أبي سلمى» (ص/ ٦٩).

(٦) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر، أبو موسى الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معا، وأمه ظبية بنت وهب بن عك، قيل: هو ممن هاجر إلى الحبشة، قدم المدينة بعد فتح خيبر، واستعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، كان حسن الصوت بالقرآن، وهو الذي فقه أهل البصرة، توفي سنة: ٤٢، وقيل: ٤٤، وقيل غير ذلك. «الإصابة» (٢١١/ ٤).

أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحا خبيثة» انتهى^(١).

(وكذلك مخالطة المشركين إما أن تجرّه مخالطتهم إلى الموافقة على دينهم فيكون بذلك كافرا، وإما أن يخالطهم من غير أن ينكر عليهم فيكون عاصيا لله بترك الإنكار عليهم وعلى عدم الهجرة فيكون عاصيا بذلك)^(٢).

[وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في «الكلم الطيب الصيب»^(٣): «فصل: ومن علامات تعظيم المناهي الحرص على التباعد من مظانها وأسبابها وما يدعو إليها، ومجانبة كل وسيلة تقرب منها، كمن يهرب من الأماكن التي فيها الصور التي تقع بها الفتنة خشية الافتتان بها، وأن يدع ما لا بأس به حذرا مما به بأس، وأن يجانب الفضول من المباحات خشية الوقوع في المكروه، ومجانبة من يجاهر بارتكابها ويحسنها ويدعو إليها ويتهاون بها ولا يبالي ما ركب منها؛ فإن مخالطة مثل هذا داعية إلى سخط الله تعالى وغضبه، ولا يخالطه إلا من سقط من قلبه تعظيم الله وحرماته» انتهى^(٤).

وروى الحاكم والبيهقي عن أنس رضي الله عنه: «تقربوا إلى الله بيبغض أهل المعاصي والقوهم بوجوه مكفهرة، والتمسوا رضي الله عنكم بسخطهم»^(٥).

(١) «صحيح البخاري»، كتاب: البيع، باب: في العطار وبيع المسك، (٢/ ٧٤١، رقم: ١٩٩٥)، و«صحيح مسلم»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، (٤/ ٢٠٢٦، رقم: ٢٦٢٨).

(٢) وقعت هذه العبارة في «ب» هكذا: (وهكذا يكون حال من خالط المشركين وقعد عندهم من غير إنكار عليهم، فإما أن تجرّه مخالطتهم ومعاشرتهم إلى الموافقة على دينهم، فيكون بذلك كافرا مرتدا، وإما أن يخالطهم بدون ذلك، فيكون عاصيا لله بترك الإنكار عليهم وعدم الهجرة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم).

(٣) «الوابل الصيب» (ص/ ٢٤).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ص/ ٣٧٧، رقم: ٤٨٢)، عن ابن مسعود، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥/ ٣٩٧، رقم: ٢٣٧٧).

قال المناوي رحمه الله تعالى في «شرح الجامع الصغير»^(١) على هذا الحديث: «تقربوا إلى الله أي: اطلبوا رضاه ببغض أهل المعاصي من حيث هم أهل المعاصي لا (/)»^(٢) لذواتهم، فالأمور ببغضه في الحقيقة إنما هو تلك الأفعال المنهية، والقوهم بوجوه مكفهرة: بضم الميم وكسر الهاء وتشديد الراء أي: عابسة قاطبة، فعسى أن ينجع ذلك فينزعجروا، والتمسوا أي: اطلبوا ببذل الجهد رضى الله عنكم بسخطهم، فإنهم أعداء الدين، وتقربوا إلى الله بالتباعد منهم، فإن مخالطتهم سمّ قاتل، وفيه شمول للعالم العاصي. ورواه ابن شاهين^(٣) في كتاب «الأفراد» عن ابن مسعود^(٤) بإسناد ضعيف، قال المناوي: وإسناد الأول واه».

(قلت: والحديث وإن كان فيه المقال المذكور فيشهد له محكمات الكتاب والأحاديث الواردة في مقاطعة المشركين ومفارقتهم، والتباعد منهم)^(٥).

(فتأمل)^(٦) ما قاله المناوي رحمه الله تعالى من أن مخالطتهم سمّ قاتل، وأن أهل المعاصي أعداء الدين، فكيف بمخالطة أهل الكفر بالله من دعاة الأنبياء والأولياء والصالحين، ومعاشرتهم وموالاتهم والكون معهم في ديارهم وأماكنهم، وهل شم رائحة الغيرة لله ولدينه من جادل وماحل عمن خالطهم وعاشرهم.

(١) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (٣/ ٢٦٤).

(٢) (ق/ ١٦/ أ).

(٣) عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد أبو حفص ابن شاهين، الواعظ المشهور، محدث العراق، سمع الكثير، وكان ثقة مأمونا، له مصنفات عديدة مفيدة، كالتفسير و«المسند»، وغيرها، توفي سنة: ٣٨٥ هـ. «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٨٧)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٤٥٨).

(٤) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شبح، أبو عبد الرحمن الهذلي، حليف بني زهرة، أسلم قديما قبل عمر بن الخطاب، لزم رسول الله ﷺ، وكان يحمل نعليه وسواكه، وهاجر المجرتين، مات سنة: ٣٢ هـ «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٤٩)، و«الإصابة» (٤/ ٢٣٣).

(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٦) في «ب»: (والمقصود ما... إلخ).

وقد قال الحافظ في «الفتح»^(١): «وحاصل الخبر^(٢) أنه أخبر برفع الأمانة، وأن الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائناً بعد أن كان أميناً، وهذا إنما يقع على ما هو مشاهد لمن خالط أهل الخيانة، فإنه يصير خائناً؛ لأن القرين يقتدي بقرينه».

وفيه أيضاً على حديث^(٣) أبي الأسود^(٤) لَمَّا لقيه عكرمة^(٥)، قال فيه: «فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون المسلمين يأثم وإن لم يقاتل ولا نوى ذلك، ويتأيد ذلك في عكسه بحديث: «هم القوم لا يشقى بهم جليسهم» انتهى^(٦).

(١) (٣٩/١٣).

(٢) يعني حديث حذيفة بن اليمان قال: «حدثنا رسول الله ﷺ حديثين؛ رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر: أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة، وحدثنا عن رفعها قال: ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت، ثم ينام النومة فتقبض فيبقى أثرها مثل المجل كجمر دحرجته على رجلك فنقط، فتراه متبرأ وليس فيه شيء، فيصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحدهم يؤذي الأمانة فيقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً ويقال للرجل ما أعقله وما أظرفه وما أجلده وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، ولقد أتى علي زمان وما أبالي أيكم بايعت لئن كان مسلماً رده علي الإسلام وإن كان نصرانياً رده علي ساعيه، فأما اليوم فما كنت أباع إلا فلانا وفلانا». رواه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: رفع الأمانة، (٥/٢٣٨٢، رقم: ٦١٣٢).

(٣) والحديث: عن أبي الأسود قال: «قطع على أهل المدينة بعث فاكتتبت فيه، فلقيت عكرمة فأخبرته، فنهاني أشد النهي ثم قال: أخبرني ابن عباس أن أناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثر سواد المشركين على رسول الله ﷺ فيأتي السهم فيرمى فيصيب أحدهم فيقتله أو يضربه فيقتله، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾».

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي أبو الأسود المدني يقيم عروة، ثقة روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة: «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٤٧)، «تقريب التهذيب» (ص/٤٩٣، رقم: ٦٠٨٥).

(٥) عكرمة القرشي أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله من البربر، أحد التابعين، والمفسرين الكثرين، والعلماء الربانيين، كثير الرواية عن مولاة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، توفي سنة: ١٠٧ هـ. «تاريخ دمشق» (٤١/٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٢).

(٦) «فتح الباري» (٣٨/١٣).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «القسم الرابع: مَنْ مَخَالَطَهُ (أهلك كله)»^(١)، ومخالطته بمنزلة أكل السم، فإن اتَّفَقَ لأكله ترياقٌ وإلا فأحسن الله فيه العزاء، وما أكثر هذا الضرب في الناس - لا كثرهم الله - وهم أهل البدع والضلالة الصادُّون عن سنة رسول الله ﷺ الداعون إلى خلافها، فيجعلون السنة بدعة، والبدعة سنة، إن جرَّدَت التوحيد قالوا: تنقَّصَت الأولياء والصالحين، وإن جرَّدَت المتابعة للرسول قالوا: أهدرت الأئمة المتبوعين، وإن وصفت الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير غلو ولا تقصير قالوا: أنت من المشبهين، وإن أمرت بما أمر الله به ورسوله من المعروف، ونهيت عن المنكر قالوا: أنت من المفتين، وإن اتَّبَعَت السُّنَّة وتركت ما خالفها قالوا: أنت من الملبِّسين، وإن تركت ما أنت عليه واتَّبَعَت أهواءهم فأنت عند الله من الخاسرين وعندهم من المنافقين، فالحزم كل الحزم التماس مرضاة الله ورسوله بإغضابهم وأن لا تبالي بدمهم وغضبهم، فإنه عين كمالك انتهى^(٢).

فتأمل ما ذكره أهل العلم من مفسدات المخالطة لأهل المعاصي ولأهل الخيانة، بخلاف ما يقوله هؤلاء الحيارى المفتونون^(٣).

ومع هذا الجهل المركَّب يقول: ما أضر الجهل على صاحبه، و[عند هؤلاء]^(٤) أن من منع من مخالطة من هذا دينه وهذه نحله قد جزم على الله بالكذب، فليتك - ثكلتك أمك [أيها المعارض]^(٥) - سللت المهند في خلواتك ولم تطلع العقلاء على هفواتك (/)^(٦)، وفي المثل: كم جبان قبل أن يجرب ظنَّ أسدًا فبان ثعلب.

فقد كان من المعلوم، والمتقرَّر المفهوم، [عند ذوي الأحلام والفهوم]^(٧) أن جوابك هذا حوى الأكاذيب، وليس له في الإنصاف من نصيب.

(١) في النسختين: «الهلكة»، والتصويب من «البدائع».

(٢) «بدائع الفوائد» (٢/٤٩٨-٤٩٩).

(٣) ما بين المعقوفتين كله ساقط من الأصل.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٦) (ق/١٦/ب).

(٧) زيادة من «ب».

وأما قوله: واختلاط المسلم بالكافر جنس تحته أنواع، منها: مخالطتهم حال القتال، أهذا أعظم الفساد في الأرض؟.

فيقال لهذا الغبي:

إنَّ اختلاط المسلم بالكافر حال القتال ليس مما نحن بصددده، وليس الكلام فيه، ولا من هذا الباب الذي ذمَّه الله ورسوله، بل المخالطة حال القتال محمودة مرضية لله، محبوبة له مشروعة، وفيها من إظهار الدين وقتل أعداء الله ورسوله ما هو أعظم من إظهار من يبايهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم، و[أعظم]^(١) من إظهار من يصلي ويزكي ويصوم رمضان ويتلفظ بالشهادتين؛ إذ هذا إظهار باللسان، وذاك إظهار باليد واللسان والقلب.

وهذا بخلاف مخالطة أعداء الله ورسوله ومعاشرتهم والتلطف لهم في ديارهم وأماكنهم والإقامة تحت سلطانهم وقهرهم؛ فإنها مذمومة مسخوطة غير محبوبة لله ولا مرضية، بل منهي عنها مغلظ فيها بالوعيد الشديد، يعرف ذلك من فتح الله عين بصيرة قلبه، وكانت له غيرة لله ودينه ورسوله، وينكرها من عصفت عليه عواصف الأهوى، وجادل بالباطل ليدحض به الحق، وقد خاب من افتري.

وهذا منك تمويه وسفسطة، وإلا فكل عاقل يعلم أنَّ هذا غير مراد ببديهة العقل، وإنما يورده ويفهمه ويغالط به أمثالك من الصمِّ البكم الذين لا يعقلون، بل لا يخطر هذا ببال أبلد الخلق، اللهم إلا من كان أضلَّ من حمار أهله، فذاك الذي قد يخطر بباله أمثال هذه الخرافات.

وأما قوله: ومنها مخالطة أهل الذمة في أسواق المسلمين، الذين لم يزل يفعله المسلمون في أكثر الأمصار، أفهذا أعظم الفساد في (/) ^(٢) الأرض؟.

(١) زيادة من «ب».

(٢) (ق/١٧/أ).

فيقال له:

أما مخالطة أهل الذمّة في أسواق المسلمين فمن المعلوم عند الخاص والعام أنّ أهل الذمّة مضطهدون ذليلون أصاغر، يضطّروهم أهل الإسلام إلى أضيق الطرق، وهم ملتزمون بالصغار والذلة، متميزون عن أهل الإسلام بالشروط التي شرّطت عليهم ولهم، كما هو معروف مشهور، وأهل الإسلام متميّزون عنهم بدينهم [وبزيتهم]^(١)، والغلبة والظهور والقهر لأهل الإسلام، وهذا في حال ظهور أهل الإسلام في جميع الأمصار وغالبها؛ إذ ذاك دار إسلام.

فإدخال هذه المخالطة تحت كلام الشيخ من السفسطة والمغالطة، إيهامًا للطغام والعوام أنّك قد اعترضت بكلام يسلمه أهل العلم، وحاشا وكلا، وما هكذا يا سعد تورّد الإبل، وإنما الاختلاط المذموم الذي عني الشيخ وضربت عن ذكره صفحا هو اختلاط المسلم بالكفار في أوطانهم وديارهم حال ظهورهم على أهل الإسلام وقهرهم وسلطانهم، وهو قادر على الحجرة عاجز عن إظهار دينه^(٢)، والمسلم بينهم ذليل مستضعف مضطهد كالنقْد^(٣) يخفي إسلامه، وأهل الذمّة عندهم أعزّ وأكرم، وشأنهم أعلى وأعظم، وهم أهل جبايات الأموال من المكوس وغيرها.

[وكذلك من سافر إلى ديارهم طلبًا للدنيا والتكاثر بها]^(٤)، فمخالطة المسلم لهذا الضرب من أهل الكفر والإشراك [ومقامه عندهم]^(٥) لأجل حبّ الأهل والمال والعشيرة والتجارة والمسكن من المحرمات التي حرم الله ورسوله، وتوعد عليها بالوعيد الشديد.

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/٤٥٦-٤٥٧).

(٣) النقْد: جنس من الغنم قصار الأرجل قباح الوجه، يكون بالبحرين الواحدة: نقْدَة، ويقال في المثل: أذلّ من النقْد. «مجمع الأمثال» (١/٢٨٤).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرْتَصُّوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ» (/) (١) وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (٢).

فمن أثر أحد هذه الأعذار الثمانية على ما أوجبه الله ورسوله، وقعد عندهم من غير إظهار لدينه، وكان قادرًا على الهجرة فقد تورعده الله بهذا الوعيد الشديد.

قال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» (٣) على هذه الآية: «أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يتورعّد من أحبّ أهله وماله وعشيرته وتجارته ومسكنه، فأثرها أو بعضها على فعل ما أوجب الله عليه من هذه الأعمال التي يحبها [الله] (٤) تعالى ويرضاها، كالهجرة والجهاد ونحو ذلك» انتهى.

فهذه هي المخالطة التي الكلام بصددتها، التي أضربت عنها، وذكرت ما لا يخطر ببال أبلد الخلق، فضلاً عما له إلمام ومعرفة بالعلوم، وهي التي عني الشيخ، وذكر أنه يحدث بسببها (الفساد الكبير الذي ينتشر في البلاد والعباد) (٥).

فقد استفاد العلماء المنع من مجامعة المشركين ومخالطتهم ومساكنتهم من آية الأنفال، واستدلوا على تحريم الإقامة والمجامعة والمساكنة بالأحاديث الواردة المتقدم ذكرها، ولكنكم في غمرة من هذا، (ومعرفته) (٦) والعمل به فلا تعرفونه،

(١) (ق/١٧/ب).

(٢) سورة التوبة (٢٤).

(٣) (٢/٥٥٩).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) مكانها في «ب»: (هذا الأمر العظيم).

(٦) ساقطة من «ب».

بل تنكرونه على (من قال)^(١) به، لجهلكم وغباوتكم، فالله المستعان، فإن حصل بسبب هذه المخالطة ما هو أكبر من التولي كالنصرة والمحبة والصدقة وبغض أهل الإسلام فهو - والعياذ بالله - خروج من الدين، وسلوك غير سبيل المؤمنين ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢).

وأما قوله: ومجازفة هذا الرجل في إطلاقه على الله سبحانه أنه نَبَّه أن أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر من جنس مجازفة ابن سحمان بقوله... ثم ذكر ثلاثة الأبيات المتقدمة.

فيقال في جوابه:

إنك لا تعرف مواقع الخطاب، ولا ما هو الحق والصواب، ولم تعرف (معنى الأبيات كما لم تعرف)^(٣) الفرق بين محبة الله التي هي شرط في كلمة الإخلاص، وبين (/)^(٤) المحبة في الله والبغض في الله، والموالاتة فيه والمعاداة فيه، التي هي من لوازم محبة العبد لربه، ولم تعرف الفرق بين اللفظ العام المستغرق لأفراده، والعام الذي يراد به الخصوص.

وهذا لفظ المعترض بحروفه: قال: يقول هذا الأحق: إنَّ الحبَّ والبغض الذي هو ديننا ليس محبة الله ومحبة ما يحب وبغض ما يبغض، وإنما معناه: الحب في الله والبغض في الله والموالاتة فيه والمعاداة فيه، فانظر كيف فرق بين مجتمعين... إلى أن قال: فيقال لهذا الأحق: والحب في الله والبغض في الله هو محبة الله ومحبة ما يحب، وبغض ما يبغض، فلا شيء جعلته غيره... إلى آخر ما ذكر.

(١) في «ب»: (من قام)، وكلاهما يستقيم به الكلام.

(٢) سورة النساء (١١٥).

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) (ق/١٨/أ).

وبهذا تعلم أيها المنصف أنه ما عرف معنى الآيات، أو أن هذا غاية معرفته وعلمه؛ (ولأنه)^(١) ظن أن هذا مجازفة منّا ولم يعلم أن أهل العلم فرقوا بين محبة الله [لذاته]^(٢) والمحبة فيه ولأجله.

ثم إن الكلام مع الأحسائي إنما هو في الحب في الله والبغض في الله، والموالاتة فيه والمعاداة فيه؛ لأنه زعم أنه متصف بها، وأنه يظهر دينه بهذه الأعمال، وهو في ذلك الزعم كاذب غير صادق؛ لأنه ممن يركن إلى أعداء الله وأعداء دينه وشرعه، فأجيب بأن إظهار هذه الخصال التي هي أوثق عرى الإيمان محال إظهارها منك في ولاية من طغى وبغى في الأرض بغير الحق، فعدلوا بالله سواه، واتخذوا قانوناً يخالف كتاب الله وسنة رسوله، يحكمون به وينفذونه في الرعايا، ويقدمونه على حكم الله ورسوله، مع ما هم فيه من ترك الصلوات، والتلبس بالمحرمات من اللواط والزنى وشرب الخمر، ومسبة رب العالمين، يعرف ذلك من حالهم ومقالمهم من شاهدتهم وكان له غيرة على دين الله ورسوله وأنفة من رؤية المعاصي، [ولكنهم عند هذا المعترض وأتباعه [أهل]^(٣) إسلام لا يكفرون بهذه الأفعال]^(٤).

فأين من يباديهم بأن ما هم عليه من الكفر والحكم بغير ما أنزل الله أنه كفر وضلال مبين، ويصرح لهم بالعداوة (/)^(٥) والبغضاء، والبراءة منهم ومما يعبدون، وهل سمعت بهذا عن أحد ممن أقام بين ظهرائهم أو يسافر إلى ديارهم، فقل لي ويل أشك من فعل هذا، أعني مباداة أعداء الله ورسوله بما ذكرنا، دع التلفظ بالشهادتين وفعل الصلاة والصيام والزكاة وفعل المندوبات والمستحبات، فإن ذلك قد يفعله بعضهم في الجملة، وقد يوالون من يفعل

(١) في «ب»: (لذلك).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في النسختين، ولا بد منها ليستقيم الكلام.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) (ق/١٨/ب).

ذلك ويعظمونه، فإن هذا ليس محالاً وجوده من أحد، بخلاف ما قلنا؛ فإنه محال وجوده في هذا الزمان، [إلا من شاء الله] ^(١)، ولو وُجد هذا من أحد لقتل، وأقل أحواله الضرب والإجلاء، وهذا هو إظهار الدين في حق من ابتلى الله بهم المسلمين في ديارهم، وهو الذي يعرفه أهل الإسلام، وتلقيناه عن مشايخنا، كما هو مذكور في رسائلهم ومصنفاتهم.

وأما من تلقى عقيدته عن أهل الأمصار الذين لا يرون كفر أعداء الله ورسوله، بل من تلفظ بالشهادتين فهو عندهم المسلم حقاً وإن فعل ما فعل، وأخذها من كتب عثمان بن منصور ^(٢)، وهو ممن لا يرى إظهار الدين، فإنه ينكره ويماحل ويجادل في ذلك، بل لا يرى هذا ملة إبراهيم ولا دين محمد النبي الكريم، ومن [أمر بإظهار الـ] ^(٣) عمل بهذه الخصال الشريفة والأعمال الزاكية المنيفة فهو من أهل الغلو والمجازفة والمتجاوزين للحد أهل (المغالطة) ^(٤).

وهذا الرجل لمّا لم يجد دليلاً ينفي ما ذكرناه كابر وماحل، وجاء بما لم يسبق إليه، وخرج عن المقصود المراد من الكلام المعهود إلى المغالطة، وقد قال في بعض أجوبته الواهية التي هي عن التحقيق عارية: مع أن قوله: أمر محال في ولاية من طغى؛ يعم كل طغيان، وهو مجاوزة الحد ولو في أدنى شيء، فيشمل من خالف شيئاً من الشريعة.

(١) زيادة من «ب».

(٢) هو عثمان بن عبد العزيز بن منصور التميمي، ولد في بادية الفرعة من بلدان الوشم عام: ١٢١١ هـ، أخذ العلم عن علماء نجد، ثم ارتحل إلى العراق وأخذ عن علمائها، وقد تأثر بشيخه داود بن جرجيس وبيعض شبّهه، وهو من ألد أعداء دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وقد رد الإمام عبد الرحمن بن حسن وابنه العلامة عبد اللطيف على شبه ابن منصور التي وجدت في كتبه بعد موته مما جعله يعد من أعداء هذه الدعوة، مع أن موقفه في حياته غير واضح فجاه دعوة الإمام، وقيل: إنه رجع قبل وفاته، توفي عام: ١٢٨٢ هـ في حوطة سدير. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٨٩/٥)، «روضة الناظرين» (٨٧/٢).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (المخالفة).

وقال أيضا: ظاهر عبارة ابن سحمان كالشمس في أنها دالة على كون الإسلام محالاً أن يتصف به من هو (/) ^(١) في ولاية من طغى.

فانظر إلى هذه السفسطة والتحريف الذي لم يسبق إلى مثله، وكيف يتجاسر على هذه الورطات التي لا ينميها من يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه موقوف بين يدي الله، ومسؤول عن ذلك.

وتأمل كيف جعل هذه الأعمال التي هي من لوازم محبة العبد لربه، ومن مكملات الإيمان، الإسلام الذي [من لم يأت به لم يكن مسلماً] ^(٢) ولا يقبل الله من أحد ديناً سواه؛ لإلزامنا بغياً وعدواناً تكفير المسلمين المقيمين بين أظهر الشركين، وأنا نقول باستحالة وجود الإسلام في ولاية من طغى، ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ ^(٣).

وأما إظهار العمل بهذه الأعمال والقيام بها في ولاية أهل الكفر الذين الكلام مع الأحسائي فيهم فمحالٌ وجود ذلك في هذه الأزمان، وأين من ياديهم بالعداوة والبغضاء ويصرّح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٤)؟ وإن وجد [ذلك] ^(٥) فنادرٌ، (والنادر) ^(٦) لا حكم له.

وليست هذه الأعمال المذكورة الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه كما يظنه هذا المعارض المحرّف للكلم عن مواضعه، [فإن المسلم الذي يقيم بين أظهر المشركين لا يكفر عندنا بترك هذه الأعمال وإن كان عاصياً لله بإقامته

(١) (ق/١٩/١).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) سورة النور (١٦).

(٤) من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ما قط من «ب».

بين أعداء الله^(١)، بل هي من مكملات الإيمان، والمتحقق بها من أهل ولاية الرحمن، كما قال ﷺ: «(لن)^(٢) يجد عبد طعم الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله»^(٣)، فإذا أحب لله وأبغض لله فقد استحقَّ الولاية، وفي حديث آخر: «أوثق عرى الإيمان الحبُّ في الله والبغض في الله عزَّ وجلَّ» رواهما الطبراني^(٤).

فتأمل قوله ﷺ: «أوثق عرى الإيمان»، وهذا الجاهل المركب يقول: هي الإسلام، وهي محبة الله، وليست محبة لله ولا في الله، ولا فرق بينهما.

وفي حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من أحبَّ الله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله؛ فقد استكمل الإيمان». رواه أبو داود^(٥).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فالمحبة النافعة ثلاثة أنواع: محبة الله، والمحبة في الله، ومحبة ما يعين (/)^(٦) على طاعة الله واجتناب معصيته، والمحبة الضارة ثلاثة أنواع: المحبة مع الله، ومحبة ما يبغض الله، ومحبة ما تقطع محبته عن محبة الله وينقصها، فهذه ستة أنواع مدار محاب الخلق عليها، فمحبة الله أصل المحاب

(١) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٢) في «ب»: (لا).

(٣) رواه في الإمام أحمد (٤٣٠ / ٣) ولكن بلفظ: «لا يجد العبد صريح الإيمان...»، وانظر: (ص / ٦٧).

(٤) في «المعجم الكبير» (١٧١ / ١٠)، رقم: (١٠٣٥٧)، وقد تقدم الكلام عليه (ص / ٦٧).

(٥) في «السنن»، كتاب السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، (٢ / ٦٣٢) رقم: (٤٦٨١)، وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (١٧٧ / ٨)، رقم: (٧٧٣٧)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسن الألباني إسناده. «السلسلة الصحيحة» (١ / ٦٥٨)، رقم: (٣٨٠).

والحديث له شاهد من حديث معاذ بن أنس الجهني، رواه الإمام أحمد (٣ / ٤٤٠)، والترمذي في «السنن»، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب، (٤ / ٦٧٠)، رقم: (٢٥٢١)، قال الترمذي: هذا حديث حسن، وحسن الألباني إسناده أيضاً، وقال: فالحديث بمجموع

الطريقين صحيح. «السلسلة الصحيحة» (١ / ٦٥٨)، رقم: (٣٨٠).

(٦) (ق / ١٩ / ب).

المحمودة وأصل الإيمان والتوحيد، والنوعان الآخران تبع لها، والمحبة مع الله أصل الشُّرك والمحاب المذمومة، والنوعان الآخران تبع لها انتهى^(١).

وهذا الرجل المبلى جعل محبة الله [لذاته]^(٢) والمحبة في الله والله نوعًا واحدًا لا فرق بينهما، فالله المستعان.

وقال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد»^(٣) على قوله: وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من أحبَّ في الله، وأبغض في الله ووالى في الله، وعادى في الله؛ فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئًا» رواه ابن جرير^(٤).

قال (في الكلام على)^(٥) قوله: «ووالى في الله»: «هذا والذي قبله من لوازم محبة العبد لله تعالى، فمن أحب الله تعالى أحب فيه ووالى أوليائه وعادى أهل معصيته وأبغضهم، وجاهد أعداءه ونصر أنصاره، وكلما قويت محبة العبد لله في قلبه قويت هذه الأعمال المترتبة عليها، وبكاملها يكمل توحيد العبد، ويكون ضعفها على قدر ضعف محبة العبد لربه، فمستقل ومستكثر ومحروم» انتهى.

فانظر إلى تفريق الشيخ بين محبة الله وبين هذه الأعمال التي هي من لوازم محبة العبد لله، وهذا الرجل يقول: لا فرق بينهما، وكيف يفرق بينهما من لم يعرف الفرق بين اللفظ العمومي المستغرق لأفراده وبين العام الذي يراد به خصوصًا، ولا بين التألّي على الله كقول القائل: والله لا يغفر الله لفلان، وبين التوعد بوعيد الله تعالى من افترى وظلم، [كأن يقول القائل: وسيجزيه الله بما جازى به المفترين]^(٦).

(١) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤٠).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) (٢/ ٥٦٨).

(٤) أثر ابن عباس أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص/ ١٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف»

(٧/ ١٣٤، رقم: ٣٤٧٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٧٠، رقم: ٩٥١٤).

(٥) في «ب»: (في الكلام عليه: قوله: ...).

(٦) ما بين المعقوفين من «ب».

إذا عرفت هذا؛ فالفرق بين حب الله والحب لله وفي الله ظاهر (يعرف ذلك أهل العلم)^(١) إلا من كان طبعه جامدًا وعقله فاسدًا.

فجعل هذا الرجل المتبلى (/) ^(٢) قولنا: إن من زعم أنه يظهر دينه بالعمل بهذه الأعمال التي هي الحب في الله (والبغض فيه)^(٣)، والموالاتة في الله والمعاداة فيه، فيبادي أعداء الله بهذه الخصال ويصرح لهم بأن ما هم عليه (من عبادة غير الله من الالتجاء إلى الصالحين ودعائهم والاستغاثة بهم في المهمات والحوائج)^(٤) كفر وضلال مبين، محال وجوده من هذا الأحسائي المعين في بلد معينة عند أناس (من أهل الكفر، أو من)^(٥) غالب المسلمين المقيمين بدار الكفر المستخفين بدينهم، أو من غالب من يسافر إلى ديارهم - (نفيًا للإسلام)^(٦) الذي من لم يأت به كان كافرًا، تمويهًا على من لم يتحقق بالعلم النافع الذي يميز به بين الحق والباطل، وجعل هذا القول مجازفة وغلوًا منًا، مع أن هذا الكلام خرج مخرج العموم والمراد به الأغلب والأكثر من طوائف مخصوصين من أهل الكفر يدعون الإسلام، وهم من أكفر خلق الله وأعظمهم محادة لله ورسوله وجحدًا لدينه واستهزاء بحقائقه.

وهذا اعتماد منه على أن هذا اللفظ عام فيشمل الأولين والآخرين، فلذلك زعم أنا نكفر أولي العزم من المرسلين، بل وجميع الرسل؛ لأن الله تعالى بعثهم وأرسلهم وهم في ولاية من طغى، مع أننا لا نسلّم أنهم داخلون في ولاية من طغى وإن كانوا في ديارهم [وأماكنهم]^(٧)، ونعوذ بالله من هذا القول الضال

(١) في «ب»: (يعرفه أهل العلم).

(٢) (ق/٢٠/أ).

(٣) في «ب»: (والبغض في الله).

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٥) في «ب»: (من أهل الكفر بالله، وكذلك محال وجوده من غالب...).

(٦) في الأصل: (هو الإسلام...) والمثبت من «ب»، وهو أقرب.

(٧) ساقطة من الأصل.

المتن الذي لم يعرف صاحبه قدر الرسل، وأنهم في عصمة الله وحمايته وكلاءته وحفظه، لم تجر أحكام الكفار عليهم ولا دخلوا تحت طاعتهم وقهرهم، ولا انتقادوا لأوامرهم ونواهيهم، بل باينوهم وكافحوهم وبرؤوا إلى الله منهم ومما يعبدون، فكيف يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إنهم في ولاية من طغى.

فتوهم هذا (الأعمى)^(١) أن لفظ «الطغيان» من اللفظ العام المستغرق لأفراده (/)^(٢) فيعم الأولين والآخرين ومن جاوز الحد ولو في أدنى شيء من الشريعة مما لا يخرج من الملة، وأنا نقول بانتفاء الإسلام عمن في ولاية من طغى بهذا التوهم الفاسد، ولم يدر المسكين أن هذا من العام الذي (أريد)^(٣) به خصوصاً، كقوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

قال ابن جرير رحمه الله تعالى: «وأخرج جل ذكره ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ مخرج عموم وهو مرید به خصوصاً؛ لأن المعنى: وأني فضلتكم على عالمي من كنتم بين ظهرائهم وفي زمانه» انتهى^(٥).

[وقوله ﷺ: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء»^(٦)، قال ابن حجر في «الفتح»^(٧): «ومن المعلوم أنه لم يرد جميع الأمة إلى يوم القيامة، وإنما أراد أهل ذلك العصر وما قاربه» انتهى^(٨).

(١) في «ب»: (الغبي).

(٢) (ق/٢٠/ب).

(٣) في «ب»: (يراد).

(٤) سورة البقرة (٤٧).

(٥) «تفسير ابن جرير» (١/٢٦٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء،

(٦/٢٥٨٩، رقم: ٦٦٤٩)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراف الساعة، باب: لا تقوم الساعة

حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه، (٤/٢٢٣٦، رقم: ٢٩١٧)

(٧) (١٣/١٠).

(٨) من «ب».

ولكن هذا الرجل لم يأنس بشيء من العلوم، ولم يتخرج على أحد من أهل العلم، ولا اطلع على كلام العلماء، وليس له معرفة بلغة العرب، فلذلك ينحط من صدره، ويكذب ويمضي ولا يلتفت، وأكثر ما يأتي به إنما هو من عندياته وخزعبلاته ورعونات جهالاته، فالله المستعان.

ويقال لهذا (الجاهل)^(١) أيضا:

إن كان لفظ «الطغيان» يعم كل طغيان، وأنه ليس هنا عام يراد به الخصوص، (وأنه العام المستغرق لأفراده)^(٢)، فما (تقول)^(٣) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ يَتِيمًا فَتَآوَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾^(٤) أقول: إن هذا الضلال يعم كل ضلال، (وهذا)^(٥) لا يقوله إلا أمثال هؤلاء الحمقى الهمج الرعاع، الذين لا علم ولا حلم ولا ورع يحجزهم عن القول بلا علم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه في الكلام على قوله تعالى في قصة شعيب: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٦): «وقد تنازع الناس في نبينا ﷺ قبل النبوة وفي معاني بعض هذه الآيات في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ﴾^(٧)، وفي قوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾^(٨)، وقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾^(٩) (/) ^(١٠)، فذكر كلاما طويلا، ثم ذكر كلام

(١) في «ب»: (الرجل).

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٣) في «ب»: (يقول).

(٤) سورة الضحى (٦، ٧).

(٥) في «ب»: (فهذا).

(٦) سورة الأعراف (٨٨).

(٧) سورة يوسف (٣).

(٨) سورة الشورى (٥٢).

(٩) سورة الضحى (٧).

(١٠) (ق/٢١/أ).

ابن عطية في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ أنه أعانه وأقامه على غير الطريقة التي كان عليها، هذا قول الحسن^(١) والضحاك، قال: والضلال يختلف، فمنه القريب ومنه البعيد، وكون الإنسان واقفاً لا يميز بين المهيح^(٢) ضلال قريب؛ لأنه لم يتمسك بطريقة ضالة، بل كان يرتاد وينظر، قال: والمنقول أنه كان عليه السلام قبل النبوة يبغض عبادة الأصنام، ولكن لم يكن ينهى عنها نهياً عاماً، وإنما كان ينهى خواصه... إلى آخر كلامه^(٣).

قال الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى: «قلت: وبهذا يظهر اختلاف درجات الأنبياء والرسل (عليهم السلام)^(٤)، وعدم الاحتياج إلى التكلف في الجواب عن مثل آية إبراهيم عليه السلام ونحوها، وأن قصارى ما يقال في مثل قوله لبينا (ﷺ)^(٥): ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾^(٦) وقوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا آلِ كُتُبٌ وَلَا آلِ يَمَنٍ﴾^(٧) هو عدم العلم بما جاء به من النبوة والرسالة وتفصيل ما تضمن من الأحكام الشرعية والأصول الإيمانية» انتهى^(٨).

(١) هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري مولى زيد بن ثابت، أمه خيرة مولاة أم سلمة، عالم أهل البصرة وإمامهم في زمانه، قال ابن سعد: كان الحسن جامعاً للعلم والعمل، عالماً رفيعاً فقيهاً، ثقة مأموناً، عابداً ناسكاً، كثير العلم والعمل، فصيحاً جميلاً وسيماً. اهدت في سنة ١١٠ هـ. «الطبقات» لابن سعد (١٥٦/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٦٤/٤).

(٢) في «تفسير ابن عطية» (٤٩٠/١٥): (لا يميز المهيح)، والمهيح: هو الطريق الواسع المنبسط. «لسان العرب» (٣٧٨/٨- مادة: هيع).

(٣) «تفسير آيات أشكلت» (١٩٧/١، ٢٠٩، ٢١٣)، ونقل المصنف مختصر.

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) سورة الضحى (٧).

(٧) سورة الشورى (٥٢).

(٨) «عيون الرسائل والمسائل» (٣٥٨-٣٥٩).

والمقصود بيان ضلال من أطلق العام الذي يراد به خصوصا وجعله
كالعام المستغرق لأفراده، وأمثلة ذلك في القرآن كثيرة، كقوله تعالى عن أولاد
يعقوب عليه السلام: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) إلى غير ذلك.

وأما قوله: وليس في الآية ذكر لاختلاط المسلم بالكافر فضلا عن التنبيه
على كونه أعظم الفساد في الأرض.

فقد تقدّم كلام ابن كثير رحمه الله تعالى وبه الكفاية^(٣)، فإن كان كلام الشيخ
مجازفة فقد سبقه إلى هذه المجازفة والإطلاق الحافظ ابن كثير، وإن كان هو
الحق والصواب - كما هو كذلك - فعلى (/) ^(٤) وجه من أنكره العفاء والتباب.



(١) سورة يوسف (٨).

(٢) سورة النمل (٢٣).

(٣) تقدم كلام ابن كثير (ص / ٨٤).

(٤) (ق / ٢١ / ب).

فصل

* ثم قال الشيخ: «فكيف إذا انضم إلى ذلك إظهار الموافقة له وإذلال الدين من أجله، وإكرامه بالبشاشة في وجهه، لينال بذلك عرض الدنيا، ونزل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا...﴾^(١) الآيتين، ومن ادعى السلامة من هذا ممن يخالطهم ويكثر السفر إليهم والمعاشرة لهم فهو من أكذب الناس، ولا ينكر هذا إلا مكابر، فتفطن لهذا فإنه سرُّ المسألة».

قال المعترض: أقول: تتبع كلام هذا الرجل على طريق الاستقصاء يستدعي تطويلاً، والذكي تكفيه الإشارة، فنقول: إذا انضم إلى اختلاط المسلم بالكافر ما ذكر فإن فاعل ذلك كافر لا شك في كفره، وقوله: ومن ادعى السلامة... إلى آخره ففيه الحكم على المذكورين بالكفر؛ لأنهم لا يسلمون من إذلال الدين والموافقة للكفار، فنقول: سبحانه هذا بهتان عظيم، ومن ادعى السلامة منه فدعواه من أقرب الممكنات، وإنما المكابرة دعوى استحالة ذلك؛ لأنه لا يلزم من مخالطتهم وما ذكر معها إظهار الموافقة لهم وإذلال الدين، وظاهر عبارته أن المخالطة للكفار وإكثار السفر إليهم والمعاشرة لهم كفر؛ لأنه جزم باستحالة انفكاك الكفر عنه، وليس هذا ببدع من جسره.

والجواب أن يقال:

أكثر المسافرين والمخالطين والمعاشرين لأهل الكفر غوغاء عوام، لا يعرفون ما أوجب الله عليهم من معاداة المشركين ولا ما حرم الله ورسوله من موالاتهم ومواداتهم، وأن منها ما يخرج من الملة، ومنها ما هو دون ذلك، ولو كانوا يعلمون ذلك لما عاشرهم ووالاهم من كان في قلبه إيمان وله معرفة يُمَيِّزُ بها بين ما يضر وينفع، والمخالطة وإكثار السفر من الوسائل والذرائع المحرمة المفضية إلى موالاتهم ومواداتهم والرّضى بأعمالهم، وإذا كان هذا حال الأغلب

(١) سورة النحل (١٠٦).

والأكثر كما هو المعروف (/) ^(١) المشتهر، وانضمَّ إلى ذلك إظهار الموافقة [لهم] ^(٢)، وإذلال الدين من أجلهم وإكرامهم بالبشاشة في وجوههم لينال بذلك (من) ^(٣) الدنيا؛ كان ذلك من أقرب الممكنات إلى الرضى بأعمالهم لا من المستحيلات، خصوصاً إذا كان أغلب ما مع المسافرين الأمور التي يستعينون بها على كفرهم وعلى المعاصي.

إذا تبين هذا فكلام الشيخ ليس في نفس المخالطة فقط، بل فيما إذا انضم إلى ذلك الموافقة وإذلال الدين لأجل عرض الدنيا، فالمجادل عنهم والمقيم الأعذار لهم أسوأ حالاً منهم، فنعوذ بالله من رين الذنوب وانتكاس القلوب ﴿هَآأَنَتُمْ هَآؤُلَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ ^(٤).

وأما قوله: ومن ادعى السلامة منه (فدعواه) ^(٥) من أقرب الممكنات.

فيقال لهذا الغبي:

كذبت وفجرت، ليس هو من أقرب الممكنات؛ فإنَّ المخالطة والمعاشرة والمساكلة توجب نوع مودة ومحبة وموالاتة في الباطن، كما أنَّ المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهذا أمر يشهد به الحسُّ والتجربة؛ فإنَّ الإنسان إذا عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب بعض أخلاقه، ولهذا صار الخيلاء والفخر في أهل الإبل، وصارت السكينة في أهل الغنم، وصار الجمالون والبغالون فيهم أخلاق مذمومة من أخلاق الجمال والبغال، وكذلك الكلابون، وصار الحيوان الإنسي فيه بعض أخلاق الناس من المعاشرة والموافقة وقلة النفرة، فالمشابهة

(١) (ق/٢٢/١).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (عرض).

(٤) سورة النساء (١٠٩).

(٥) في الأصل: (فدعوة)، والتصويب من «ب».

والمشاكلة في هذه الأمور الظاهرة توجب مناسبة ومشاركة في الأمور الباطنة على وجه المساوقة والتدريج الخفي. قاله شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه^(١).

وقال أيضاً: «وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشروا المسلمين هم أقل كفراً من غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين عاشروا اليهود والنصارى هم أقل إيماناً من غيرهم (/)»^(٢) ممن جرّد الإسلام... إلى أن قال: وكلما كان سبباً إلى مثل هذا الفساد فإنّ الشارع يحرمه كما دلت عليه الأصول المقررة» انتهى^(٣).

(فإذا تبين لك هذا، وأنه من المحرّمات كما دلت عليه الأصول عرفت أنّ السالم من هؤلاء المعاشرين والمخالطين الغوغاء الذين لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، إنما غاية مرامهم تحصيل الدنيا بأيّ سبب يوصل إلى ذلك ولو بتوليّهم وموادّتهم، وربما أظهروا لهم الموافقة - أنّ ذلك نادرٌ قليل^(٤)، وإلّا فأكثرهم - إلّا من شاء الله - لا يسلم من ذلك؛ لعدم العلم وكثرة الجهل وحبّ الدنيا وإيثارها هو الغالب على أكثر الخلق، وأما مجرد المخالطة والسفر من غير موافقة للكفار وانسراح صدر وانبساط وبشاشة فحرام لا كفر، وفاعل ذلك معرّض نفسه للوعيد الشديد، ونعوذ بالله من التوثّب على المحرّمات.

(١) في «الاقتضاء» (١/ ٥٤٨ - ٥٤٩).

(٢) (ق/ ٢٢ / ب).

(٣) «الاقتضاء» (١/ ٥٤٩).

(٤) في «ب»: (فإذا تبين لك هذا، وأنه من المحرّمات كما دلت عليه الأصول عرفت أنّ السالم نادر قليل من هؤلاء المعاشرين والمخالطين الغوغاء الذين لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، إنما غاية مرامهم تحصيل الدنيا بأيّ سبب يوصل إلى ذلك ولو بتوليّهم وموادّتهم، وربما أظهروا لهم الموافقة).

وأما قوله: وظاهر عبارته أنَّ المخالطة وإكثار السفر لهم والمعاشرة لهم كفر... إلى آخره.

فنقول:

وهذا أيضًا من التجازف والحكم بالظن، وهذا لا يعطيه كلام الشيخ إلا إن انضمَّ إلى ذلك إظهار الموافقة وإذلال الدِّين لأجل عرض الدنيا؛ لأنه قد تقدَّم ذكر ذلك، ويأتي من كلامه أن هذا من الوسائل والذرائع.

وأما قوله: وليس هذا بيدع من جسره.

فنقول:

هذا من الكذب البحت؛ فإنه - والله الحمد - لا يتجاسر على محظورات الشريعة ولا يفوه بإباحتها كأمثال هذا المعترض بالمقالات والرعونات الوضيعة. ثم إنَّ لفظ «الجسرة» بهذا الوضع لم أجد له معنى في كلام العرب، والذي رأيتُه بهذا اللفظ: الناقة العظيمة من الإبل، ويقال: رجل جَسُور بمعنى: مضى ونفذ^(١)، وبهذا تعرف أنه لا يعرف معنى ما يقول.

وأما قوله: فيقال: ما هي المسألة التي هذا سرُّها، فإن كان عنى عداوة المشركين فليس سرُّها أنَّ من سافر إلى بلد فيها مشركون لا يكون معاديًا، وإن كان عنى شيئًا لم يذكر فليس منه بغريب، ومعلوم أنَّ (/) ^(٢) عداوة المشركين واجبة على كلِّ مسلم في كلِّ زمان ومكان.

فيقال في جوابه:

نعم هي عداوة المشركين، ومن سافر إلى بلاد المشركين فأظهر الموافقة لهم وإذلال الدِّين من أجلهم لأجل (عرض)^(٣) الدنيا فإنما هو لعدم العداوة الموجبة للمقاطعة والمباعدة والمنافرة والبراءة منهم، فلو كان في قلبه حياة وغيره دينية من

(١) انظر: «لسان العرب» (٤/١٣٦ - مادة: جسر)

(٢) (ق/٢٣/أ).

(٣) ساقطة من «ب».

رؤية المعاصي والكفر بالله والإشراك به وعداوة جازمة لما سمحت نفسه بالقدوم إلى من هذا دينه وهذه نحلته، ولكن ما لجرح بميت إيلام، وما أحسن ما قيل: إذا وإلى محبك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام^(١)

فَيرُ المسألة هو عدم إظهار العداوة (التي)^(٢) انبعث عنها إظهار الموافقة وإذلال الدين لينال [بذلك]^(٣) غرضاً دينياً، فلو أظهر المعادة وبأدهم بأن ما هم عليه كفر وضلال بعيد يمانع أصل الإيمان والتوحيد لكان سالماً، ولكن عزَّ من يوجد ذلك منه، مع أن الكلام مع هؤلاء ليس في وجود العداوة، إنما هو في إظهارها إذا أجزنا السفر إلى أوطانهم، ولذلك صاحوا وباحوا، ولأعراضنا بالبهت والكلام الوقيح استباحوا، استنكاراً لذلك لعدم علمهم و[عدم]^(٤) الفهم في هذه المباحث، والإنسان عدو ما يجهل.

وقد قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في رسالته إلى محمد بن عباد^(٥): «فإذا كنت تعرف أن النبي ﷺ ما قاتل الناس إلا على توحيد الألوهية، وتعلم أن هؤلاء قاموا وقعدوا، ودخلوا وخرجوا، وجاهدوا ليلاً ونهاراً في صدِّ الناس عن التوحيد، يقرءون عليهم مصنفات أهل الشرك لأي شيء لم تظهر عداوتهم وأنهم كفار مرتدون» انتهى^(٦).

(١) ذكره الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (١/٣١٦)، ولم ينسبه لأحد.

(٢) في الأصل: (الذي)، والصواب من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) محمد بن حمد بن عباد العوسجي الدوسري، ولد في بلدة البير إحدى قرى المحمل، ونشأ بها، وأخذ العلم عن علماء سدير، تولى عدة مناصب، وهو من العلماء الذين راسلهم الشيخ محمد

بن عبد الوهاب، توفي سنة: ١١٧٥ هـ. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٥/٥١٦).

(٦) «الرسائل الشخصية» ضمن «مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٣/١١).

فلا بدّ من إظهار (/) ^(١) العداوة، وإظهار تكفير أعداء الله ورسوله، مع اعتقاد ذلك بالقلب.

[فهذا كلام الشيخ كما ترى، ولكنكم لا تقبلونه لأجل عدم معرفته عندكم] ^(٢).
وأما قوله: ومعلوم أنّ عداوة المشركين واجبة على كلّ مسلم في كلّ زمان ومكان.

فيقال:

نعم، هذا قولكم بأفواهكم، ولكن العمل بخلافه عندكم، وعداوة القلب وبغضه لا تكفي في النجاة وحدها، ولكن الذي ينجي وتبرأ به الذمة هو إظهارها، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ ^(٣)، فلا بدّ من إظهار العداوة والبغضاء والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٤)، وهذه ملة إبراهيم التي سَفَّه الله (تعالى) ^(٥) من رغب عنها، وأمرنا الله (سبحانه) ^(٦) أن نتأسى به وياخوانه فيها، ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ ^(٧)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٨).

(١) (ق/٢٣/ب).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) سورة الممتحنة (٤).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) سورة البقرة (١٣٠).

(٨) سورة النحل (١٢٠).

قال شيخ الإسلام (الشيخ) ^(١) محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً لِّئَلَّا يُسْتَوْحَشَ الطَّرِيقُ مِنْ قَلَّةِ السَّالِكِينَ، ﴿قَابِلًا لِلَّهِ﴾ لَا لِلْمُلُوكِ وَلَا لِلتَّجَارِ الْمُتَرَفِّينَ، ﴿حَنِيفًا﴾ لَا يَمِيلُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا كَفَعَلَ الْعُلَمَاءِ الْمُفْتُونِينَ، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ خِلَافًا لِمَنْ كَثُرَ سَوَادُهُمْ وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» انتهى ^(٢).

فلو علمتم بملة إبراهيم وعملتُم بها في المعاداة والموالاة لما أوهتمتم بهذه الجعاجع، وقعقعتُم بهذه القعاقع، ولسعيتُم في سد الطرق والوسائل المفضية إلى مجامعة المشركين ومخالطتهم، فإن من رعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، وسد الذرائع والوسائل أصل أصيل ومذهب جليل يعرفه أهل العلم بالله ^(٣)، فنسأل الله أن يجعلنا منهم بفضله وكرمه.



(١) ساقطة من «ب».

(٢) فضائل القرآن والتفسير ضمن «مجموع مؤلفاته» (١٨١/٢).

(٣) قال ابن القيم رحمه الله: وباب سدِّ الذرائع أحد أرباع التكليف، فإنه أمر ونهي، والأمر نوعان: أحدهما: مقصود لنفسه، والثاني: وسيلة إلى المقصود، والنهي نوعان: أحدهما: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه، والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة، فصار سدِّ الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين. «أعلام الموقعين» (١٢٦/٣).

فصل

* قال الشيخ: «ولا بدَّ عند هذا من قائل: أنا أعرف الحق وأعتقد، ولكن ما أنا بمنزوم بالناس. فيقال له: فرض عليك وواجب حتم معاداة من (/)^(١) عادى الله وبدل دينه وشرعه، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٣) الآية، فهذه البراءة هي الشرط الأكبر التي لا يصح الإسلام إلا بها، وعدمها منافاة لأصل الإسلام، كما نبّه عليه الشيخ محمد رحمه الله تعالى في الترجمة السادسة من «كتاب التوحيد»^(٤)».

قال المعارض: أقول: أراد هذا الرجل مشابهة أهل العلم في إيراد الإشكالات، ولم يدرك أنه لا يعرف حجته فضلاً عن أن يعرف ما يرد عليها من الإشكالات، وهو زعم أن من وصف من المسافرين لا يسلمون من الكفر الذي هو إذلال الدين وموافقة الكافر على كفره. ثم قال: ولا بدَّ (عند هذا)^(٥)... إلى آخره؛ ظاناً أن هذا غاية ما يرد على كلامه من الإشكال.

فيقال عند هذا: قولك مردود، وزعمك غير مقبول، ولم يقل أحد من أهل العلم: إنَّ من أكثر السفر إلى بلاد المشركين كافر، وأنه إن ادعى السلامة منه فهو كاذب.

وقوله بعد إيراد قول إبراهيم عليه السلام لأبيه وقومه: فهذه البراءة... إلى قوله: كما نبّه عليه الشيخ رحمه الله تعالى، فيقال: قصّرت في الكلام، ولا تكفي هذه البراءة وحدها، بل لا بد من إثبات ما استثنى الخليل عليه السلام من الموالاة في

(١) (ق/٢٤/أ).

(٢) سورة المجادلة: ٢٢.

(٣) سورة الزخرف: ٢٦، ٢٧.

(٤) (ص/٣٤).

(٥) في الأصل: (عندها)، والتصويب من «ب».

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، ومعلوم أن هذه البراءة وهذه الموالاتة هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل دين الإسلام الذي أرسلت الرسل وأنزلت الكتب لأجله، ومثل هذا لا يحتاج من أراد الاستدلال عليه إلى تنبيه الشيخ محمد رحمه الله تعالى لظهوره في الكتاب والسنة^(١)، ولا حاجة إلى مناقشة هذا في جميع كلامه لقلة الفائدة.

والجواب أن نقول:

إن أراد مشابهة أهل العلم في إيراد الإشكالات فما أخطأ والله الحمد سبيلهم، بل هو على جادة قويمه مستقيمة، ومن الشطط والتعسف والتكلفات سليمة، (فيعرف)^(٢) ذلك من صلحت سريرته، وانفتحت بعين الإنصاف بصيرته، وهذا الإيراد يورده أهل (/)^(٣) العلم، وقد أورده من هو أعلم منه، وجوابه عن الإيراد هو الحق والصواب، وقد عرف والله الحمد حجته وما يرد عليها وما يجاب به، ولكن الهوى يعمي ويصم، والحسد يثير الوقاحة.

وقد زعم أن عنده من الإشكالات والإيرادات ما لا يعرف الشيخ جوابه عنها؛ لأنه يظن أن هذا الإيراد غاية ما يرد على كلامه من الإشكالات، فهو قد أعد من الشر والشبه عُدَّة يجعلها في نحر أهل الإسلام، ولو فعل ذلك [وأظهرها]^(٤) لأقام الله في نحره من ينقضها ويردُّها ويبطلها، فإن الله ناصر دينه ومعلي كلمته، وقد وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد.

(١) بل الأخذ بتنبهات وأقوال شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب إمام هذه الدعوة والاستفادة منها والرجوع إليها هو منهج علمائها الذين ساروا على نهجه واقتفوا أثره. قال العلامة إسحاق بن عبد الرحمن في شيخ الإسلام: وأبدى رحمه الله من التقارير المفيدة والأبحاث الفريدة على كلمة الإخلاص والتوحيد شهادة أن لا إله إلا الله ما دل عليه الكتاب المصدق والإجماع المستنير المحقق من نفي استحقاق العبادة والإلهية عما سوى الله وإثبات ذلك لله سبحانه على وجه الكمال المنافي لكليات الشرك وجزئياته. «نبذة نفيسة عن حقيقة دعوة الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب» (ص/ ٣٢).

(٢) في «ب»: (يعرف).

(٣) (ق/ ٢٤/ ب).

(٤) زيادة من «ب».

فإن كان عند هذا المعترض من الإشكال والإيراد ما يردُّ على الشيخ جوابه
عمن قال: أنا أعرف الحقَّ وأعتقدُه، ولكن ما أنا بملزوم بالناس فلا أتبرَّؤ من
المشركين ولا أعاديهم ولا أوالي المؤمنين، وأنه لو قال ذلك قائل لكان له (وجه
صحيح)^(١) من الأعذار [عند هذا المعترض]^(٢)، وأنَّ هذه الآيات ليست بنصٍّ
في الحكم على من لم يعاد المشركين ولم يتول المؤمنين، فليوردها إن كانت دعواه
صحيحة، ولكن الدعوى عريضة والعجز ظاهر.

[وأما قوله: وهو زعم أن من وصف من المسافرين... إلى آخره]^(٣).

(فقد تقدم)^(٤) الجواب على مجازفته بدعوى تكفير المسافرين والمخالطين
من غير موافقة وإذلال للدين.

وأما قوله: ثم قال: ولا بد عند هذا... إلى آخره؛ ظاناً أنَّ هذا غاية ما يرد
عليه... إلى قوله: فهو كاذب.

فيقال لهذا المعترض:

أرأيت قولك: هذا مردود وزعمك غير مقبول، أتقول: إنَّ من قال: أنا
أعرف الحق وأعتقدُه ولكن ما أنا بملزوم بالناس، أن الله تعالى لم يوجب عليه
معاداة من عادى الله وبدل دينه وشرعه؟ فهذا والعياذ بالله ردٌّ على الله،
وخروج من الدين؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٥) الآية.

وقد قرَّر شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الإيمان»^(٦) على هذه الآية أنها

(١) في «ب»: (وجوه صحيحة).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في الأصل: (وقد تقدم).

(٥) سورة المجادلة: ٢٢.

(٦) (ص/١٤١).

دالة على انتفاء الإيثار الواجب بموادة من حاد الله، وأن معاداتهم من واجبات الدين والإيمان، وكذلك الإمام أبو جعفر ابن جرير^(١) رحمه الله تعالى.

وإن أردت بقولك: فيقال عند هذا: قولك مردود وزعمك غير مقبول - أن الشيخ يكفر من أكثر السفر إلى بلاد المشركين، وأن (/) ^(٢) من ادعى السلامة من الكفر فهو كاذب؛ فهذا منك خروج عن المقصود، وحيدة عن الجواب؛ فإن الكلام ليس فيمن أكثر السفر [إلى بلاد المشركين] ^(٣)، وإنما الكلام في تأصيل هذه القاعدة وتقريرها، وأن من قال: أنا أعرف الحق وأعتقده ولكن لا أعادي المشركين ولا أبغضهم ولا أتبرؤ منهم؛ أن ذلك لا ينفعه ولا يجدي عليه شيئاً، سواء في ذلك من أكثر السفر إلى بلاد المشركين أو جلس في بيت أمه.

وأما قوله: فيقال: قصرت في الكلام، ولا تكفي هذه البراءة وحدها.. إلى آخره.

فالجواب:

أن هذه دعوى كاذبة، فإنه ما قصر في العبارة؛ فإن الكلام معكم ليس هو في الموالاة، إنما الكلام معكم في إظهار العداوة والبراءة من الشرك وأهله؛ لأنه الشرط الأكبر في صحة الموالاة، فاقصر الشيخ على محل النزاع؛ ولأنه لا تصح الموالاة إلا بالمعاداة، وأنتم جعلتم حكم هذه البراءة [والمعاداة] ^(٤) وإظهارها والتصريح لأعداء الله بها من خواص الرسل، وهذا من أبطل الباطل وأحل المحال، فإذا كان النزاع إنما هو في تقرير هذه القاعدة وهذا الشرط الذي لا تصح الموالاة إلا به والكلام فيه فلا تقصير ولا قصور، ونحن إنما ندندن حول هذه، فله الحمد والمنة، ولكن العداوة والبغضاء أوجبت لك المغالطة والإيهام بأننا

(١) تفسير ابن جرير (٢٨/٢٦).

(٢) (ق/٢٥/أ).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

نكفر من أكثر السفر إلى بلاد المشركين من غير إظهار للدِّين، وأنَّ من ادَّعى السَّلامة من الكفر فهو كاذب، لتزرع في قلوب الناس هذا الإلزام، فيساعدك من له هوى وجوى في قلبه واضطرام، فاحتفظ - ويل أمك - بهذا الطَّول المرخي الذي ثنيه في أخية^(١)، إنَّ من أكثر السفر إلى بلاد المشركين لا يسلم من الكفر، وتعلق به كما تعلق بالعام الذي يراد به خصوصاً من قولي: أمر محال في ولاية من طغى، وجعلته كالعام المستغرق لأفراده، ليتَّ لك المقصود بالزامنا عدواناً وبغياً تكفير أولى العزم من (الرسل)^(٢) عند خفافيش البصائر، الصم البكم الذين لا يعقلون، ولعل هذا التمويه و(/)^(٣) هذه السفسة تسوغ لدى من توهم أنكم تقولون بالحق وله تنصرون فتشتفي من خصمك، ولكن الله - وله الحمد والمنة - من بلطفه وعاد بعائدة برّه ورحمته وإحسانه.

يودُّ المرء أن يلتقى مناه ويأبى الله إلا ما أراد^(٤)

وستعلم حين ينكشف الغطاء من أضلُّ سبيلاً، يوم يعضُّ الظالم على يديه، وقد تبين له محصول ماله وما (عليه)^(٥)، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، ولهم اللعنة ولهم سوء الدار، وحينئذ فلا ينفع الندم، ولا تقال عشرة القدم، والموعود العقبة، حين ينجو المخفون، ووالله ما آسى عليكم، ولكن آسى على من أهلكتم بهذه الزخارف والشبهات والسفاسط والتمويهات، فالله المستعان.

(١) الطَّول: بكسر الطاء وفتح الواو. الحبل الطويل، وثنيه. ما ثني منه، والأخية: عودٌ يعرض في الحائط ويُدْفَن طرفاه فيه، ويصير وسطه كالعروة تُشدُّ إليه الدابة، ومنه قول طرفة بن العبد: لعمرُك إن الموت ما أخطأ الفتى لك الطَّول المرخي وثنيه باليد
«السان العرب» (١١ / ٤١٠ - مادة: طول)، و(١٤ / ١٩ - مادة: أخا).

(٢) في «ب»: (المرسلين).

(٣) (ق / ٢٥ / ب).

(٤) البيت مروي عن أبي الدرداء رضي الله عنه، انظر: «الحلية» (١ / ٢٢٥)، و«تاريخ دمشق» (١٨٣ / ٤٧).

(٥) في «ب»: (لديه).

وأما قوله: ومعلوم أن هذه البراءة وهذه الموالاتة هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل دين الإسلام... إلى آخره.

فأقول:

هذا حق، وهو المطلوب، فإذا كان ذلك كذلك فما صفة إظهار هذه البراءة وهذه الموالاتة التي هي معنى لا إله إلا الله وهي أصل الإسلام، فإن كان إظهارها هو مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله، كما هو [نص القرآن والسنة، وكما هو المعلوم بالضرورة من دين الإسلام]^(١)، فأنتم لا تقولون بها، وإنما هذا عندك خاص بالرسول، إذ هو البلاغ الذي عليهم، فعلى قولكم إن إظهار هذه البراءة والموالاتة التي هي معنى لا إله إلا الله وهي أصل الإسلام لا تجب على آحاد (الناس)^(٢)؛ [لأن ذلك خاص بالرسول]^(٣)، بل هي على الرسول خاصة، وهذا لا يقوله من يؤمن بالله واليوم الآخر، وعليكم الدليل، ولا دليل على ذلك البتة، وإن كان كما تزعمون أنه مجرد فعل الصلاة وأداء الزكاة [والحج والصيام]^(٤) والتلفظ بالشهادتين [ولو فعل ما فعل]^(٥) فهو من أبطل الباطل وخلاف الظاهر من لفظ إظهار البراءة والموالاتة لأعداء الله،^(٦) [ولأن ما تزعمون أن إظهار الدين قد يفعله ويتلفظ به من يدعو من دونه أولياء ويجعل له أنداداً يلجأ إليهم في الرغبات والرهبات]^(٧).

(١) زيادة من «ب»، ومكانها في الأصل: (معلوم).

(٢) في «ب»: (الامة).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) كتب في «ب» في هذا الموضع: (والبراءة من الشرك وأهله، والتصريح لهم بذلك)، ثم ضرب عليها.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

وأما قوله: ومثل هذا لا يحتاج من أراد الاستدلال عليه إلى تنبيه الشيخ محمد رحمه الله تعالى لظهور أدلته...

فيقال:

إن كان لا يحتاج من أراد الاستدلال عليه بكلام الشيخ وتنبيهه لظهور أدلته فلأي شيء أقمت القيامة على من قال به ودعا إليه.

ومن المعلوم أن عداوة القلب وبغضه و(/)^(١) موالاته لا تكفي في النجاة، ولذلك لم ينفع أبا طالب تصديق النبي ﷺ وموالاته له ولا معرفة الحق والإقرار به كقوله:

ولقد عرضت دينا قد علمت بأنه من خير أديان البرية دينا
ودعوتني وعلمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا^(٢)
وقوله:

لقد علموا أن ابنا لا مكذب لدينا ولا يعنى بقول الأباطل^(٣)
ولكن لما لم يصرّح بالبراءة من دين آبائه وأسلافه وما كانوا يعبدون من دون الله لم تنفعه محبة القلب وموالاته ونصرته لرسول الله ﷺ.

والمقصود من هذا أن العداوة والبغضاء بالقلب من دون إظهار ذلك والبراءة من الشرك وأهله والتصريح بذلك (لا يكفي في النجاة)^(٤).

وأیضا فقد كان من المعلوم أن شيخ الإسلام وعلم الهداة الأعلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى من العلماء الراسخين والأئمة المجتهدين

(١) (ق/٢٦/١).

(٢) الآيات ذكرها ابن إسحاق في «السيرة»، ورواها من طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (١٨٧/٢)، انظر: «البداية والنهاية» (١٠٨/٤).

(٣) هذا البيت من قصيدة طويلة لأبي طالب ذكرها ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/١٣٥ - ١٤٢).

(٤) مكانها في «ب»: (لا ينفع ولا يجدي).

الذين لهم قدم صدق في العالمين، فتنبه مثله مما يرجع إليه ويُعوَّل عليه لتحقيقه وأمانته ودرايته، وهذا التمريض منك شِيشَنَّة نَعْرِفُهَا من أخزم^(١)، فلا جرم قد عرف المسلمون عدم قبولك لما نبّه عليه الشيخ محمد في هذه المسائل، حيث لم ترفع بها رأساً أنت وذووك، ومنها قوله: «إنه لا يستقيم للإنسان إسلام ولو وحّد الله وترك الشرك إلاّ بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء»، وما قاله أبناؤه بعده، كقول الشيخ عبد اللطيف: «فأين التصريح من هؤلاء المسافرين والأدلة من الكتاب والسنة ظاهرة متوافرة على ما ذكره الشيخ، وهو موافق لكلام المتأخرين (في إباحة)^(٢) السفر لمن أظهر دينه، ولكن الشأن كلّ الشأن في إظهار الدين، وهل اشتدّت العداوة بينه ﷺ وبين قريش إلاّ لما (/)^(٣) كافحهم بمسبة دينهم، وتسفيه أحلامهم، وعيب آلتهم، وأي رجل تراه يعمل المطي جاداً في السفر إليهم واللّحاق بهم حصل منه ونقل عنه ما هو دون هذا الواجب» انتهى^(٤).

وقد زعمت أنه لا يقول بهذا إلاّ مبتدع، وأنه لم يقل به أحد من أهل العلم، وكذلك ما قرّره آل الشيخ في هذه المسائل ووضحوه لم ترفعوا به رأساً، ثم إن أهل العلم قديماً وحديثاً قد تكلموا على أنواع التوحيد: توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية وتوحيد الأسماء الصفات وغيرها من الأحكام في كلّ كتاب، وبيّنوا معانيها مع وضوح أدلتها في الكتاب والسنة، ولم يقل أحد من أهل العلم: لا حاجة إلى شيء من التنبيه على ذلك لوضوح أدلتها في الكتاب والسنة، لكن تحكّم الهوى وكثافة الجهل وجهود الذهن وعداوة القلب أدّك إلى هذه المخرقة، ولا عجب من هذا.

فللكثافة أكباد لها خلقت وللمحبة أكباد وأجفان^(٥)

(١) الشيشنة: النطفة، وأخزم: هو جد حاتم الطائي، يقال: إن أخزم كان جواداً، فلما نشأ حاتم وعُرف جوده قال الناس: شيشنة من أخزم، وهو مثل يضرب لمن تبع أجداده في خلق. انظر: شرح كتاب الأمثال (ص/ ٢١٩).

(٢) في الأصل: (في عدم إباحة)، وهو خطأ، والتصويب من «ب».

(٣) (ق/ ٢٦/ ب).

(٤) اعيون الرسائل (١/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٥) لم أقف على قائله.

فصل

* ثم قال الشيخ: «ويدل على هذا لو أنَّ رجلاً في زمن النبي ﷺ قال: أنا متبعٌ محمداً ﷺ وهو على الحق، لكن لا أقاتل أبا جهل ولا أتعرض لأحد من الناس؛ أتظنُّ أنه مع هذا يكون مسلماً أم لا؟».

قال المعارض: أقول: مثل هذا لا يكون مسلماً، لكن إن كنت أردت الاستدلال بذلك على وجوب البراءة من كلِّ معبود سوى الله ووجوب البراءة من الشرك فأدلتها ظاهرة بينة، وإن كنت أردت الاستدلال به على أن من أكثر من السفر إلى بلاد المشركين لا يسلم من الكفر فقد أبعدت النجعة...

والجواب أن نقول:

من قال: أنا متبعٌ محمداً ﷺ وهو على الحق، لكن لا أقاتل أبا جهل ولا أتعرض لأحد من الناس هو كمن قال: أنا أعرف الحق وأعتقدُه ولكن ما أنا بملزوم بالناس، لا فرق؛ فإنَّ من عرف الحق واعتقدُه لكن ما تعرض لأحد من الناس بالبراءة منه إذا كان كافراً ولم يعاده لا يكون مسلماً كهذا، ومن ادَّعى الفرق فعليه الدليل (/) (١).

وإذا كان ذلك كذلك (تبيَّن لكلِّ ذي عقل وعلم عَوَرُ كلامك، وشططك في اعتراضك بقولك).

ثم قال: ولا بدَّ عند هذا... إلى آخره ظاناً أنَّ هذا غاية ما يرد على كلامه من الإشكال.

فيقال عند هذا:

قولك مردود، وزعمك غير مقبول، ويل أمُّك ما أعظم جراتك وأقلَّ حيائك، تزعم أنَّ هذا لا يكون مسلماً، ثم تقول: قولك مردود، وزعمك غير مقبول؛ لأنك تهذي ولا تدري، ولا تدري أنك لا تدري.

(١) (ق/٢٧/أ).

إذا تبين هذا، فوجوب معاداة أعداء الله ورسوله والبراءة من كل معبود سوى الله لا يمتري في ذلك من يؤمن بالله واليوم الآخر، ولكن الخلاف بيننا وبينكم إنما هو في إظهار ذلك والتصريح به ومواجهة أعداء الله ورسوله بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(١)، وأن ما هم عليه من دعاء الصالحين كفر وضلال مبين ^(٢).

وأما ما تعلقت به من دعوى تكفير من أكثر السفر إلى بلاد المشركين فقد تقدم الجواب عنه.

* قال الشيخ: «ولما عرضت قريش على النبي ﷺ أن يخلوا بينه وبين عبادة ربه ولا يتعرضوا له ولا لأحد من أصحابه بسوء بشرط أن لا يغشاهم في أنديتهم، ولا يصرح بسبهم وسب آلهتهم أنزل الله تعالى عليه: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٣)».

قال المعترض:

أقول: لا يخفى أنه ﷺ دعا الخلق إلى الله، وبلغ الرسالة وأدى الأمانة، لكن لا بدل على أن من أكثر السفر إلى بلاد المشركين لا يسلم من الكفر كما لا يخفى.

والجواب من وجهين:

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب»، وكتب بدله في الهامش: (فوجه الاستدلال بذلك أن هذه البراءة وهذه المعاداة هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل الإسلام، وعدمها منافاة لأصله، فإظهار العمل بها بالتصريح لأعداء الله بالبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله هو إظهار الدين، ولا يبيح الإقامة بين أظهر المشركين والسفر إليهم إلا إظهار الدين، كما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، فالخلاف بيننا وبينكم إنما هو في إظهار ذلك والتصريح به ومواجهة أعداء الله بذلك، وأما عداوة القلب وبغضه وموالاته فذاك لا يكفي في النجاة. (صح).

(٣) سورة الحجر (٩٤).

أحدهما: أن هذا الذي أعمى الله بصيرة قلبه إذا أورده العلماء المضايق وأعوزه الجواب حاد حيدة الحمُر المستنفرة التي تفر من القسورة إلى هذه المخركة والدعوى الكاذبة الخاطئة المنكرة، وهكذا حال من أفلس من الحجج الساطعة والبراهين القاطعة، يفر عند الحقائق إلى هذه الشاشق؛ إذ من المعلوم والمتقرر المفهوم عند ذوي المعارف والعلوم أن من أدلي عليه بحاله ﷺ وحال أصحابه من معادة المشركين (/) (١) ومصارحتهم بسببهم وسبب آلتهم والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله؛ لأنها هي إظهار الدين والمعتقد، ومخالفتهم فيما كانوا عليه من عبادة غير الله بتوحيده وإخلاص القصد له، وخلع الأنداد والأوثان، فأضرب عن هذا وغالط بأن الرسول ﷺ دعا الخلق إلى الله، وبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، بناء منه وإيهاما للعوام والطغام أن هذا من خواص الرسل، وأنه لا يلزم آحاد الناس ما يلزم الرسل من البلاغ؛ أنه مغالط ملبس مموه.

أما علم هذا المموه أن الله تعالى أمرنا أن نتأسى بخليله إبراهيم ومن معه بقوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ...﴾ (٢) إلى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَنَزَّلَ اللَّهُ قَوْلَهُ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٣)، فتبين أن الله تعالى خاطب المؤمنين بما خاطب به الرسل من مباداة المشركين بالعداوة والبغضاء والبراءة من الشرك وأهله، وقد امثل الصحابة رضي الله عنهم ما أمروا به، فمن تأسى بالرسول وأتباعهم فهو منهم، ومن تولى وأعرض فليس من أتباعهم على الحقيقة، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (٤).

الوجه الثاني: أن يقال لهذا الغبي: قد علمنا أنك أجنبي عن معرفة مواقع الخطاب، فإن تحت كلام الشيخ من الحق والتحقيق ما يعرفه أولوا الأبواب لا من

(١) (ق/٢٧/ب).

(٢) سورة المتحنة (٤).

(٣) سورة المتحنة (٦).

(٤) سورة الشعراء (٢٢٧).

كان منهمكًا في بحر الشكوك والارتباب، ومن ذلك إظهار الدين بالتصريح لأعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(١)، والدعوة إلى الله وإلى دينه، والصدق بذلك، ولنا في رسول الله أسوة حسنة.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في الكلام على المواضع التي نقل من السيرة: «الموضع الثاني: أنه ﷺ لما قام ينذرهم عن الشرك ويأمرهم بضده وهو التوحيد، لم يكرهوا ذلك واستحسنوه وحدثتهم أنفسهم بالدخول فيه إلى أن صرح بسبب دينهم، وتجهيل علمائهم، فحينئذ شتموا له ولأصحابه عن ساق العداوة، وقالوا: سفة أحلامنا، وعاب ديننا، وشتم آلهتنا، ومعلوم أنه ﷺ لم يشتم عيسى وأمّه ولا (/)^(٢) الملائكة ولا الصالحين، لكن لما ذكر أنهم لا يدعون ولا ينفعون ولا يضرون، جعلوا ذلك شتمًا، فإذا عرفت هذا عرفت أن الإنسان لا يستقيم له إسلام ولو وحّد الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء...» إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى^(٣).

فهذا بعض ما تحت كلام الشيخ، لكن لجهل هؤلاء لا يعرفون هذا، بل ينكرونه [ويزعمون أنه غلو ومجازفة وتجاوز للحد]^(٤)، ويقولون: ليس هذا إظهار الدين، [وهم يقرّون أن هذه المعادة وهذه الموالات هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل الإسلام]^(٥)، فجعلوا أكمل وأشرف مقامات الرسول ﷺ وأشرف مقامات أصحابه الذين هم أكمل هذه الأمة، وقد أمرهم بالتأسي به وبخليته إبراهيم، ففعلوا ما أمروا به، فعادوا أقربائهم وبادوهم بذلك، وصارحوهم به؛ ليس هو إظهار الدين ولا من إقامته.

(١) زيادة من «ب».

(٢) (ق/٢٨/أ).

(٣) شرح ستة مواضع من السيرة ضمن «مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/٢٤٠)، و«الدرر السنية» (٨/١١٣).

(٤) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فيا منكرًا هذا تأخر فإنه حرامٌ على الخفاش أن تبصر الشمساً^(١)
ولقد أحسن القائل حيث يقول:

وقل للعيون الرمد للشمس أعين سواك تراها في مغيب ومطلع
وسامح نفوساً أطفأ الله نورها بأهوائها لا تستفيق ولا تعي^(٢)

(وقول)^(٣) هذا المعترض: لكن لا يدل هذا على أن من أكثر السفر إلى بلاد
المشركين لا يسلم من الكفر.

(فقد)^(٤) تقدّم أن هذه السفسطة كالطَّوَلِ المرخى الذي ثنيه في يديه يجول ما
يجول ثم لا يجد إلا هو فيرجع إليه؛ لأنّ هذا محصول ما عنده، فهو لا يعوّل إلا
عليه.

[ومن المعلوم والمتقرّر المفهوم أنّ من أكثر السفر إلى ديارهم فخالطهم
وعاشرهم وأذلّ الدّين من أجلهم ووافقهم على شيء من دينهم لأجل إثارة الدنيا
وطلبها؛ أنه لا يسلم من الكفر، كما تقدّم بيانه [...]^(٥)، فأما مجرد السفر والإقامة
فقد أوضحنا وبينّا فيما تقدّم أنّ هذا من الكذب علينا والافتراء، وحسبنا الله ونعم
الوكيل]^(٦).



(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكره ابن القيم في «الصواعق» (٣/ ١٢٠٠) ولم ينسبه لأحد، وفيه: (وقل للعيون العمي).

(٣) في «ب»: (وأما قول).

(٤) في «ب»: (فأقول: قد).

(٥) كلمة غير واضحة.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فصل

* ثم قال الشيخ: فتفطن لهذا وتأمله، فإذا عرفته معرفة قلب وجعلته أصلاً معك عرفت حينئذ أن الوسائل التي تجرُّ إلى التساهل في مخالطة المشركين وتمنع من إظهار اندئين، ويقع بسببها إظهار الموافقة لهم بالبشاشة واللين من أعظم الرضى بأعمالهم، وهو من أكبر المنكرات التي لا خفاء بها إلا على مبخوس الحظ من الإيمان، ولا يجادل ويناضل في إباحتها إلا من يجادل في آيات الله بغير سلطان، عيذاً بالله من العمى والخذلان، وفي الأثر: «إن الله يحب (/)»^(١) البصر الناقد عند ورود الشبهات، والعقل الكامل عند حلول الشهوات»^(٢).

قال المعترض: أقول: كأن هذا الرجل لا يدري ما يقول؛ فإنه جعل الوسائل أعظم من المقاصد، وجعل أعظم الرضى بأعمال المشركين الذي هو كفر وسائل تجرُّ إلى مخالطتهم التي هي جائزة في الجملة، فما أحق هذا بالسكوت.

فيقال لهذا الغبي [الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة بلسانها في تحريف الكلم عن مواضعه، ويتلون تلون الحرباء بلسي المعاني]^(٣):

مقصود الشيخ بالمخالطة التي انبعثت عنها الموافقة، ومن المعلوم أن الوسائل والذرائع إذا وقع بسببها إظهار الموافقة لهم صارت كالغايات لا فرق، وحينئذ تكون من أعظم الرضى بأعمالهم؛ [لأنه لم يكن في قلبه نفرة من الشرك وأهله، ولا غيرة من رؤية المعاصي، فلذلك وافقهم]^(٤)، فلا يجادل ويماحل في إباحتها إلا من يجادل في آيات الله بغير سلطان.

(١) (ق/٢٨/ب).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٥٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، ولكن في «مسند الشهاب»: (البصر الناقد)، وليست موجودة عند أبي نعيم، وفيه عمر بن حفص العبدي، ضعفه الدارقطني. «الضعفاء والمتروكين» (ص/٤١٢، رقم: ٦٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٥/٢٢٦، رقم: ٦٠٨١).

(٣) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

وبهذا يتبين أن الشيخ لا يكفر بمجرد المخالطة وإكثار السفر؛ فإن ذلك عنده من الوسائل والذرائع المحرمة المفضية إلى ما هو أكبر [من ذلك] ^(١).

وأيضاً فإن الرضى بأعمال المشركين لفظ عام يدخل فيه الرضى بالكفر، ويدخل فيه ما هو دون ذلك من الفجور وقول الزور والظلم والفسوق وأنواع المعاصي والذنوب؛ فالرضى بأعمال الكفر كفر، والرضى بالفجور وقول الزور والظلم والفسوق فجورٌ وزورٌ وظلمٌ وفسوقٌ، والرضى بالمعاصي كذلك، فقول المعترض: (فجعل أعظم الرضى) ^(٢) بأعمال المشركين الذي هو كفر... إلى آخر ما قال؛ غير مسلم إطلاقه، [وقصره على الكفر فقط] ^(٣) من غير تفصيل لما يراد من الكلام [تحكمٌ وقول بلا علم، ومن المعلوم أن من أعمال المشركين ما هو دون الكفر، كالظلم والفسق من اللواط والزنا وشرب الخمر وما في معناه مما لا يخفى على ذي لب] ^(٤).

ثم قال المعترض: ويقال له: ما هذه الوسائل، وما أردت بها؟ أتريد بها السفر إلى بلاد المشركين، كما هو الظاهر من فحوى كلامك، فإن أردت ذلك فقد أخطأت؛ فإنه لا يكون من أعظم الرضى بأعمالهم، وربما كان سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة لمن وفقه الله تعالى، ولكنك قليل التمييز في المقاصد، فكيف الوسائل، ولبتك عملت بالأثر الذي ذكرته، فتبصّرت قبل الكلام، ولم تطع شهوتك التي دعتك إلى الانتصار لابن سحمان، فلو كمل نقدك وعقلك لراجعت من عندك من أهل العلم، وعرضت كلامك عليهم، ولم تفضح نفسك، وإذا كان هذا كلامك عند الاعتراض على خادمك فما أدري ما تصنع عند الاعتراض عليك.

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (فجعل الرضى أعظم الرضى).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فيقال في جوابه:

إنَّ السفر إلى بلاد أهل الشرك لمن لا يقدر على إظهار دينه من الوسائل
والذرائع المحرمة كما نبه على ذلك أهل العلم.

قال ابن دقيق العيد: «إنَّ الوسيلة (/)»^(١) إلى الطاعة طاعة، كما أن الوسيلة إلى
المعصية معصية» ذكره الحافظ في «الفتح»^(٢) (٣).

[وقد جاء في «السنن» أنه قال ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر
المشركين، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما»^(٤).

فالإقامة بين أظهر المشركين لمن لا يقدر على إظهار دينه معصية، والسفر إلى
المعصية معصية كما ذكره أهل العلم»^(٥).

ومن قال ذلك فقد أصاب وما أخطأ، فمن سافر فوافق الكفار لأجل عرض
الدنيا فإنَّ ذلك من الرضى بأعمالهم، فلو لم يرض بأعمالهم لم يوافقهم، فأما بدون
موافقتهم فقد تقدّم نفي ذلك والكلام عليه.

(وأما قوله: فلو كمل نقدك وعقلك راجعت من عندك... إلى آخره

يقال له:

من كمل نقده وعقله في أي شخص كان فلا حاجة به إلى عرض كلامه على
من لم يكمل عقله ونقده؛ فإنَّ كمال النقد في مثل أهل هذا الزمان كالمتعذر
وجوده»^(٦).

(١) (ق/٢٩/أ).

(٢) «فتح الباري» (١١/٥٧٨)، وانظر: «الإحكام» لابن دقيق العيد (٢/٢٨٦).

(٣) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب» بعد أن كتبه.

(٤) تقدم تخريجه (ص/٥٧).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٦) ما بين القوسين ساقط من «ب».

وأما ما ذكر (بعد هذا)^(١) من المجنون التي انبعثت عن ذاهل مجنون فلسنا بصدد الجواب عنها.

وأما قوله: وربما كان سببا لزيادة البصيرة والمعرفة.

فنقول: هذا عين المحادة لله ورسوله، ويل أمك أيكون سماع الكفر بآيات الله والاستهزاء بها من غير إنكار لذلك سببا لزيادة البصيرة والمعرفة، لقد - والله - أبعدت النجعة، وركبت الأحموقة، وتكلفت ما لا علم لك به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَآئِفَةً...﴾^(٢) الآية: «فعلم أن الطائفة المعفّر عنها كانت عاصية لا كافرة، إما بسماع الكفر دون إنكاره والجلوس مع الذين يخوضون في آيات الله أو بكلام هو ذنب وليس هو كفر أو غير ذلك» انتهى^(٣).

وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾^(٤) قال الضحاك: الزور عيد المشركين^(٥). رواه أبو الشيخ^(٦) بإسناده، وبإسناده عنه: الزور كلام الشرك، وبإسناده عن مرة: لا يماثلون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم، وبإسناده

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٢) سورة التوبة (٦٦).

(٣) «الصارم المسلول» (٤٦٢/١).

(٤) سورة الفرقان (٧٢).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٧٣٧/٨)، وقال: وروي عن أبي العالية وطاوس والربيع بن أنس والمثنى بن الصباح نحو ذلك. اهـ وانظر: «الدر المنثور» (٢٢٥/١١).

(٦) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبو محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، صاحب التصانيف، محدث أصبهان، طلب الحديث في الصغر، وارتحل في طلبه، كان حافظا صدوقا، توفي سنة: ٣٦٩هـ «سير أعلام النبلاء» (٢٧٦/١٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٩٤٥/٣).

عن عطاء بن يسار^(١) قال: قال عمر: «إياكم ورطانة الأعاجم، وأن تدخلوا على
المشركين يوم عيدهم في كنائسهم»^(٢).

وقول هؤلاء التابعين رضي الله عنهم: إنه أعياد الكفار ليس مخالفاً لقول
بعضهم: إنه الشرك أو صنم كان في الجاهلية، ولا مخالفاً لقول بعضهم: إنه مجالس
الحناء، وقول بعضهم: إنه الغناء؛ لأنَّ عادة السلف في تفسيرهم يذكرون نوعاً من
أنواع المسمَّى لحاجة المستمع إليه (/)^(٣) أو لينبهوا به على الجنس^(٤).

وقد قال الحافظ في «الفتح»^(٥): «والراجح أن المراد به في هذه الآية الباطل،
والمراد: لا يحضرونه» انتهى.

إذا علمت هذا (فتقولك)^(٦): «ربما كان سبباً لزيادة البصيرة...» مصادمٌ لقوله
تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٧)، ومعنى
«يشهدون»: يحضرون، ولقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ
إِذَا مِثْلُهُمْ﴾^(٨)، قال الحسن البصري (رحمه الله تعالى)^(٩): لا يجوز له القعود معهم

(١) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد القاصُّ المدني، مولى ميمونة، أحد التابعين، كان إماماً فقيهاً
واعظاً مذكراً ثباً حجة، كبير القدر، روى عن جماعة من الصحابة، ووثقه غير واحد من
الأئمة، توفي سنة: ١٠٣ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٤٨)، و«البداية والنهاية» (٦/١٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، (١/٤١١)، رقم:
١٦٠٩، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الجزية، باب: كراهية الدخول على أهل الذمة
في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم، (٩/٢٣٤)، لكنه من رواية عطاء بن دينار لا ابن
يسار.

(٣) (٢/٢٩/ب).

(٤) وانظر أقوال السلف في تفسير (الزور) في «الدر المنثور» (١١/٢٢٥-٢٢٧).

(٥) (١٠/٤١٢).

(٦) في «ب»: (فتقولي)، وهو خطأ.

(٧) سورة الفرقان (٧٢).

(٨) سورة النساء (١٤٠).

(٩) في «ب»: (رضي الله عنه).

خاضوا أو لم يخوضوا لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(١) انتهى.

[وقد قال تعالى عن خليله إبراهيم أنه قال: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^(٢)، وهو يكسرها بيمينه، قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم^(٣)] ^(٤).

وإذا كان الله قد مدح الذين لا يشهدون الزور كان ذلك دليلا على ذم من شهدده، وعلى قولك فيسوغ لمن قسا قلبه وتراكت عليه الذنوب ومال إلى الشهوات وتثاقل عن فعل الخيرات وعصفت عليه عواصف الأهواء أن يذهب إلى مولد أحد البدوي^(٥) ومولد إبراهيم الدسوقي^(٦) والرفاعي^(٧) وإلى قبر عبد القادر الجيلي^(٨)

(١) سورة الأنعام (٦٨).

(٢) سورة إبراهيم (٣٥).

(٣) أخرجه ابن جرير في «النفير» (٢٢٨ / ١٣)، وانظر: «الدر المنثور» (٥٥٧ / ٨).

(٤) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٥) أحمد بن علي بن إبراهيم أبو العباس البدوي الحسني، صوفي ولد بفاس سنة: ٥٩٦ هـ وطاف البلاد، وأقام بمكة والمدينة، ودخل مصر والشام والعراق، وعظم شأنه في بلاد مصر فانتسب إلى طريقته المخترعة جمهور كبير منهم، توفي عام: ٦٧٥ هـ، ودفن في طنطا. «شذرات الذهب» (٣٤٥ / ٥)، و«الأعلام» (١٧٥ / ١).

(٦) إبراهيم بن أبي المجد بن قريش، ولد عام: ٦٣٣ هـ من دسوق بمصر، وبها قبره، صوفي تنسب له خوارق، وهو تلميذ البدوي، وإليه تنسب الطريقة الدسوقية المحدثه، توفي سنة: ٦٧١ هـ. «الأعلام» (٥٩ / ١).

(٧) أحمد بن علي بن يحيى الرفاعي الحسني، ولد سنة: ٥١٢ هـ في قرية حسن - من أعمال واسط - وتفقه وتآدب في واسط وتصوف فانضم إليه خلق كثير من الفقراء كان لهم به اعتقاد كبير، توفي سنة: ٥٧٨ هـ. «الأعلام» (١٧٤ / ١).

(٨) عبد القادر بن موسى بن عبد الله أبو محمد الجيلي أو الجيلاني أو الكيلاني، ولد سنة: ٤٧٠ هـ ودخل بغداد، وسمع الحديث، وكان له سمت حسن وزهد كبير، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات، ويذكرون عنه أقوالا ومكاشفات أكثرها مغالاة، صنف: «فتح الغيب»، و«الغنية»، توفي سنة: ٥٦١ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤٣٩ / ٢٠)، و«البداية والنهاية» (٤١٩ / ١٦).

والست نفيسة^(١) وإلى مشهد علي^(٢) والحسين^(٣) فيشاهد الكفر بالله، ويسمع آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها لعل ذلك (يكون)^(٤) سبباً للدين قلبه، ولعله أن يتوب من الذنوب، وربما كان سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة.

يا ويلك! ما أعظم جنايتك وأقل درايتك، وأفحش مقالتك، وما أسوأ جهلك في هذه المباحث وضلالك، وهل هذا إلا تحسين وتشويق لخفافيش البصائر ليكون سفرهم إلى بلاد المشركين ورؤية المعاصي وشهودها وسماع الكفر سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة، فمن لم يكن تدبر القرآن وما فيه من الوعد والوعيد، وتدبر كلام رسوله ﷺ في حمايته جناب التوحيد ومدّه كل طريق يوصل إلى الشرك سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة والبعد عن أعداء الله ورسوله وعدم مجامعتهم ومساكتهم، وكان سفره إلى أوطان المشركين ربما يكون سبباً لذلك فأبعده الله وأسحّته، ونعوذ بالله من التماذي في الباطل، ورؤية الحق باطلاً والباطل حقاً
(/)(٥).

يقضى على المرء في أيام محنته حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن^(٦)

(١) نفيسة بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، القرشية الهاشمية، كانت ذا مال وإحسان إلى الناس، وكانت عابدة زاهدة كثيرة الخير، ولأهل مصر فيها اعتقاد، وقد بالغ العامة في أمرها جداً، ويطلقون فيها عبارات بشعة فيها مجازفة تؤدي إلى الكفر والشرك، توفيت سنة: ٢٠٨ هـ. «السير» (١٠٦/١٠)، و«البداية والنهاية» (١٧٠/١٤).

(٢) هو الصحابي الجليل: علي بن أبي طالب، ابن عم النبي ﷺ، وزوج ابنته فاطمة، رابع الخلفاء الأربعة المهديين، خير هذه الأمة بعد الخلفاء الثلاثة، قتله ابن ملجم سنة: ٤٠ هـ، ودفن بقصر الإمارة بالكوفة لا كما يزعم الرافضة أنه دفن بالنجف. «الإصابة» (٥٦٤/٤).

(٣) هو الصحابي الجليل: الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله الهاشمي، ابن بنت رسول الله ﷺ فاطمة، أدرك من حياة النبي ﷺ خمس سنين، كان الصديق يكرمه ويعظمه وكذلك عمر وعثمان، توفي سنة: ٦١ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٢٨٠/٣)، و«الإصابة» (٧٦/٢).

(٤) في «ب»: (أن لا يكون)، وهو خطأ.

(٥) (ق/٣٠/أ).

(٦) نسه في «سمط النجوم العوالي» (٥٥٣/٤)، ليحيى بن علي باشا بك.

وأما قوله: ولكنك قليل التمييز... إلى آخره.

فنقول:

إن كان من قال بما قال الله ورسوله من تحريم الإقامة بين أظهر المشركين من غير إظهار للدين ونهى عن الوسائل والذرائع المفضية إلى محظورات الشرائع قليل التمييز، ومن أباح ما حرم الله ورسوله من ذلك وفتح باب الوسائل والذرائع بأنواع من الشبهات والسفسطة والتمويهات وظواهر عبارات لا يدري مراد الفقهاء منها هو العالم العاقل المميز للحق من الباطل

فقد هزلت واخلولق الدين وانمحت معالمه بين الورى وتهدماً^(١)

(أما)^(٢) ما اشتمل عليه كلامه من السبِّ والشتم والتجهيل والتضليل والبرقاعة فذاك مما نضرب عن الجواب عنه صفحاً، ونطوي عليه كشحاً^(٣)، وإلى الله المرجع وإليه التحاكم، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٤).

* قال الشيخ: «ومن أعظم نعم الله على عبده أن يجعل له من التقوى حظاً يفرق به بين الحق والباطل، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(٥)، فمن جعل الله له الفرقان كان ذلك له من أعظم الأسباب في فلاحه ونجاحه، ونجا بذلك من الخبط والتلبيس والأهواء المضلة التي عاقبتها وخيمة، وغائلتها ذميمة، وفي الحديث عنه ﷺ أنه قال: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أعطوا الجدل ومنعوا العمل، ثم تلا قوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا...﴾^(٦) الآية».

(١) لم أقف عليه.

(٢) في اب: (وأما).

(٣) وهذا منهج العلماء الربانيين في عدم الانتصار للنفس.

(٤) سورة الشعراء (٢٢٧).

(٥) سورة الأنفال (٢٩).

(٦) سورة الزخرف (٥٨).

قال المعترض: لو قال: أن يجعل له من التقوى حظاً يرزق بسببه نوراً يفرق به؛
 لكان أولى، وما ذكره معلوم ظاهر، ألا يرى أنه لما لم يلزم التقوى وجعل يرمي
 أناساً برآء بإضرار العداوة للإسلام وجحد الأصول الدينية، وإنكار الواجبات
 الإيمانية، واستحلال المحرمات؛ بُلي بما فضح به نفسه من الكذب على الله
 ورسوله (/) ^(١) والتناقض البين، والتألي على الله سبحانه، نسأل الله العافية في
 الدنيا والآخرة.

والجواب أن يقال لهذا الغبي الجاهل:

أبدأ بنفسك فانها عن غيها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فإنك يقبل ما تقول ويقتدى	بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم ^(٢)

وأصلح ألفاظك وأقوالك وقومها فإنها غير مستقيمة، ودع عنك أمراً لم تكن
 أنت (أهلاً) ^(٣) للاعتراض به، لعدم معرفتك وكثافة طبعك، فإن كلام الشيخ
 أوجز وأجمع للمعنى من قولك؛ فإن الخطأ هو النصيب، والتقوى كلمة جامعة،
 وهي: أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو ثواب الله، وأن تترك معصية الله،
 على نور من الله، تخاف عقاب الله، فمن جعل الله له حظاً من التقوى فقد حصل
 له خيراً كثيراً، وميز به بين الحق والباطل.

وأيضاً فإن الفرقان هو النور الذي يفرق العبد به بين الحق والباطل، فمن
 جعل الله له حظاً أي: نصيباً من الفرقان الذي هو النور، وهو النجاة والمخرج،
 ومن التقوى التي هي العمل بطاعة الله على نور من الله؛ كان ذلك من أعظم
 الأسباب في فلاحه ونجاته ونجاحه.

(١) (ق/ ٣٠/ ب).

(٢) الأبيات للمتوكل بن عبد الله الليثي، ذكرها أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (١٢/ ١٨٨)
 بإسناده.

(٣) في الأصل: (أهل)، والتصويب من «ب».

قال ابن جرير رحمه الله تعالى ما ملخصه: «الفرقان هو النجاة، وقيل: المخرج، وقيل في قوله: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾^(١): يوم فرق الله فيه بين الحق والباطل، قال: وهذه الألفاظ متقاربات المعنى، وذلك من جعل له مخرج من أمر كان فيه فقد جعل له ذلك المخرج نجاة، وكذلك إذا نُجِّيَ فقد نُصِرَ على من بغاه فيه سوءاً، وفرق بينه وبين باغيه بالسوء، وأصل الفرقان: الفرق بين الشئين والفصل بينهما» انتهى^(٢).

فلا قصور في كلام الشيخ ولا تقصير، فبعداً للقوم الظالمين^(٣).

ثم إنك أيها الغبيُّ ترمينا بالقواصم العظام التي لا تطاق ولا ترام بدعواك الخاطئة الكاذبة أنا نكفر جميع الرسل، ونكفر جميع الأمة، بلفظ لا تعرف معناه ولا الكلام فيه ولم تحط به علماً، إنما هو بمفهومك الضال، فلو تعلمت ثم تكلمت أو سألت أهل العلم بهذا الفن إذ كنت فيه جاهلاً، فإنما دواء العيِّ السؤال؛ لكان أستر لك وأسلم في عاقبة أمرك، أفترى أنك لزمتم التقوى في ذلك، يا ويلك ما أشد كلبك على أهل الإسلام، وما أحسن ما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم^(٤)

وأما قوله: ألا يرى أنه لما لم يلزم التقوى... إلى آخره.

فالجواب:

(أنه والله الحمد)^(٥) لم يرم أناساً برآء بإضرار العداوة للإسلام، وإنما تكلم في قوم أعلنوا ذلك بعداوة أهله وطلب الوقعة بهم وتشريدهم من كل بلد من بلاد (/)^(٦) الإسلام، وكذلك جحدوا الأصول الدينية والواجبات الإيمانية التي هي

(١) سورة الأنفال (٤١).

(٢) تفسير ابن جرير (١/٤٣-٤٤).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) البيت للمتنبي، انظر: «ديوانه» (ص/٢٣٢).

(٥) في الأصل: (أنه والله الحمد أنه)، والمثبت من «ب».

(٦) (ق/٣١/أ).

إظهار العداوة والبغضاء لأعداء الله ورسوله والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(١)، والتصريح لهم بذلك، وزعموا أن هذا خاص بالرسول؛ لأنه البلاغ، ولا يلزم آحاد الأمة ما يلزم الرسول من هذا البلاغ، وجعلوا مخالفة كل طائفة من طوائف الكفر فيما اشتهر عنها من الكفر والبراءة منهم وإظهار العداوة والبغضاء وإنكار المنكر باللسان من البدع التي أحدثناها نحن، وأنه لم يقل بها أحد من العلماء.

هذا صريح كلامهم، ومع ذلك يزعمون أنهم ما جحدوا هذه الواجبات، ولا استحلُّوا ما (حرَّمه)^(٢) الله ورسوله من الإقامة بين أظهر المشركين والسفر إليهم بدون القيام بهذه الواجبات.

(ثم إنهم أتوا بلفظ)^(٣) مجمل محتمل [قاله من قاله من العلماء ولم يعرفوا معناه ولا ما دلَّ عليه]^(٤) فقالوا: إظهار الدين هو أن لا يمنعوه من فعل واجب ولا يكرهوه على فعل محرم، ومعنى (هذا عندهم)^(٥) فعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة، وفعل المندوبات والمستحبات، مع التلطف بالشهادتين، ولا نحيلك على غائب، هذا نصُّ كلامهم مذكور في شبههم، ولولا أنا نحملهم على الجهل وعدم تعمد ذلك لقيام الشبهة معهم ولعدم من ينبِّههم على خطئهم ممن يعظّمونه لكان لنا ولهم شأن.

ومن المعلوم أن من أباح الإقامة بين أظهر المشركين من غير إظهار للدين - وقد حرمها الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ - عناداً وشقاقاً وتوثباً على

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (حرم).

(٣) في «ب»: (لاعتادهم على لفظ...).

(٤) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (ذلك عند هؤلاء الحمقى).

المحرّمات [واستخفافاً بآيات الله؛ فقد جحد الواجبات واستحلّ المحرّمات] ^(١)،
شاء أم أبى، بخلاف من أقام أو سافر وهو يعتقد أنّ فعله ذلك حرام، وأنّ الله
أوجب عليه الهجرة، ولكن أثر ذلك لغرض دنيوي، فذلك مرتكب حراماً لا
غير.

فإن كان لديكم من أمر بما (/) ^(٢) أمر الله به ورسوله وأهل العلم من خلقه،
ونهى عما نهى الله عنه ورسوله قد بُليَ بما فُضِّح به نفسه، وأنه من الكذب على
الله وعلى رسوله فالكلام مع من هذا غاية ما عنده عناء؛ لأن هذا لا يقوله من
كان له دين وعقل يميز به ما يقول؛ إذ هو كلام غير معقول، فلا حول ولا قوّة إلّا
بالله العلي العظيم.

ما أشنع هاتأ زلة، كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون، وأما دعوى
التألي على الله فمن الكذب البحت؛ لأنه لا يعرف مواقع الخطاب، فكأنه تربّى
بين البربر.



(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/٣١/ب).

فصل

* ثم لما قال الشيخ : «واعلم - وفقني الله وإياك للتجرد عن ثوبي التعصب والهوى - أنه قد دخل عليّ بسبب صنيعك في إيراد السؤال بعض الإشكال، وحصل معي من القلق والخوف ما تقتضيه الأخوة الإسلامية والنصيحة الدينية، وذلك أنك لما (أوردت) ^(١) السؤال لم تجرده عن صيغة الاعتراض، فصار سؤالك بمنزلة من سأل وأجاب نفسه بنفسه، وهذه قاعدة غير مرضية، وطريقة توهم الانعكاس في القضية، وسلكت طريقة مخالفة للقاعدة المحمودّة الشرعية، عيادا بالله من الانتظام في سلك أهل التعصب وسلوك طرائقهم، فهي والله وخيمة وبیّة».

قال المعارض: أقول: يذكر هذا ما دخل عليه وما حصل له بسبب صنع صاحب السؤال، فيقال: هذا من جهلك وقلة تمييزك، وإلا فهو بحمد الله لم يصنع هُجْرًا، ولم يقل زورًا، وما ذكره من أن صاحب السؤال صار كمن سأل وأجاب، ثم جعل هذا قاعدة غير مرضية.. إلى آخر ما قال، فمثله كمثل من طلب القصاص على لظمة وعنده نفس معصومة يستعظم عدم تجريد السؤال عن الاعتراض الصحيح، ويجسر على بهت أناس برآء ورميهم بأغلظ الكفر من إضمار العداوة للإسلام، وما ذكر معه فالله المستعان. (/) ^(٢).

وجوابه من وجهين:

الأول: أن قوله: «فهو بحمد الله لم يصنع هُجْرًا» مما يدلُّ على جهله وكثافة طبعه؛ فإن قوله: لم يصنع هُجْرًا؛ لا يُعبّر بها عن القول، وإنما يعبر بها عن الفعل والعمل، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ^(٣)، وقوله: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ ^(٤)، وقوله:

(١) في (ب): (أردت).

(٢) (ق/٣٢/أ).

(٣) سورة هود (٣٧).

(٤) سورة هود (٣٨).

﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاجِدٌ﴾^(١)، وقوله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً؛ فإنهم قد أصيبوا»^(٢)، وقوله: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه...»^(٣) الحديث.

والهَجْر: بضم الهاء وإسكان الجيم: الكلام القبيح^(٤)، وفي الحديث عنه ﷺ أنه قال: «إني قد نهيتكم عن زيارة القبور، فمن أراد أن يزورها فليزرها ولا تقولوا هُجْرًا»^(٥) رواه أحمد^(٦) والنسائي، فقال ﷺ: «ولا تقولوا هُجْرًا» ولم يقل: «ولا تصنعوا هُجْرًا»، وهذا الجاهل يعترض على الشيخ في الألفاظ وهو لا يحسن الاعتراض كما اعترض عليه في قوله: «وتستشهد الله».

(١) سورة طه (٦٩).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥/١)، وأبو داود في «السنن»، كتاب: الجنائز، باب: صنعة الطعام لأهل البيت، (٢١٢/٢)، رقم: (٣١٣٢)، والترمذي، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، (٣٢٣/٣)، رقم: (٩٩٨) وابن ماجه في «السنن»، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يبعث لأهل البيت، (٥١٤/١)، رقم: (١٦١٠)، واللفظ فيها: «فإنه قد جاءهم ما يشغلهم». وقال الترمذي: حديث حسن، وصححه ابن السكن - كما في «التلخيص الحبير» (١٣٨/٢)، وحسنه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص/٢١١).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن»، كتاب: الزكاة، باب: عطية من سأل بالله عز وجل (٥٢٤/١)، رقم: (١٦٧٢)، والنسائي في «المجتبى»، كتاب: الزكاة، باب: من سأل بالله عز وجل، (٨٢/٥)، رقم: (٢٥٦٧)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين (٥٧٢/١)، وصحح إسناده الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١٧٠/١).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٥٥٧/٥).

(٥) أخرجه في «السنن» (٣٦١/٥)، والنسائي في «المجتبى»، كتاب: الجنائز، باب: زيارة القبور، (٨٩/٤) - رقم: (٢٠٣٣)، من حديث بريدة رضي الله عنه.

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب: الضحايا، باب: ادخار لحوم الأضاحي، (٤٨٥/٢)، رقم: (١٠٣١)، وأحمد (٦٦/٣)، قال البيهقي: وريضة لم يدرك أبا سعيد. «السنن الكبرى» (٧٧/٤).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١٥/٣) لما ذكر حديث أبي سعيد: «وهو حديث صحيح». يعني: لشواهده. وصحح الألباني إسناده في «الإرواء» (٢٢٦/٣).

(٦) هو إمام أهل السنة والجماعة، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الشيباني، ثم المروزي، ثم البغدادي، ولد في بغداد سنة: ١٦٤ هـ أحد أئمة المذاهب الأربعة المتبعة من مذاهب أهل السنة، كان عالماً حافظاً فقيهاً، مناقبه كثيرة، وقد أفرد لها غير واحد من العلماء، توفي سنة: ٢٤١ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٧٧/١١)، و«البداية والنهاية» (٣٨٠/١٤).

و[الشيخ - وفقه الله - لا يخفى عليه لفظ الخبر ولفظ الطلب والإنشاء، ولكن] ^(١) الذي فهم الشيخ من كلام السائل أنه إنما استشهد الله على ما في قلبه من قصد الحق وإرادته، فقال المعارض: لو قال: وتشهد الله؛ لكان أليق، كأنه بهذا قد سقط على الدرّة المفقودة، وظفر بالضالة المنشودة.

وقد ذكر ابن جرير رحمه الله تعالى على هذه الآية ما نصّه: «وفي قوله: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ ^(٢) وجهان من القراءة: فقرأته عامة القراء: ويشهد الله على ما في قلبه، بمعنى: أن المنافق الذي يعجب رسول الله ﷺ قوله يستشهد الله على ما في قلبه أن قوله موافق اعتقاده، وأنه مؤمن بالله ورسوله، وهو كاذب، وقرأ آخرون: ويشهد الله على ما في قلبه، بمعنى: والله يشهد على الذي في قلبه من النفاق، وأنه مضمر في قلبه غير الذي يديه بلسانه وعلى كذبه (في قلبه) ^(٣)، ثم قال: والذي نختار [في ذلك] ^(٤) (/) ^(٥) في قراءة من قرأ: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ بمعنى: يستشهد الله على ما في قلبه؛ لإجماع الحجة من القراء عليه» انتهى ^(٦).

فعلى هذا لا اعتراض على الشيخ؛ لأن معنى: ويشهد: يستشهد، فتأمل.

الوجه الثاني: أن يقال: بل قد قال هجرا، وقال منكرا من القول وزورا؛ فإنه زعم أن القول بما قال الله ورسوله من تحريم الإقامة بين أظهر المشركين من غير إظهار للدين ووجوب مفارقتها، وأن إظهار العداوة والبغضاء والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون غلوً ومجازفة، ونحن نقطع أن سابقاً ^(٧) لم يقل هذا ابتداءً، وإنما قيل له أو قيل على لسانه، فقلّد من قال ذلك؛ لأنه لم يكن من طلبة العلم الممارسين.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) سورة البقرة (٢٠٤).

(٣) ساقط من «ب».

(٤) زيادة من «ابن جرير» و«ب».

(٥) (ق/٣٢/ب).

(٦) تفسير ابن جرير (٢/٣١٤-٣١٥).

(٧) حاشية الأصل: سابق: اسم رجل من أهل بريدة.

وأما قوله: [و] ^(١) ما ذكره من أن صاحب السؤال... إلى آخره.

فنقول:

إن اعتراض السائل في معرض السؤال لقبيح من جهتين:

الأولى: أنه من عدم الأدب وكثافة الجهل ورعونات الطبع، ولولا ذلك ما
اعترض في معرض السؤال، وقد ذكر ابن حجر في «الفتح» ^(٢) على حديث عائشة
وقول النبي ﷺ: «أئذني له تربت يمينك» ^(٣)، فقال: «ويؤخذ منه أن المستفتي إذا
بادر بالتعليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه، لقوله (ﷺ) لها رضي الله عنها» ^(٤):
«تربت يمينك»؛ فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا
تعلل» انتهى.

فكيف الحال بمن سأل وأجاب نفسه في معرض السؤال.

الثانية: أنه بدعاوى باطلة وأكاذيب محضة وتلفيقات مموهة لا تصدر عن ذي
لب وعقل، بل هي إلى المجونات والرعونات أقرب منها إلى طريق الحق
ومقالات الصدق؛ لأن الذي صدر منا أولاً إنما هو في تحقيق ملّة إبراهيم والحثّ

(١) زيادة من «ب».

(٢) (١٥٢/٩).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب: باب: تفسير سورة الأحزاب،
(١٨٠١/٤، رقم: ٤٥١٨)، ومسلم، كتاب: الرضاع، باب: تحريم الرضاعة بماء الفحل،
(١٠٦٨/٢ - رقم: ١٤٤٥)، والحديث بتمامه: «أن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن عليّ
أفلح أخو أبي القعيس بعدما أنزل الحجاب، فقلت: لا آذن له حتى استأذن فيه النبي ﷺ،
فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس، فدخل عليّ النبي
ﷺ فقلت له: يا رسول الله؛ إن أفلح أخا القعيس استأذن فأبيت أن آذن له حتى استأذنتك،
فقال النبي ﷺ: وما منعك أن تأذني عمك؟ قلت: يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضعني
ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس، فقال: أئذني له فإنه عمك تربت يمينك»، وهذا لفظ
البخاري.

(٤) شاقطة من «ب».

عليها والذب عن حماها بالآيات والأحاديث الصحيحة الصريحة وأقوال محققى العلماء، والاعتراض إنما هو في إباحة الإقامة (/) ^(١) بين أظهر المشركين، وإباحة السفر من غير أن يصرح المسلم لأعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم، وأن بلادهم بلاد إسلام لا بلاد حرب، واعتراضونا بهذا الاعتراض السامج، ومع ذلك يضربون الأمثال، ويحسبون أنهم مهتدون.

وأما ضربه المثل فمن التهؤر والتهؤك السامج المارج، [لأنه غير موافق ولا مطابق] ^(٢)، بل المثل المنطبق على هذا المعترض وأشباهه فيما اعترض به على ما أوردناه من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء ما رواه أبو هريرة يرفعه: «مثل الذي يسمع الحكمة ولا يحمل إلّا شرها كمثّل رجل أتى راعياً فقال: أجزرنى شاة من غنمك، فقال: انطلق فخذ بأذن شاة منها، فذهب فأخذ بأذن كلب الغنم» ^(٣)، فهذا هو المثل المنطبق على هذا المعترض وأمثاله ممن يترك المحكم الصحيح الصريح، ويأخذ بالمتشابه ليضل الناس بغير علم.

وأما دعواه أن الشيخ اجتراً على بهت أناس برآء ورماهم بأغلظ الكفر من إضمار العداوة للإسلام؛ فلم يرمهم بما هم بريئون منه، وإنما ذكر أنهم أضمروا عداوة الإسلام، ومن المعلوم أن من عادى من دان بالإسلام وعمل به ودعا إليه فقد عاداه، [كما قيل:

إذا والى محبك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام] ^(٤) ^(٥).

(١) (ق/٣٣/أ).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/٣٥٣)، وابن ماجه في «السنن»، كتاب: الزهد، باب: الحكمة،

(٢/١٣٩٦ - رقم: ٤١٧٢)، وأبو يعلى في «المسند» (١١/٢٧٥ - رقم: ٦٣٨٨)، وضعف

إسناده العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/٥٤٥)، وقال البوصيري في «الزوائد»:

ضعيف، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤/٢٤٤، رقم: ١٧٦١).

(٤) تقدم البيت (ص/١٠٩).

(٥) زيادة ن «ب».

(وهو بحسب ما قام بقلبه من عداوته)^(٢)، وهؤلاء ليسوا ببراء من عداوة أهل الإسلام وبغضهم والحرص على إيصال الشر إليهم وتطريدهم عن ديار المستلمين، و[الطلب من الملوك الظلمة]^(٣) أنه يفعل بهم كما فعل عمر رضي الله عنه بصبيغ، ويقول طاغيتهم [عبدالله بن عمرو في رسالته التي اشتكى فيها إلى الأمير ابن رشيد^(٤)]: أول من سمعناه تكلم بهذا الغلو حمد بن عتيق^(٥).

[فسمى هذا الرجل ما أمر الله به ورسوله من وجوب معاداة أعداء الله ورسوله، والتصريح لهم بذلك، ومواجهتهم به - كما ذكر الله ذلك في سورة الممتحنة - غلوًا]^(٦)، فالله المستعان.

[وقد ظهر مصداق ذلك؛ فإنه لما قدم هؤلاء الكفرة أعداء الله ورسوله إلى القصيم تلقاهم زعيم هؤلاء الصعافقة الحمقى عبد الله بن عمرو وصاحب هذا الاعتراض، فأكرموه ووافقهم موافقة ظاهرة، مع ما طلبوا منه، وزين لهم القدوم إلى أوطان المسلمين، وسهل في ذلك، وخاطبهم مخاطبة من لا يؤمن بالله واليوم الآخر من تعظيمهم وشكر الله تعالى على قدومهم، فالله المستعان]^(٧).

(١) زيادة ن «ب».

(٢) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) هو محمد بن عبد الله بن علي الرشيد، أحد أمراء ولاية آل رشيد، وهو خامس أمرائهم، كان متصفا بالحلم والحكمة، وبلغت إمارة آل رشيد في عهده أكبر اتساع، توفي سنة: ١٣١٥ هـ. «تذكرة أولى النهى والعرفان» (٣٠٩/١).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) وكيف ينسب إلى الغلو من نصر التوحيد ودعا إليه وتبرأ من الشرك وأهله؟!

والرسالة المشار إليها نقلها بكما لها الشيخ عبد الله آل بسام في كتابه: «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٣٢٩/٤).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

* ثم اعترض (على)^(١) الشيخ في قوله: «قدّمت - وفقك الله - بين يدي السؤال رسالة سليمان (بن سحمان)^(٢)، ثم أعقبها برسالة منكم إلى سليمان يزعم منشئها أنه أراد النقض عليه، وهذا الصنيع بتقديم هذا النقض بين يدي السؤال صنيع معجب بتسطيره، قد تناول به واختال، وظن - والعياذ بالله - أنه أتقن الصنعة في النقض وأحسن المقال، فهذه - والله - زلة عظيمة، وسفسطة ذميمة».

فقال المعارض: فنقول: كذبت، ما زعم منشئها أنه أراد النقض (/)^(٣)، وإن كان قصد ذلك [لكن لجهله لا يفرق بين الزعم والقصد]^(٤)... إلى آخره.

وهذا الجواب - كما ترى - ولولا بيان غلطه وأنه أجنبي من العلم ومعاني الكلام لأضربنا عنه؛ إذ لا شبهة نردّها، وما كان هذا سبيله فلا حاجة بنا إلى الجواب عنه؛ إذ هو جعجعة^(٥) بلا طحن، وإنما نجيب على ما إذا أظهر باطلاً مظهر الحق وزوقه بنوع من السفسطة والتحريف والتمويه، لكن لما أعجب بنفسه تعين بيان غلطه، فنقول: الفرق بين الزعم والقصد مما لا يخفى على آحاد الناس، فضلا عن أهل العلم، فالقصد: إتيان الشيء والاستقامة على الطريق والاعتماد، ومنه: أم فلانا: إذا قصده، وله يقصد، والزعم له معان، يأتي بمعنى القول والإرادة، ومنه: زعم فلان كذا أي: قال، وزعم فلان كذا أي: أراد، ويأتي بمعنى الظن والاعتقاد، ويأتي بمعنى الباطل، فقول الشيخ يزعم منشئها، أي:

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) (ق/٣٣/ب).

(٤) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٥) في النسختين: (عججعة)، والجعجعة: صوت الرحي، والطحن: الدقيق، يقال: أسمع جعجعة ولا أرى طحنا، وهو مثل يضرب للجبان يوعد ولا يوقع، والبخل يعد ولا ينجز. المستقصى في أمثال العرب (١/١٧٢).

يظن ويعتقد بباطله^(١) أنه يريد النقض عليه لا بمعنى يقول، فلو (طالعت)^(٢) كلام أهل المعاني قبل أن (تعترض لكان أستر لك)^(٣)، مع أن في كلامه ارتباك وسوء تعبير، وهو أنه قال: كذبت، ما زعم منشئها أنه أراد النقض، وإن كان قصد ذلك، فظاهر عبارته أن الشيخ لم يفرّق بين الإرادة والقصد، ثم ارتبك فقال: لا تفرق بين القصد والزعم، يثبت هذا وهذا من شدة غباوته وفرط جهله، فالله المستعان.

ثم قال الشيخ: «كيف بلغ الحال بمن أنشأ هذه المناقضة إلى هذه الغاية التي أبدت جهله وتناقضه، وأنه أجنبي عن هذه البضاعة، لا يدري الغزل فكيف الحياكة، يتهور في كلام خصمه، ويوبخه توبيخ من تطاول بزعمه حتى ظن أنه قد أخذ بالحجة وسد على خصمه بإيراد الأدلة، وهيئات (هيات)^(٤)، تتقاصر دون ذلك أعناق المبطلين.

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها^(٥)

النقض يكون بإبراز الأدلة، ودفع أدلة الخصم بالبراهين أو بالتحدي، وذلك صنعة المتقنين، وأما الفشر والتهوؤ فهو صناعة من عارض الحق برأيه أو عارض البيئة بأراء الرجال، وهذه صنعة المفلسين من أهل الجهل والضلال، عياذا بالله من الحور بعد الكور».

قال المعارض: أقول: زعمه أن صاحب السؤال ظهر جهله وتناقضه (/)^(٦) دعوى لا حقيقة لها، وقوله: حتى ظن... إلى آخره. هذا كذب منه، بل صاحب

(١) كتب في الحاشية: (لعله: بباطنه).

(٢) في «ب»: (طالع).

(٣) في «ب»: (يعترض لكان أستر له).

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) البيت للأبله محمد بن بختيار البغدادي، كما في «وفيات الأعيان» (٤/ ٤٦٤).

(٦) (ق/ ٣٤/ ١).

السؤال قد عرف أنه ما أقام في سؤاله دليلاً، وإنما أشار في كلامه بعض إشارة إلى تخطيط ابن سحمان في مجازفته، ظاناً أنها لبيان وضوحها لا تحتاج إلى إقامة دليل، لكن أتاه من جهل صاحب هذه الرسالة ما لم يكن في حسابه، ومن جهله أن صاحب السؤال يحسب أنه بما ذكره من الإشارة قد أورد أدلته، ولعل هذا الوهم الذي أوقعه في هذا الفشر والهذيان، فجعل الماحلة ديدانه والبهت (ميزانه)^(١)، ولم يصنع صنيع الخائفين الذين أكبر همهم مراقبة رب العالمين، يراعون قلوبهم عن القصد الردي، وألسنتهم أن تبوح بغير زكي، تركوا الجاه والفخر لمن أرادته، يقبلون من كل أحد الحق والإفادة.

والجواب:

أن دعوى هذا المعترض عدم ظهور جهل السائل وتناقضه دعوى لا حقيقة لها؛ تهور، وهكذا يكون جواب من أفلس، والعاقل إذا نظر في كلامه تبين له ذلك، وأما من أعمى الله بصيرة قلبه فإنه لا يرى ذلك، [بل يرى الحق باطلاً والباطل حقاً]^(٢)، وكل فتاة بأبيها معجبة، كما قيل:

فالناقدون يرون ماذا تحته والناس أكثرهم من الغميان^(٣)

وأما ما ذكره من المخارقة من أن السائل قد عرف أنه ما أقام في سؤاله دليلاً، وإنما أشار بعض إشارة.

فنقول:

نعم؛ ما أقام في سؤاله دليلاً ولا أشار بعض الإشارة [إلى ما يدل على قوله]^(٤)، ولكنه أراد به النقص على رسالتي إليهم فلم يحسن، وهذا الذي يزعم

(١) في «ب»: (ديوانه).

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٣) البيت من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/ ٣٧٣، رقم: ٥٢٦١).

(٤) زيادة من «ب».

أنه بمكان من المعرفة جعل ما نقض به صاحبه على [كلامي] ^(١) فيما يزعم نفس السؤال، فإن كان سؤالاً فلائياً شيء لم يجرده عن الاعتراض بالنقض؛ [لأن هذا هو المعلوم عند أهل هذا الفن] ^(٢)، لو كان يعقل ما يقول.

[وإن كان أراد به النقض على كلامي فلائياً شيء لم يُورد دليلاً على صحة ما قال] ^(٣)، ولكن المجيب عنه أجهل منه، وذاك لغباوته وجمود ذهنه.

وأيضاً فهو لَمَّا ألقمته الحجة حجراً ادَّعى ذلك، وإلا فلا يكون واضحاً بيناً إلا ما أقامه الدليل ووضحه، وإذا كانت هذه المخرقة والمجونات كلاماً صحيحاً واضحاً بيناً لا يحتاج إلى إقامة دليل، فكيف يكون جوابك هذا عندك في البيان والبلاغة والإيضاح، أتظن أنه لو سمع به قُسُّ (/) ^(٤) بن ساعدة لارفض عرقاً ^(٥)، وأخذته أفكُلُ ^(٦) فرَقاً، واستكَّ سَمٌ ^(٧) سمعه من زَجَلٍ رعوته بوعيده، ونقاعس عن درك عويص غويصه، وعن مدى أمدٍ مديده، كلا والله إنه لبكلام المجانين والمجازيب أشبه.

فدع عنك أمراً لم تكن أنت أهله وهُم في موامي الجهل ويحك وارتع
فلست بأهل يا ثعالة للكمال فقلبك عن إدراك الحق لائع ^(٨)

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٤) (ق/٣٤/ب).

(٥) ارفض عرقاً: أي: سال عرقه وجرى. «لسان العرب» (٧/١٥٦-مادة: رفض).

(٦) الأفكُل بالفتح: الرعدة من برد أو خوف. «النهاية في غريب الحديث» (١/١٣٧)، وانظر

«لسان العرب» (١١/٥٢٩-مادة: فكل).

(٧) السَم: الثقب، واستكَّ: صَم، أي: صم سمعه. «لسان العرب» (١٠/٤٣٩-مادة: سكك).

(٨) لم أقف عليهما.

وأما دعواه أنه أتاه من جهل صاحب هذه الرسالة ما لم يكن في حسابه،
فالعكس في دعوى الجهل أصوب، والنعل حاضرة إن عادت العقرب، ولعمري
لقد جاءهم بالحق، ولكن أكثرهم للحق كارهون.
وما ذكره هذا المعارض من بقیة الكلام فلا نجيب عنه ولا نكافئه فيه.

فصل

* قال الشيخ : «عجب لا ينقضي ، لا أدري على أي شيء ، أغبط هذا المعارض ، أعلى عدم معرفته بالنقض والاستدلال أم على عدم معرفته بالترصين والقصاحة بالمقال ؟ أم على لكنته وعجمته وانتصابه للمراء والجدال ؟»

دع الكتابة لست منها ولو سوّدت وجهك بالمداد^(١)

فكيف بمثل هذا يتجاسر أن ينصب نفسه للاعتراض والمناقضة ، ولو كان لهذا قصد صحيح وقلب ذكي لعلم أنه إلى التعديل والتقويم أحوج منه إلى المعارضة بالجهل الوخيم ، ولكن كل فتاة بأبيها معجبة ، كأني به في حال نقضه قد أعجب بصنفته ، ولذلك أبرزه ولم يدر المسكين أن هذه صناعة مفلس من الحجج والبراهين ، قد حطّ قدره ، وأبدى فضيحته بما حُيِّل له أنه ارتقى به إلى درجات الصاعدين ، وهو قد انتظم في سلك المجادلين المماحلين ، ومن ادعى ما ليس له كذبه شواهد الامتحان ، ولو لا أنني لم أكن بصدد الإطالة وأن غاية القصد النصيحة لا المناقشة لمنشئ الكلام لأبديتُ (/) ^(٢) لك ما فيه من الهجنة والحيف وسوء التعبير في كل جملة سطرها ، عياداً بالله من موجبات سخطه وأليم عقابه ، كيف انقلبت الحقائق على من يدعي أنه من الخواص إلى هذه الغاية .

والعلم يدخل قلب كل موفّق من غير بواب ولا استئذان
ويردّه المحروم من خذلانه لا تشقنا اللهم بالخذلان^(٣) .

(١) ذكره ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/٤٤٦)، والقلقشندي في «صبح الأعشى» (٢/٥٠٢)، ولم ينسبها لأحد.

(٢) (ق/٣٥/١).

(٣) البيتان من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/٢٠٢، رقم: ٢٦٣٢، ٢٦٣٣)، وفيها: (الحرمان) بدل: (الخذلان).

قال المعترض: أقول: يحق لصاحب السؤال أن يتمثل بما قيل:
إذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني فاضل^(١)

والجواب أن يقال:

من المعلوم عند الخاص والعام أنك وذويك من الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق من الفهم، فأنتم الناقصون المنقوصون، الحيارى [المفتونون]^(٢) المتهوكون^(٣)، وكيف يكون لكع ابن لكع الفاضل وأهل العلم والفضل هم الناقصون، تالله لقد هزلت حيث [انتمت الفاقة النوكاء]^(٤) إلى الفضل والتحقيق، وأوهم الزنديق^(٥) أنه من أهل الدراية والتدقيق، ولا عجب فإنه في هذا الزمان تكلم الزنديق بلسان الصديق^(٦)، طاوالت الأرض السماء سفاهة، وقال الدجى للصبح: لونك حائل، وفاخرت الشهب الحصى والجنادل، وقال السهى للشمس: أنت خفية^(٧)، وظن الأغمار صبيان العقول أن هذا الهمط كلام معقول وقول مقبول.

(١) البيت للمتنبي، انظر: «شرح ديوانه» (٣/ ٢٦٠)، وفيه: (أني كامل).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) التَّهْوُكُ مثل التَّهَوُّر وهو الوقوع في الشيء بقلة مُبالاة وغير رَوِيَّة. «لسان العرب» (١٠/ ٥٠٨ - مادة: هوك).

(٤) النوكاء: الحمقاء. «القاموس المحيط» (ص/ ١٢٣٤).

(٥) كلمة فارسية أصلها: زَنْدِ كِرَائِي، وهو الفاتل ببقاء الدهر. «لسان العرب» (١٠/ ١٤٧ - مادة: زندق).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود هنا أن الزنديق في عرف هؤلاء الفقهاء هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره». «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧١-٤٧٢).

(٦) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٧) هذا نثر لأبيات لأبي العلاء المعري. قال:

وقال الدجى: يا صبح لونك حائل

وقال السهى للشمس أنت خفية

وفاخرت الشهب الحصى والجنادل

وطاوالت الأرض السماء سفاهة

انظر: «سقط الزند» (ص/ ١٩٥).

وأما قوله: فمعلوم أنه سطر البسملة والصلاة على النبي ﷺ....

يشير هذا الأعمى إلى قول الشيخ: في كل جملة سطرها؛ وبهذا يتبين لك أنه لا يعرف مواقع الخطاب، وأنه يتعلّق بالعام من الكلام لظنه أن هذا من العام المستغرق لجميع أفرادها، وأظن أنه لا يعرف هذا ولا العام الذي يراد به خصوصاً.

وقد قال تعالى في شأن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، والمراد: من كل شيء يصلح للملوك، وقد أوتي سليمان ملكاً عظيماً ولم تؤتّه، وقد قال ﷺ: «هلاك أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء»^(٢)، ومن المعلوم أنه لم يرد جميع الأمة إلى يوم القيامة، وإنما أراد أهل ذلك العصر وما (/)^(٣) قاربه، كما قاله الحافظ في «الفتح»^(٤)، والشيخ إنما أراد كل جملة سطرها مما موه به وأوهم الأغبياء أن قصده فيه الحق مما أبداه من الشبه.

وأما دعواه التآلي فسيأتي الكلام على ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

* ثم قال الشيخ: «وقد بلغني فيما تقدم أنه لما قدمت عليكم رسالة سليمان أنكم أظهرتم الاعتذار والمشروه في عدم التثبت فيما نقل عنكم [من القول]^(٥) في حق الشيخ، وأنه لم يصدر عنكم ما قيل، ففرحت بذلك، وظننت أنها الغاية، وهي والله لو استقامت لكانت محمودّة، فلما وقفت على هذا الاعتراض عرفت

(١) سورة النمل (٢٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (٣/١٣١٩)، رقم: (٣٤١٠)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، (٤/٢٢٣٦)، رقم: (٢٩١٧)، ولكن لفظ مسلم: «يهلك أمتي هذا الحي من قريش».

(٣) (٣/٣٥/ب).

(٤) (١٣/١٠).

(٥) زيادة من «ب».

بمجرد إنشائه أنه نشأ عن فتنة، وأنه قد وقع بعض المحذور، وأن بعض المنتسبين إليكم وأنه من جلدتكم أدخل عليكم بعض الشك حتى عظمت الفتنة، وانفتح باب المراء والجدال، وتكلم في هذا من لا دراية له ولا رواية، سوى أنه نصب نفسه ليقال، وهذه هي التي غرتكم، وقلبت عليكم الحقائق».

قال المعارض: أقول: يزعم هذا أن صاحب السؤال لو سكت عن باطل ابن سحمان لفرح به، وأنه غاية محمود، فيقال: هذا عندك ونحوك ممن اشتبه عليه الأمر، وإلا فالواجب قبول الحق ممن جاء به، ورد الباطل على من جاء به كائناً من كان.

والجواب أن يقال:

قد تقدّم الكلام على ما زعمت أنه الباطل [من كلامي]^(١)، فأغنى عن إعادته [هنا]^(٢)، ثم إنَّ مما يبيّن غباوة هذا المعارض وجهود ذهنه، فكأنه قد تربى بين الزنج والبربر؛ أنَّ الكلام مع من اعترض فيما صدر عنه في حقِّ الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى من نسبته إلى التشديد والغلو والمجازفة والتنفير، وأنهم لما أظهروا الاعتذار والمشروء في عدم التثبت فيما نقل عنهم من القول في حقِّ الشيخ عبد اللطيف فرح به واستبشر، وظنَّ أنَّ هذا منهم صدق وحقٌّ.

ولو كان ذلك كذلك لكانت غاية محمود، ولكنهم نكصوا على أعقابهم، وعارضوا بالشبهات، فجعل هذا المعارض فرح الشيخ بأنه لو استقامت (هذه المقالة منهم في حقِّ الشيخ والاعتذار)^(٣) ما يزعم هو وذووه أنه الباطل مما كنت قلته (/)^(٤) أولاً من وجوب معاداة أعداء الله ورسوله ومباعدتهم وعدم إباحة

(١) زيادة من «ب».

(٢) من «ب».

(٣) هذه العبارة مضروب عليها في «ب».

(٤) (ق/٣٦/١).

الإقامة بين أظهرهم، وأنَّ ذلك حرام لا يجوز إلا بإظهار الدين، إلى غير ذلك، وهذا لعدم معرفته بمواقع الخطاب، فالحمد لله الذي جعله بهذه المثابة من المهانة وشدة الغباوة.

وأما قوله: فيقال: هذا عندك ونحوك ممن اشتبه عليه الأمر...

فنقول:

لم يشتبه عليه الأمر - والله الحمد والمنة - ولم يلتبس عليه، لا هو ولا كل من كان له علم وعقل وإدراك يُميِّز به بين الحق والباطل، وأما قبول الحق ممن جاء به ورد الباطل على من جاء به فهو الحق، وليس هذا معلوما ولا معروفا منك وممن اتبعك من الغوغاء، بل المعروف المشتهر عنك خلافه، مع أنك في غمرة عن معرفة الحق والعمل به وقبوله ومعرفة الباطل وتجنبه، (بل الحق عندك باطل والباطل حق)^(١).

ثم قال المعارض: وقوله: فلما وقفت... إلى آخر ما هذى به، فيقال: لا مدخل للفراسة في ذلك، فكيف عرفت بمجرد وقوفك على اعتراض على قصيدة ابن سحمان حدوث فتنة، ومن أدخل الشك ومن نصب نفسه ليقال.

فيقال في جوابه:

نعم؛ عرفناه بالفراسة، وما المانع من ذلك، فقد تكون دلائل الحال صفات في الشخص، وأهل المعرفة والذكاء يعرفون ذلك، حتى أنَّ الأطباء الخذاق يعلمون حال المريض بمجرد رؤيته، لا يحتاجون مع ذلك إلى نبض وفارورة، وكذلك تعرف أحواله النفسانية هل هو فرح أو محزون، وهل هو محب مريد للخير أو مبغض مريد للشر، كما قيل:

والعين تعرف من عيني محدثها إن كان من حزبها أو من أعاديها^(٢)

(١) في «ب»: (بل صار الحق باطلا والباطل حقا).

(٢) البيت لسبط ابن التعاويذي، انظر: «ديوانه» (ص/ ٤٩٠).

ثم إذا تكلم مع ذلك دل كلامه على أبلغ مما تدل عليه، لاسيما وجهه، وأيضا (فقد)^(١) عرفناه بلحن القول، مع ما نقل إلينا قبل عنك من إدخال الشك والشبه (/)^(٢) على العوام، ومجادلة طلبة العلم بذلك، فحدثت هذه الفتنة بإثارتك إياها، والفتنة نائمة، ولعن الله من أيقظها^(٣) بإرادة الشر ورد الناس إلى الباطل بعد أن كانوا منذ أعصار متطاوله قد أخرجوا منه بالحجة والبرهان، فبقوا بعد إظهار نور هذه الدعوة على ما درج عليه أهل التحقيق والصفوة، ثم أراد إدخال هذا الشر في نجد داود بن جرجيس^(٤) وتلميذه ابن منصور وأشياعهم، فأقام الله في نحرهم يَزَكَا من أنصار الدين، فأطفئوا - بحمد الله - سفير هذا الباطل، وشراره، وأزالوا بنور العلم قتامة وغباره.

ثم أنت أيها الجاهل المتبع آثار أهل الباطل تريد أن تفتح أبواب هذا الباطل بهذه الشبهات، وأن لا يكون من أهل الإسلام نفرة وغيرة من رؤية المعاصي وسماع الكفر، وشهود الزور بإباحة الإقامة بين المشركين والسفر إلى أوطانهم من غير إظهار للدين من مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٥)، وأن تُمشي الحال مع من هب ودرج، وليس في ذلك من عار ولا حرج، ثم تقول: ومن نصّب نفسه ومن أدخل الشك؟ فلا جرم أنت الذي نصّبت نفسك للتشكيك والشبه ليقال، فقد قيل.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) (ق/٣٦/ب).

(٣) لفظ حديث ضعيف رواه الرافعي في «التدوين» (١/٢٩١)، وقال الألباني: منكر. «السلسلة الضعيفة» (٧/٢٥٥، رقم: ٣٢٥٨).

(٤) هو داود بن سليمان بن جرجيس البغدادي النقشبندي الخالدي الشافعي، ولد في بغداد عام: ١٢٢٢ هـ، وقيل: ١٢٣١ هـ، وهو من ألد أعداء دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، حيث كان يبيت الشبه حول هذه الدعوة، وأنها تخالف ما كان عليه السلف الصالح، وألف في ذلك كتابا ورسائل طافحة بالضلال، توفي في بغداد عام: ١٢٩٩ هـ. «الأعلام» (٢/٣٣٢).

(٥) زيادة من «ب».

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل^(١)
ولكنها - والله الحمد (والمنه)^(٢) - كسراب بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا
جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب.
وأما قوله: أتدعي بذلك علم الغيب...

(فيقال)^(٣): ليس هذا في شيء من دعوى علم الغيب، وإنما هو بخبر الثقات
ولحن القول واستقراء الحال من الأفعال والأقوال والقرائن الدالة على ذلك مما
لا يخفى علم ذلك على من له أدنى مسكة من [علم و]^(٤) عقل ومعرفة بأحوال
الناس، ولكن هذا المعترض من جفاة العوام والبربر الطغام، وكان مع ذلك
عديم المعرفة فاسد القرينة، بليد الذهن، فحيث لم يكن (/)^(٥) عنده معرفة ولا له
نور علم يميز به ظن أن هذا لا يدرك إلا بدعوى علم الغيب.

ومما يوضح ما ذكرنا ما قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٦) على قوله ﷺ
لعائشة: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي...» الحديث^(٧):
قوله: إني لأعلم... إلى آخره: يؤخذ منه استقراء الرجل حال المرأة من فعلها
وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك؛ لأنه ﷺ
جزم برضى عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها، فبنى على تغير
الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضى والغضب انتهى.

(١) شرح ديوان المتنبي (٣/٩٢).

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) في «ب»: (فنقول).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) (ق/٣٧/أ).

(٦) فتح الباري (٩/٣٢٦).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب: النكاح، باب: غيرة النساء ووجدهن، (٥/٢٠٠٤، رقم: ٤٩٣٠)،
ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: في فضل عائشة رضي الله عنها،
(٤/١٨٩٠، رقم: ٢٤٣٩).

وما عرفه الشيخ من أحوالكم بالاستقراء، وكذلك اعترضكم حدوث الفتنة قد وقع ذلك جهارا وطار في الآفاق من ضرامه شرارا.

* ثم قال الشيخ : «فصار ابتداء الفتنة في إنكار مشروعية الهجر وترك السلام على المخالطين والمسافرين، وهي مسألة لها تفاريع وتفاصيل، وهي جزئية بالنسبة إلى ما وقع النزاع فيه من جحد الأصول وإنكار الواجبات الإيمانية، فهذه هي الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، نتجتها هذه المسألة الجزئية حتى وقع في ذلك من نصب نفسه للجدال والمخاصمة من غير بينة ولا برهان ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ﴾^(١) الآية».

قال المعارض: أقول: كل هذا مما أدركه بفراسته بمجرد وقوفه على اعتراض علي ابن سحمان ليس فيه إشارة إلى شيء مما ذكر، فلعله يعتقد نفسه من الملهمين المحدثين إن كانوا يصلون إلى هذا.
فنقول:

هذه الجمعية لا تفيدك شيئا، وليس هذا كله مما أدركه بالفراصة، بل بنقل الثقات والواقع شاهد بذلك، والاعتراض الذي صدر منكم إنما سببه هجر الإخوان لمن سافر إلى بلاد المشركين من غير إظهار للدين والمخالطة لهم والمعاشرة (/)^(٢)، فعارضتموهم بالشبه والتمويهات بإباحة هذه المحرمات المفضية إلى موالات أعداء الله ورسوله، فكتبتم تلك الرسالة وما معها من النظم، فعارضتم بهذه المجونات والخزعبلات، وقد قدمنا أنك رجل وقح معروف بالبذاء والتهور في القول، ولا عجب من هذا؛ فإن لهذا

(١) سورة غافر (٥٦).

(٢) (ق/٣٧/ب).

المعترض سلفاً من أهل الأهواء والبدع؛ فإنهم كانوا إذا ألجأهم أهل العلم إلى المضايق فزعوا ولجؤوا إلى مثل هذه الشقاشق التي لا تقوم بها الحجّة، ولا تنضح بذكرها المحجّة، مع أنّ هذا الكلام الذي تهوّر به ليس من لسان أهل العلم ولا طريقة الرسل وأتباعهم، قال تعالى في حقّ الكفار: ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ أَدْفَعُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(٢)، فليس علينا من وقاحة هذا المعترض حمالة^(٣)، [ولكن كما قيل:

إذا الكلب لم يؤذيك إلا نباحه فدعه إلى يوم القيامة ينبح^(٤)] ^(٥)

وإذا علم الله الحال فقولوا ما شئتم، فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون.

ثمّ ما المانع من إدراك ذلك بالفراسة، وقد قال ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله»^(٦).

وقول المعترض: وما ذكره من ابتداء الفتنة لا أصل له، ولم نسمع عن أحد من المعاصرين إنكار مشروعية الهجر المشروع...

(١) سورة العنكبوت (٤٦).

(٢) سورة فصلت (٣٤).

(٣) الحمالة: الغُرم تُحمَله عن القوم ونحو ذلك. «لسان العرب» (١١ / ١٧٤ - مادة: حمل).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٦) أخرجه الترمذي في «الجامع»، كتاب: تفسير القرآن، باب: من سورة الحجر، (٥ / ٢٩٨، رقم: ٣١٢٧)، وابن جرير في «التفسير» (٥ / ٥٢٧)، قال الترمذي: هذا حديث غريب.

وفي إسناده عطية العوفي، وهو ضعيف، والحديث ضعّفه السخاوي في «المقاصد الحسنة»

(ص / ٤٣، رقم: ٢٣)، والألباني في «ضعيف الترمذي» (ص / ٣٣٢ رقم: ٣١٢٧).

ورسوله، هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل الإسلام، ووافقت على ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فإظهار أصل الإسلام الذي هو معنى لا إله إلا الله هو إظهار الدين المبيح للسفر والإقامة في بلاد المشركين^(١).

ولمّا لم يتمكّن أصحاب رسول الله ﷺ من إظهار هذه الأصول والواجبات ومصارحة الكفار بعبادتهم وتسفيه أحلامهم والإنكار عليهم أمرهم النبي ﷺ أن يهاجروا إلى بلد يأمنون فيها على أنفسهم، ويظهرون ذلك فيها، فهاجروا إلى أرض الحبشة، فأظهروا دينهم، كما قال جعفر (بن أبي طالب)^(٢) رضي الله عنه: يستأذن عليك حزب الله المؤمنون، ولما قال له عمرو بن العاص: إنهم يقولون في عيسى قولاً عظيماً، يعني: أنهم يقولون: عبد الله ورسوله، فسأهم النجاشي، فقرأ عليه جعفر صدر سورة مريم، فأقرهم على ذلك، ومكثوا عنده في عزة ومنعة وأمان إلى أن أعز الله دينه ورسوله ﷺ، ولولا أنهم يظهرون دينهم لما قال لهم: أنتم سيوم بأرضي، من سبكم غرم^(٣)، ولو كانوا يخفون دينهم ولا يظهرونه علانية لما احتاجوا إلى قول النجاشي ولا إلى الهجرة إلى بلده، بل كان يمكنهم الجلوس في مكة مع عدم إظهار الدين والإعلان به.

فمن قال: يجوز السفر إلى أوطان المشركين والإقامة فيها من غير إظهار لهذه الأصول الدينية والواجبات الإيمانية، [فقد أباح ما حرّمه الله]^(٤).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) هذه القصة أخرجها مطولة إسحاق بن راهويه في «المسند» (٤/٧١، رقم: ١٨٣٥)، وأحد في «المسند» (١/٢٠١) و(٥/٢٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٢/١١١، رقم: ١٤٧٩)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/١١٦).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فنقول:

وهذا أيضا من المباهة في الضروريات، والمكابرة في الحسيات.
وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل^(١)
وقد قدمنا أصل ذلك وبيانه.

وقوله: وأما السلام على المسافرين فلم نزل نسمع عنك وعن أمثالك الحث
على تركه بناء على اعتقادكم تحريم السفر إلا بالشروط المتعذر توفرها، والعاقل
يعرف خطأكم فيها، فضلا عن العالم...
فجوابه أن نقول:

إن السفر إلى بلاد المشركين من غير إظهار للدين محرم (/)^(٢)، كما ذكره
الفقهاء من أهل العلم في باب عقد الذمة، فالهجر على فعل هذا المحرم إذا كان
فيه مصلحة راجحة مشروع، يعرف ذلك أهل العلم، وقد هجر النبي ﷺ
الثلاثة الذين خلفوا من السلام والكلام^(٣)، وكذلك من أعلى بنيان بيته، ومن
لبس بردا أحمر مصمتا، كما في حديث ابن عمرو^(٤) قال: «مرّ على النبي ﷺ
رجل عليه بردان أحمران، فسلم فلم يردّ النبي ﷺ عليه»^(٥)، و[إلى]^(٦) غير

(١) تقدم (ص/ ١٥٤).

(٢) (ق/ ٣٨/ ١).

(٣) وقصتهم عند البخاري، كتاب: المغازي، باب: حديث كعب بن مالك (٤/ ١٦٠٣)، رقم:
٤١٥٦، ومسلم، كتاب: التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٤/ ٢١٢٠)،
رقم: ٢٧٦٩.

(٤) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم أبو محمد القرشي
السهمي، يقال: إنه أسلم قبل أبيه، كان من خيار الصحابة وعلمائهم وعبادهم، وكتب عن
النبي ﷺ كثيرا، وكان واسع العلم مجتهدا في العبادة عاقلا، توفي سنة: ٦٥ هـ. «البداية
والنهاية» (١٢/ ٧٢١)، و«الإصابة» (٤/ ١٩٢).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب: اللباس، باب: في الحمرة، (٢/ ٤٥٠)، رقم: ٤٠٦٩، والترمذي،
كتاب: الأدب، باب: ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي، (٥/ ١١٦)، رقم:
٢٨٠٧، قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٨٥): «وهو حديث ضعيف الإسناد»، وضعفه الألباني أيضا
في «ضعيف الترمذي» (ص/ ٢٩٠، رقم: ٢٨٠٧).

(٦) زيادة من «ب».

ذلك من الأمور التي هي دون الذرائع والوسائل التي تفضي إلى محظورات الشريعة.

[وقد أبطل مالك^(١) رحمه الله شهادة من دخل بلاد الهند للتجارة]^(٢)^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٤) على قوله: باب ما يجوز من الهجران لمن عصي: «أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز؛ لأن عموم النهي مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع، فتبيّن بهذا السبب المسوّغ للهجره، وهو لمن صدرت منه معصية، فيسوغ لمن أطلع عليها منه هجره عليها ليكف عنها» انتهى. وبَسَطَ الكلام في ذلك، فمن أراد الوقوف عليه فليراجعه.

والسفر إلى بلاد المشركين معصية لقوله ﷺ: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٥) إلى غير ذلك من الأحاديث، (و)^(٦) كلام مشايخ الإسلام في تحريم السفر [إلى بلاد المشركين]^(٧) موجود معروف في رسائلهم، ولله الحمد والمنة، لم نخترعه ولم نبتدعه من تلقاء أنفسنا، بل قد

(١) الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي المدني، صاحب المناقب الكثيرة، والفضائل العديدة، عالم المدينة النبوية ومفتيها، هو إمام دار الهجرة، وهو من أئمة السنة المتبعين، ولد سنة ٩٣ هـ له كتاب «الموطأ»، توفي سنة ١٧٩ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤٣/٨)، «البداية والنهاية» (٥٩٩/١٣).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) نقله عنه القرطبي في «المفهم» (٦٩/٤).

(٤) (٤٩٧/١٠).

(٥) تقدم تخريجه (ص/٥٨).

(٦) في «ب»: (ثم إن).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

قال به جماهير العلماء رحمهم الله تعالى، وأنتم إنما أبحتم السفر [إليها]^(١) لأنَّ الشروط المتعذّر توفّرها - فيما تزعمون - لا توافق ما يهواه المسافرون، وما لا يهواه المسافرون ويشقّ عليهم لا تقدرون على القول به، ولو وافق كلام العلماء، بل هو عندكم من الغلو والمجازفة، فما يهواه العوام وسفلة الناس هو الحق والصواب عندكم، والعقلاء من أهل العلم بالله الذين لهم غيرة على دين الله وحماية لجناب التوحيد وسد الطرق المفضية إلى ما لا يجوز يعرفون صوابنا ويقرّون به ويرافقون عليه، وأمّا أهل العقل المعيشي فنعم [يرافقونكم على هذه التخطئة الكاذبة الخاطئة]^(٢).

وأما قول هذا المعارض: فإن كان إباحة (/) ^(٣) السفر إلى الحجاز والعراق في هذا القرن الرابع عشر هو جحد الأصول الدينية وإنكار الواجبات الإيمانية، فهذا قد وقع وإن كانت الأصول الدينية والواجبات الإيمانية ما نعهده من الشريعة، فجحدها وإنكارها أقرب إلى جانب من كثر مستحلّ السفر إلى الحجاز والعراق وسأله هل حدث نفسه ولو مرة بملة إبراهيم، وزعم أنه استحل ما حرمه كلّ محقق في كلّ عصر ومصر من هذه الأمة.

فنقول:

إنّ من الأصول الدينية والواجبات الإيمانية وجوب معاداة أعداء الله وأعداء رسوله، وإظهار الحب في الله والبغض في الله، والموالة فيه والمعاداة فيه، والبراءة من الشرك وأهله، والتصريح لهم بذلك.

لوقد أوضحنا فيما تقدم أنّ معاداة أعداء الله ورسوله، وموالة أولياء الله

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) (ق/٣٨/ب).

و[من]^(١) زعم أنَّ القول بها والحثُّ على العمل بها و(//)^(٢) التزامها غلوً ومجازفةً، فقد جحدوها، شاء أم أبى في هذا القرن الرابع عشر أو قبله أو بعده، [خصوصاً]^(٣) إن كانت شعائر الكفر ظاهرة (بها)^(٤) جارية أحكام الكفار عليها، وهذا مما لا تعهده أنت ولا من على مذهبك من الشريعة لجهلك وعماية عين بصيرتك وجمود ذهنك وغلظ حجاب قلبك، وأهل العلم يعهدون ذلك ويعلمونه.

[وأمَّا ما تعهده أنت من الشريعة لم تذكره حتى نوافقك على ذلك ونجيبك عليه إن كان خطأً وتحريفاً، وأما إباحة السفر إلى الحجاز والعراق مع إظهار الدين فلا نجعله جحدًا للأصول الدينية، والواجبات الإيمانية كما تزعمه، حاشا وكلاً، وإنما جحد الأصول الدينية والواجبات الإيمانية إنكار أن يكون إظهار معاداة أعداء الله، وموالاة أولياء الله، والبراءة من الشرك وأهله، والتصريح لهم بذلك، هو إظهار الدين، ودعوى أنه غلوٌ ومجازفة؛ لأنها عندكم شروط متعذر تفرها]^(٥).

وأما قوله: فهذا قد وقع ... إلى آخره.

فنقول:

نعم قد وقع هذا منكم، وبسببه حصلت المخالفة والمقاطعة، ولا صلح بيننا ولا هوادة حتى ترجعوا وتفيئوا إلى الحق وإلى الصراط المستقيم الذي خرجت بكم عنه الأهواء والشبهات وإيثار الشهوات، وكونها أصول دينية

(١) من «ب».

(٢) (ق/٣٩/أ).

(٣) من «ب».

(٤) في «ب»: (فيها).

(٥) ما بين المعقوفتين من «ب».

وواجبات إيمانية معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، كما هو مقرر مشهور عند أهل العلم، دع الصمّ البكم الذين لا يعقلون، أتباع كل ناعق، الذين يميلون مع كل صائح.

ولما ارتحل بعض (أصحابك)^(١) لطلب العلم إلى الشام حيث كان لم يعهد هذه الأصول والواجبات ولم تكن منه على بال رجع من سفره وهو يقول بجواز التوسل بالأولياء والصالحين ودعائهم، وأن القرآن لا يحتاج به، وأن الرسول لم يُبعث إلى جميع الناس، ثم إنه أظهر التوبة عن القول بهذه الورطات، وبلغنا في هذه الأيام أنه رجع إلى القول بها، فإن صحَّ ذلك فنعود بالله من الحور بعد الكور، فهذا بعض مفاصد السفر إلى بلاد المشركين ومخالطتهم [وسفره إلى طلب العلم، فكيف بسفر الغوغاء سفلة الناس إلى طلب الدنيا وتحصيلها بأيّ ممكن كان]^(٢)، من غير معرفة لهذه المسائل ولا معرفة بأدلتها القاطعة للخصم.

(١) في «ب»: (أقرانك).

(٢) ما بين المعقوفتين من «ب».

وأما تكفير مستحل السفر إلى الحجاز والعراق من غير تفصيل واستفسار عن ذلك فمن الكذب البحت والعدوان، وهذا لا يوجد في شيء من كلامنا، وإنما أخذته (/) ^(١) بمفهوميك الساقط وحكمك القاسط.

وأما تكفير مستحل المحرمات [مطلقاً] ^(٢) سفرًا كان ذلك أو إقامة أو غير ذلك مما حرمه الله ورسوله (واستخفافاً بوعيد الله) ^(٣)، فهو معلوم [معروف] ^(٤) عند أهل العلم مجتمع عليه ^(٥)، وأكثر المسافرين اليوم لا يعلمون أن السفر [إلى بلاد المشركين] ^(٦) محرم ولا منهي عنه، فكيف يتصور أننا نكفر من لا يعلم أن السفر إلى ديار المشركين من غير إظهار للدين محرم، ثم لو علم أحد أنه محرم وفعله من غير أن يردّ على الله وعلى رسوله ما حكمنا به من تحريم الإقامة بين أظهر المشركين عنادًا وتوثباً على المحرمات واستخفافاً بوعيد الله واستحلالاً لما حرمه الله، فمن أين علمت أننا نكفر هذا، سبحانه هذا بهتان عظيم، وهذا البهت وأمثاله وأضعاف أضعافه مما ندخره ليوم الفقر والفاقة، وذلك في ذات الإله، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قوله: وسأله هل حدث نفسه ولو مرة بملة إبراهيم...

فقد تقدّم الجواب (عنها) ^(٧) بما فيه كفاية فيما تقدّم لذوي العقول والنهي.

(١) (ق/٣٩/ب).

(٢) من «ب».

(٣) ساقط من «ب».

(٤) من «ب».

(٥) انظر: «العدة» لأبي يعلى (٢/٣٣٣)، و«روضة الطالبين» (٧/٢٨٤).

(٦) زيادة من «ب».

(٧) في «ب»: (عنه).

فصل

* ثم قال الشيخ: «وأنبّهك بعض التنبيه، وهو أن منشئ هذا الاعتراض استعظم ما ذكره سليمان^(١) في رسالته، وجعله مجازفة، واستعظم ذلك غاية الاستعظام، حتى صار ينقضه بسرده من غير برهان، وكلام سليمان عام فيمن عارض النصوص وأباح المحرمات، وفتح (باب)^(٢) الشر بإسقاط بعض الفرائض والواجبات التي لا يستقيم إسلام الإنسان إلا بها، لم يقصد بها سليمان إلا من ارتكب هذه الطريقة، ولم يقصد بها شخصاً بعينه، وهذا كله حق لا يعارضه إلا مكابر معاند، وحقيقة قصده والحامل له على نقله محبة الإخوان والنصيحة لهم بفتح باب المذاكرة في العلم، وأنتم وخواص الإخوان عنده بمحل رفيع ومقام منيع، لا يتصور منكم الولوج والخط في هذه المهالك، لكن تغير الحال حتى غرکم من له هوى في ردّ الحق وإباحة المحرمات، فوضع كلامه في غير موضعه، وحمله على غير محمله».

قال المعارض: أقول: أتى هذا الرجل بهذا الكلام سياسة منه، ولكن كل أحد سياسته على قدر عقله... إلى آخر كلامه.

فنقول (/) ^(٣) في الجواب:

إن هذا المعارض له من الوقاحة الحظّ الوافر والنصيب المتكاثر، وإلا فمثل هذا الكلام لا يقابل بهذا الفشر الذي لا يقوله من يدري ما يقول، لكن القحة^(٤) والبذاء من أخلاقه، وليس بمستنكر عليه؛ لأنه لا يعرف إلا هذا.

وأما قول المعارض: فيقال: نعم وكل عاقل يستعظمه...

فنقول:

أما من عقله معيشي فنعم، فإنّ العقل المعيشي هو حظ كثير من الناس بل أكثرهم، وهو عين الهلاك وثمره النفاق؛ فإن أربابه يرون أن العقل إرضاء الناس

(١) يعني: سليمان بن سحمان.

(٢) في اب: «(أبواب)».

(٣) (ق/٤٠/١).

(٤) القحة: قلة الحياء. «لسان العرب» (٢/٦٣٧ - مادة: وقح).

جميعهم وعدم مخالفتهم في أغراضهم وشهواتهم واستجلاب مودتهم، وأن تمشى الحال على أي حال، فلا يأمر بمعروف ولا ينكر منكرًا؛ لأن من فعل ذلك عداهم فقد تبغض إلى الناس بعدم إصلاح نفسه بالدخول معهم، وفاعل هذا والعياذ بالله ممن التمس رضى الناس بسخط الله، وصار الخلق في نفسه أجل من الله، ومن التمس رضى الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس^(١)، وأما من عقله ديني إيماني مستفاد من مشكاة النبوة وله نور يمشي به في الناس ويميز به بين الحق والباطل فمعاذ الله [أن يستعظمه]^(٢)، وليس له أن يحكم على غيره بما لا يعلم.

وأما قوله: وكيف لا يُستعظم جعله من سافر إلى الحجاز ونحوها أكفر من اليهود والنصارى... إلى آخره.
فأقول:

ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم، بل هذا منه صرف لكلامنا عن لفظه ومعناه، وتحميل له بما لا يحتمله، وهذا الغبي من رعونة طبعه وكثافة جهله أصل وفصل من تلقاء نفسه بمفهومه الساقط وحكمه القاسط، فحرف الكلام، وجعل له (معان)^(٣) غير ما أريدت له، (فبنى)^(٤) عليها أصله الفاسد توثبًا وجراءة على البهت والكلام المحرم، فالفهم الجاهل ما عرف ما قصدناه وأردناه بملة إبراهيم (/)^(٥)، وأنها إظهار العداوة والبغضاء والبراءة من الشرك وأهله وموالات أولياء الله ومحبتهم، فلذلك حمل كلامي ما لا يحتمله، وقال

(١) هذا لفظ حديث أخرجه الترمذي، كتاب: الزهد، أبواب: حفظ اللسان، (٤/٦٠٩، رقم: ٢٤١٤)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، باب: الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (١/٥١٠، رقم: ٢٧٦)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢/٥٧٠، رقم: ٢٤١٤).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (معاني).

(٤) في «ب»: (ثم بنى).

(٥) (ق/٤٠/ب).

من عندياته ما هو اللائق بمفهومه؛ لأنه لا إمام له بهذه المباحث الدينية، [أو عرف ذلك ولكن أراد الشر، وحسبنا الله ونعم الوكيل] ^(١).

وقد تقدّم الجواب عن هذا فيما تقدّم، ولكنه لم يترك الاحتفاظ بهذا الطول الذي ثنيه في (يديه) ^(٢) وأخيته في الإلزام بالتكفير.

ويقال لهذا الغبي:

لا يلزم من قولي:

تَكَلَّمْتُ هل حَدَّثْتُ نفسك مرّةً بملة إبراهيم أم كنت معدماً ^(٣)

أن يكون أكفر من اليهود والنصارى، وهذا لا يقوله من له أدنى معرفة، وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ونحن نناشد فرقة التقليد هل هم كذلك أو قريباً من ذلك، وهل إذا نزلت بهم نازلة حدث أحد منهم نفسه أن يأخذ حكمها من كتاب الله ثم ينفذه...» ^(٤) إلى آخر ما قال، فهذا كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في أهل التقليد، أفيلزم من ذلك أن أتباع الأئمة الأربعة ممن يرى وجوب التقليد أكفر من اليهود والنصارى (على رأي هؤلاء الصعافقة لو كانوا يعلمون) ^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٢) في «ب»: (يده).

(٣) تقدم البيت (ص/ ٦٣).

(٤) (أعلام الموقعين) (٢/ ٢٤٦).

(٥) ما بين القوسين ليس في «ب»، وكتب بدله: (لأنهم لم يأخذوا حكم هذه النازلة من الكتاب والسنة، ولم يحدثوا أنفسهم بذلك، بل عدلوا إلى أقوال من قلدوه، وربما كان ما قلده فيه أتباع الأئمة في الحكم قد تواردت في المنع منه نصوص الشارع، وردوه لأجل تقليد أئمتهم، فكان أعظم وأخطر مما أوجبناه من إظهار الحب في الله والبغض في الله، والموالاة فيه والمعاداة فيه، وهذا الرجل أضرب عن المقصود بملة إبراهيم التي الكلام فيها إلى المعنى الأعم الذي هو عبادة الله بالإخلاص وترك عبادة ما سواه، وقد بينا ذلك فيما مضى، ومن المعلوم أن من ترك عبادة الله وعبد ما سواه من الأنداد ولم يحدث نفسه بذلك أنه أكفر من اليهود والنصارى، ولكن ما لهذا أردنا، ولا له قصدنا، والله المستعان).

وأما قوله عن جواب الشيخ: وكلام سليمان عام... إلى آخره بقوله: أراد هذا البهرجة والتلبس على خفافيش البصائر بإظهار كلام ابن سحمان في قالب تقبله النفوس.

ف نقول:

بل البهرج والتلبس منكم بدا وإليكم يعود، والذي يعرفه المسلمون - والله الحمد والمنة - من حال الشيخ خلاف ذلك، بل هو من حال المعارض ومقاله أشهر من نار على علم؛ إذ كان ذلك هجيراً^(١) ومنتهى ما يرومه ويراه.

وأما قوله: قد صرّحت أنت وابن سحمان أنّ من أجاز السفر إلى تلك البلاد أنه قد استحلّ المحرمات وعارض النصوص، وحكى عليه إجماع المحققين في الأعصار والأمصار، ولكن مجرد دعوى، والله الحمد والمنة.

فالجواب أن نقول:

قد أجمعت الأمة على أنّ من استحلّ محرماً فهو كافر، [يستتاب فإن تاب وإلا قتل]^(٢)، وأما من تأوّل أو عرّض له (/) ^(٣) شبهة فلا يكفر إلا إن أصرّ وكابر، وقصة قدامة بن مظعون وأصحابه لما شربوا الخمر متأولين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾^(٤) الآية - مشهورة^(٥)، وإجماع الصحابة على أنهم إن أصرّوا [كفروا و]^(٦) قُتلوا، وإن أقروا جلدوا، [وهذا مما لا يخفى، أفهذا مجرد دعوى؟!]^(٧).

(١) هجيراً، أي: ذأبة وشأته وعادته. «لسان العرب» (٥/ ٢٥٠ - مادة: هجر).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) (ق/ ٤١/ أ).

(٤) سورة المائدة (٩٣).

(٥) القصة أخرجهما عبد الرزاق في «المصنف»، كتاب: الأشربة، باب: من حُدّ من أصحاب النبي

ﷺ (٩/ ٢٤٠ - رقم: ١٧٠٧٦)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الأشربة

والحد فيها، باب: من وُجد منه ريح شراب أو لقي سكران (٨/ ٣١٥).

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ما بين المعقوفين من «ب».

وأما دعوى أن الشيخ كفر من أجاز السفر إلى بلاد المشركين؛ لأنه قد استحلَّ المحرمات وردَّ النصوص، وأني أكفره والحالة هذه؛ فهذا من الكذب علينا، وليس هو في شيء من كلامنا، والذي في كلامنا إنما هو لفظ عام في ذم من أباح المحرمات وردَّ النصوص، وليس فيه أن من أجاز السفر إلى بلاد المشركين كافر، حاشا وكلاً، ونعوذ بالله من هذا القول الضال، والمسألة فيها تفصيل وبحث، (و)^(١) قد ذكره العلماء ونبه على ذلك شيخ الإسلام في «رفع الملام»^(٢)، أعني مسألة من استحلَّ محرماً.

ثم إن من علم أن الله تعالى قد حرَّم شيئاً من الأشياء، ووردت في تحريمه نصوص الشارع ثم كابر وعاند وشرّد على الله شراد البعير على أهله واستحلَّ ما حرّمه الله ورسوله وردَّ النصوص من غير تأويل ولا شبهة عرضت له في ذلك؛ فلا شك في كفر من فعل هذا^(٣)، نعوذ بالله من الوثوب على المحرمات.

وأما النصوص في تحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادراً على الخروج ولم يتمكن من إظهار دينه فهي - والله الحمد - ظاهرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾^(٤) الآيتين، وقوله تعالى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِنِّي فَاعِبُدُونِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آبَائِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٦)، إلى غير ذلك (/)^(٧) من الآيات.

(١) ليست في «ب».

(٢) وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/٢٦٧)، (١١/٤٠٥).

(٣) وهذا كلام صريح يتبين به منهج ابن سحمان في تكفير المعين، وأنه لا يكفر من فعل محرماً إلا بعد العلم بالتحريم واستحلال ذلك المحرم معاندة ومكابرة، من غير تأويل ولا شبهة.

(٤) سورة النساء (٩٧).

(٥) سورة العنكبوت (٥٦).

(٦) سورة الأنعام (٦٨).

(٧) (ق/٤١/ب).

وكفوله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تراءى ناراهما»^(١)، وقوله ﷺ: «لا تستضيئوا بنار المشركين»^(٢).

قال ابن كثير: «معناه: لا تقاربوهم في المنازل بحيث تكونوا معهم في بلادهم، بل تباعدوا عنهم وهاجروا من بلادهم»^(٣).

وقوله ﷺ: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٤)، وقوله ﷺ: «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين»^(٥)، إلى غير ذلك من الأحاديث القاضية بتحريم الإقامة بين أظهر المشركين، [الموجبة للمقاطعة والمباعدة]^(٦).

وأما تحريم السفر فقال في «الإقناع وشرحه»^(٧): «وتكره التجارة والسفر إلى أرض العدو وبلاد الكفر مطلقاً، أي: مع الأمن والخوف، وإلى بلاد الخوارج والروافض»^(٨) والبلغاء والبدع المضلة؛ لأن الهجرة منها لو كان فيها مستحبة إن قدر على إظهار دينه، [وإن عجز عن إظهار الدين]^(٩) حُرِّم سفره إليها انتهى بلفظه.

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٥٧).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٩٩/٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٥٥/١)، والنسائي في «السنن»، كتاب: الزينة، باب: قول النبي ﷺ: لا تنفشوا على خواتيمكم عرياً، (١٧٦/٨)، رقم: ٥٢٠٩، وفي إسناده: أزهر بن راشد، وهو ضعيف، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف النسائي» (ص/ ٢٣٢، رقم: ٥٢٠٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٥٢٨/١).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ٥٨).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٥)، والنسائي في «السنن»، كتاب: الزكاة، باب: من سأل بوجه الله عز وجل، (٨٢/٥)، رقم: ٢٥٦٨، وابن ماجه في «السنن»، كتاب: الحدود، باب: المرتد عن دينه، (٨٤٨/٢)، رقم: ٢٥٣٦، وحسنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣١٦/٢)، رقم: ٢٠٧١.

(٦) زيادة من «ب».

(٧) «الإقناع» (٤٦/٢)، و«كشاف القناع» (١٣١/٣).

(٨) سموا بذلك لرفضهم إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وذلك أنه لما خرج زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام بن عبد الملك، فسأله الشيعة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني، فسموا رافضة. انظر: «مقالات الإسلاميين» (٨٩/١)، و«منهاج السنة» (٩٦/٢).

(٩) زيادة من «ب».

وأظهار الدّين هو مخالفة كلّ طائفة فيما اشتهر عنها كما ذكره الأصحاب
أنفاً.

وأما إجماع المحقّقين في الأمصار والأعصار الذي جعلته دعوى مجرّدة على
وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم فقال شيخ الإسلام
رحمه الله تعالى في «رفع الملام»^(١): «الحادي عشر: أنّ العلماء متّفقون على وجوب
العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم، وإنّما خالف بعضهم في
العمل بآحادها في الوعيد خاصّة، فأما في التحريم فليس فيه خلاف معتدّ
محتسب، وما زال العلماء من الصحابة ومن بعدهم من التابعين والفقهاء بعدهم
في خطابهم وكتبتهم يحتجّون بها في موارد الخلاف وغيره، بل إذا كان في الحديث
وعيد كان أبلغ في اقتضاء التحريم على ما تعرفه القلوب، وقد تقدم أيضاً التنبيه
على رجحان قول من يعمل (/)^(٢) بها في الحكم واعتقاد الوعيد، وأنه قول
الجمهور، وعلى هذا فلا يقبل سؤال يخالف الجماعة.

الثاني عشر: أنّ نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جدّاً، والقول
بموجبها واجب على وجه العموم والإطلاق من غير أن يعيّن شخص من
الأشخاص، فيقال: هذا ملعون أو مغضوب عليه أو مستحقّ للنار...».

ثم ذكر كلاماً طويلاً اقتصرنا على المقصود منه، فتأمّله إن كنت ممن له قلب أو
لك مسكة من عقل ونور علم تميز به بين الحق والباطل، اللهم إلّا أن تقول:
ليست هذه الآيات والأحاديث من آيات الوعيد وأحاديثه، وليست داخلة تحت
كلام الشيخ وإجماع العلماء [عناداً وشقاقاً]^(٣) فحينئذ يسقط الكلام معك
للمكابرة والمعاندة، ولها حكم.

(١) ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٨٦).

(٢) (ق/٤٢/١).

(٣) زيادة من «ب».

وإذا اتضح هذا وبأن فليقل امرؤ ما شاء، فإنها التوفيق (والهداية) ^(١) بيد الله، ومن يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وما أحسن ما قيل:

إذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو أن يرتاب والصبح لائح ^(٢)

وأما قول الشيخ: ولم يقصد بها شخصاً بعينه، وقول المعترض عليه: لا ينفعه ذلك، وليهنه تكفير من على وجه الأرض، فكلهم لا يرون بأساً بالسفر إلى تلك البلاد إلا [ما] ^(٣) وافقه من الحمقى على ذلك.

فيقال لهذا الجاهل الغبي:

من أين لك أنه لا ينفعني إطلاق القول بموجب ما اقتضته آيات الوعيد وأحاديثه من التحريم على وجه العموم والإطلاق إذا لم أعين شخصاً بعينه، وقد أجمع على ذلك العلماء، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ^(٤).

وأما قوله: وليهنه تكفير من على وجه الأرض... إلى آخره.

فيقال له:

(تزعّم) ^(٥) أنا نكفر من على وجه الأرض كلهم لأنهم لا يرون بأساً بالسفر إلى تلك البلاد، (فحكيت) ^(٦) الإجماع عمن على وجه الأرض أنهم لا يرون بأساً بالسفر، وهذا من (/) ^(٧) نواذر الحوادث والمعضلات الكوارث، وليس على هذا الهوس من مزيد، ويل أمك ما أعظم (جرائتك) ^(٨) على نقل الإجماع عن أهل

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ذكره في «نفع الطيب» (١/٦٨)، ولم ينسبه لأحد.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) سورة البقرة (١١١).

(٥) في «ب»: (دعواك).

(٦) في «ب»: (فحكايته).

(٧) (ق/٤٢/ب).

(٨) في «ب»: (جرائتك).

الأرض كلهم، ولم تستثن أحداً من الأولين والآخرين، ومع هذا الإفك الفاضح والبهتان الواضح دعواك أنا نكفر بمجرد السفر، فهذا مالك إمام دار الهجرة قال فيما حكاه عنه ابن القاسم^(١): لا يحلُّ لأحد أن يقيم بأرض يسبُّ فيها (الصالحون)^(٢). انتهى.

(وأصلح الصالحين)^(٣) من هذه الأمة أبو بكر وعمر وعثمان، والروافض ينادون بسبِّ أبي بكر وعمر في المشهد وفي العراق على رؤوس الأشهاد، وليس لأحد عليهم اعتراض، (وقد)^(٤) وكل بمشهد الحسين وقبة عبد القادر من أجناد أعداء الله ورسوله لحمايته ونصرة أهله ما هو معروف مشهور.

[وَأَنْتَ وَذُرُوكَ لَا تَقُولُونَ بِتَكْفِيرِهِمْ، بَلْ هُمْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَسُلْطَانُهُمْ عِنْدَكُمْ سُلْطَانُ الْإِسْلَامِ، وَبِلَادُهُمْ بِلَادُ إِسْلَامٍ لَا بِلَادَ حَرْبٍ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ]^(٥).

وقال القرطبي^(٦) في «المفهم [على شرح مسلم]^(٧)»^(٨): «ولا يختلف في أنه لا يحلُّ لمسلم المقام في بلد الكفر مع التمكن من الخروج منها لجريان أحكام الكفر عليه ولخوف الفتنة على نفسه، وهذا حكم ثابت مؤبد إلى يوم القيامة، وعلى هذا فلا يجوز لمسلم دخول بلاد الكفر لتجارة وغيرها مما لا يكون ضرورياً في الدين كالرُّسل،

(١) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي أبو عبد الله المصري، الفقيه، راوية المسائل عن الإمام مالك، الذي هو العمدة في مذهب مالك فيما يرويه عنه، وكان من كبار الصالحين، توفي سنة: ١٩١ هـ. «تهذيب الكمال» (١٧/٣٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/١٢٠).

(٢) في «ب»: (السلف)، وهذا ذكره ابن العربي في «أحكام القرآن» (١/٦١١).

(٣) في «ب»: (وأفضل السلف).

(٤) في «ب»: (بل قد).

(٥) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٦) أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي، الفقيه المحدث المدرّس بالإسكندرية، ولد سنة: ٥٧٨ هـ بقرطبة، وسمع الكثير هناك، اختصر الصحيحين، وشرح تلخيص صحيح مسلم بكتابه «المفهم»، توفي سنة: ٦٥٦ هـ. «تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٣٨)، «البداية والنهاية» (١٧/٣٨١).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) (٤/٦٩).

وكافتكاك المسلم، وقد أبطل مالك رحمه الله تعالى شهادة من دخل إلى بلاد الهند للتجارة» انتهى.

فانظر إلى إبطال مالك رحمه الله تعالى شهادة من دخل (إلى) ^(١) بلاد الهند للتجارة. ما تظن ذلك؟ أتظن (أنها) ^(٢) لأجل عدالته وفعله أمراً مباحاً مجتمعا عليه أم على فسقه وفعله للمحرم؟! [وكذلك ما قاله القرطبي، وهما من جملة من على الأرض] ^(٣)، سبحانه الله! ما أعظم شأنه، كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون.

ولما اعترض عثمان بن منصور على الشيخ محمد رحمه الله (تعالى) ^(٤) فقال: ولا يُجوز السفر إليهم حتى منع السفر إلى جميع بلاد الإسلام (/) ^(٥)؛ قال الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى في جوابه: «يطالب أولاً بتصحيح هذا، فإن صح فللسلف كلام معروف في السفر إلى ما ظهر فيه شيء من شعار الكفر والفسوق لمن لا يقدر على إظهار دينه وللقادر أيضاً، كما يعرفه أهل العلم والفقه، وقد منعوا من السفر إلى بلد تظهر فيها البدع لمن خشي الفتنة، فكيف ببلد يدعى فيها غير الله ويستغاث بسواه، ويتوكل على من عبد معه من الآلهة، بل قد صرح غلاة عباد القبور بأن لمشايخهم شركة في التدبير والتصريف، وبعضهم يقول: وكل إليهم تدبير العالم، كما رأيناه وسمعناه من طوائف كثيرين، وقد حكاه عنهم شيخ الإسلام في «منهاجه» ^(٦).

فماذا على شيخنا رحمه الله تعالى لو حسمي الحمى، وسد الذريعة، وقطع الوسيلة، لاسيما في زمن فشا فيه الجهل، وقبض العلم، وبعد العهد بأثار النبوة، وجاءت قرون لا يعرفون أصل الإسلام ومبانيه العظام، وأكثرهم يظن أن

(١) ساقطة من «ب».

(٢) في «ب»: (أن ذلك).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) (ق/٤٣/١).

(٦) لم أقف عليه في «منهاج السنة»، وانظر: «الرد على البكري» (٢/٦٣٠)، و«الحجج الواضحة» لابن سحمان (ص/٢٧٠).

الإسلام هو التوسل بدعاء الصالحين، وقصدتهم في الملهمات والحوائج، وأن من أنكره جاء بمذهب خامس لا يعرف قبله، فإذا كان الحال هكذا فأبي مانع من قوله، وأي دليل يجيز السفر إليهم، ويبيحه مطلقاً، هذا لا يقوله إلا جاهل بأصول الشريعة ومدارك الأحكام.

ومن القواعد المهمة: سد الذريعة، وقطع الوسيلة المفضية إلى محظورات الشريعة، فكيف بالكفر الذي لا ساحل له، وقد ابتلينا هؤلاء المعترضين الجهال الذين لا يعرفون قواعد الملة والشريعة، ولا يستصحبون الأصول فيما يبدوونه أو يمكنه من القول. (/)^(١)

وهذا اغتراب الدين من لك بالتي

كقبض على جمر فتنجو من البلا^(٢) انتهى^(٣).

وقد ابتلينا في هذا الزمان هؤلاء الجهلة الصعافقة الذين هم في الجهل والتحريف والبهتان والعدوان أعظم من [عثمان]^(٤) بن منصور بمراتب عديدة، كما ابتلي مشايخنا بأولئك [وبأناس آخرين ممن يتسبب إلى العلم، يقول قائلهم: ما رأينا في كلام هؤلاء إلا الحق]^(٥)، فالله المستعان.

فانظر إلى ما حكاه الشيخ رحمه الله تعالى من أن للسلف كلاماً معروفاً في السفر إلى ما ظهر فيه شيء من شعار الكفر والفسوق لمن لا يقدر على إظهار دينه وللقادري أيضاً، ثم انظر إلى حكاية هذا الجاهل الإجماع عمن على وجه الأرض أنهم كلهم يبيحون السفر ولا يرون به بأساً؛ ترى العجب العجيب، فكل هؤلاء الذين تقدم ذكرهم عند عبد الله بن عمرو من الحمقى الذين وافقونا على هذا، فإن كانوا عنده كذلك فبفيه الجنادل والكثكث^(٦).

(١) (ق/٤٣/ب).

(٢) البيت للشاطبي في «حرز الأمان» (ص/٢٤) مع اختلاف يسير.

(٣) «مصباح الظلام» (ص/٥٥-٥٦).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) قوله: بفيه الجنادل والكثكث: كقولك: بفيه الحجر والتراب، والكثكث، بفتح الكافين وكسرهما، وسكون الثاء المثناة الأولى. انظر: «لسان العرب» (٢/١٧٩ - مادة: كثث).

ثمَّ إنَّه نسي القدح والعيب الذي يعيبنا به من اللفظ العام والإطلاق في زعمه، ونحن إنما نعني خصوصاً، فأخذ به في هذا الموضع فحكاه إجماع من على وجه الأرض أنهم كلهم لا يرون بأساً بالسفر، (وحكاية إجماع من على وجه الأرض كلهم هو مذهب بشر المريسي وأصحابه من أهل الأهواء والبدع، كما ذكره الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(١)، وهذا الغبي^(٢) أطلق ولم يستثن إظهار الدين عن أحد، ومع ذلك فلا نحكم عليه بما يحكم به [هو]^(٣) علينا من التكفير والإلزام^(٤)، بل نحمله على الجهل والتهوُّر في القول والحكم على أهل الإسلام بالعول^(٥) والتجانف^(٦) للإثم والتحكم بالهوى والعصبية في الحكم، فهذا قول بعض من منع من الشر وأخبرهم أعني العلماء الشيخ عبد اللطيف، وهو واحد ممن على وجه الأرض، وهذا الغبي يلزمنا بالبغي والعدوان (ما)^(٧) لا يلزمنا، ونحن نبرؤ إلى الله من ذلك. وقد قال أبو الوفاء ابن عقيل^(٨): «نعوذ بالله أن نلزم إنساناً بلازم قول وهو يفرُّ منه» انتهى.

هذا على سبيل الفرض والتقدير أن ذلك لازم لنا (/)^(٩)، وحاشا وكلاً ونحن والله الحمد لا نكفر إلا من كفر الله ورسوله بعد قيام الحجَّة وبلوغها^(١٠)، ونعوذ

(١) انظر: «العدة» لأبي يعلى (٢/١٨٢).

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) هذا هو منهج أهل العلم في عدم إلزام الخصم بما ألزمهم هو به.

(٥) العول: الميل في الحكم إلى الجور. «لسان العرب» (١١/٤٨١- مادة: عول).

(٦) الجنف والجنوف: هو الميل والجور. «لسان العرب» (٩/٣٢- مادة: جنف).

(٧) في «ب»: (بأ).

(٨) هو شيخ الخنابلة: أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، صاحب كتاب «الفنون»

وغيرها من التصانيف المفيدة، ولد سنة: ٤٣١ هـ، سمع الحديث الكثير، وتفقه بالقاضي أبي

يعلى ابن الفراء، وقرأ الأدب على ابن بَرهان، وبرز على أهل زمانه في فنون كثيرة، توفي سنة:

٥١٣ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤٤٣)، و«البداية والنهاية» (١٦/٢٤١).

(٩) (ق/٤٤/أ).

(١٠) وهذا فيه بيان منهج أهل العلم في عدم التكفير إلا بتوفر الشروط وانتفاء الموانع.

بالله أن نكفر من سافر إلى بلاد المشركين أو جلس عندهم، اللهم إلا من وافقهم على الكفر أو رضي به أو أذل الدين لأجل غرض دنيوي، ولكن إذا قلنا: إن الله حرم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادراً على الهجرة ولم يتمكن من إظهار دينه وحرّمها (رسول الله) ^(١) ﷺ في سنته، أفيلزمنا إذا أغلظنا القول من غير تكفير على من أباح ذلك وسهّل فيه أننا نحكم عليه، بل وعلى جميع أهل الأرض بالكفر؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، دع من علم أن الله حرم ذلك وعلم أن الرسول ﷺ حرّمه، ثم بعد ذلك كابر وعاند وأصر زاعماً أن الصواب في خلاف ما أمر الله به ورسوله، كما وردت بذلك الأحاديث، وأن القول بموجبها غلوّ ومجازفة، فإننا لا نشك في كفر من ردّ النصوص مكابراً ومعادداً لله ورسوله.

ثم قال المعارض: ولم يكفك أنت وابن سحمان الاقتصار على المعاصرين، بل أتينا بكلام يعم الأولين والآخرين، أنت في هذه الرسالة تقول: قد نبه سبحانه أن أعظم الفساد في الأرض اختلاط المسلم بالكافر، فما حكم من استحل أعظم الفساد في الأرض بزعمك، وابن سحمان يقول: الحب والبغض الذي هو ديننا محال في ولاية من طغى، فماذا يقول في الخليل وهو في نار النمرود.

والجواب أن نقول:

قد تقدّم الكلام على آية الأنفال، وذكرنا كلام الحافظ ابن كثير (على قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَعْلَمُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ ^(٢)): «أي: إن لم تجانبوا المشركين وتوالوا المؤمنين وإلا وقعت فتنة في الناس، وهو التباس الأمر واختلاط المؤمنين بالكافرين، فيقع بين الناس (/) ^(٣) فساد منتشر عريض طويل» ^(٤)، وذكرنا ما ذكر من الأحاديث هناك، وذكرنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم قريباً على تكفير من استحل شرب الخمر، فكيف بمن استحل أعظم الفساد في

(١) في «ب»: (رسوله).

(٢) سورة الأنفال (٧٣).

(٣) (ق/٤٤/ب).

(٤) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

الأرض، وذكرنا فيما تقدّم اللفظ العام الذي يراد به خصوصاً، وأن حكمه غير حكم العام المستغرق لأفراده، [بما أغنى عن إعادته]^(١)، والشيخ لم يكفر من خالط المشركين من غير موافقة لهم.

ثم إن هذا المعترض في هذا الموضع حرّف كلامي وأطلقه فقال: وابن سحمان يقول: الحبُّ والبغض الذي هو ديننا محال في ولاية من طغى، وليس هذا كلامي، وإنما كلامي: إنَّ إظهار الحبِّ في الله والبغض في الله والموالاتة فيه والمعاداة فيه ديننا، (فمحال إظهار هذا في ولاية أعداء الله ورسوله من هذا الأحسائي)^(٢)؛ لأنه ممن يركن إليهم ويواليهم؛ فإنه زعم أنه يظهر دينه بإظهار الحب في الله والبغض في الله والموالاتة في الله والمعاداة، وهذا نصُّ الجواب من النظم [لتعرف أنه محرّف أفاك]^(٣):

(فالحبُّ) ^(٤) والبغض الذي هو ديننا	وعداوة في الله وهي عيار
وكذا الموالاتة التي لجلاله	إن أمعنت في ذلك الأنظار
أمر محال في ولاية من طغى	لو كان حقاً ما دهاك قرار ^(٥)

أعني: أنه محال وجوده من هذا الأحسائي في ولاية أولئك، فإن مباداتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٦)، والتصريح لهم بذلك محال، [وهذا هو حقيقة الحب في الله، والبغض في الله، والموالاتة فيه، والمعاداة فيه]^(٧)، (لو كان)^(٨) لظهر واشتهر.

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (وإظهار هذا في ولاية أعداء الله ورسوله من هذا الأحسائي محال).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (والحب).

(٥) عقود الجواهر المتضدة الحسان (٢/ ٣٢٠).

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٨) كتب بدلها في «ب»: (ولو صدر ذلك منه).

فجعل هذا المحرّف لفظ «من طغى» [لفظًا عامًا] ^(١) يعمّ الأولين والآخرين،
(وأنه لفظ عام مستغرق) ^(٢) لجميع الخلق لم نرد به خصوصاً ممن بغى وطمع،
كأنه قد اطلع على ما في القلوب، وأن هذا هو الذي نعتقده بقلوبنا، وأما اللفظ
الظاهر فهو صريح في النظم بأناس مخصوصين ممن كفر بالله وعدل به سواد.

وحينئذ فلا أتم ولا أبلغ من فضيحة هذا المعارض من ذكر كلامه حيث
يقول: (فما) ^(٣) يقول ابن سحمان في الخليل عليه السلام وهو في نار النمرود.

فتأمل رحمك الله تعالى هذا الكلام (/) ^(٤) السامع البارد، حيث زعم أن
الخليل عليه الصلاة والسلام لما ألقاه النمرود في النار أن إلقاءه في النار مخالطة منه
لهم في حال ولايتهم وهم كفار طغاة، فمن سافر من العوام الذين لا يعرفون ما
أوجب الله عليهم من معاداة المشركين ومباداتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة
منهم فخالطهم وعاشرهم وركن إليهم ووالاهم كان ذلك جائزاً، قياساً على
مخالطة الخليل عليه السلام لهم بإلقائه في النار؛ لأنه في ولاية من طغى، وأن من
قال في رجل معين: إن [دعواه] ^(٥) إظهار الدين على هذه الصفة التي وصفنا محال
وجوده منه (فقد كفر) ^(٦) أولى العزم من الرسل بل وجميع الأمة، فهل يقول بهذا
القول والقياس الفاسد إلا من هو من أعظم الناس جرأة وافتراء، وأشدّهم
غباوة واجترأ.

فمن وصل به الجهل إلى هذا الكلام الذي يستحي العاقل من حكايته فضلاً
عن الاعتراض به فهو حقيق بالسكوت، ومن يرد الله فتنه فلن تملك له من الله
شيئاً.

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (مستغرقاً).

(٣) في «ب»: (فماذا).

(٤) (ق/٤٥/١).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) كتب بدلها في «ب»: (أنه يلزم منه تكفير).

وأما قوله: وهذا الرجل استثنى السفر إلى المساجد الثلاثة، وزعم التخصيص في ذلك، ولو منع من إظهار دينه، فأخطأ فيما أطلقه وفيما استثناءه، ولكن هذا الاستثناء نافع لمن قلده من الحمقى ليحجوا ويعتصروا.

والجواب أن نقول:

هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين في بيان خطئه فيما أطلقه وفيما استثناءه، فلو ذكر في هذا المقام دليلاً يمنع التخصيص بهذه المساجد الثلاثة لمن أراد السفر إليها لأداء هذه العبادات (فيها)^(١) التي لا تنهياً فضيلة هذه (العبادات)^(٢) في غيرها إذا لم يقدر على مباداتهم بالعداوة والبغضاء والتصريح لهم بأن ما هم عليه من دعاء الأولياء والصالحين كفر وضلال مبين أو ذكر قول أحد من العلماء أو شبهة - لا يمكن الجواب؛ لأن هذه المساجد الثلاثة خاصة مزينة وفضل تكون لها وصفاً لازماً، بخلاف غيرها من البقاع؛ فإن ذلك (/) ^(٣) الوصف عارض.

وأيضاً فإنشاء السفر لهذه المساجد لأداء العبادة مشروع محبوب لله، بخلاف السفر إلى أوطان المشركين؛ فإنه ممنوع بدون إظهار الدين، مباح مع إظهاره لا مشروع.

وقول هذا المعترض من جنس كلام المجاذيب الذين لا يعقلون ما يقولون، فالله المستعان، [ولكنه ما عرف إظهار الدين ما هو وما المراد به]^(٤).

ثم قال المعترض: وأما قوله: وهذا كله حق... إلى آخره. فيقال: نعم لو أردت ما حرّمته الشريعة وأما ما ابتدعته أنت ومن وافقك فلا يرده إلا منصف محق.

والجواب أن نقول:

يزعم هذا المعترض أن الشريعة ما حرّمت الإقامة بين أظهر المشركين؛ فإن

(١) ساقطة من «ب».

(٢) في «ب»: (العبادة).

(٣) (ق/٤٥/ب).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

العلماء ما [منعوا ذلك وما] ^(١) جعلوا حكم السَّفر حكم الإقامة لا فرق، وإنما ابتدعه ابن عبد اللطيف ومن وافقه، وقد قدَّمنا النصوص من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على العمل بموجب أحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم، وجعله هذا الغبيُّ مما ابتدعه ابن عبد اللطيف ومن وافقه عامله الله بعدله، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأظن أن هذا المعترض يريد ما ذكرناه من أن إظهار الدين هو مباداة أعداء الله بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٢)، وإظهار العداوة والبغضاء والتصريح لهم بذلك؛ لأنَّ إظهار العداوة غير وجودها، والكلام إنما هو في إظهارها، فإن كان أراد هذا فبفيه الجندل والكثكث؛ لأنه لم يأنس بشيء من هذه المباحث الدينية والواجبات الإيمانية، فقد ذكر شيخنا الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى في بعض رسائله (على) ^(٣) جواب سؤال ورد عليه، فقال رحمه الله تعالى: «وأما المسألة الثانية، وهي قولك: من كان في سلطان المشركين وعَرَفَ التوحيد، وعمل به، ولكن ما عاذاهم ولا فارق أوطانهم، فالجواب: أن هذا السؤال صدر عن عدم تعقل لصورة الأمر والمعنى المقصود من التوحيد والعمل به؛ لأنه لا يتصور أنه يعرف التوحيد ويعمل به ولا يعادي المشركين، ومن لم يعاذاهم لا يقال: عرف التوحيد وعمل به، والسؤال متناقض، وحسن السؤال مفتاح العلم، وأظن مقصودك من لم يظهر العداوة ولم يفارق، ومسألة إظهار العداوة غير مسألة وجود العداوة.

فالأول: يعذر به مع العجز والخوف لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ ^(٤).

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (في).

(٤) سورة آل عمران (٢٨).

والثاني: لا بد منه؛ لأنه يدخل في الكفر بالطاغوت، وبينه وبين حب الله تعالى ورسوله ﷺ تلازم كلي، (/) (١) لا ينفك عنه المؤمن.

فمن عصى الله بترك إظهار العداوة فهو عاص لله، فإذا كان أصل العداوة في قلبه فله حكم أمثاله من العصاة، فإذا انضاف إلى ذلك ترك الهجرة فله نصيب من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغَالِيَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾ (٢) الآية، لكنه لا يكفر؛ لأن الآية فيها الوعيد لا التكفير، وأما الثاني الذي لا يوجد في قلبه شيء من العداوة فيصدق عليه قول السائل: لم يعاد المشركين، فهذا هو الأمر العظيم والذنب الجسيم، وأي خير يبقى مع عدم عداوة المشركين، والخوف على النخل والمساكن ليس بعذر يوجب ترك الهجرة، قال تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ (٣) انتهى كلامه رحمه الله تعالى (٤).

وأما قوله على قول الشيخ: وأنتم وخواص الإخوان عنده بمكان رفيع... إلى آخره قال: فهذان وقلة ورع لا يحتاج إلى بيان. فنقول:

أما الإخوان فهم عندنا بمقام رفيع ومحل منيع، وأنت وذووك بالمكان الأخس الوضع؛ إلا أن تراجعوا [ما خرجتم عنه في هذه المسائل] (٥) وتندموا على ما سلف.

(١) (ق/٤٦/أ).

(٢) سورة النساء (٩٧).

(٣) سورة العنكبوت (٥٦).

(٤) أعيون الرسائل (٢/٦١٠).

(٥) زيادة من «ب».

فصل

❖ قال الشيخ: «ثم أخذ في التصدي للمناقضة والمعارضة حتى جزم عليه أنه أقسم بحياة نفسه في موضعين، فعيّذا بالله من العمى والخذلان، وسوء القصد وعدم الإيمان.

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم^(١)

غيره

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٢)

هذه كلمة نطق بها رسول الله ﷺ لما سئل عن أنهار الجنة فقال: لعمرى... إلى آخره، وقال للأعرابي: «أفلح وأبيه إن صدق»^(٣)، وهي في كلام الصحابة والتابعين أكثر من أن تحصر، وفي سيرة عمر بن عبد العزيز في خطبه ومواعظه ومراسلاته، فلشهرتها وعدم هجرانها تركت التطويل بنقل شيء من ذلك، مع أن المعصوم ﷺ فيما نطق به الشفاء والهدى، وهذه كلمة عند أهل الأصول الشرعية لا يقصد بها حقيقة القسم، إنما هو (/)^(٤) جري على عادة العرب في مخاطباتهم، وإذا عرفت أن الرسول ﷺ تكلم بما ذكرنا فحكم هذا الجاهل يقتضي أن رسول الله ﷺ تكلم بالشرك، وهذا القائل لهذا الكلام والطاعن به في ظلمات بعضها فوق بعض، لا يزال يرى العجب من إفلاسه من صناعة العلم ومعرفته

(١) تقدم البيت (ص/ ١٣٤).

(٢) البيت للفرزدق، وهو مذكور في الشواهد النحوية، ولم أقف عليه في «ديوانه».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام (١/ ٢٥)، رقم:

(٤٦)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان

الإسلام (١/ ٤٠)، رقم: (١١)، وهو حديث الأعرابي الذي جاء يسأل عن الإسلام، وقوله:

«أفلح وأبيه إن صدق» لمسلم دون البخاري، وهو في بعض طرق هذا الحديث، ولفظه

الآخر: «أفلح إن صدق».

(١/ ٤٦/ ب).

أوضاعه والتأدب بأدابه، ففر بزعمه من الغلو والمجازفة ووقع في الحكم بالشرك على رجل معين بلا بينة ولا برهان، والله سبحانه سائله عن ذلك، وسيجازه بما جازى أمثاله من المفترين الصالين، مع أنه يلزم خصمه بما هو بريء منه، ويضع كلامه في غير مواضع، ويحمله على غير حقيقته المرادة منه بالإكثار من البهت والهذيان والسفسطة على خفافيش البصائر من أبناء هذا الزمان».

قال المعارض: أقول: ذكر هذا أنه لولا أنه لم يكن بصدد الإطالة لأبدى المجنونة وسوء التعبير في كل جملة سطرها صاحب السؤال، فلسان حاله يقول: كل كلامه يحتمل التغافل عنه إلا تسميته لعمرى قسماً، فإن هذا لا يمكن السكوت عليه.

والجواب أن نقول:

لم يكن الشيخ بصدد الإطالة ولذلك لم يتعرض لشيء من هجته كلامه وسوء تعبيره.

وأما قوله: فلسان حاله يقول: ... إلى آخره.

فنقول:

هذا كذبٌ بحت، إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون، فليس عنده من الحقائق شيء بيديه، إلا ما ينحته من صدره وعندياته بالظن، والظن أكذب الحديث، وإنما نبه الشيخ على أيسر ما في كلام صاحبه من الخطأ، وليعلم به ما هو أكبر منه في الخطأ والزلل والقول بلا علم، بل قد نقل إلينا أنه هو صاحب هذا الهذيان.

ثم قال المعارض: ثم أتى بكلام يعرف من وقف عليه من أهل العلم محله من الجهل ونقص العقل، فلو عقل لسكت حتى يتعلم، فأنكر على من سمى لعمرى قسماً، واستدل لذلك.

والجواب أن نقول:

أمّا معرفة من وقف على كلامه من أهل العلم محلّه من الجهل ونقص العقل فممنوع، ودعوى مجرّدة، والعكس أصوب لما سنبينه عن قريب، وأمّا إنكاره على من سمّى لعمرى قسماً فله من أهل العلم - بل أكثرهم - سلف صالح، وعليه (/) ^(١) تدلُّ الأحاديث الآتي ذكرها، وكلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء المحقّقين.

قال في «مختصر الشرح والإنصاف» ^(٢): «وإن قال: لعمرى الله؛ كان يميناً، وقال الشافعي ^(٣): لا إلّا أن يقصد اليمين؛ لأنها لا تكون يميناً إلّا بتقدير خبر محذوف، كأنه قال: لعمرى الله والله ما أقسم به، فيكون (مجازاً) ^(٤) والمجاز لا ينصرف إليه الإطلاق، ولنا أنه قسم بصفته، وقيل: معناه: وحق الله، وإن قال: لعمرى أو لعمرى فليس بيمين في قول الأكثر، وقال الحسن: في قول لعمرى كفارة» انتهى.

وفيه أيضاً: «وإن قال: لعمرى فلغو، نصّ عليه» انتهى ^(٥).

فكيف يكون محلُّ أكثر العلماء من الجهل ونقص العقل عند هذا الأحمق المشدق الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة بلسانها، وماذا على الشيخ من العيب والتشريب. وقد تبع أهل العلم، ولكن الجهل وعدم الاطلاع يحير صاحبه إلى الوبال والحزى والندامة.

(١) (ق/٤٧/أ).

(٢) «مختصر الإنصاف والشرح الكبير» للشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥٢٤/٤) ضمن «مجموع مؤلفاته».

(٣) هو الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبى، ولد سنة: ١٥٠ هـ.

أحد أئمة المذاهب الأربعة المتبعة، أثنى عليه غير واحد من كبار الأئمة، توفي سنة: ٢٠٤ هـ.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٠)، «البداية والنهاية» (١٤/١٣٢).

(٥) «مناظرة من أب».

(٦) «مختصر الإنصاف» (٤/٥٣٠).

قال المعترض: ثم ذكر أنها تسمى قسما عند أهل الأصول الشرعية، ولا يشعر بذلك.

فيقال لهذا المبهرج:

إنك لا تعرف مواقع الخطاب، وقول الشيخ هو ما تقدم ذكره أن هذه الكلمة عند أهل الأصول الشرعية لا يقصد بها حقيقة القسم، إنما هو جري على عادة العرب في مخاطبتهم، ثم إن مراد الشيخ بهذا الكلام (وإن كان الأول داخلا فيه)^(١) قوله: أفلح وأبيه، فحرّفت اللفظ وحرّفت المعنى ترويجا وإيهاما، وجعلت قوله: أفلح وأبيه مكان لعمرى بغيا وعدوانا؛ فإن قوله ﷺ: «أفلح وأبيه» عند أهل الأصول الشرعية (لا)^(٢) يقصد بها حقيقة القسم، وإن كانت في أصل الوضع كذلك، وهو والله الحمد تبع في ذلك أهل العلم.

قال النووي^(٣) رحمه الله تعالى: «قوله ﷺ: أفلح وأبيه إن صدق: وهذه مما جرت به عادتهم، يسألون عن الجواب عنه في قوله ﷺ: «من كان حالفا فليحلف بالله»^(٤)، وقوله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم»^(٥)، وجوابه: أن قوله ﷺ: أفلح وأبيه؛ ليس هو حلفا، إنما هو كلمة جرت عادة العرب أن (/)^(٦) تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف، والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف،

(١) ضرب عليها في «ب»، وكتب في الحاشية: (لمن أراد القسم)، ثم ضرب عليها أيضا.
(٢) في «ب»: (لم).

(٣) هو العالم العامل يحيى بن شرف بن مري بن حسن محي الدين أبو زكريا النووي، الشافعي، العلامة، شيخ المذهب، وكبير الفقهاء في زمانه، ولد بنوى قرية من قرى حوران سنة: ٦٣١ هـ، كان يقرأ في اليوم اثني عشر درسا على المشايخ، واعتنى بالتصنيف فجمع شيئا كثيرا، منها: «شرح مسلم» و«الروضة» و«المنهاج» و«رياض الصالحين» و«الأذكار» وغيرها، توفي سنة: ٦٧٦ هـ. «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٠)، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٥٣٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الشهادات، باب: كيف يستحلف، (٢/ ٩٥١، رقم: ٢٥٣٣)، ومسلم، كتاب: الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، (٣/ ١٢٦٦، رقم: ١٦٤٦).

(٥) هو أول الحديث الذي سبق.
(٦) (ق/ ٤٧/ ب).

لما فيه من إعظام المحلوف به ومضاهاته به الله سبحانه وتعالى، فهذا هو الجواب المرضي، وقيل: يحتمل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى، والله أعلم انتهى ما ذكره النووي رحمه الله (تعالى) (١)(٢).

[والصحيح ما ذكره الماوردي (٣) أن هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله (٤)، وهو الجواب المرضي عندنا] (٥).

ثم قال المعارض: ثم زعم أن من سماها قسما فقد حكم بأن النبي ﷺ تكلم بالشرك، ولم يكفه ذلك حتى جعله والحلف بالآباء سواء، ثم تألى على الله بأنه سائل من سمّاها قسما ومجازيه بها جازى به أمثاله من المفتريين الضالين.

فيقال لهذا المعارض بالجهل:

نعم، من زعم أن من قال: لعمرى مقسم بحياة نفسه فقد أخطأ وأبعد النجوة؛ لأن الحلف بغير الله شرك أصغر أو زعم أن قوله ﷺ: لعمرى، وأفلح وأبيه، أنه يقسم بحياة النفس وبحياة [النبي ﷺ وب] (١) أبي الرجل، وأنه قصد الحلف لا على عادة العرب؛ فقد ظلم وافترى وحكم على من قالها معتقدا (أنها) (٢) قسم بالحياة بالشرك الأصغر، بخلاف من قال: (إنها ليست) (٣) بيمين أصلا، وكذلك من قال: إنها في الأصل صيغة قسم، لكن جرت عادة العرب بإدخالها في

(١) ليست في «ب».

(٢) شرح صحيح مسلم (١/١٦٨).

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، شيخ الشافعيين، صاحب التصانيف الكثيرة في أصول والفروع والتفسير، وصاحب «الحاوي الكبير»، و«الأحكام السلطانية» و«أدب الدنيا والدين»، ولي الحكم في بلاد كثيرة، وكان حليما وقورا أديبا، توفي سنة: ٤٥٠ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٨/٦٤) و«البداية والنهاية» (١٥/٧٦٢).

(٤) «الحاوي» (١٥/٢٦٢).

(٥) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٦) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٧) في «ب»: (أنه).

(٨) في «ب»: (إن لعمرى ليس...).

المخاطبات من غير قصد لحقيقة القسم، فلا تكون (يميناً) ^(١) كما أن قوله ﷺ: أفلح وأبيه إن صدق ليس بيمين؛ لأنه ﷺ لم يقصد حقيقة القسم، كما ذكره النووي، واختار أن هذا القول هو القول المرضي، فقد قال بقول أهل العلم، وهذا وجه كلام الشيخ، ولم يقل: إن الحلف بالآباء جائز كما أن قول الرجل: لعمرى جائز، بل هذا تمويه من هذا المعترض ومغالطة وتليس، ولا عجب من هذا؛ فإنه لَوْ غَرَّ ^(٢) في قلبه وإِحْنَةً ^(٣) في صدره، ونَفْثَةً ^(٤) مصدور، فلا لَعَالَهُ ^(٥).

وأما قوله: ثُمَّ تَأَلَّى عَلَى اللَّهِ... إلى آخره.

فهذا يتبين به العاقل أن هذا القدم الجاهل من المعرفة عاطل؛ فإن التألي هو الحلف، والآلية - بالتشديد -: الحلف ^(٦)، كأن يقول الرجل: والله لا يغفر الله لفلان وما أشبه ذلك، وليس قول الشيخ: والله سائله بقسم، كما لا يخفى على من له أدنى معرفة، إلا أن يظن هذا الغبي أن الراو في «والله» حرف قسم، والهاء من (والله) بالجر لا (/) ^(٧) بالضم، فهو اللائق بنفسه ومعرفته.

وكذلك ليس في قول الشيخ: وسيجازيه الله بما جازى به أمثاله من المفترين؛ شيء من الحروف التي هي حروف القسم، [حتى يتوهم ذلك متوهم، وقد قال ﷺ لما ذكر جور الولاة فقال: «أدُّوا إليهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم» ^(٨)، فمن زعم أو ظن أن قوله ﷺ: «فإن الله سائلهم» تأل على الله فهو

(١) في «ب»: (قسماً).

(٢) ما بين القوسين كتبه ثم ضرب عليه في «ب».

(٣) أي: ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ. انظر: «لسان العرب» (٥/٢٨٦ - مادة: وغر).

(٤) الإحنة: الحقد. «لسان العرب» (١٣/٨ - مادة: أحن).

(٥) يقال: لا لَعَالُ فلان، أي: لا أقامه الله من سقطة. انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/٢٢٥).

(٦) انظر: «لسان العرب» (١٤/٤٠ - مادة: ألا).

(٧) (ق/٤٨/١).

(٨) أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٣/١٢٧٣)، رقم: (٣٢٦٨)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، (٣/١٤٧١)، رقم: (١٨٤٢).

أضلُّ من حمار أهله^(١)، وهذا لجهله لا يعرف الفرق بين التألِّي وبين التوعُّد
بوعيد الله للمفترين: من افترى وتعدَّى وبغى وظلم، يعني: هذا الرجل لا فترائه
وظلمه، وهذا المعترض عمم وأطلق.

وأيضاً فإنَّ الشيخ لم يقل: والله ليجازينك الله بما جازى به المفترين، ولكن
توعَّده بوعيد الله، فأتى بحرف السين الدالة على الوعد والوعيد في الأغلب لا
على التألِّي، كقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ
الْإِثْمَ سَجَرُونَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَر﴾^(٤)، وما أشبه ذلك، وقوله:
﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^(٥)، ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾^(٦)، فهذه تدلُّ على الوعد
والوعيد، كما قاله ابن هشام والحريري، وغيرهما^(٧).

وقال أبو البقاء (الحسيني)^(٨) الكفوي الحنفي في كتاب «الكليات»^(٩): «السين
حرف تنفيس؛ لأنها تنقل المضارع من الحال إلى الاستقبال، وتجيء لمعاني:
كالطلب والتحويل والإصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف
بعد كاف المؤنث نحو: أكرمكِس، وتسمى: سين الكسكسة، وتجيء للتلطيف، كما

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) سورة الأنعام (١٢٠).

(٣) سورة الشعراء (٢٢٧).

(٤) سورة المدثر (٢٦).

(٥) سورة آل عمران (١٤٤).

(٦) سورة الليل (٧).

(٧) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص/ ١٨٥).

(٨) في النسختين: (الحسين)، وهو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ولد سنة:

١٠٢٨ هـ، أخذ العلم وتفقه على مذهب أبي حنيفة، كان قاضياً بالآستانة، ثم صار قاضياً

بالقدس، له كتاب: «الكليات» في اللغة، توفي سنة: ١٠٩٤ هـ. «الأعلام» (١/ ١٨٣)،

والمعجم المؤلفين» (٣/ ٣١).

(٩) (ص/ ٤٩٩ - ٥٠٠).

في قوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾^(١)، والمراد بالتلطيف: ترقيق الكلام، بمعنى: أنه لا يكون نصًّا في المقصود، بل يكون محتملا لغيره، فهو كالشيء الرقيق الذي يمكن تغييره، (فهو)^(٢) كالكثيف الذي لا يمكن فيه ذلك... إلى أن قال: وسوف في قوله: ﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾^(٣) للوعيد لا للبعيد، وسوف حرف معناها الاستئناف أو كلمة تسويف فيما لا يمكن بعد، وتستعمل في التهديد والوعيد، والغالب على السين استعمالها في الوعد، وقد تستعمل في الوعيد، وقال سيويه: سوف كلمة تذكر للتهديد والوعيد، وينوب عنها السين، وقد يردان في الوعد أيضا.

فهذا كلام أهل المعاني والعربية في معاني السين، وأنها تأتي لما ذكر آنفا، ولم يذكر أحد منهم أنها تأتي للقسم، فمن أين وجدت أن هذا التوعد (/)^(٤) بالوعيد للمفترين (تألي)^(٥) على الله، لولا تحكُّم الجهل والهوى وإطلاق اللسان بالرقاحة والأذى، ومع هذا الجهل المفرط يتصدَّى للتصنيف، ويقول في غالب ما يهذوبه: ومناقشة هذا الرجل تطول...، كأن لديه علما ومعرفة، فلا حول ولا قوة إلا بالله. ثم إنه مع هذا الجهل والغباوة يتعمد البهت والافتراء، كزعمه أن الشيخ تألى على الله بأنه سائل من سماها قسما ومجازيه بما جازى أمثاله من المفترين، والشيخ إنما عنى هذا المعارض في جميع ما يفتره لا كل من سماها قسما، فالله المستعان.

ثم قال المعارض: فقوله: حتى جزم عليه أنه أقسم بحياة نفسه... إلى آخره. [قال]^(٦): فيقال لهذا الجاهل: نعم، وكل من وقف على كلامه من أهل العلم يعلم

(١) سورة الليل (٧).

(٢) في «ب»: (فليس هو).

(٣) سورة الصافات (١٧٥).

(٤) (ق/٤٨/ب).

(٥) في «ب»: (تألى).

(٦) زيادة من «ب».

أنَّ المراد به أنه قال: لعمرى، ولم يدر صاحب السؤال أنَّ من وصل إلى جهلك يتصدَّى للتصنيف، فلو علم ذلك لجعل مكان قوله: ثم أقسمت بحياتك، ثم قلت: لعمرى؛ فإنه لا فرق بين اللفظين، وليس في هذا عيب لهذه الكلمة ولا تعرض لحكمها، ولكن جهل هذا عريض.

والجواب أن نقول:

هذا يزعم أنه ليس في كلامه تناقض، وأنه ذو علم، ولذلك تصدر للردِّ، وذكر أن جهل الشيخ عريض، فانظر إلى قوله: فيقال لهذا الجاهل، نعم يعني أنها قسم بحياة النفس، وقد عُلم من الشريعة المطهرة أنَّ الحلف بغير الله شرك أصغر، وفي لفظ: كفر، ثم قال بعد ذلك: وليس في هذا عيب لهذه الكلمة ولا تعرض لحكمها، يقول الغبي: إنها قسم بغير الله، و^(١) المقسم بحياة نفسه مقسم بغير الله بلا ريب، ثم يقول: وليس في هذا عيب لهذه الكلمة، وكيف لا يكون فيها عيب وهي حلف بغير الله [عنده] ^(٢)، وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك» ^(٣)، وهذا يحور ويدور على أن «لعمرى» قسم بحياة النفس، ومن قال: إنها ليست بقسم فهو جاهل، وسيأتي (/) ^(٤) في كلامه أن أكثر أهل العلم لا يرون أنها يمين، فتناقض.

(١) كذب في هذا الموضع في «ب»: (وإذا كان ذلك كذلك)، ثم ضرب عليها.

(٢) زيادة من «ب».

(٣) أخرجه وأحمد في «المسند» (٢/٦٩، ٨٦، ١٢٥)، وأبو داود في «السنن»، كتاب الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء، (٢/٢٤٢، رقم: ٣٢٥١)، والترمذي في «الجامع»، كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، (٤/١١٠، رقم: ١٥٣٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/١٩٩، رقم: ٤٣٥٨)، قال الترمذي: هذا حديث حسن، والحديث صحيحه ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/٣٤٤)، وفي «أحكام أهل الذمة» (٣/١٢٩٢)، والشيخ الألباني في «الصحيحه» (٥/٦٩، رقم: ٢٠٤٢).

(٤) (ق/٤٩/أ).

ثم هو في هذا قد حكم عليهم بالجهل وهو لا يشعر، فهو الذي يحكم ويقول وهو لا يشعر بمصابه، وسيأتي في كلامه العيب والقدح على من جعل حكم القسم بـ «لعمري» والقسم بحياتي وحياتك حكما واحداً في نقله كلام داود، ثم رجوعه إلى الحكم بقول داود بعد عيبه له.

ثم قال المعارض: وقوله: هذه كلمة نطق بها رسول الله ﷺ... إلى آخره، فيقال له: لم تعزه إلى أحد من الأئمة، ولست من الحفاظ المعتمدين، ويقال أيضاً: لو صح ما ذكرت فليس فيه أن هذه الكلمة لا تسمى قسماً.

والجواب أن نقول:

بفك الجندل والكثكث، أهل العلم يقولون: ليس بيمين، وأنت تقول أيها الجاهل المركب: تسمى قسماً بإجماع الأمة، أفعندك أن أكثر أهل العلم ليسوا من الأمة؟! فلو تركت الكلام والاعتراض حتى تطالع الكتب وكلام العلماء لكان أستر لك، ولكن الله أبدى فضيحتك وعدم معرفتك، وأكذبك في دعواك التجهيل والتضليل، فكنت كمن حفر عن حنقه بظلفه.

(فأما)^(١) قوله: ولم تعزه إلى أحد... إلى آخره.

فنقول:

من كان له عناية ومعرفة بالحديث لا يخفى عليه ذلك، فعن خارجة بن الصلت^(٢)، عن عمه: «أنه أتى النبي ﷺ، ثم أقبل راجعاً من عنده، فمرّ على قوم

(١) في اب: (وأما).

(٢) هو خارجة بن الصلت البرجسي، بضم الموحدة والجيم، بينهما راء ساكنة، قال الحافظ: «له إدراك، وذكره ابن حبان في الثقات». «الإصابة» (٢/٣٥٣)، وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/٢١١)، وقال الحافظ أيضاً: «وقد قال ابن أبي خيثمة: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة يحنج بحديثه» «التهذيب» (٣/٦٦)، وعمه: قيل: اسمه علاقة بن صحر، وقيل: محمد الله بن عثير. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٥٢).

عندهم رجل مجنون موثق بالحديد، فقال أهله: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنْ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تَدَاوِيهِ؟ قَالَ: فَرَّقِيته بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَبِرَأٍ فَأَعْطَوْنِي مَائَتِي شَاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ: خُذْهَا؛ فَلَعَمْرِي مَنْ أَكَلَ بَرْقِيَةً بَاطِلٌ فَقَدْ أَكَلَتْ بَرْقِيَةً حَقًّا^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْمُجَدِّ فِي «الْمُسْتَقْبَلِ»^(٢).

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ، وَرَجَالَ إِسْنَادِهِ رَجَالَ الصَّحِيحِ إِلَّا خَارِجَةَ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّاحُهُ (/)»^(٣) «انْتَهَى»^(٤).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ»^(٥) فِي الْأَسْئَلَةِ: «وَسَأَلَهُ ﷺ رَجُلٌ: أَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا أَكَلِّمْ أَحَدًا؟ فَقَالَ: لَا تَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فِي أَيَّامِ هَرٍ أَحَدَهَا أَوْ فِي شَهْرٍ، وَأَمَّا أَنْ لَا تَكَلِّمَ أَحَدًا، فَلَعَمْرِي أَنْ تَكَلِّمَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْهَى عَنْ مَنكَرٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَسْكُتَ»^(٦) رَوَاهُ أَحْمَدُ «انْتَهَى»^(٧).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥/٢١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ»، كِتَابُ: الطَّبِّ، بَابُ: كَيْفِ الرَّقِيِّ، (٢/٤٠٧، رَقْمٌ: ٣٩٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»، كِتَابُ: الطَّبِّ، بَابُ: ذِكْرِ مَا رَقِيَ بِهِ الْمَعْتُوهُ، (٤/٣٦٥، رَقْمٌ: ٧٥٣٤)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣/٤٧٥، رَقْمٌ: ٦١١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، كِتَابُ: فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ: أَخْبَارٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ جُمْلَةً، (١/٧٤٧، رَقْمٌ: ٢٠٥٥)، وَلَيْسَ عِنْدَ الْحَاكِمِ قَوْلُهُ: «فَلَعَمْرِي»، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَالْحَدِيثُ صَحَّاحُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٥/٤٤، رَقْمٌ: ٢٠٢٧).

(٢) «الْمُسْتَقْبَلُ فِي الْأَحْكَامِ» لِأَبِي الْبَرَكَاتِ (٢/٣٢٢).

(٣) (ق/٤٩/ب).

(٤) «نِيلُ الْأَوْتَارِ» (٦/٢٢).

(٥) (٤/٢٩٨).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥/٢٢٤)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١/١٥٩، رَقْمٌ: ٤٢٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (٦/١٩٨، رَقْمٌ: ٣٤٢٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢/٤٤، رَقْمٌ: ١٢٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ»، كِتَابُ: النُّزُورِ، بَابُ: مَا يَوْفَى بِهِ مِنَ النُّزُورِ وَمَا لَا يَوْفَى، (١٠/٧٥)، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٣/٤٥٤): «رَجَالُهُ ثِقَاتٌ»، وَصَحَّاحُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٧/١٤٦، رَقْمٌ: ٢٩٤٥).

(٧) لَيْسَ فِي «ب».

فهذا رسول الله ﷺ قد قال: لعمرى، وهو الذي يقول - بأبي هو وأمي -: «لا تحلفوا بأبائكم، مَنْ حلف بغير الله فقد أشرك»^(١)، فكيف يتلفظ بقول: لعمرى، و(هي)^(٢) حلف بالحياة وهو قد نهى عن الحلف بغير الله، فدل هذا على أنها ليست بيمين، فيا سبحان الله كيف تجاسر هذا على الجزم أن رسول الله ﷺ ما قال ذلك، [وكيف لم يكِل العلم إلى من يعلمه إذا كان لا يدري]^(٣)، وكيف وصل الجهل به إلى هذه الغاية والمكابرة، (وكيف يقول من يدري ما يقول)^(٤): ولو صحّت عن رسول الله ﷺ فلا حجة له فيها! فبمن تكون الحجة في قوله حينئذ؟ وهل هذا إلا مجرد اتباع الهوى والعصية؟!.

وأما النقل عن الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم فنذكر منه (ما حضرنا حال الكتب)^(٥).

قال ابن جرير رحمه الله تعالى في «التاريخ الكبير»^(٦) له: «وكان منزل أبي بكر رضي الله عنه بالسُّنْح»^(٧) عند زوجته أم حبيبة بنت خارجه... إلى أن قال: وكان إذا غاب صلى بالناس عمر، وكان يغدو كل يوم إلى السوق فيبيع ويبتاع، وكانت له قطعة غنم تروح عليه، وربما خرج هو بنفسه فيها، وربما رعى له، وكان يحلب للحي أغنامهم، فلما بويع بالخلافة قالت جارية منهم: الآن لا يحلب منائح دارنا، فسمعها فقال: بلى، لعمرى لأحلبنها لكم، وإني لأرجو أن لا يغيرني ما دخلت فيه... إلى آخر القصة»، والمقصود قوله رضي الله عنه: لعمرى لأحلبنها لكم.

(١) تقدم تخريجه (ص/ ١٩١).

(٢) في «ب»: (هو).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) بدل ما بين القوسين في «ب»: (ولو كان لهذا عقل ودين لما قال...).

(٥) كتب بدله في «ب»: (شيئا يسيرا).

(٦) (٣٥٤/٢).

(٧) السُّنْح: بضم أوله وثانيه: منازل بني الحارث بن الخزرج بالمدينة، بينها وبين منزل رسول الله ﷺ ميل. «معجم ما استعجم» (٣/ ٧٦٠).

وقال (ابن جرير)^(١) أيضا في ذكر أخبار عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)^(٢) ومناقبه، فذكرها وقال فيها: «قال أبو صالح الغفاري^(٣): كان يتفقد امرأة عمياء بالمدينة في الليل، فيقوم بأمرها، فإذا جاءها وجد غيره قد سبقه إليها، ففعل ما أرادت، فرصده عمر فإذا هو أبو بكر، كان (/)^(٤) يأتيها ويقضي أشغالها سرًا وهو خليفة، فقال له: أنت هو لعمرى» انتهى ما ذكر ابن جرير^(٥).

وقال في «سبل السلام»^(٦): «ويؤب البيهقي في «السنن الكبرى»^(٧): باب الحجر على البالغين بالسَّفه، وذكر (فيه)^(٨) بسنده أن عبد الله بن جعفر^(٩) اشترى أرضا بستمائة ألف درهم، فهم علي وعثمان أن يحجرا عليه، قال: فلقيت الزبير فقال: ما اشترى أحد بيعا أرخص مما اشتريت، قال: فذكر له عبد الله الحجر، قال: لو أن عندي مالا لشاركتك، قال: فإني أقرضك نصف المال، قال: فإني شريكك، فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان قال: ما تراوضان، فذكر له الحجر على عبد الله، قال: أتحجران على رجل أنا شريكه، قالا: لعمرى، قال: فإني شريكه» انتهى.

(١) ساقط من «ب».

(٢) ساقط من «ب».

(٣) اسمه: سعيد بن عبد الرحمن المصري، قال الحافظ: «ثقة من الثالثة قال ابن يونس: روايته عن علي مرسلة، روى له أبو داود». «تقريب التهذيب» (١/٢٣٨، رقم: ٢٣٥٦)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٥٣٨).

(٤) (ق/٥٠/١).

(٥) القصة رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٣٢٢).

(٦) (٥/١٨٢).

(٧) كتاب الحجر من «السنن الكبرى» (٦/٦١).

(٨) ساقطة من «ب».

(٩) هو الصحابي عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ولد بأرض الحبشة، وأمه أسماء بنت عميس، وهو آخر من رأى النبي ﷺ من بني هاشم وفاة، سكن المدينة، كان من أسخى الناس، وقد تابع النبي ﷺ وعمره سبع سنين، توفي سنة: ٨٠ هـ. «البداية والنهاية» (١٢/٣٠٠)، «الإصابة» (٤/٤٠).

فهذا ما نقل عن الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم والكل منهم قال: لعمرى، أفتري أنهم يحلفون بحياة أنفسهم، وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(١)، فلو (كانت)^(٢) قسما بالحياة كما تزعم ما خفي هذا على سادات الأمة رضي الله عنهم وبيان لك، وإن كان قال به بعض أهل العلم فقولهم مرجوح.

[خصوصا عمر رضي الله عنه، فإنه لما حلف بأبيه قال له رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بأبائكم، من حلف بغير الله فقد أشرك»، قال عمر: فوالله ما حلفتُ بها ذاكرًا ولا آثرًا^(٣)، فلو كانت قسما عنده لما قال: لعمرى، وهو يقول: فوالله ما حلفتُ بها ذاكرًا ولا آثرًا^(٤).

وأما ما نقل عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ففي «الصحيحين»^(٥) عن عطاء بن أبي رباح^(٦)، (واسم [أبي] رباح)^(٧): أسلم، عن عروة بن الزبير^(٨) قال:

(١) تقدم تحريجه (ص/ ١٩١).

(٢) في «ب»: (كان).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم، (٦/ ٢٤٤٩، رقم: ٦٢٧١)، ومسلم، كتاب: الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، (٣/ ١٢٦٦، رقم: ١٦٤٦).

(٤) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٥) صحيح البخاري، أبواب العمرة، باب: كم اعتمر النبي ﷺ، (٢/ ٦٣٠، رقم: ١٦٨٥)، وصحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه، (٢/ ٩١٦، رقم: ١٢٥٥)، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري ليس فيه محل الشاهد.

(٦) عطاء بن أبي رباح الفهري مولاهم، أبو محمد المكي، ولد في خلافة عثمان، أحد كبار التابعين الثقات الرُفُعاء، يقال: إنه أدرك مائتي صحابي، كان أفقه أهل زمانه وأعلمهم بالتفسير، عمّر مائة سنة، وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، توفي سنة: ١١٤ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٧٨)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٦٩).

(٧) زيادة لا بد منها، وما بين القوسين ليس في «ب».

(٨) عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني، تابعي جليل، ولد سنة: ٢٣ هـ روى عن جماعة من الصحابة، كان فقيها عالما حافظا ثبنا حجة عالما بالسير، وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، توفي سنة: ٩٤ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٢١)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٤٧٦).

«كنت أنا وابن عمر^(١) مستندين إلى حجرة عائشة وأنا أسمع صوتها بالسواك تستن، قال: (فقلت)^(٢): يا أبا عبد الرحمن اعتمر النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم، فقلت لعائشة: أي أمتهاء ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن، قالت: وما يقول؟ قلت: يقول: اعتمر النبي ﷺ في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، لعمري ما اعتمر في رجب، وما اعتمر من عمرة إلا وإني لسمعه، قال: وابن عمر بسمع، ما قال: لا ولا نعم، سكت» انتهى.

وقال ابن الأثير^(٣) في خبر مراسلة الكوفيين الحسين بن علي رضي الله عنهما، فقال في جواب الحسين لهم: «وقد بعثت إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل^(٤)، وأمرته أن يكتب إليّ بجوابكم وأمركم ورأيكم، فإن كتب إليّ أنه اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجى منكم على مثل ما قدمت به رسلكم أقدم عليكم وشيكا إن شاء الله، فلعمرى ما الإمام إلا العامل بالكتاب، والقائم بالقسط... إلى آخره» انتهى^(٥).

(١) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي، ثم المدني، أسلم قديما مع أبيه ولم يبلغ الحلم، وهاجر وعمره عشر سنين، كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم، مكث ستين سنة يفتي الناس من سائر البلاد، وروى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، توفي سنة: ٧٤ هـ. «البداية والنهاية» (٢٣٣/١٢)، و«الإصابة» (١٨١/٤).

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) هو العلامة المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري الموصل، المعروف بابن الأثير، ولد سنة: ٥٥٥ هـ، كان علامة في الأنساب، أخبارا عارفا بالرجال وأنسابهم، صنف «أسد الغابة في أسماء الصحابة»، و«الكامل في التاريخ»، توفي سنة: ٦٣٠ هـ. «تذكرة الحفاظ» (١٣٩٩/٤)، و«البداية والنهاية» (٢١٠/١٧).

(٤) مسلم بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أدرك جماعة من أصحاب النبي ﷺ، قال أبو هريرة: ما رأيت من ولد عبد المطلب أشبه بالنبي ﷺ من مسلم بن عقيل، توفي سنة: ٦١ هـ. «التاريخ الكبير» (٢٦٦/٧)، «الثقات» (٣٩١/٥).

(٥) «الكامل في التاريخ» (٢٦٧/٣).

وقال عبادة بن الصامت^(١) رضي الله عنه للمقوقس ملك القبط: «(أيا)^(٢) هذا لا تغرنك نفسك ولا أصحابك، أما ما تخوفنا به (/)^(٣) من جمع الروم وعددهم وكثرتهم وأنا لا نقوى عليهم، فلعمري ما هذا بالذي تخوفنا به ولا بالذي يكسرنا عما نحن فيه... وذكر كلاما طويلا» (انتهى)^(٤).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في «إغاثة اللهفان»^(٥) لما ذكر أن ابن عباس رضي الله عنهما قد أباح المتعة قبل رجوعه عن (ذلك)^(٦): «قال عروة: قام عبد الله بن الزبير^(٧) بمكة، فقال: إن أناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة - يعرض بعبد الله بن عباس - فناده، فقال: إنك لجلف جاف، فلعمري لقد كانت المتعة على عهد إمام المتقين، يعني رسول الله ﷺ» انتهى^(٨).

(١) هو الصحابي الجليل: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن قيس بن ثعلبة بن غنم ابن سالم بن عوف بن عمرو بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، كان أحد النقباء بالعقبة، شهد المشاهد كلها بعد بدر، توفي سنة: ٣٤ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٥/٢)، و«الإصابة» (٣/٦٢٤).

(٢) في «ب»: (يا).

(٣) (ق/٥٠/ب).

(٤) ليست في «ب».

(٥) (٢٧٧/١).

(٦) في «ب»: (القول بها).

(٧) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر، ويقال له: أبو خبيب، القرشي الأسدي، أول مولود ولد بعد الهجرة بالمدينة من المهاجرين، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، هاجرت به وهي حامل به مُتَمِّمٌ، فولدته بقاء أول مقدمهم المدينة، كان موصوفاً بالعبادة والشجاعة والفصاحة، ذا نفس شريفة وهمة عالية، توفي سنة: ٧٣ هـ. «البداية والنهاية» (١٢/١٨٦)، و«الإصابة» (٤/٨٩).

(٨) أخرجه مسلم، كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريره إلى يوم القيامة، (٢/١٠٢٣، رقم: ١٤٠٦)، وانظر كلام ابن القيم رحمه الله على هذه المسألة في «زاد المعاد» (٥/١٠١).

وقال ابن الأثير أيضا لما ذكر مخاطبة معاوية^(١) رضي الله عنه لمّا سبّر عثمان رضي الله عنه إلى الشام أيام الفتنة أناسا من أهل الكوفة، فقال في كلامه لصعصعة لما اعتبروا عليه في إمارته: «والله إن لي في الإسلام قدما، ولغيري كان أحسن قدما منّي، ولكن ليس في زمانني أحد أقوى على ما أنا فيه منّي، ولقد رأى ذلك عمر بن الخطاب، فلو كان غيري أقوى مني لم يكن عند عمر هوادة لي إلى أن قال: فمهلاً فإن في ذلك وأشباهه ما ينهى الشيطان ويأمر، ولعمري لو كانت الأمور تفضي إلى رأيكم وأمانتكم ما استقامت لأهل الإسلام يوما ولا ليلة...»^(٢) (إلى آخر ما ذكر)^(٣).

وقال الحافظ في «الفتح»^(٤) لما ذكر الكلام على قول قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث، فذكر قول قتادة:^(٥)... إلى أن قال: وإن أناسا جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من أعرس بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ومن سار بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ولعمري ما من نجم إلّا ويولد فيه الأحمر والأسود والطويل والقصير...»^(٦) (إلى آخره)^(٧).

(١) هو الصحابي الجليل: معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أبو عبد الرحمن، خال المؤمنين، وكاتب وحي رسول رب العالمين، أمه هند بن عتبة بن ربيعة، أسلم عام الفتح، روى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، كان حليما وقورا رئيسا سيدا في الناس، كريما عادلا شهيدا، بويح بالخلافة سنة: ٤١ هـ، وتوفي سنة: ٦٠ هـ. «البداية والنهاية» (١١/٣٩٦)، و«الإصابة» (٦/١٥١).

(٢) «الكامل في التاريخ» (٣/٧١-٧٢).

(٣) ساقط من «ب».

(٤) (٦/٢٩٥).

(٥) كتب هنا في «ب»: (خلق الله هذه النجوم لثلاث)، ثم ضرب عليها.

(٦) أثر قتادة رواه البخاري معلقا بصيغة الجزم، كتاب: باب: في النجوم، (٣/١١٦٨) وقال الحافظ: «وصله عبد بن حميد من طريق شيان عنه». «الفتح» (٦/٢٩٥).

(٧) في «ب»: (انتهى).

وقال في «الفتح»^(١) أيضا: «وقال ابن عبد البر»^(٢) في أول كتاب «النسب»^(٣):
«ولعمري لم ينصف من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر»
(انتهى)^(٤).

(وقال أيضا: «قوله: «فما رأيته»: في رواية الكشميهني: فما رأينا نسي حديثا
غيره، في رواية يونس»^(٥) قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان يحدثنا به»^(٦)
(انتهى)^(٧).

وقال الإمام أحمد في «الرد على الزنادقة»^(٨): «ثم إن الجهمي ادّعى شيئا آخر،
فقال: أخبرونا عن القرآن، هو شيء؟ قلنا: نعم، قال: إن الله خالق كل شيء، فلم
لا يكون القرآن من الأشياء المخلوقة وقد أقررتم أنه شيء؟ فلعمري لقد ادّعى
أمرا يمكنه الدعوى فيه، ولبس على الناس بما ادّعى»، ثم ذكر الجواب، والمقصود
قوله: فلعمري (/)^(٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء»^(١٠): «وبالجملة فالكفر بمنزلة
مرض القلب وأشدّ، ومتى كان القلب مريضا لم يصحّ شيء من الأعضاء... إلى

(١) (٢٥٧/٦).

(٢) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، ولد سنة ٣٦٨ هـ،
حافظ المغرب وصاحب التصانيف المشهورة، له كتب كثيرة منها: «التمهيد» و«الاستذكار»
و«الاستيعاب» و«جامع بيان العلم وفضله» وغيرها، توفي سنة ٤٦٣ هـ. «تذكرة الحفاظ»
(٣/١١٢٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٥٣).

(٣) «الإنباه على قبائل الرواة» (ص/١٢).

(٤) ليست في «ب».

(٥) في «النسختين»: (أنس)، والتصويب من «الفتح».

(٦) (٢٤٢/١٠).

(٧) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٨) «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص/٢٦-٢٧).

(٩) (ق/٥١/أ).

(١٠) (١٩٨/١-١٩٩).

أن قال: فإنَّ من في قلبه مرض قد ارتاب في الأمر بنفس المخالفة، (لعدم)^(١) استبانته لفائدته أو يتوهم أن هذا من جنس أوامر الملوك والرؤساء القاصدين للعلو في الأرض، ولعمري إنَّ النبوة غاية الملك الذي يؤتیه الله من يشاء وينزعه ممن يشاء» انتهى.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في «الميمية»^(٢) له:

وتزعم مع هذا بأنك عارف كذبت لعمري في الذي أنت تزعم

فهذا وأمثاله وأضعافه وأضعاف أضعافه من كلام الصحابة والتابعين وتابعيهم مما لا يحصى ولا يستقصى، ولو ذهبنا نتبع أقوالهم لطال الكلام^(٣)، فكل هؤلاء عند عبد الله بن عمرو وذويه يحلفون بغير الله؛ لأن من قال: لعمري فقد أقسم بحياة نفسه، ثم لو سلّمنا أنه لم يقل بذلك أحد من الصحابة والتابعين ولا الأئمة فني ما قاله رسول الله ﷺ الكفاية والشفاء والنور والهدى، فإن كان جهلاً عريضاً فعلى وجهك العفا وصفع القفا، فردّ على رسول الله ﷺ قوله.

وأما قول هذا الجاهل: لو صحَّ ما ذكرت فليس فيه أن الكلمة تسمى قسماً. فيقال:

إن لم تكن قسماً فلا كلام، وإن كانت قسماً لزم من قال ذلك أنه يقسم بغير الله، وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٤)، ومن قال من العلماء: إنها قسم وعليه الكفارة فإنما ذلك لمن أراد حقيقة القسم، والكفارة لأجل معصيته وفجوره.

(١) ليست في النسختين، واستدركتها من «الاقتضاء».

(٢) (ص/ ١٩).

(٣) وقد جمع طرفاً منها العلامة حماد بن محمد الأنصاري رحمه في رسالة سماها: «الإعلان بأن لعمري ليست من الأيمان»، وهي مطبوعة متداولة. انظر: «رسائل في العقيدة» له (ص/ ١١١ - ١٤٩).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ١٩١).

وأما قوله: وقال للأعرابي: «أفلح وأبيه إن صدق»، وقول المعترض: يريد أن لعمرى مثل وأبيه، وأن الجميع لا يسمى قسماً؛ لأن تسميتها قسماً حكم على النبي ﷺ أنه نطق بالشرك عند هذا الرجل، فهل يصدر هذا إلا من مجنون. والجواب أن نقول:

كذبت وفجرت، ليس هذا كلام الشيخ ولا أراد ذلك ولا يعطيه كلامه لا (لفظاً) ^(١) ولا معنى، وإنما هو كلامك وتحريفك أنت، إذ لا يليق إلا بك وبعقلك، وإنما مراد الشيخ أن «لعمرى» غير مراد بها حقيقة القسم كما أنه ﷺ لم يرد حقيقة القسم في قوله: «أفلح وأبيه»، هذا هو الذي أراده (/) ^(٢) الشيخ، وهو ظاهر كلامه وحقيقة معناه.

وأما من يقول - ولن يقول ذلك من له دين - : إن الرسول ﷺ أراد حقيقة القسم فقد حكم عليه ﷺ أنه نطق بالشرك شاء أم أبى، ولذلك تكلم العلماء في هذه الكلمة، فقال بعضهم: هي مصحفة من «والله»، وقال بعضهم: إنها غير محفوظة، وقيل: إن هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله، وأعدل الأقوال في ذلك - والله أعلم ^(٣) - (ما ذكره النووي رحمه الله تعالى، وقد تقدم؛ لأنها ثابتة في «صحيح مسلم»، وهو القول المرضي) ^(٤).

فالعلة التي تكلم العلماء لأجلها في معنى هذه الكلمة هي إرادة حقيقة القسم، ولذلك تكلفوا الجواب عنها كما ترى، والنبي ﷺ لم يرد حقيقة القسم قطعاً، فهي في عدم إرادة القسم كعدم إرادة الدعاء في قوله ﷺ: «ثكلتك أمك يا معاذ» ^(٥).

(١) في الأصل: (لفظ) بالرفع، والمثبت من «ب».

(٢) (ق/٥١/ب).

(٣) في «ب»: (وهو أعدل الأقوال في ذلك والله أعلم).

(٤) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب».

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٥)، والترمذي في «الجامع»، كتاب: الإيمان، باب: حرمة الصلاة، (٥/١١، رقم: ٢٦١٦)، والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، تفسير قوله تعالى: ﴿تتجافى جنوبهم﴾ وقوله: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم﴾، (٦/٤٢٨، رقم: ١١٣٩٤)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة، (٢/١٣١٤، رقم: ٣٩٧٣)، وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣/٣٠٢، رقم: ٣٢٢٤).

«ويل أمه مسعر حرب»^(١)، «حلقى عقرى»^(٢)، «تربت يمينك»^(٣)، وهذا يجري على ألسنتهم من غير قصد لحقيقة الدعاء.

إذا عرفت هذا تبين لك تعمُّد هذا المعارض للفجور والقول بالهَجْر والزُّور. وأما قول المعارض: وهذه شبهة داود بن جرجيس العراقي بعينها، فإنه لما قرَّر أنَّ «لعمري» قسم، وأنها لا كفَّارة فيها قال: فما الفرق بين قول «لعمري» وبين قول: «وحياتي وحياتك»؟ فجعل الجميع قسماً، وجعل حكمهما واحداً، وهذا الرجل جعل حكمهما واحداً، وأنكر تسميتها قسماً، فهل هذا يحتاج إلى بيان لولا غلبة الجهل وتحكم الهوى.

والجواب أن نقول:

ما أشبه الليلة بالبارحة، لقد والله أمكنت الرامي من سواء الثُّغرة^(٤)، نعم هذا قول داود بن جرجيس، حيث لم يكن عنده فرق بينها وبين قول: «وحياتي وحياتك»، وهو قولك أيضاً حذو القدَّة بالقدَّة، يقول: داود: إنها قسم؛ لأنَّ المقسم بها (يقسم)^(٥) بحياة نفسه، فهي كقول القائل: «وحياتي وحياتك»، وأنت تقول: إنها قسم بحياة النفس، وسواء قال الرجل: «لعمري» أو قال: «أقسمت

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (٢/٩٧٣، رقم: ٢٥٨١).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري، كتاب: الطلاق، باب: قول الله تعالى: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾، (٥/٢٠٤٠، رقم: ٥٠١٩)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه، (٢/٨٧٠، رقم: ١٢١١)، وتمام اللفظ: «لما أراد رسول الله ﷺ أن ينفر إذا صفيه على باب خبائها كشيبة فقال: عقرى حلقى؛ إنك لحابستنا، أكنت أفضت يوم النحر؟ قالت: نعم، قال: فانفري إذا» لفظ البخاري.

(٣) تقدم (ص/١٤١).

(٤) أي: وسط الثُّغرة، وهي نقرة النحر فوق الصدر. «السان العرب» (٤/١٠٣ - مادة: ثغر).

(٥) في «ب»: (مقسم).

بحياتك»؛ فإنه لا فرق بين اللفظين، [هذا لفظ المعترض بحروفه، والشيخ يقول بخلاف ما تقولون]^(١)، فمن القائل بشبهة داود حينئذ إن كنت تعقل ما تقول؟.

وأما (/) ^(٢) نحن فلا نقول (بقولكما) ^(٣)، بل نقول: إنها ليست بقسم كما يقوله أهل العلم، ^(٤) ونقول: إنها في عدم إرادة حقيقة القسم لمن قالها كعدم إرادة القسم في قول النبي ﷺ: أفلح وأبيه إن صدق؛ لأن «لعمرى» في أصل الوضع من صيغ القسم على قول بعض العلماء، ولكن أخرجتها العادة المستمرة عن (حكمها) ^(٥)، وأما «وأبيه» فلا يجوز لأحد أن يقول اليوم ذلك؛ لأن هذا لم يجر في عرفنا النطق بها على عادة العرب الأولى؛ ولأن النبي ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» ^(٦)، وإنما يقولها اليوم من يقولها بالعرف الحادث من إرادة القسم، فينهي عنها حتما بخلاف «لعمرى»؛ فإن أهل العلم يتكلمون بها على عادة العرب في مخاطبتهم وبلاغتهم من غير إرادة القسم ^(٧).

وبما ذكرناه يتبين للمنصف صحة قول الجمهور، وقد علمنا أنك قد وجدتها

(١) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/٥٢/أ).

(٣) في «ب»: (بقولك).

(٤) العبارة في هذا الموضع من «ب»: (ومن قال من أهل العلم: إن «لعمرى» قسم فمراده أنها

قسم بمعنى إرادة القسم بها حقيقة، وأما من لم يرد ذلك بل على جري العادة تكون في عدم

إرادة القسم كعدم إرادة ذلك في قول النبي ﷺ: ...).

(٥) في «ب»: (القسم).

(٦) تقدم تخريجه (ص/١٩١).

(٧) في «ب»: (العرف المعتاد النطق بها بعد النهي؛ لأن النبي ﷺ قال: من حلف بغير الله فقد

أشرك، وأما «لعمرى» فلم يرد عن النبي ﷺ نهى عن التكلم بها كما ورد النهي لمن قال:

«أبى»، وأهل العلم يتكلمون بها على عادة العرب في مخاطبتهم وبلاغتهم، فيدخلونها في

الكلام من غير إرادة القسم).

في شبه داود^(١)، [فارتضيتها وأخذت بها]^(٢)، (ولكن)^(٣) عميت عينك عن جوابها في كلام الشيخ عبد اللطيف، فإما أن يكون كلام داود عندك هو الحق [والصواب]^(٤)، ولكن لبست على العامة (أنهم)^(٥) يقولون بقول داود، وهو قول مردود [...]^(٦)، وإما أن يكون جواب الشيخ حقاً، ولكنه كان عليك لا لك، فلم ترفع به رأساً، وهذا هو اللائق بك، لعدم قبولك لما يقوله في هذه المباحث.

ونذكر جواب الشيخ هنا ليتبين صحة ما قلناه لكل منصف، وبطلان قولك.

قال الشيخ [عبد اللطيف]^(٧): «والجواب أن يقال: (قوله)^(٨): وإن قال: «لعمرى» أو «لعمرك» فليس يميناً، يكفي في جواب هذا العراقي؛ فإن المذهب والأكثر لا يرى هذا يميناً، وانتفاء الكفارة لانتفاء اليمين، وكذلك قوله: عن الحسن: فيه كفارة؛ قول مرجوح؛ لأن اليمين غير مقصودة، بل هذا يجري على ألسنتهم من غير قصد، كقوله: عقرى حلقى، وقوله: نكلتك أمك.

وإذا كان الشيخ جزم أنه غير يمين كيف يقول هذا الجاهل الغبي؛ ومعلوم أن لعمرى أو لعمرك قسم بغير الله بلا نزاع، بل هو غير معلوم وغير مفهوم من كلام أهل العلم والإيمان، وأئمة هذا الشأن صريح كلامهم نفى هذا وأنه ليس بقسم، فكيف يتجاسر هذا على مثل هذه الورطات والمكابرة في الحسيات، يقول

(١) ومن الكتب التي ردت على شبه داود بن جرجيس: «تأسيس التقديس» لأبي بطين، و«كشف ما ألقاه إبليس» لعبد الرحمن بن حسن، و«مصباح الظلام» لعبد اللطيف بن عبد الرحمن.

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (أن الشيخ يقول).

(٦) هنا في «ب» الحق لم أتمكن من قراءته.

(٧) زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (قول الشيخ).

أهل العلم: ليس يمين، ويقول طاغية العراق (/) ^(١): يمين بلا نزاع، ﴿فَوَيْلٌ
لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِمُ ثَمَنًا قَلِيلًا
فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ^(٢)، وكون الحسن أوجبها
ليس فيه دليل، وقد يكون الحسن يوجب الكفارة لمعصيته وفجوره، وأمّا
«وحياتي وحياتك» فليست من الألفاظ المعتادة عند العرب، فالإتيان بها ظاهره
قصد اليمين، انتهى المقصود منه ^(٣).

إذا تبين هذا وعرفت أن طاغية العراق يقول: (إنها) ^(٤) يمين بلا نزاع،
وعرفت أن طاغية القصيم يقول: [إنه] ^(٥) قسم بإجماع الأمة؛ عرفت حينئذ أنه
حذا حذوه وعلى مذهبه، وعرفت أنه من البلادة والغباوة بمحل، فلا يدري ما له
(وما) ^(٦) عليه، يذكر أن هذه شبهة داود، وهو يقررهما ويحتج لها وبها، ويتناقض
وهو لا يشعر، فما أحقه بقول القائل:

جهد المغفل في الزمان مضيع وإن ارتضى أستاذه وزمانه
كالثور في الدولاب يسعى وهو لا يدري الطريق فلا يزال مكانه ^(٧)
والأفلو كان يعقل ما يقول لعرف أنه هو الذي على رأي داود لتسميتها
نفسا، وأما الشيخ فهو ينفي أن يكون «لعمرى» قسما.

ثم تأمل قوله: فهل هذا يحتاج إلى بيان لولا غلبة الجهل وتحكم الهوى؛ ترى
العجب العجيب، والعجب كل العجب ممن ينتسب إلى العلم من أهل هذا

(١) (ق/٥٢/ب).

(٢) سورة البقرة (٧٩).

(٣) منهاج التأسيس (ص/٣٠٩).

(٤) في «ب»: (إنه).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (وما).

(٧) نسبهما في «الوافي بالوفيات» (٣/١٢٥) لشرف الدين ابن الوحيد.

الزمان كيف ساغ لديهم هذا الهوس وارتضوه ورأوا أنه الحق والصواب، فما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً، وإذا كانوا قد سمعوا وقرأوا أحاديث الرعيد والآيات المصرحة بتحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادراً على الهجرة ولا يقدر على إظهار دينه ووجوب معاداة أعداء الله ورسوله ومباداتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(١)، وكلام العلماء في «لعمرى» أنها غير يمين، ويقول قائلهم: ما رأينا إلا الحق في كلامهم، وبعضهم يقول: جهال لا يعرفون شيئاً، حسداً [من عند أنفسهم] ^(٢) وبغياً وعدواناً ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ ^(٣)، (فلا عجب من عدم رؤية ما في كلامه من الباطل (/) ^(٤) للهوى والعصبية الربية) ^(٥)، وإلا فهذا كتاب الله وسنة رسوله (وأقوال العلماء المحققين كالشمس في رابعة النهار) ^(٦)، فما أدري بعد ذلك ما سنع لهؤلاء، ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ تَخَافُونَ أَنْ تَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ﴾ ^(٧)، فمن راج عليه كلام هذا الغبي الوقح البذي الذي لا حلم ولا علم ولا ورع يزعه ويردعه، فلا حيلة فيه، والله المستعان.

وأما قوله: فيقال: وهل في شيء من ذلك أنها لا تسمى قسماً، أي: في هذه الكلمة المشهورة، يعني: لعمرى.

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) سورة النجم (٢٣).

(٤) (ق/٥٣/أ).

(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب»، وكتب: (وما ذلك إلا للهوى والعصبية).

(٦) في «ب»: (في النهي عن الإقامة بين أظهر المشركين، وهذا كلام العلماء في تحريم السفر إلى ديارهم...).

(٧) سورة النور (٥٠).

(فنقول)^(١):

نعم؛ لا تسمى قسماً كما مرَّ حكايته عن أكثر أهل العلم.

ثم قال المعارض: وقوله: مع أن المعصوم عليه السلام فيما نطق به الشفاء والهدى، قال: فيقال له: كل مسلم يعتقد هذا، ومراده ما تقدم من جزمه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لعمرى، وقد ذكرنا أن خبره لا يعتمد، وأنه لو صح لا حجة له فيه.

والجواب أن نقول:

نعم؛ جزم الشيخ أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لعمرى، وكلُّ من له معرفة بالحديث يعلم ذلك، و[هذا الغبي]^(٢) تهوّر بهذا الكلام لظنه أن ذلك لا يوجد في الأحاديث، ولا يستنكر هذا منه؛ لأنه ادّعى الإجماع على أنها (تسمى قسماً)^(٣)، فكيف لا يدّعي عدم وجودها في شيء من (الأحاديث)^(٤).

وقوله: قد ذكرنا أن خبره لا يعتمد...

فيقال:

ومن أنت يا لكع ابن لكع حتى يلتفت إلى قولك: إن خبر الشيخ لا يعتمد، إن هذا شيءٌ عجاب.

وقوله: ولو صح لا حجة له فيه.

فيقال لهذا الغبي:

إذا صحَّ الحديث ضربنا بكلِّ ما خالفه الجدار، والحجة منه قائمة واضحة للنار، وإن لم يعترف بها الصعافقة الأغمار، ثم إن أهل العلم يقولون: ليس بيمين، وهذا الجاهل يقول: إنها تسمى قسماً بالإجماع، فما أعجب هذا.

(١) في «ب»: (فأقول).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (قسم بحياة المخاطب).

(٤) في «ب»: (الكتب).

وأما قوله: وما تقدّم من قوله ﷺ: أفلح وأبيه (إن صدق)^(١)، يزعم هذا أن الكلمتين جائزتان، وأنهما لا يسميان قسما، فيقال: أما تسميتهما قسما فهذا لا يحتاج إلى بيان.

(والجواب)^(٢) أن نقول:

هذه دعوى كاذبة خاطئة، أمّا «لعمرى» فنعم؛ لا تسمى قسما، وبه قال أكثر أهل العلم، فاحتجنا إلى بيان كذبك ليتضح فجورك وبهتانك، فذكرنا من (أقوالهم)^(٣) ما تقدّم بيانه، وأمّا «أفلق وأبيه» (/) ^(٤) فهي قسم في أصل الوضع، [ولا يقول بجوازها أحد لا الشيخ ولا أحد من أهل العلم]^(٥)، والرّسول عليه الصّلاة والسّلام [لما قالها]^(٦) لم يقصد بقولها حقيقة القسم، بل قالها على ما جرت به عادة العرب أن تدخلها في خطابها من غير قصد لليمين، [أو أن ذلك كان قبل النهي عنها]^(٧)، وقد تقدّم الجواب عنها مكرّرا، ولكن هذا الأحمق يكرّر الكلام فنكرّر الجواب.

ثم قال المعارض: وأمّا الفرق بينهما فاعلم أن (لعمرى) غير مكروهة عند الأكثر؛ لأنها لا تكون يمينا حقيقة إلا بالنية، ولأن خبرها محذوف وجوبا تقديره: قسمي أو ما أقسم به، وخلقوها من حروف القسم... إلى آخر كلامه. فنقول:

قد قدّمنا الفرق بينهما في كلام الشيخ عبد اللطيف لجواب داود، وما ذكر العلماء في «أفلق وأبيه» بما أغنى عن ذكره هنا، وسيأتي (حكايته)^(٨) الإجماع على

(١) ساقطة من «ب».

(٢) في «ب»: (فالجواب).

(٣) في «ب»: (أقوال العلماء).

(٤) (ق/٥٣/ب).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (حكاية هذا الغبي).

أنها قسم بعد ذكره هنا أنها غير مكروهة عند أكثر العلماء، وأنها لا تكون يمينا حقيقة... إلى آخر كلامه.

وأما قوله: وقد سَمَّى الله لغو اليمين يمينا مع أنها التي لا يقصد بها حقيقة اليمين، ولكن لجهله لا يدري ما له مما عليه.

فيقال:

أمَّا لغو اليمين فهي يمين وإن لم يقصد بها حقيقة اليمين لوجود حرف القسم فيها، وأما «لعمري» فلا تسمى يمينا لخلوها من حرف القسم [وعدم قصد إرادته]^(١)، ومن خالف فليس معه دليل وقوله مرجوح، وانتفاء الكفارة لانتفاء اليمين.

وأما قوله: فليهنه الإخبار عن جميع الأمة بأنها حكمت على النبي ﷺ بذلك؛ فإن «لعمري ولعمرو زيد ولعمرك» سواء، وقد أجمع المفسرون على قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢) أنها قسم بحياة المخاطب، وإجماع الأمة على هذا إجماعا سكوتيا لا شك فيه، فانظر كيف وصل الجهل بصاحب هذه الرسالة إلى هذا.

والجواب أن يقال:

(إنَّ على هذا الكلام من الظلمة والتناقض ما يعرفه كلُّ من نظر فيه ببديهة العقل؛ فإنه فيما سبق حكى أنَّ أكثر أهل العلم ذكروا أنها غير مكروهة، وعلى أنها لا تكون يمينا، وفي هذا حكى إجماع الأمة على أنها قسم بحياة المخاطب إجماعا سكوتيا، وأنَّ الشيخ أخبر عن جميع الأمة بأنها حكمت على النبي ﷺ بالشرك؛ لأنَّ

(١) زيادة من «ب».
سورة الحجر (٧٢).

الأمّة كلهم يقولون: (/) ^(١) إِنَّ «لعمري ولعمرك ولعمُرُ زيد» قسم بحياة المخاطب ^(٢).

فانظر إلى هذا التناقض البين الذي لا يخفى على من [كان] ^(٣) له عقل، وإلى هذا الحكم القاسط والفهم الساقط، ولا عجب من جراءة هذا على الكذب؛ فإن هذا كجرأته على أننا نكفر أولي العزم من الرسل، (بل وجميع الرسل) ^(٤)، وعلى تكفير جميع من على وجه الأرض؛ لأنهم (كلهم) ^(٥) لا يرون بالسفر [إلى بلاد المشركين] ^(٦) بأسا بالزامه الفاسد ومفهومه الكاسد.

وأما دعوى إجماع المفسرين وجميع الأمّة فهو قد أبطل هذا الإجماع بنقله عن أكثر العلماء أنها ليست بيمين، (أجراه الله على لسانه من غير قصد لذلك، وإلا فبطلانه لا يحتاج إلى تنبيه) ^(٧).

وأما المفسرون فقد ذكر ابن جرير على هذه الآية أن قتادة قال: هي كلمة تقولها العرب ^(٨).

(١) (ق/٥٤/أ).

(٢) وقعت هذه العبارة في «ب» هكذا: (إن على هذا الكلام من الظلمة والتناقض والكذب ما يعرفه من نظر فيه ببديهية العقل؛ فإنه زعم أن الشيخ أخبر عن جميع الأمّة أنها حكمت على النبي ﷺ بذلك، وهذا كذب، وإنما حكى هذا هو، والشيخ لا يحكي إجماعا لا حقيقة له، وأما تناقضه فإنه فيما سبق حكى أن أكثر أهل العلم ذكروا أنها غير مكرّرة، وعلى أنها لا تكون يمينا، وفي هذا حكى إجماع الأمّة على أنها قسم بحياة المخاطب إجماعا سكوتيا؛ لأنهم كلهم يقولون: إن «لعمري ولعمرك ولعمُرُ زيد» قسم بحياة المخاطب، فانظر...).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٥) في «ب»: (كل من على وجه الأرض).

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٨) تفسير ابن جرير (١٤/٤٤).

هذا قول ابن جرير (رحمه الله تعالى)^(١) عن قتادة، بمعنى أنهم يدخلونها في كلامهم من غير إرادة لحقيقة القسم، كما تقدّم بيان ذلك، وهو من أئمة التفسير وناهيك به.

ومن قال من المفسّرين: إنّ الله تعالى أقسم بحياة نبيّه ﷺ فنعم؛ لأنّ الله تعالى له أن يقسم بما شاء من خلقه، كما أقسم بالمرسلات والذاريات والصفافات والنجم والسماء والشمس والليل (والنهار)^(٢)، بخلاف بني آدم فإنه لا يجوز لأحد منهم أن يقسم بهذه المخلوقات، سواء أراد حقيقة القسم أو لم يرد ذلك.

[وهذا على قول من يقول: إنها قسم، وقد تقدّم أن قوله مرجوح ولا دليل عليه]^(٣).

وأما قوله: وقد سمعنا عن بعض الناس أنه فهم من قول الفقهاء: إن لعمرى ليست يمينا أنها لا تسمّى قسما، وهذا من جهله؛ فإن مرادهم أنها غير يمينا محترمة تجب فيها الكفارة، لا أنها لا تسمّى قسما، كما قالوا مثل ذلك في الحلف بغير الله.

(والجواب)^(٤) أن نقول:

ما فهمه هذا البعض الذي لم تسمّه هو الصواب؛ لأنّ «العمرى» ليست يمينا خلّوها من حرف القسم، ولأنّ انتفاء الكفارة لانتفاء اليمين، وأمّا مفهومك فمردود، فليس مرادهم أنها غير يمينا محترمة تجب فيها كفارة كما زعمت، بل إنها ليست يمينا، فلا كفارة فيها، وأمّا الحلف بغير الله فهو يمين غير محترم، ثم كيف يكون غير المكروه عند أكثر العلماء الذي لا يكون يمينا غير محترمة كالمكروه

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (الجواب).

المسحوط المنهي عنه الذي يكون يمينًا (/) ^(١)، هذا ما لا يقتضيه العقل ولا يوجب الشرع، وهو من أفسد القياس.

وأما قوله: ويدلك على هذا أن صاحب «المغني» ^(٢) لما ذكر عن الأكثر أنها ليست بيميناء، ثم حكى عن الحسن أن فيها كفارة قال: «ولنا أنها قسم بحياة مخلوق فلا كفارة فيها»، وهذا لا يحتاج إلى تنبيه لولا ما رأيناه من جهل صاحب هذه الرسالة.

فالجواب أن يقال:

ما ذكره صاحب «المغني» رحمه الله تعالى من أنها قسم بحياة مخلوق غير مسلم؛ لأن انتفاء الكفارة لانتفاء اليمين، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، نعم إن كان المتكلم بهذه الكلمة أراد حقيقة القسم بها فغير مدفوع، فأما من لم يرد ذلك فلا، ولو كانت قسمًا بحياة المخلوق لما قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك» ^(٣)، وهو الذي يقول - بأبي هو وأمي -: «فلعمري من أكل برقية باطل فقد أكلت برقية حق» ^(٤)، وكذلك الخلفاء الراشدون المهديون وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم قد قال ذلك كما قدمناه قريبًا.

وإذا ثبت أن رسول الله ﷺ قال ذلك فماذا عسى أن يكون، أترى أن ندع ما ثبت عن نبينا ﷺ لقول صاحب «المغني» أو غيره من العلماء، مع أنه قد خالفه أكثر أهل العلم، وإذا كان النظر إلى أقوال الرجال وآرائهم وتقليدهم فكون الخلفاء الأربعة ومن ذكرنا من الصحابة والتابعين من بعدهم - ومن أجلهم إمام السنة أحمد بن حنبل (رحمه الله تعالى) ^(٥) - تكلموا بهذه الكلمة، مع أنهم يعلمون

(١) (ق/٥٤/ب).

(٢) (٤٥٧/١٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص/١٩٠).

(٤) تقدم تخريجه (ص/١٩٢).

(٥) ساقطة من «ب».

أن الحلف بغير الله شرك، فلأن نأخذ بقولهم ونمشي على طريقتهم أحق بنا وأولى من أن نأخذ بكلام صاحب «المغني» ومن بعده، والله أعلم.

[اللهم إلا أن يكونوا عند عبد الله بن عمرو وذويه يحلفون بغير الله، وأن هذا جائز، فحينئذ يسقط الكلام معه] ^(١).

وأما ما ادَّعاه من جهل صاحب الرسالة فلو سلَّمنا أنه جهل حكم هذه الكلمة، (فجهلك) ^(٢) بملَّة إبراهيم من مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٣)، والتصريح لهم بذلك هو الجهل المضّر المورّد لصاحبه الهلكات، الهائم به في أودية المعاطب والضلالات، و(دعواكم) ^(٤) أن هذا خاص بالرسول [دعوى مجردة] ^(٥)، فلا إله إلا الله، ما (أسألکم عن الصغيرة وأركبکم للكبيرة) ^(٦).

ثم قال المعارض: قوله: ففر بزعمه من الغلو والمجازفة ووقع في الحكم بالشرك على رجل معين... إلى آخره. قال المعارض: أقول: أنت الذي حكمت عليه بفهمك (/) ^(٧) الفاسد، وأما صاحب السؤال فلا يحكم عليه بشيء في هذه اللفظة، وإنما أخبر عنه أنه قال: لعمرى، وليت هذا الرجل سأل أهل العلم قبل أن يفوه بمثل هذا الكلام.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (فجهل هذا المعارض).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (دعواه).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (أسأل هؤلاء عن الصغيرة وأركبهم للكبيرة).

(٧) (في/٥٥/١).

[و] ^(١) الجواب أن نقول:

قول هذا الغبي: أنت الذي حكمت عليه... إلى آخره؛ سفسطة وتمويه، والآن فمن المعلوم ببديهية العقل أن من قال لآخر: إنك تقسم بحياة نفسك أنه لا يريد به الإخبار عن أنه قال كلمة جائزة أو مستحبة لا مكروهة؛ لأنها كلمة يراد بها الذم لمن ارتكب هذا الذنب، وقد فطر الله عباده على النفرة من الكلام الفاحش المستبشع، فإن القسم بالحياة شرك أصغر، [كما هو معلوم من دين الإسلام] ^(٢)، بخلاف قول الرجل: «لعمري»، فلز قال له: إنك قلت: «لعمري» لم يتبادر إلى ذهنه ذمه بارتكابه هذا الذنب بهذه الكلمة التي لا تنفر منها الطباع السليمة والعقائد المستقيمة؛ لأنه لا يراد بها (حقيقة) ^(٣) القسم، وإنما جرت العادة بإدخالها في الكلام كعادة العرب، كقولهم: تربت يمينك، ثكلتك أمك.

وهذا يتبين أن هذا الغبي يرى رأي داود بن جرحيس أنها قسم، ومن المعلوم أن الحلف بغير الله شرك، ولا يُعقل أن الحلف بحياة النفس ليس (بشرك) ^(٤) أصغر، فتأمل.

ثم إنه أعجب بنفسه فقال: وليت هذا الرجل سأل أهل العلم...، كأنه بهذه المخرفة قد قال حقاً وصواباً من القول، فلا نعمت له عين ولا كرامة، ولا لعا ^(٥) له من عثرته ولا استقامة.

وأما قوله: ويقال له: إذا استقبح الحكم بالشرك على رجل معين فما لك ^(٦) تستقبح الحكم بإظهار العداوة للإسلام والقدح في العقيدة الإسلامية على أناس معينين.

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) في «ب»: (شركاً).

(٥) تقدم هذا المثل، ومعناه: لا أقامه الله من سقطته، انظر: (ص/ ١٨٧).

(٦) في «ب»: (لا).

فيقال لهذا المعارض:

لا سواء؛ لأنَّ الحكم بالشرك على رجل معيَّن من غير بيّنة من الله ولا برهان بل بدعوى كاذبة خاطئة لقبيح؛ لأنه لم يحلف بغير الله، بل قال كلمة جائزة قد نطق بها (سيد ولد آدم)^(١) وخلفاؤه الراشدون والأئمة المهتدون والتابعون لهم بإحسان.

وأما عدم استقباح قول أناس ممن أضمرُوا العداوة للإسلام وأهله، وتظاهروا بذلك، ثم أظهروه وسعوا في طلبه العلم من أهل كل بلد في نجد بالأكاذيب المخترعة والفجور، والحكم عليهم بقول الحجر والفحش والزور وأنهم خوارج وأقل ما طلبوا [ممن ساعدتهم]^(٢) (/) ^(٣) أن يفعل بهم كما فعل بصبيغ ويطردوا ويشرّدوا من كلِّ بلد^(٤)، وهم إنما أمروا بما أمر الله به ورسوله ونهى عما نهى الله عنه ورسوله من معاداة أعداء الله وأعداء رسوله ودينه وشرعه، ووجوب مبادعتهم ومفارقتهم.

[ثم بعد ذلك كله تلقى زعيمهم عبد الله بن عمرو هؤلاء الكفرة أعداء الله ورسوله وشرعه، وزين لهم في القدوم إلى بلاد أهل الإسلام، ووافقهم موافقة ظاهرة، فهذا مصداق إظهاره أولاً عداوة الإسلام وأهله قد ظهر ذلك علانية]^(٥).

فهذا هو القبيح والإفك الصريح، والحكم باستقباحه هو القول الصحيح، الموافق للنقل الصريح، فليس رميهم لهم بالعدوان والبغي من أنهم غلاة خوارج بل ابتداء [وأهل غلو ومجازفة لأمرهم بما أمر الله به ورسوله، ونهيهما عما نهى عنه ورسوله]^(٦) بأقل من قول المنافقين: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب

١ «ب»: (رسول الله ﷺ).

٢ زيادة من «ب».

٣ (ق/٥٥/ب).

٤ انظر رسالة ابن عمرو إلى ابن رشيد في «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/٣٢٧).

٥ «ب»: «الذين المعقوفين من «ب».

٦ «ب»: «الذين المعقوفين من «ب».

بطونا ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء، ومع هذا كله فنقول: نعوذ بالله من إطلاق الكفر على من تأوّل أو عرضت له شبهة فطلب الخروج منها فلم يحسن، أو لم يتبين له وجه الصواب فقال بمبلغ علمه، وإلا فمعاداة أهل الخير من طلبية العلم أمره شديد، ووعيده أشدّ وعيد.

ثم قال المعارض ما نصه: أم أنت لا يضرّك البهت وتكفير المسلمين بغير علم. فنقول:

هذا بهت بحت، وتهور في القول، لم يحكم بالكفر على أحد من المسلمين، ولم يرم بالبهت بريئاً منه.

وأما قوله: لمحلّك من الإسلام؛ و(لأنّ)^(١) خادمك ابن سحمان حامي حمى الملة ومشيد دعائهم ومعلي معالمها على زعم بعض الناس، فما ندري ما منزلتك أنت إذا كان هذا خادمك، فالله المستعان.

فالجواب عن هذا ترك الجواب، غير أنا نقول: اللهم اجعلنا كما يقولون وخيراً مما يظنون، واغفر لنا ما لا يعلمون ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِثْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٣).

ثم لما قال الشيخ: والله سائله عن ذلك، قال: فنقول: من يتألّى على الله يكذّبه.

(١) في «ب»: (أن).

(٢) سورة الإسراء (١٠٠).

(٣) سورة الأنعام (٥٣).

[فأقول]^(١):

وقد ذكرنا فيما سبق أنه لا فرق بين التآلي على الله وبين التوعُّد بوعيد الله من افتري وقال الزور واجترى، ولكن لغباوته لا يدري ما يقول ويمضي ولا يلتفت، ثم في أي كتاب وقول عالم وجد هذا الغبي أن هذا تآلي على الله، والتآلي لا يكون إلا بحرف القسم.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٢): «قال ابن دقيق العيد: الحلف بالشيء حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه، كقوله: والله، والرحمن» انتهى^(٣).

والمقصود أنه لا بدَّ في القسم من إدخال بعض الحروف الدالة عليه، اللهم إلا (/)^(٤) أن يكون ظنَّ أن الراو في «والله سائله» واو القسم، فهو اللائق بمفهومه وفصاحته (المشرومة)^(٥).



(١) من «ب».

(٢) (١١/٥٣٨).

(٣) «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/٢٨٠).

(٤) (ق/٥٦/أ).

(٥) ليست في «ب».

فصل

* قال الشيخ : «وقد ذكر أيضا صاحب الاعتراض بعدما أسهب في الهوس والاستطالة بالباطل أنه لم يصدر من أحد اعتراض للشيخ عبد اللطيف، وأنه لو صدر من أحد قدح فيما دون الشيخ أو مثله أنه لا يعذره، بل يخطئه، وهذا هو الحق واللائق بمقام الإنصاف».

قال المعارض: أقول: لم يحسن هذا نقل كلام صاحب السؤال، وكأنه لم يفهم مواقع الخطاب؛ فإن صاحب السؤال لما ذكر قول ابن سحمان: لو طعن على عبد اللطيف وسماه مشدداً من هو مثله لعذرناه قال: نحن لا نعذره، ولكن هذا لا يعرف معنى الكلام.

والجواب أن يقال:

لما طعن هؤلاء الصعافقة الحيارى المفتونون المتهوركون الناقصون المنقوصون الممجج الرعاع، الذين لا حلم ولا علم على الشيخ، وزعموا أن كلامه تشديد وتنفير، قلنا لهم: لو كان الطعن ممن هو أعلى منه رتبة في العلم والرواية والدراية لعذرنا من طعن؛ لأنه أعلم منه، وفوق كل ذي علم عليم، ولكن لم يطعن على الشيخ إلا هؤلاء الصم البكم الذين لا يعقلون، فأجابونا: أنا لا نعذره، والله يعلم إنهم لكاذبون، فإنهم ما شنعوا وأقاموا القيامة على الإخوان طلبية العلم إلا لما أشرقوهم وأدحضوا حججهم في هذه المسائل بكلام الشيخ عبد اللطيف رحمه الله (تعالى) ^(١) لما جادلوا فيها بالباطل، فإنه رحمه الله (تعالى) ^(٢) في رسائله أبدى أعاد، وأجاد وأفاد في هذه المباحث، وابتلي رحمه الله (تعالى) ^(٣) بأئمة هؤلاء

المشبهين لَمَّا فتَحُوا للعوام أبواب الرُّسائل والذرائع المفضية إلى ما حَرَّمَ الله ورسوله، فقام قيامًا تامًّا، ورسائله إلى الإخوان والبلدان في هذه المسائل معروفة مشهورة، وكلامه فيها أشهر من نار على علم، ويل أهل العراق يقتلون الحسين، ويسألون عن دم البعوضة، وكان يقنعنا من محبة الشيخ وتعظيمه وعدم عذر من طعن عليه عدم الطعن في رسائله واعتراضه في هذه المسائل بأنها غلوٌ ومجازفة وجهل عريض، وما مثل هؤلاء الحمقى في عذرهم إلا كما قال قيس بن الملوِّح العامري^(١): (/)^(٢)

وكنْتَ كذَّبَاحَ العَصَافِرِ دَائِبًا وعيناه من وَجْدٍ عليهنَّ تهمل
فلا تنظري ليلي إلى العين وانظري إلى الكفِّ ماذا بالعصافير تفعل^(٣)
يردُّون كلامه ويماحلون ويجادلون بالباطل، ويقولون: إنه تشديد وغلوٌ ومجازفة، ولا نحيلك على غائب، انظر إلى شبهاتهم واعتراضاتهم، ثم انظر رسائله رحمه الله (تعالى)^(٤) وكلامه، ثم وافق بينها وبين قولهم: نحن لا نعذره، وإذا كان الحال كذلك فما بقي يقال إلا ما ذكره الشيخ في جوابهم: وهو أنَّ الناقل لهذا الاعتراض لو كان يعرف القدح وحقيقته ما بهرج بهذه العبارة، أيُّ قدح في الشيخ أعظم من اتهمه وعدم قبول كلامه، وردَّ رسائله التي قرَّرها (بالبرهان، ومعارضته من أبقاها وقرَّرها وأقرأها)^(٥)، هذا هو القدح الذي حقيقته عدم الأمانة على الدِّين، فيا ليت من صارت شجى في نحره أبدى الخطأ الذي فيها والمجازفة التي زعمها، واستدل على ذلك حتى مدَّغوا له، لأننا لا نعتقد في الشيخ العصمة^(٥) ولا نبعده عن الخطأ، وكلُّ يؤخذ من قوله ويترك

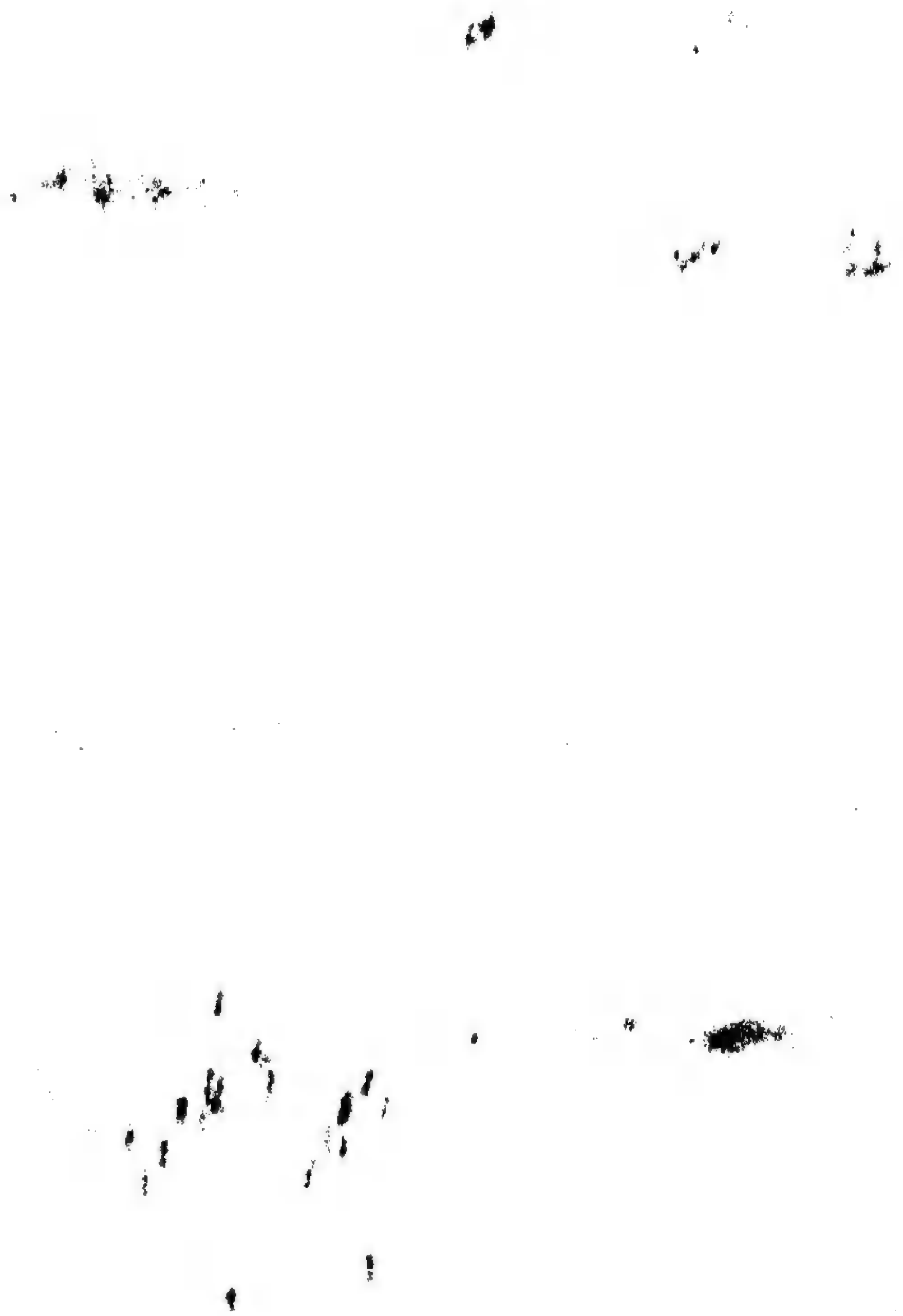
(١) قيس بن الملوِّح بن مزاحم، وهو المشهور بقيس المجنون مجنون ليل، كان في عهد يزيد وابن الزبير، وشعره كثير من أرق شيء وأعذب، مات سنة: ٧٠ هـ. «تاريخ الإسلام» (٥/٢١٤)، و«السيرة» (٥/٤).

(٢) (ق/٥٦/ب).

(٣) لم أقف عليها.

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٥) هذا هو منهج أهل السنة والجماعة في عدم تقديس الأشخاص وادعاء العصمة لهم.



إلا رسول الله ﷺ، ولكن هو رحمه الله (تعالى) ^(١) على صراط مستقيم، لا يوقع حكماً إلا بدليله، ولا يبيده إلا بعد معرفة تفصيله وتأصيله، ومحلّه من الإسلام المحلّ الأسنى، ومقامه في نصر الدين والذبّ عنه المقام الأعلى، ويستأنس لشأنه المعارض لما يبيده من البحوث والمجاهدات بقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ^(٢)، رحمه الله تعالى رحمة الأبرار، وثبت حجته يوم يقوم الأشهاد، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار.

ثم إنَّ (المعارض الغبي) ^(٣) قال في جواب هذا: ثم مرة يقول: لا نبعده عن الخطأ، ومرة يحكم بأنه لا يوقع حكماً إلا بدليله، فكأنه موكل بقلب الحقائق، ثم أقذع في الشتم والسب.

فيقال لهذا المعارض:

إن كان [الشيخ] ^(٤) ليس عندك هكذا، فهذا كلامه معروف مشهور، وأي حكم لم يوقعه بدليله، خصوصاً في الأصول الدينية والمباحث الإيمانية، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين (/) ^(٥).

ومن يطلب الإنصاف يدلي بحجّة ويرجع أحياناً ويهدي ويستهدي ^(٦) ومع هذا لا نبعده عن الخطأ؛ لأنه لا معصوم إلا الرسل، ثم إنك تزعم أنك أدريك لا تطعنون عليه ولا تقدحون فيه، فأبي قدح وطعن أعظم من جعل شئاً على الشيخ بما هو الحق قلباً للحقائق، فبعداً بعداً، وسُحْقاً سحْقاً، مَنَعَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ ^(٧).

ليست في «ب».

سورة الكوثر (٣).

في «ب»: (الغبي الجاهل).

قاعدة من «ب».

أ/٥٧/١.

نكت للأمير الصنعاني، انظر: «ديوانه» (ص/١٣٢).

قوة القمر (٢٦).

وأما قوله: فيقال لهذا الأحق: الشانئ لأبيك والحاط لرتبته هو أنت بزعمك
أن مجازفة ابن سحمان وجهله مذهب لأبيك، ولكن يضر الصديق الجاهل ما لا
يضر العدو العاقل.

فيقال لهذا الغبي:

ما هذه المجازفة والجهل الذي حططتُ (به) ^(١) رتبة الشيخ وجعلتها مذهبا
له، أنا لم أقل إلا بما قال، أهي تحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادرا على
الحجرة ولم يتمكن من إظهار دينه، وتحريم السفر لمن لا يعرف أدلة دينه ويظهره
عند الخصم، ووجوب معاداة المشركين، وإظهار ذلك، والتصريح لهم بأن ما هم
عليه من عبادة غير (الله) ^(٢) كفر وضلال بعيد يمانع أصل الإيمان والتوحيد،
[ومسبة لله العزيز الحميد] ^(٣)، وأن إظهار الدين هو مباداة أعداء الله ورسوله
بالعداوة والبغضاء، والبراءة منهم ومما يعبدون، ومخالفة كل طائفة من طوائف
الكفر فيما اشتهر عنهما، وأن عداوة القلب وبغضه لا يكفي في النجاة وحده،
والجزم بأن «العُمري» ليست قسما كما جزم بذلك الشيخ محمد رحمه الله
(نعالى) ^(٤)، فهذا كله موجود مذكور في رسائله ومصنفاته، قد ذكرنا بعضه،
ويأتي بعض ما بقي مما لم نذكره في محله إن شاء الله تعالى، وهذا نص كلامه.

(قال رحمه الله تعالى) ^(٥): «فصل: المسألة الثانية: فيمن يجيء من الأحساء بعد
استيلاء هذه الطائفة الكافرة على أهل الأحساء ممن يقيم فيه للتكسب والتجارة،
ولا اتخذه وطنا، وأن بعضهم يكره هذه الطائفة ويبغضها يعلم منه ذلك،
بعضهم يرى ذلك ولكن يعتقد أنه حصل لهم راحة للناس وعدم ظلم وتعد
على الخضر... إلى آخر ما ذكرت.

(١) في الأصل: (بها)، والمثبت من «ب».

(٢) في «ب»: (رب العالمين).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) ماقطة من «ب».

فالجواب: أنَّ الإقامة بيلد (/) ^(١) يعلو فيها الشرك والكفر، ويظهر الرفض ودين الإفرنج ونحوهم من المعطلة للربوبية والإلهية، ويرفع فيها شعارهم ويهدم الإسلام والتوحيد، ويعطل التسبيح والتكبير والتحميد، وتقلع قواعد الملة والإيمان، ويحكم بينهم بحكم الإفرنج واليونان، ويشتم السابقون من أهل بدر وبيعة الرضوان، فالإقامة بين ظهرائهم والحالة هذه لا تصدر عن قلب باشره حقيقة (الإيمان والإسلام) ^(٢) والدين، وعرف ما يجب من حق الله في الإسلام هل المسلمين، بل لا يصدر عن قلب رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً؛ فإن الرضى بهذه الأصول الثلاثة قطب رضى الدين، وعليه تدور حقائق العلم واليقين، وذلك يتضمن من محبة الله وإيثار مرضاته والغيرة لدينه والانحياز إلى أولائه ما يوجب البراءة كل البراءة، والتباعد كل التباعد عن تلك نحلته (ذاك) ^(٣) دينه، بل نفس الإيمان المطلق في الكتاب والسنة لا يجمع هذه المنكرات، كما يعلم من تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتاب «الإيمان» ^(٤).

وفي قصة إسلام جرير بن عبد الله أنه قال: «يا رسول الله بايعني واشترط، قال ﷺ: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وأن تفارق الشركين» ^(٥). خرجه أبو عبد الرحمن النسائي.

وفيه إلحاق مفارقة المشركين بأركان الإسلام ودعائمه العظام، وقد عُرف من براءة أن قصد أحد الأغراض الدنيوية ليس بعذر شرعي، بل فاعله ^(٦) لا يهديه الله كما هو نص الآية، والفسوق إذا أطلق ولم يقترن بغيره

الأن/٥٧/ب).

أب: (الإسلام والإيمان).

أب: (ذلك).

ص/٣٤٨).

قدم تحريجه (ص/٥٩).

بأنظة من أب.

فأمره شديد ووعيده أشد وعيد، وأيُّ خير يبقى مع مشاهدة تلك المنكرات،
والسكوت عليها، وإظهار الطاعة والانقياد لأوامر من هذا دينه وتلك نحلته،
والقرب إليهم بالبشاشة والزيارة والهدايا، والتنوق في المآكل والمشارب، وإن
زعم أن له غرضاً من الأغراض الدنيوية فذاك لا يزيده إلا مقتاً، كما لا يخفى على
من له أدنى ممارسة للعلوم (/) ^(١) الشرعية، واستثناس بالأصول الإسلامية، وقد
جاء القرآن العظيم بالوعيد الشديد، والتهديد الأكيد على مجرد ترك الهجرة، كما
في آية سورة النساء، و[قد] ^(٢) ذكر المفسرون هناك ما به الكفاية والشفاء ^(٣)،
وتكلم عليها شيخنا محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى وأفاد وأوفى ^(٤).

ودعوى التقية لا يجدي مع القدرة على الهجرة، ولذلك لم يستثن الله تعالى إلا
المستضعفين من الأصناف الثلاثة، وقد ذكر علماءنا تحريم الإقامة والقدوم إلى
بلد يعجز فيها عن إظهار دينه، والمقيم للتجارة والتكسب ^(٥) حكمهم وما يقال
فيهم حكم المستوطن لا فرق، وأما دعوى البغض والكراهة مع التلبس بتلك
الفضائح والمنكرات فذاك لا يكفي في النجاة، والله حكم وشرع وفرائض وراء
ذلك كله... إلى آخر كلامه ^(٦).

فانظر إلى قوله رحمه الله (تعالى) ^(٧): «فالإقامة بين ظهرائهم والحالة هذه لا
تصدر عن قلب باشره حقيقة الإسلام والإيمان والدين وعرف ما يجب من حق
الله في الإسلام على المسلمين، بل لا يصدر هذا عن قلب رضي بالله رباً وبالإسلام
ديناً وبمحمد نبياً»، (وإلى قوله: «بل نفس الإيمان المطلق في الكتاب والسنة لا

(١) (ق/٥٨/١).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) انظر: «تفسير ابن جرير» (٥/٢٣٣)، و«تفسير البغوي» (٢/٢٧٢-٢٧٣)، و«تفسير ابن
كثير» (١/٦٦١).

(٤) لم أقف عليه في «مجموع مؤلفاته».

(٥) عطف عليها في الأصل: (والمستوطن)، وهي ساقطة من «ب»، وهو الصواب.

(٦) «عيون الرسائل» (١/٢١٠-٢١٤).

(٧) ليست في «ب».

بجامع هذه المنكرات»^(١)، وإلى قوله: «وأَيُّ خير يبقى مع مشاهدة تلك المنكرات والسكوت عليها...» إلى آخر كلامه، ثم تأمل ما ذكره هذا المعارض من إلزامه إيانا التكفير لما ذكرنا أن من أباح الإقامة بين أظهر المشركين، وزعم أن إظهار العداوة لهم والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله غلو ومجازفة، وأن السفر إلى من هذا دينه وتلك نحلته جائز، فقد قدح في الملة المحمدية، وجحد الواجبات الإيمانية - ترى العجب العجيب، فكيف لو رأى كلام الشيخ، ما تظن أن يحكم عليه به هذا الجاهل المتنطع.

وقال [الشيخ]^(٢) أيضا: وأما السؤال عمّن يسافر إلى بلد المشركين التي يعجز فيها عن إظهار ما وجب لله من التوحيد والدين، ويعلّل بأنه لا يسلم عليهم ولا (/)^(٣) مجالسهم، ولا يبحثونه عن سرّه، وأنه يقصد التوصل إلى غير بلاد المشركين، ونحو ذلك من الأعذار من تعاليل الجاهلين.

فاعلم أنّ تحريم ذلك السفر قد اشتهر بين الأمة، وأفتى به جماهيرهم، وما ورد من الرخصة محمول على من يقدر على إظهار دينه أو على ما كان قبل الهجرة، ثم إنّ المنع قد أنيط بالمجامعة والمساكنة وإن لم يحصل سلام ولا مجالسة ولا بحث عن سرّه، كما في حديث سمرة: «من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله»^(٤).

فانظر ما علّق به الحكم من المساكنة والاجتماع، وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلة، فإن وقع مع ذلك سلام ومجالسة أو فتنة بالبحث عن عقيدته وسره عظم الأمر واشتد البلاء، وهذه محرمات مستقلة بضاعف بها الإثم والعذاب، فكيف تروج عليكم هذه الشبهات ولكم في طلب العلم سنوات»^(٥).

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) (ق/٥٨/ب).

(٤) تقدم تخريجه (ص/٥٧).

(٥) «عيون الرسائل» (١/٤٦٤).

قلت: فكيف لو أدرك الشيخ زمن عبد الله بن عمرو وذويه وحكايتهم لإجماع
الامة أنهم لا يرون بأسًا بالسفر [إلى بلاد المشركين]^(١)، ومكابرتة في الحسيات،
والمباهتة في الضروريات، وإلقاء الشبه والتمويهات، وميل بعض من يتسبب إلى
العلم إلى زخرف ما أوردوه من المعارضات، وأنهم ما رأوا في كلامهم
واعترضهم شيئًا من الباطل.

ثم قال الشيخ: «وخوف الفتنة أحد مقاصد الهجرة، وهو غير منتف مع هذه التعاليل، ومن مقاصد الهجرة الانحياز إلى الله بعبادته والإجابة إليه والجهاد في سبيله، ومراغمة أعدائه، وإلى رسوله بطاعته وتعزيره ونصره ولزوم جماعة المسلمين، ولذلك يقرن الهجرة بالإيمان في غير موضع من كتاب الله، وكل هذا غير حاصل.

وإن فُرِضَ صدق القائل فيما علل به - والغالب كذب هذا الجنس - فإن الأعمال الظاهرة تنشأ عما في القلوب من الصدق والإخلاص أو عدمهما، وقد عرفتم أن العامي الذي لا يعرف حدود ما أنزل الله على رسوله، ولم يلتفت إلى العلم تسرع إليه الفتنة أسرع من السيل في منحدرة، ولذلك غلب على كثير من الناس عدم النفرة (والوحشة)^(١)، فرحل إليهم من رحل، وقبلوا نصائحهم، وحلوا (/)^(٢) رسائلهم وأفشوها في الناس، وأعانهم بعض المفتونين عن دينهم وجالسوهم، وراسلهم بعض من يقول: الدين في القلوب، ولم يلتفتوا إلى الأعمال الإسلامية والشرائع الإيمانية، ولو صدق ما زعموه في قلوبهم لأطاعوا الله ورسوله، واعتصموا به، أعاذنا الله وإياكم من مضلات الفتن.

وحماية جناب التوحيد وسد الذرائع الشركية من أكبر المقاصد الإسلامية، وقد ترجم شيخنا في «كتاب التوحيد»^(٣) لهذه القاعدة، فرحمه الله (تعالى)^(٤) من إمام ما أفقهه في دين الله، وما أعظم غيرته لربه وتعظيمه لحرماته، وما أحسن تأثيره على الناس «انتهى»^(٥).

فهذا بعض كلام الشيخ مما زعم ابن عمرو أنني أخطئ به رتبة الشيخ وأنه مجازفة وجهل، وذلك أنه إذا صدر منا حماية لجناب التوحيد وسدا لذرائع

(١) ساقطة من «ب».

(٢) (ق/٥٩/أ).

(٣) (ص/٨٩).

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) «معيون الرسائل» (١/٤٦٤-٤٦٥).

الشرك التي هي من أكبر المقاصد الإسلامية وكان بنوع تغليظ دون ما ذكره الشيخ بمراتب جعلوا ذلك غلوا ومجازفة وابتداعا وجهلاً عريضاً، وزعموا أن ذلك يلزم منه تكفير الأمة، فيألي الله المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث.

وهذا الغيبي إنما محرق بهذه المخارقة لظنه أنه لم يكن لمشايخ أهل الإسلام كلام في هذه المباحث، وإنما هو مما ابتدعناه وقلناه من تلقاء أنفسنا، وما ذاك إلا أنه وأصحابه في غمرة من هذا و(عن)^(١) معرفته والعمل به، فلا يعرفونه أو قد عرفوه وسمعوا به لكن لا يعتقدون صحة هذا ولا صواب أئمة أهل الإسلام في ذلك، ولا عجب من هؤلاء الصم البكم الذين لا يعقلون، إنما العجب ممن يرى أنه ذو معرفة ثم يرى أن كلام هؤلاء واعتراضهم صحيح، أو أن رد ما موهوا به وطعنوا به)^(٢) على أئمة أهل الإسلام لا طائل تحته ولا فائدة في رده والكلام فيه، فيا سبحان الله! كيف يزعم هؤلاء أن مصارحة أعداء الله (ورسوله وشرعه ودينه)^(٣) بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله غلو ومجازفة (وتجاوز للحد)^(٤)، [وأنه لا يجب هذا إلا على الرسل]^(٥)؛ لأن هذا هو الواجب على الرسل؛ لأنه البلاغ الذي عليهم، ولا يجب (/)^(٦) على آحاد الأمة ما يجب (عليهم)^(٧)، ثم لا يرى أحد إنكار ما قالوه وزعموه من الباطل، أو يسوغ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر السكوت على هذه الورطات وهو قادر على (إنكار ذلك)^(٨)؟! فالله المستعان.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) (ق/٥٩/ب).

(٧) في «ب»: (على الرسل).

(٨) في «ب»: (إنكاره).

قال المعارض: [وأما]^(١) قوله: وليته أبدى الخطأ الذي فيها... إلى آخره
فيقال: تعلم حتى تعرف معاني الكلام، وإلا فما دمت بهذه المثابة من الجهل لا
تعرف ما لك مما عليك فالكلام معك عناء بلا فائدة.
فجوابه أن يقال:

هذا حيلة عن الجواب إلى الفشر والهذيان والوقاحة، وما كان هذا سبيله
فالجواب عنه مطروح.

فصل

* قال الشيخ: «وهذه المعارضة وهذا الطعن في بعض من تكلم بالحق واقتدى بأهله وائتم بهم صار ترساً يترس به من قصد القدح في الدعوة الإسلامية [رأساً]^(١)، وجعل القدح فيها ومعارضتها في هذا الترس الخبيث، وهو أن بعض الإخوان فيه مجازفة وتضييق على الخلق وأشياء هذا الكلام الذي يتوصل به أهل الباطل إلى أغراضهم ومقاصدهم الخبيثة، وهي معارضة دعوة الشيخ محمد، ويظهرون تعظيمه والانتماء إلى طريقته ليلبسوا بذلك على من لا دراية له ولا معرفة بما يعارض كلام الشيخ ويرد دعوته، وهم في الحقيقة كما قيل:

وكنيت كذباًح العصافير دائباً وعيناه من وجدٍ عليهن تهمل
فلا تنظري ليلى إلى العين وانظري إلى الكف ماذا بالعصافير تفعل^(٢)»
قال المعارض: أقول: كل (طامة)^(٣) من كلام هذا الرجل تنسي ما قبلها، يزعم أنه من اعترض على ابن سحمان فقد قصد القدح في الملة، وأن من قال: بعض الإخوان فيه مجازفة وتضييق على الخلق فقد قصد معارضة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها دعا إليه من التوحيد، فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، **وَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ**^(٤).

والجواب أن نقول:

إن لهذا المعارض من لبي المعاني الخطأ الوافر والنصيب المتكاثر، قد آتعب به وضيع أوقاتها في القلب لذلك، فإن الذي اعترضنا هو وذووه فيه هو ما لنا من الأدلة في تحريم الإقامة بين أظهر المشركين، ووجوب معاداتهم

زيادة من «ب».

اعلم هذان البيتان (ص/ ٢١٩).

«ب»: (طائفة)، وهو خطأ.

نورة يونس (٥٩).

والتصريح لهم بذلك، وهو (ما ذكرنا)^(١) من الدعوة الإسلامية التي دعا إلى العمل بها شيخ الإسلام (/) ^(٢) محمد بن عبد الوهاب، وبينها بأوضح الدلائل والبراهين في مصنفاته، وزعم هؤلاء أنها غلوٌ ومجازفةٌ وتضييق على الخلق، ولا نحيلك على غائب، هذا كلامهم بين يديك أيها المنصف، فإن كان هذا الزعم ليس قدحا فما هو؟! أترى أنه تحضيض على العمل بها والتزامها علما وعملا (واعتمادا)^(٣)، ولكن قدّمنا مرارا أن هذا يكذب ويمضي ولا يلتفت.

وأما تحريف اللفظ عما قصد به للإيهام والمغالطة فحشو بلا كيل (ولا ميزان)^(٤) وليس بمستنكر، ثم أنت الآن أيها المعارض تكابر، وتجادل بغير بيّنة من الله ولا برهان، بل بالفشر والهذيان، ومع هذه المكابرة في الحسيات، تقول: سبحانه هذا بهتان عظيم ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾^(٥) وجوابنا أن نقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾^(٦) ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِبَيِّنَاتِ اللَّهِ﴾^(٧).

وأما قول المعارض: بل يجوز الخطأ على ابن سحمان، وأن يكون الصواب مع من اعترض عليه...

فأقول:

أما الخطأ مني فأنا محلُّ الذنوب والخطايا، وأستغفر الله وأتوب إليه، وأما

(١) ساقط من «ب».

(٢) (ق/٦٠/أ).

(٣) ليست في «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) سورة يونس (٥٩).

(٦) سورة الأنبياء (١٨).

(٧) سورة النحل (١٠٥)، ووقع في الأصل: (إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بالآخرة).

في هذه المسائل (فأنا - والله الحمد - فيها - وله المنة -)^(١) على صراط مستقيم،
ومستندي فيها كتاب الله وسنة رسوله وأقوال أهل العلم الذين لهم قدم صدق
ودراية وتحقيق، والعصمة إنما هي للرسول، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا
رسول الله ﷺ، فإنه لا يقول إلا الحق، وأما من اعترض علينا في هذه المسائل،
فمعاذ الله وحاشا وكلًا ولا نعمت [له]^(٢) عين، بل هو عن الصواب بمكان بعيد.



أب: (فأنا فيها - والله الحمد والمنة - على...)
المنة من أب.

[فصل]^(١)

* ثم لما ذكر الشيخ : «أن هؤلاء الذين يظهر هؤلاء معارضتهم نقلوا كلام مشايخ الإسلام، ولم يتكلموا بحرف واحد من عند أنفسهم، بل غاية ما عندهم النقل والعرض على من يريد طلب الحق، فالتقل والاعتراض على (من)^(٢) بلغوه ونقلوه؛ لأن الكلام يضاف إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله [مبلغا]^(٣) مؤدِّيا، فالذم (والمدح)^(٤) راجع (/)^(٥) على مُبتدئه لا على مبلغه ومؤدِّيه...» إلى آخر كلامه.

فاعترضه هذا الجاهل بجنس ما يعترض به من الشتم والسبِّ والمباحلة، حيث لم يكن عنده ما يدفعه، وقد تقدم الجواب على أكثره، فلا فائدة في إعادته. وما زعمه من (قوله)^(٦) : ويزيد بعض من في القصيم إنكار النظر في الفقه وكراهة إطلاق السيّد، كأن يقول الإنسان: اللهم صل على سيّدنا محمد... إلى آخر ما مخرق به.

فالجواب:

أن هذا من الكذب على الإخوان، وإن قدّر وجوده من أناس ممن يتسبب [اليهم]^(٧)، فنسبته إلى جميعهم خطأ، وقد بحثنا معهم في هذه المسألة فأنكروا ذلك، ومعلوم أنه ﷺ سيد ولد آدم كما وردت به الأحاديث، لكن لو قدّر أن أحدا منهم أحبّ لنفسه ولإخوانه المسلمين [الاقتصار على]^(٨) ما أحبه رسول الله ﷺ لنفسه

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (ما).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (والقدح).

(٥) (ق/٦٠/ب).

(٦) في «ب»: (نقله).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) زيادة من «ب».

ورضي ما ارتضاه الله له^(١) وذكره في أعلى مقاماته وهو العبودية والرسالة، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَنَّهُ لَآ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٤)، وقوله ﷺ: «يا أيها الناس قولوا بقولكم أو بعض قولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، (إنما)^(٥) أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل»^(٦)، وقوله ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»^(٧) أخرجه.

فهل على من أحب ما أحبه رسول الله ﷺ لنفسه من عتب وتثريب، وقد ذكر أهل العلم في هذا ما فيه كفاية للمستفيد، وإنما كره ذلك ﷺ لهم خشية أن يستجربهم الشيطان في المبالغة في المدح، (فيخرجهم)^(٨) إلى حد الإطراء، فأرشدهم ﷺ إلى الأدب في الألفاظ، وعلمهم كيفية الثناء عليه بأن يقولوا: عبد الله ورسوله، وقد أسهب وأكثر هذا الغبي في كل جملة يعترض بها من الوقاحة والتجهيل والتضليل ودعوى عدم الورع والإنصاف وعدم التفريق بين ما يجوز وما لا يجوز والبهت (/)^(٩) بالكفير، وأن ما ذكرناه عن أهل

(١) كتب في هذا الموضع من «ب»: (وشرفه به في أفخر مقاماته وهو...)، ثم ضرب عليه .

(٢) سورة الكهف (١).

(٣) سورة الجن (١٩).

(٤) سورة الفتح (٢٩).

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/١٥٣، ٢٤١)، وأبو داود في «السنن»، كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمدح، (٢/٦٦٩، رقم: ٤٨٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي، (٦/٧١، رقم: ١٠٠٧٨)، وصححه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/٨٨، رقم: ١٠٩٧).

(٧) هو من أفراد البخاري، أخرجه في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها﴾، (٣/١٢٧١، رقم: ٣٢٦١).

(٨) في «ب»: (فيخرج بهم).

(٩) (ق/٦١/١).

العلم منكر، ويشهد الله أنه لذلك ينكر، وما أحسن ما قيل:

إذا الكلبُ لم يُؤذيك إلا (بنيجه) ^(١) فدعهُ إلى يوم القيامة يَنبَحُ ^(٢)

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه إماماً منشئاً أو متمثلاً لِمَا
أكثر الأعداء فيه من البهت والتجهيل والتضليل كما أكثر إخوانهم هؤلاء فينا:

لو لم تكن لي في القلوب مهابة لم تكثر الأعداء في وتقذح
الليث لما هيب خط له الزبي وعوت لهيبته الكلاب النبح ^(٣)

وما ذنبنا عند هؤلاء إلا أننا حرّمنا ما حرّمه الله ورسوله، ونهينا عما نهى الله
عنه ورسوله على حسب علمنا، فبغوا علينا، وقولونا ما لم نقله، وحملوا كلامنا
ما لا يحتمله، وحرّفوه، فجعلوا له معاني، ثم جعلوها أصلاً معهم وأُخِيَّةً
يجولون ويدورون عليها، ويؤصّلون ويفصّلون الجواب عليها، وألزمونا لوازم
لا تلزمنا بغياً وعدواناً، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) في «ب»: (نباحه).

(٢) تقدم هذا البيت (ص/١٥٦).

(٣) البيتان للشريف الرضي، انظر: «ديوانه» (ص ٢٥٧) مع اختلاف يسير.

فصل

❖ قال الشيخ (في الجواب)^(١) : «وأما سؤالك ما حكم من قال : إن السفر إلى بلاد المشركين جائز، وإن الإقامة بين أظهرهم جائزة لمن صلى وصام... إلى آخر السؤال.

فالجواب : الحمد لله ، هذه المسألة ليست من المسائل الخفية التي لم يتقدمنا فيها كلام ، بل هي من أوضح الواضحات ، وأدلتها من أبين البينات ، والتفاريح عليها وتفصيلها وذكر حجج بعض المنازعين ، والكلام عليها يحتاج إلى بسط ، والمقام مقام مناصحة لك عن التماذي في كثرة الخوض والمجادلات التي توقع في التفرق والهلكات ، ورسائل الوالد^(٢) رحمه الله (تعالى)^(٣) عندكم في بسط الأدلة ، اللهم إلا أن يكون عندكم من لا يرتضيها ، ويظن فيها بعض المجازفات ، وأنها لا تؤمن على إقامة الدليل والبرهان ، فهذه هي (الحال)^(٤) الراهنة عند المتصدي للمجادلة والمعارضة ، وعندكم أيضا رسائل وجمل من تقارير الشيخ محمد رحمه الله (تعالى)^(٥) ، استنسخها (/) ابنك فوزان^(٦) في حال سفره إلى جهتنا ، تأملوها ولا تطورا بساط البحث فيها ، وخذوا جواب مسألتكم منها إن كان قصدك نجاة نفسك وسلامتها.

قال المعارض : ما أفصح صاحب هذه الرسالة ، يقول : وأما سؤال : ما حكم من قال... ، فجعل جملة (ما حكم) هي السائلة.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) وقد جمع العلامة ابن سحمان رسائل الشيخ عبد اللطيف في كتابه عنوانه : «عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» ، وهو مطبوع متداول.

(٣) ليست في «ب».

(٤) في «ب» : (الحالة).

(٥) (ق/٦١/ب).

(٦) فوزان بن سابق بن فوزان ، من عشيرة آل عثمان ، ولد في بريدة سنة : ١٢٧٥ هـ ، ونشأ بها ، وأخذ العلم عن علمائها ، وولي عدة مناصب في عهد الملك عبد العزيز بدمشق ومصر ، توفي سنة : ١٣٧٣ هـ . «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٥/٣٧٨).

والجواب: أن يقال:

هذا تحريف قبيح يعرفه كل عاقل، وكذب بحت، وليس هذا من تحريفه
بغريب ولا عجيب، ومن تأمل شدة كلبه بالعداوة وقصد التجهيل والتضليل من
غير برهان ولا دليل عرف ذلك، والذي قاله الشيخ وجرى به قلمه ونطق به فمه:
«وأما سؤالك» بضمير المخاطب لا غير.

وعلى سبيل الفرض والتقدير أن الشيخ قال ذلك فلا اعتراض عليه في ذلك؛
لأن فيه حذفاً وتقديره: وأما سؤال السائل: ما حكم من قال، وذلك جائز كما قال
الحافظ في «الفتح»^(١) أثناء كلام له: «وهذا أولى من قول من قال: ليس في كلام
عائشة حصر، ومفهوم العدد ليس بحجة، وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا
تدفع سؤال: ما الحكمة في الاختصار على ذلك» انتهى.

وأما قوله: وأعجب من فصاحته جوابه عن غير السؤال، السؤال عن حكم
مميز السفر، ومتصود موره أن يتبين لابن سحمان خطؤه في تكفير مجيز السفر،
وهذا أجاب عن السفر نفسه، فكأنه لا يعرف مواقع الخطاب، فمن وصل به الجهل
إلى هذا كيف يتصدى لجواب سؤال أورده صاحبه على العلماء، ولكن ظاهر حاله
أنه يتخيل نفسه من أكابرهم، فالثمة المستعان.

فجوابه أن يقال:

لما وقف الشيخ على السؤال وجده سؤالاً بارداً سامجاً لا يورد مثله طلبة
العلم ولا من له إلمام بالعلوم، وكأن صاحب السؤال من العوام، فأجاب - وفقه
الله - على ما يورد مثله أهل العلم وعلى ما ينبغي أن يسأل عنه السائل، وأهل العلم
لا يجيبون عما لا ينبغي الجواب عنه حتى يعدلوه، وحسن السؤال مفتاح العلم،
لما كان سؤال هذا سؤال جاهل عامي أجاب على الوجه الذي ينبغي أن يقال، فلو
ذكروا أن العالم الفلاني أجاز (/) ^(٢) السفر مطلقاً إما [أن يكون] ^(٣) عالماً بتحريم

(١) فتح الباري (٤٠٦/٩).

(٢) (ق/٦٢/أ).

(٣) زيادة من «ب».

الإقامة بين أظهر المشركين وتحريم السفر إلى أوطانهم أو [كان] ^(١) غير عالم بذلك، [فإذا كان ذلك كذلك] ^(٢) فما يلزمه؟ لا يمكن أن يجاب بأنه إن كان عالما بذلك (فهو مخطئ مأزور غير مأجور، وإن كان عن اجتهاد فله أجر واحد) ^(٣)، وهو معذور إذ قال بمبلغ علمه، (دع) ^(٤) مَنْ علم أن الله حرم ذلك ولكن عاند وكابر وأصر [واتبع هواه] ^(٥)، وشرّد على الله شراد البعير [على أهله] ^(٦)؛ فإن ذلك ليس من أهل العلم ولا ممن يخشى الله، وإنما يخشى الله من عباده العلماء.

[فلا يلتفت إلى قوله، وأيضا فإنه لما كان الجواب عن السفر نفسه أنفع للسائل عن حكم مجيز السفر لما قدمنا من الأعذار له؛ عدل عنه إلى الجواب عن السفر، وقد تبع في ذلك أهل العلم، كما قال ابن القيم رحمه الله في «الإعلام» ^(٧): «الفائدة الثانية: يجوز للمفتي أن يعدل عن جواب المستفتي عما سأل عنه إلى ما هو أنفع له، ولا سيما إذا تضمن ذلك بيان ما سئل عنه، وذلك من كمال علم المفتي وفقهه ونصحه»، وذكر كذلك أمثلة، منها: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ ^(٨)، فسألوه عن المنفق، فأجابهم بذكر المصرف إذ هو أهم مما سألوه، إلى غير ذلك من الأمثال] ^(٩).

وهذا السؤال من هؤلاء بناء منهم على أن العلماء أباحوا الإقامة بين أظهر المشركين لمن صلى وصام وزكّى وأبغض بقلبه وعادى فقط، وأنهم أجازوا

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) كتب بدلها في «ب»: (ولكن ترجح عنده أن ذلك الحظر منسوخ بالإباحة مرخص فيها بعد أن كان ممنوعا فهو مأجور غير مأزور، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع، وإن كان غير عالم بذلك فاجتهد وأخطأ فله أجر واحد، وهو معذور إذ قال بمبلغ...).

(٤) في «:» (وأما).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٥٨).

(٨) سورة البقرة (٢١٥).

(٩) ما بين المعقوفتين من «ب».

السفر مطلقاً، وهذا كذبٌ على أهل العلم رحمهم الله، ولكن أولوا كلام العلماء (حيث قالوا)^(١): «ولا يمكنه إظهار دينه ولا يمكنه إقامة واجبات دينه، فجعلوا إظهار الدين هو إقامة الواجبات، وفسروا الواجبات بفعل الصلاة والصيام والزكاة وفعل المستحبات والمندوبات، واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة: «من آمن بالله، وأقام الصلاة وآتى الزكاة...»^(٢) الحديث، وبحديث الأعرابي^(٣)، [فأخذوا لفظ: «أقام الصلاة وآتى الزكاة»، وتركوا: «من آمن بالله» وما يلزم من ذلك وما يترتب عليه من القيام بواجبات الدين، كما سيأتي بعض الإشارة إلى ذلك فيما يأتي بعد هذا في محله إن شاء الله تعالى]^(٤).

و[قولهم]^(٥) هذا لم يقله أحدٌ من العلماء، ولم يقله إلا هؤلاء الجهمية، اللهم إلا [ما ذكره إمام ضلالهم]^(٦) عثمان بن منصور (ومن تابعه)^(٧)، (فإنهم جعلوها مجرد العبادة، وفسرها بما تقدم ذكره)^(٨).

(١) ضرب عليها في «ب» وكتب: (في قولهم).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، (٣/١٠٢٧، رقم: ٢٦٣٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: زكاة الإبل، (٢/٥٢٧، رقم: ١٣٨٤)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: باب المباينة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى: لا هجرة بعد الفتح، (٣/١٤٨٨، رقم: ١٨٦٥)، ولفظه: «أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال: ويحك إن شأنها شديد، فهل لك من إبل تؤدّي صدقتها؟ قال: نعم، قال: فاعمل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً».

(٤) ما بين المعقوفتين من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ليست في «ب».

(٨) وقعت هذه العبارة في «ب» هكذا: (فإنه جعل إظهار الدين مجرد العبادة، وفسرها بما تقدم ذكره عن أتباعه هؤلاء).

وأما تهوُّر هذا المعترض بالفشر والقحة فهو مما لا نجيب عنه؛ لأنَّ الحسَّ يكذبه، ويأبى الله والمؤمنون [إلاَّ خلاف ما ادَّعاه من الفشر والهديان]^(١).
وأما دعواه أنَّي أكفر من أجاز السفر مطلقاً فبهتانٌ وكذبٌ وافتراء، ولا يوجد ذلك في شيء من كلامي، بل لا أكفر من جلس في ديار الكفر وهو مسلمٌ عاجزٌ عن الهجرة وعن إظهار دينه أو قادر على ذلك ولكن آثر حبَّ المسكن والعشيرة أو الأهل والمال والتجارة مع الإيمان بالله ورسوله^(٢).



(١) زيادة من «ب».

(٢) فيه إيضاح لمنهج العلامة ابن سحمان في حكم المقيم بديار الكفر، وأنه من أبعد الناس عن تكفير المسلمين.

فصل

قال الشيخ : «وأقوال محققي العلماء في كل عصر ومصر طافحة بتحريم السفر إلى بلاد المشركين وبتحريم الإقامة فيها لمن لم يتمكن من إظهار دينه ولمن يخاف الفتنة عليه لأجل جهله بأدلة (/)»^(١) دينه وإقامة الحجة عليه، ولعدم تمكنه من الدعوة إلى الله ولو صلى وصام، هذا لا يختلف فيه أئمة المذاهب الأربعة ومن قلدوا أمر الدين وإن خالف بعض الأتباع في ذلك كما خالفهم في مسائل الصفات وغيرها، فلا عبرة بخلافهم، ومن تتبع الخلاف لأجل معارضة المحكم فقد تزندق.

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر^(٢)

وبالجملة فقد قال ابن كثير رحمه الله تعالى لما تكلم على آية النساء^(٣) «والله أعلم» وهذه الآية عامة في كل من أقام بين ظهرائني المشركين وهو قادر على الهجرة وليس متمكنا من إقامة الدين، فهو ظالم لنفسه، مرتكب حراما إجماعا وينص هذه الآية^(٤) انتهى.

انظر إلى حكايته الإجماع وهو إمام يعرف أهل الإجماع الذي يحتج به في مسائل الإجماع إذ بعدهم كثر الاختلاف والنزاع، فلا عبرة بما من شذ عنهم، وكلام ابن كثير كافٍ في رد ما لفق الملقون من ذكر اختلاف العلماء والعمومات التي لا صراحة فيها ولا دليل على المقصود من النزاع، فكيف تعارض بها محكمات الكتاب والسنة وإجماع سلف

(١/ب).

السيوطي في «إلتقان» (٤١/١) لابن الحصار المالكي في كتابه: «الناسخ والمنسوخ».
«إله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ...﴾»، الآية: ٩٧ النساء.

ابن كثير، (١/٦٦١).

قال المعارض: أقول: جرى هذا على عادته، وجعل يخبط خبط عشواء، لا يدري ما له مما عليه، فحكى إجماع المحققين في جميع الأعصار والأمصار - ومعلوم أن غيرهم لا يعتد به - على أن السفر في جميع بلاد المشركين - والمراد بها عند هذا الرجل الحجاز ونحوها من البلاد - حرام إلا بشروط منها: إظهار الدين، والمراد به عنده الإنكار باللسان... إلى آخر ما ذكر.

والجواب أن يقال:

قد تقدّم ذكر النصوص من الكتاب والسنة في إطلاق الوعيد على من فعل محرماً، وحكاية الإجماع عمّن يعتد بخلافه عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (تعالى) ^(١) والأئمة الأربعة ممن يعتد بخلافه، ونذكره هاهنا أيضاً.

قال رحمه الله (تعالى) ^(١): «الحادي عشر: أن العلماء متفقون على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم، وإنما خالف بعضهم في العمل (/) ^(٢) بأحاديثها في الوعيد خاصة، فأما في التحريم فليس فيه خلاف معتد بحسب، (فما) ^(٣) زال العلماء من الصحابة ومن بعدهم من التابعين والفقهاء منهم في خطابهم وكتبهم يحتاجون بها في موارد الخلاف وغيره، بل إذا كان في الحديث وعيد كان ذلك أبلغ في اقتضاء التحريم على ما تعرفه القلوب، وتقدم فيها التنبيه على رجحان قول من يعمل بها في الحكم واعتقاد الوعيد، وأنه قول المهور، وعلى هذا فلا يقبل سؤال مخالف الجماعة.

الثاني عشر: أن نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جداً، والقول راجعاً واجب على وجه العموم والإطلاق من غير أن يعين شخص من أشخاص، فيقال: هذا ملعون أو مغضوب عليه أو مستحق للنار» انتهى المقصود ^(٤).

ساقطة من «ب».

(أ/٦٣/١).

أب: (وما).

تقدم (ص/١٧٠).

وقد تقدّم كلام ابن كثير وحكايته للإجماع، وحكم السفر للتجارة والتكسب حكم الإقامة لا فرق، ومن ادّعى الفرق فعليه الدليل، فهذا إجماع العلماء [واتفاقهم]^(١) على تحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادراً على الهجرة وليس متمكناً من إظهار دينه، وعلى القول بموجب آيات الوعيد وأحاديثه فيما اقتضته من التحريم على وجه العموم والإطلاق.

وأما قوله: والمراد بها عند هذا الرجل الحجاز ونحوها من البلاد.

والذي في جواب الشيخ: بلاد المشركين، فلا أدري ما قصده بذكر الحجاز خاصة، وهي لم تذكر في شيء من كلامنا، وهذا المعترض أطلق اسم الحجاز ولم يخصّ بلداً دون بلد منه، والحجاز إذا أطلق فهو مكة والمدينة واليهامة [وعروضها]^(٢) وخيبر وفدك وما والاها، سمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد كما ذكره الحنابلة في كتب الفقه كالشرح الكبير و«المعني» وغيرهما^(٣)، فإن قال: إنما أعني خصوصاً من هذا العموم والإطلاق قلنا له: فكيف جاز لك أن تطلق لفظاً عاماً وأنت تريد به خصوصاً، وإذا قلنا به نحن كان ذلك ممنوعاً في حقنا غير جائز، وقد زعمت أنا أننا بلفظ عام يدخل فيه الأولون والآخرين، ونحن إنما أردنا خصوصاً كما (/)^(٤) أوضحناه فيما تقدّم، وألزمنا به تكفير جميع الرسل، فإن كان ذلك لازماً لكل من أتى بلفظ عام وهو يريد به خصوصاً كان ذلك من اللازم على قولك أنا نرى ونعتقد أن اليهامة [وعروضها]^(٥) (وما والاها من البلاد)^(٦) بلاد شرك؛ لأنها من الحجاز، وهذا لا يصور صدوره منّا إلا مكابر أو مجنون، وهكذا يكون كلام من لا يدري ما يقول.

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) انظر: «الشرح الكبير» (١٠/٤٧٠)، و«المعني» (١٣/٢٤٤).

(٤) (ق/٦٣/ب).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) مساقطة من «ب».

وأما قوله: إلا بشروط... إلى آخره.

فنعم قاله الشيخ، وبها قال أهل العلم، كما يأتي ذكره.

وقوله: ومنها: أن يكون عالماً بأدلة جميع الدين مقيماً الحجة على جميعه، كما يفيد إضافة المفرد.

فيقال:

هذا مفهومك وتصرفك، وأما كلام الشيخ فهو ما تقدم ذكره لا غير، وقد قال شيخنا الشيخ عبد اللطيف رحمه الله (تعالى) ^(١) في مسألة إظهار الدين: «الوجه الثالث: أن نصّ عبارات علمائنا وظاهر كلامهم وصريح إشاراتهم (أنه) ^(٢) من لم يعرف دينه بأدلته وبراهينه لا يباح له السفر إليهم، فالرخصة مخصوصة بمن عرفه بأدلته المقررة في الكتاب والسنة، ومثل هذا هو الذي يتأتى منه إظهار (الدين) ^(٣) والإعلان به، وكيف يظهره من لا يدريه ولا إمام له بأدلته القاطعة للخصم ومبانيه:

فَقَرُّ الْجَهْلِ بِلَا عِلْمٍ إِلَى أَدَبٍ فَقَرُّ الْحِمَارِ بِلَا رَأْسٍ إِلَى رَسَنِ ^(٤)

حتى ذكر جمع تحريم القدوم إلى بلد تظهر فيها عقائد المبتدعة كالخوارج والمعتزلة ^(٥) والرافضة إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل وعرف أدلته وأظهره عند الخصم... إلى آخر كلامه ^(٦).

وسنورده في مسألة إظهار الدين إن شاء الله (تعالى) ^(٧) لتتم الفائدة.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) في «ب»: (أن).

(٣) في «ب»: (دينه).

(٤) شرح ديوان المتنبي «(٢١١/٤)».

(٥) سموا بذلك لأن كبيرهم واصل بن عطاء اعتزل حلقة الحسن البصري رحمه الله، ولهم أصول خمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: «المقالات» (١/٢٣٥)، و«الفرق بين الفرق» (ص/٩٣).

(٦) أعيون الرسائل «(١/٢٢٤-٢٢٥)».

(٧) ساقطة من «ب».

فانظر إلى كلام الشيخ رحمه الله (تعالى)^(١)، ثم تأمل دعواهم الخاطئة الكاذبة أنهم لا يطعنون على الشيخ ولا يعذرون من طعن عليه، والشيخ - وفقه الله (تعالى)^(٢) - إنما عني ما ذكره والده من قوله: إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل، والمعتز حَرَّفَ وتصرَّف وزعم أن قصده جميع الدين كله، متقيا الحجة على جميعه، فالله المستعان.

وأما قوله: ومنها: أن يتمكن من الدعوة إلى الله.

فنعم لأنها من إقامة الدين (/) ^(٣) بنص القرآن، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ ^(٤)، فالدعوة إلى الله من إقامة الدين، وهي طريقة الرسل وأتباعهم على الحقيقة لا على الدعوى والانتساب، كما ذكره أهل العلم.

وأما قوله: وزعم أن هذا مذهب الأئمة الأربعة... وهذا مفهوم من أول كلامه؛ لأنهم من المحققين.

فنعم؛ فقد نقل ابن هبيرة^(٥) اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الهجرة^(٦)، وذلك عمل منهم بموجب الآيات والأحاديث القاضية بالتحريم من إطلاق الوعيد لمن أقام بين أظهر المشركين، وحكم السفر حكم الإقامة لا فرق، وقد أبطل مالك إمام دار الهجرة شهادة من دخل بلاد الهند لأجل التجارة، ذكره القرطبي في «المفهم»^(٦).

(١) ساقطة من «ب».

(٢) (ق/٦٤/أ).

(٣) سورة الشورى (١٣).

(٤) الوزير يحيى بن محمد بن هبيرة أبو المظفر الشيباني الحنبلي، قرأ القراءات، وسمع الحديث، وكانت له معرفة جيدة بالنحو واللغة والعروض، وتفقه على مذهب الإمام أحمد، وصنف كتابا جيدة، منها «الإفصاح عن معاني الصحاح» في مجلدات، توفي سنة: ٥٦٠ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٤٢٦)، و«البداية والنهاية» (١٦/٤١٥).

(٥) «الإفصاح» (٩/١٦٢).

(٦) (٤/٦٩).

[وقال أيضا: لا يحل لأحد أن يقيم في بلد يسب فيها السلف^(١)] ^(٢)، فهذا
إمام دار الهجرة أحد الأئمة الأربعة و[هو]^(٣) ممن يعتد به.

قال المعترض: ثم ذكر كلام ابن كثير ظاناً أنه له، وهو عليه لكن لا يشعر
بذلك لجهله، ثم أثنى عليه وشهد له بالإمامة ومعرفة الإجماع الصحيح، وهو
كذلك رحمه الله (تعالى)^(٤)، أنطق الله هذا الرجل بذلك لإقامة الحجّة عليه،
فيقال له: بيننا وبينك كلام من شهدت له بالإمامة؛ فإنه لم يذكر ما ذكرت من
الشروط، وإنما ذكر أن شرط تحريم الإقامة بين ظهراي المشركين القدرة على
الخروج، وهذا أهملته، والتمكن من إقامة الدين، وليس معناه ما تزعمه من أنه
القدرة على الإنكار باللسان، وإنما معناه التمكن من عبادة الله بأن لا يمنع من
فعل واجب ولا يكره على فعل محرم، وهذا الذي ذكره ابن كثير رحمه الله
(تعالى)^(٥) هو قول الأئمة المتبوعين، ولم نعلم عن أحد من أتباعهم خلافاً.

والجواب ومن الله أستمدّ الصواب أن يقال:

أمّا ما ذكرت من أن كلام الحافظ ابن كثير عليه (/) ^(٦) لا له فممنوع،
والعكس أصوب كما سنبينه.

وأما قولك: بيننا وبينك كلام من شهدت له بالإمامة.

فنعم، هو بيننا وبينك، ونعم الإمام كان، وأمّا تفسيرك لكلامه وصرفه عما
دل عليه لما تهواه نفسك فممنوع مردود عليك، والمرجع فيما أجمله وأطلقه إلى

(١) انظر: (ص/ ١٧٢).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) (ق/ ٦٤/ ب).

تفسير العلماء الأئمة أهل المعرفة (والإتقان)^(١) وحملة السنة والقرآن وإلى تفصيلهم، [وسياتي بيان ذلك]^(٢).

وأما الشروط التي ذكر الشيخ فهي كلام العلماء، لم يقلها الشيخ من تلقاء نفسه، وهي من أنواع العبادة التي أجهلها ابن كثير ومن إقامة الدين ومن واجباته، ولا يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر أنها ليست من إقامة الدين ومن واجباته ولا من عبادة رب العالمين، وحتى أنت لا تقدر على دفعها ومنعها من ذلك إن كنت ممن يؤمن بالله واليوم الآخر، وكونك جهلت هذه الشروط ولم تعلم أن أحدا من تابعي الأئمة قال بها فنعم، لا تعلم ذلك ولا تدري، وإنما يدري ذلك ويعلمه أهل العلم، وأنت لست من أهل العلم، إنما أنت من الصم البكم الذين لا يعقلون، لست من ليلي ولا قلامه ظفر.

[وأما كون ابن كثير لم يذكر ما ذكر الشيخ من الشروط، فكذلك لم يذكر رحمه الله أن معنى العبادة والتمكن من إقامة الدين هو مجرد فعل الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان والتلفظ بالشهادتين فقط كما تزعم ذلك، وإنما ذكر كلاما مجملا يدخل فيه ما ذكره العلماء مفصلا كما مر ويأتي]^(٣).

(فأما)^(٤) القدرة على الخروج فحق، وإن أهمله فهو معلوم مفهوم لا ينكر، وليس إهماله عن قصد ولا جهل، وأما التمكن من إقامة الدين فمن إقامته الدعوة إلى الله بنص القرآن، وهو من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، لا ينكره إلا جاهل مارج، وأما الإنكار باللسان فهو كذلك من إقامة الدين ومن

(١) في «ب»: (والإيمان).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (وأما).

عبادة رب العالمين، ولا يقول: إنه ليس منها إلا من عدم الإيمان وكان على نصيب وحظ وافر من الطغيان، كما ذكره ابن جرير عن أهل العلم.

والإنكار باللسان هو المنجي عند نزول العقوبات كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِمُ أَخْبِئْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ...﴾^(١) الآية.

وفي «المسند» و«السنن» عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ إِذَا عَمِلَ الْعَامِلَ بِالْخَطِيئَةِ (/)»^(٢) جاءه الناهي تعذيراً، فإذا كان من الغد جالسه وواكله وشاربه كأنه لم يره على خطيئة بالأمس، فلما رأى الله ذلك منهم ضرب قلوب بعضهم على بعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون، والذي نفس محمد بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد السفية ولتأطرنه على الحق أطراً أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعننكم كما لعنهم»^(٣).

وذكر ابن أبي الدنيا^(٤)، عن وهب بن منبه^(٥) قال: «لما أصاب داود الخطيئة قال:

(١) سورة الأعراف (١٦٥).

(٢) (ق/٦٥/أ).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩١/١)، وأبو داود في «السنن»، كتاب: باب: الأمر والنهي، (٥٢٤/٢)، رقم: (٤٣٣٦، ٤٣٣٧)، والترمذي في «الجامع»، كتاب: تفسير القرآن، سورة المائدة، (٢٥٢/٥)، رقم: (٣٠٤٧)، وابن ماجه في «السنن»، كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (١٣٢٧/٢)، رقم: (٤١٠٦) من حديث أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، ولم يسمع منه، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (ص/٣٢٥، رقم: ٧٩٩).

(٤) عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، أبو بكر بن أبي الدنيا، الحافظ المصنف المشهور، له التصانيف النافعة الشائعة الذائعة في الرقاق وغيرها، كان ثقة صدوقاً حافظاً ذا مروءة، توفي سنة: ٢٨١هـ. «سير أعلام النبلاء» (٣٩٧/١٣)، «البداية والنهاية» (٦٥٧/١٤).

(٥) وهب بن منبه بن كامل أبو عبد الله الأبنائوي البجلي، الإمام العلامة الأخباري القصصي، تابعي جليل، له معرفة بكتب الأوائل، وكان له صلاح وعبادة، توفي سنة: ١١٠هـ. «سير أعلام النبلاء» (٥٤٤/٤)، و«البداية والنهاية» (٥٨/١٣).

في الدنيا جميعها، وقلَّ أن يُرى (/) ^(١) منهم من يحمرَّ وجهه ويمرَّه الله،
ويغضب لحرمانه، ويبدل عرضه في نصرة دينه، وأصحاب الكبائر أحسن حالاً
عند الله من هؤلاء» انتهى ^{(٢)(٣)}.

[فهذه الواجبات التي ذكرها ابن القيم رحمه الله تعالى التي من تركها ولم
يفعلها كان أقل الناس ديناً، وأمقتهم عند الله، وأصحاب الكبائر أحسن حالاً
عند الله منه، ليست عندك من العبادة ولا من إقامة الدين؛ لأن ابن كثير لم
يذكرها في الشروط في زعمك الباطل، ولعمرك الله إن القيام بها من العبادة ومن
التمكن من إقامة الدين] ^(٤).

وأما قولك: وإنما معناه التمكن من عبادة الله بأن لا يمنع من فعل واجب
ولا يكره على فعل محرم.
فـ[أقول] ^(٥):

لعمرى؛ إنَّ هذا لحقٌّ ولا مزية فيه، ولكن الشأن كلَّ الشأن في معرفة
الواجبات ما هي، وما تعريف هذه العبادة، وقد ذكر العلماء تعريف العبادة
فقال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه: «العبادة اسمٌ جامع لكل ما يحبه
الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة» ^(٦).

أومن أنواعها الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة لله
ورسوله وعباده، ونصر الله ورسوله وكتابه ودينه، فالقيام بهذه الأنواع من

(١) (ق/٦٥/ب).

(٢) «عدة الصابرين» (ص/١٢١).

(٣) من تأمل كلام ابن القيم رحمه الله علم علم اليقين حرص أئمة الدعوة ونصحهم للناس في
بذل ذريعة تقدر في أصل التوحيد أو مكملاته.

(٤) «باب المعقوفين زيادة من «ب».

(٥) «زيادة من «ب».

(٦) «المعجم الفتاوى» (١٠/١٤٩).

فعل الواجب، والتارك لها من أمقت الناس عند الله وأقلهم ديناً^(١)، (إنكار المنكر باللسان من الأقوال)^(٢) التي يحبها الله ويرضاها، فهو نوع من أنواع العبادة الظاهرة، وكذلك الدعوة إلى الله، ولا ينكر هذا إلا جاهل مكابر في الحسيات مباحث في الضروريات.

ولما ذكر صاحب «التوضيح عن دين الخلاق في الرد على أهل العراق»^(٣) أنواع العبادة؛ ذكر (منها)^(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٥)، ومن المعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان وهو أضعفها، وقد قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٦) [الآية]^(٧).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى على هذه الآية بعد ذكر الأحاديث الواردة في فضل هذه الأمة والسبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب: «فمن اتَّصف من هذه الأمة بهذه الصفات دخل معهم في المدح، كما قال قتادة: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حجة حجها رأى من الناس دعة فقرأ هذه الآية: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ (الآية)^(٨)، ثم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ما بين القوسين كتب بدله في «ب»: (وإنكار المنكر باللسان أحد هذه الواجبات والأنواع...).

(٣) هناك خلاف قوي ومعتبر في نسبة هذا الكتاب للعلامة سليمان بن عبد الله، وذهب بعض العلماء إلى عدم نسبته له. انظر: مقدمة «مجموع الرسائل» للعلامة سليمان بن عبد الله، تحقيق: د. الوليد آل فريان (ص/ ١٧-١٩).

(٤) في «ب»: (فيها).

(٥) التوضيح عن توحيد الخلاق» (ص/ ١٩١).

(٦) سورة آل عمران (١١٠).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) ساقطة من «ب».

قال: مَنْ سَرَّه أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَلْيُؤَدِّ شَرْطَ اللَّهِ (تعالى) ^(١) فِيهَا. رواه ابن جرير ^(٢)، ومن لم يتصف بذلك أشبه أهل الكتاب الذين ذمهم الله بقوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ ^(٣) (/) ^(٤) الآية انتهى ^(٥).

فتبين أن هذا الشرط الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من اتصف به فهو من خيار هذه الأمة ومن مدحه الله وأثنى عليه، ومن لم يتصف به كان من أشباه أهل الكتاب الذين ذمهم الله (تعالى) ^(٦)، وهؤلاء هم شرار الأمة لشبههم أهل الكتاب فيما ذمهم الله به، فالله المستعان.

وقال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ^(٧)، فذكر تعالى أن سبب اللعنة لهم العصيان والاعتداء وعدم التناهي عن المنكر، وقد قال بعض السلف: الساكت عن الحق شيطان أخرس، والمتكلم بالباطل شيطان ناطق.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ ^(٨) أَخْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِزِّ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا (يَفْسُقُونَ) ^(٩)، فأخبر

(١) ساقطة من «ب».

(٢) تفسير ابن جرير (٤/ ٤٣).

(٣) سورة المائدة (٧٩).

(٤) (ق/ ٦٦/ ١).

(٥) تفسير ابن كثير (١/ ٤٨٥).

(٦) ساقطة من «ب».

(٧) سورة المائدة (٧٨-٧٩).

(٨) زيادة من «ب».

(٩) في النسختين: (يكسبون).

(١٠) سورة الأعراف (١٦٥)، ووقع في الأصل: (فأنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يكسبون) وكتب في الحاشية: (يفسقون).

يا رب اغفر لي قال: قد غفرتها لك وألزمت عارها بني إسرائيل، قال: يا رب كيف وأنت الحكم العدل لا تظلم أحداً، أعمل أنا الخطيئة وتلزم عارها غيري، فأوحى الله إليه: إنك لما عملت الخطيئة لم يعجلوا عليك بالإنكار^(١).

وذكر ابن أبي الدنيا أيضاً: «أنَّ الله تعالى أوحى إلى يوشع بن نون: أني مهلك من قومك أربعين ألفاً من خيارهم، وستين ألفاً من شرارهم، قال: يا رب هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار؟ قال: إنهم لم يغضبوا لغضبي وكانوا يذاكلونهم ويشاربونهم»^(٢).

وذكر ابن عبد البر وغيره: «أن الله تعالى أمر ملكاً من الملائكة أن يخسف بقرية، فقال: يا رب إن فيهم فلاناً الزاهداً، قال: به فابدأ، وأسمعني صوته، إنه لم يتمرَّ وجهه في يومًا قطَّ»^(٣) [انتهى]^(٤).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وليس الدِّين بمجرّد ترك المحرّمات الظاهرة، بل بالقيام مع ذلك بالأمور المحبوبة لله، وأكثر الديّانين لا يعبّثون منها إلّا بما شاركهم فيه عموم الناس، وأما الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة لله ورسوله وعباده ونصرة الله ورسوله وكتابه ودينه فهذه الواجبات لا تخطر ببالهم، فضلاً عن أن يريدوا فعلها، فضلاً عن أن يفعلوها، وأقلّ الناس ديناً وأمّقتهم (الله)^(٥) من ترك هذه الواجبات، وإن زهد

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص/ ٢٧ رقم: ١٥)، و«الرقعة والبكاء» (ص/ ٢٥٤ رقم: ٣٨٧).

(٢) أخرجه في كتاب «العقوبات» (ص/ ٢٧ رقم: ١٣).

(٣) ورواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص/ ٢٨، رقم: ١٦) من رواية مسعر قال: بلغني أن ملكاً... فذكره.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (عند الله).

تعالى أنه لم ينج من السوء إلا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وأمّا الساكت عن الأمر والنهي الذي لم يرفع رأساً بما كان عليه أهل الحق ولم يكن له غيرة وأنفة من رؤية الباطل وأهله والنفرة منهم، بل هو مع من هبّ ودرج، وحصل له منهم أمرٌ دنيوي فهو كالراضي، بخلاف الساكت المنكر المبغض لأهل الكفر والمعاصي الكائن مع أهل الحق باطنا وظاهرا، بحيث يعلم الكفار أنه من المنكرين المبغضين لهم.

فقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «الإعلام»^(١): «وأشكل على ابن عباس أمر الفرقة الساكتة التي لم ترتكب ما نهيت عنه من اليهود أهل عذبوا أو نجوا؟ حتى بين له مولاة عكرمة دخولهم في الناجين دون المعدّين، وهذا هو الحق؛ لأنه سبحانه قال عن الساكتين (/) ^(٢): ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا...﴾ ^(٣) الآية، فأخبر أنهم أنكروا فعلهم وغضبوا عليهم وإن لم يراجهمهم بالنهي فقد واجههم به من أذى الواجب عنهم؛ فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، فلما قام به أولئك سقط عن الباقيين، فلم يكونوا ظالمين بسكوتهم، وأيضا فإنه سبحانه (وتعالى)^(٤) إنما عذب الذين نسوا ما ذكروا به وعتوا عما نهوا عنه، وهذا لا يتناول الساكتين قطعاً، فلما بين عكرمة لابن عباس أنهم لم يدخلوا في الظالمين (المعدّين)^(٥) كساه بردة وفرح به»^(٦) انتهى.

(١) (١/٣٥٣)، وفي «ب»: (أعلام الموقعين).

(٢) (ق/٦٦/ب).

(٣) سورة الأعراف (١٦٤).

(٤) ليست في «ب».

(٥) ماقطة من «ب».

(٦) أثر ابن عباس أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢/٢٤٠)، ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (٦/٩٣)، وأخرجه أيضا الحاكم في «المستدرک»، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الأعراف، (٢/٣٥٢)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى»، كتاب: آداب القاضي، باب: باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاية مما يكون أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر من فروض الكفايات، (١٠/٩٢).

فتبين أن من واجبات الدين مواجهة أهل المعاصي بالإنكار عليهم والتصريح لهم بذلك جهاراً، وهؤلاء الجهال المتنطعون المتمعلمون يقول قائلهم: ليس الإنكار باللسان من إقامة الدين ولا من فعل الواجب ولا من العبادة التي أجملها ابن كثير (رحمه الله تعالى)^(١).

فإن قيل: فهذه الفرقة لم يواجهوا أهل المنكر بالإنكار عليهم، وقد دخلوا في الناجين؟.

قيل: إذا كان الساكتون من أهل الإنكار ومن جملتهم ووافقوا أهل الإنكار باللسان على ذلك [وتكلموا به]^(٢) فإن الواجب يسقط عنهم إذا قام به البعض، مع أن الله تعالى إنما أثنى على الناهين ومدحهم وسكت عن الساكتين فلم يذكرهم بشيء؛ لأن درجاتهم ومرتبته دون مرتبة أولئك، فاستحقوا الذكر والثناء دون الساكتين الناجين.

فلو قدر أن طائفة من المقيمين بين أظهر المشركين أو المسافرين إليهم قاموا بهذا الواجب فواجهوا أعداء الله ورسوله بالبراءة منهم ومما يعبدون وأظهروا لهم العداوة والبغضاء، وكان من المعلوم [عند الكفار]^(٣) أنهم كلهم على هذا الأمر كان ذلك مسقطاً للواجب عمن لم يتكلم منهم، بدليل أن جعفرًا وأصحابه (رضي الله عنهم)^(٤) لما قدموا [إلى]^(٥) الحبشة مهاجرين، وأرسل إليهم النجاشي بعد قدوم عمرو بن العاص في شأنهم، فوكلوا الكلام إلى جعفر، فقام بالواجب منهم، ولم يتكلم غيره من أصحابه، والقصة معروفة مشهورة^(٦)، وقد واجههم

(١) ليست في «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) أخرجهما أحمد في «المسند» (٤٦١/١)، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧٤/٤): «وهذا إسناد جيد قوي»، وحسن إسناده الحافظ في الفتح (١٨٩/٧)، وانظر: «البداية والنهاية» (١٧٤-١٨٦/٤).

بأن عيسى عبد الله ورسوله (/)^(١) خلاف ما يعتقدون[ه؛ لأن هذا هو إظهار الدين]^(٢).

فإذا تبين أن (النهي إنكاراً باللسان، فالدعوة إلى الله)^(٣) وإنكار المنكر باللسان ومراغمة أعداء الله وأعداء رسوله ومباداتهم بالعداوة والبغضاء والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٤) ومعرفة الإنسان دينه بأدلتها الشرعية القاطعة للخصم [من أنواع العبادة]^(٥)، كل ذلك من إقامة الدين، وجامع ذلك العبادة، (و)^(٦) هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، [ولا يتم الإسلام والإيمان ولا يستقيم إلا به]^(٧)، فبأي دليل تخرج هذه الأنواع من لفظ العبادة أو من إقامة الدين، ولفظ العبادة لفظ عام مطلق مستغرق لجميع أفراد العبادة ﴿قُلْ﴾^(٨) هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^(٩)، فهذا هو الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

وأيضاً فني قوله: بأن لا يمنعوه من فعل واجب...

(فأوجب)^(١٠) الواجبات التوحيد ولوازمه ومكملاته، وذلك أن أصل دين الإسلام وقاعدته أمران:

الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاتة به، وتكفير من تركه.

(١) (ق/٦٧/أ).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (هذا من الدعوة إلى الله كان إنكار المنكر باللسان ومراغمة...).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (التي).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) ليست في «ب».

(٩) سورة البقرة (١١١).

(١٠) في «ب»: (أن أوجب).

الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله، ومن لوازم ذلك إظهار الحب في الله والبغض في الله، والموالاة فيه والمعاداة فيه، وهذه الأعمال من مكملات إيمان العبد.

وقال شيخ الإسلام وعلم الهداة الأعلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «الموضع الثاني: «أنه ﷺ لما قام ينذرهم عن الشرك ويأمرهم بضدّه وهو التوحيد لم يكرهوا ذلك واستحسنوه، وحدثوا أنفسهم بالدخول فيه، إلى أن صرح بسبّ دينهم وتجهيل علمائهم، فحينئذ شمروا له ولأصحابه عن ساق العداوة...» إلى أن قال: «فإذا عرفت هذا عرفت أن الإنسان لا يستقيم له إسلام ولو وحّد الله وترك الشرك إلّا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء»^(١).

قال (شيخنا)^(٢) الشيخ عبد اللطيف (رحمه الله تعالى)^(٣): «فانظر إلى تصريح ((١)) الشيخ بأن الإسلام لا يستقيم إلّا بالعداوة والبغضاء، فأين التصريح من هؤلاء المسافرين والأدلة من الكتاب والسنة ظاهرة متواترة على ما ذكره الشيخ، وهو موافق لكلام المتأخرين من إباحة السفر لمن أظهر دينه، ولكن الشأن كلّ الشأن في إظهار الدين»^(٥).

قلت: هذا كلام الشيخ عبد اللطيف وكلام الشيخ محمد أن إظهار الدين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء، [وهم يزعمون أنهم لا يطعنون على الشيخ لا يعذرون من طعن فيه، وينكرون على من قال: إن إنكار المنكر باللسان من

(١) اشرح ستة مواضع من السيرة» ضمن «مجموع مؤلفاته» (٢٤١/٦)، و«الدرر السنية» (١١٣/٨).

(٢) سائطة من «ب».

(٣) است في «ب».

(٤) (ق/٦٧/ب).

(٥) فيون الرسائل (١/٢٢٢ - ٢٢٣).

إظهار الدين، ويسمون ذلك غلوًا ومجازفةً وابتداعاً^(١)، وهل وقعت المخالفة بيننا وبين أعدائنا إلا في صريح كلام الشيخ محمد وكلام الشيخ عبد اللطيف، فتأمل بشرائر قلبك هذا الكلام وما بعده، واعرف مواردهم تعرف مصادرهم، وخذ (دليلك)^(٢) تعليلًا وتشبيهاً.

رجعنا إلى كلام الشيخ، قال رحمه الله (تعالى)^(٣): «وَهَلْ اشْتَدَّتْ الْعَدَاوَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ إِلَّا لَمَّا كَافَحَهُمْ بِمُسَبَّةٍ دِينِهِمْ وَتَسْفِيهِ أَحْلَامِهِمْ وَعَيْبِ آلِهِمْ، وَأَيُّ رَجُلٍ تَرَاهُ يَعْمَلُ الْمُطَيَّ جَادًّا فِي السَّفَرِ إِلَيْهِمْ وَاللَّحَاقِ بِهِمْ حَصْلَ مِنْهُ أَوْ نَقْلَ عَنْهُ مَا هُوَ دُونَ هَذَا الْوَاجِبِ» انتهى^(٤).

فهذا كلام من تزعمون أنكم لا تعذرون من طعن عليه قد صرح أن التصريح لهم بالعداوة والبغضاء من فعل الواجبات، وإذا منعه أن لا يفعل هذا الواجب فماذا توجبون عليه أنتم إذا، وقد ذكر رحمه الله أن كلام الشيخ قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة عليه، وأنه موافق لكلام المتأخرين من إباحة السفر لمن أظهر دينه.

[وإذا كان الشيخ قد صرح أن هذا إظهار الدين وأنه موافق لكلام المتأخرين، وقد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة عليه؛ تبين لك أن هؤلاء الصعافقة الحمقى لم يكرههم يعمهون، وفي ريبهم يترددون، أترى أن نعدل عن صريح كلام أئمة أهل الإسلام ونأخذ بمفهوم هذا المتنطع المتعمق؟!]^(٥).

ثم كيف يجول في خلد أحد من الناس ممن له أدنى مسكة من دين أو عقل أن إبراهيم من مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء أنها ليست من إقامة الدين

١- ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

٢- «ب»: (قياسك).

٣- «ب»: «ب».

٤- «ب»: «ب».

٥- «ب»: «ب».

ولا من العبادة التي أمر الله بها، وقد أمر الله المؤمنين أن يتأسوا به فيها، ففعل الصحابة رضي الله عنهم ما أمروا به، فعادوا أقربائهم، وأظهروا العداوة والبغضاء، كما ذكره البغوي^(١) رحمه الله تعالى^(٢)، فكيف يدعي من أعمى الله بصيرة قلبه أن هذا خاص بالرسول، فقاتل الله الجاهل ماذا يفعل بأصحابه.

فهذا من تفسير كلام ابن كثير رحمه الله (تعالى)^(٣) الذي تزعم أنه الحكم بيننا وبينك قد فسر العلماء، وبيّنوا ما أجله وأطلقه كما مرّ و(/)^(٤) يأتي إن شاء الله تعالى.

وأما ما فهمته أنت من قصر العبادة على مجرد فعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة وفعل المندوبات والمستحبات ففهمك مردود، وقولك مطّرح ساقط هالك؛ لأنك لست من العلماء، وليس الخلف بيننا وبينك في نص كلام العلماء، [وإن كان لا يفيدك شيئاً]^(٥)، وإنما هو في معاني كلامهم ومفهوم خطابهم وتحميله ما لا يحتمل، والجمود على ظواهر العبارات والإطلاقات.

وأما قول المعترض: وقد فسر ابن كثير نفسه إقامة الدين بما ذكرنا فقال عند تفسير قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّي أَرْضِي وَإِسْعَةً فَإِنِّي فَأَعْبُدُونِ﴾^(٦) قال: لهذا أمر من الله سبحانه لعباده المؤمنين بالمجرة من البلد الذي لا يقدرّون فيه على إقامة الدين فيها إلى أرض الله الواسعة، حيث يمكن إقامة الدين بأن يوحدوه

(١) هو الإمام المفسر الحافظ الفقيه أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي ولد سنة، مؤلف كتاب «معالم التنزيل»، و«شرح السنة»، و«التهذيب»، و«المصابيح»، كان علامة زمانه، وكان ديناً ورعاً زاهداً عابداً صالحاً، توفي سنة ٥١٦ هـ. «تذكرة الحفاظ» (١٢٥٧/٤)، و«البداية والنهاية» (٢٦٢/١٦).

«معالم التنزيل» (٩٥/٨).

«لست في «ب».

«ق/٦٨/١».

«قادة من «ب».

«تذكرة العنكبوت (٥٦).

ويعبدوه كما أمرهم، ولهذا قال تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَآعْبُدُونِ﴾، ثم ذكر حديث الزبير بن العوام^(١) رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «البلاد بلاد الله، فحيثما أصبت خيراً فأقم»^(٢) رواه الإمام أحمد^(٣).
(والجواب)^(٤) أن يقال:

معاذ الله؛ إن بين ما ذكره ابن كثير وبين ما ذكرته بون^(٥) عظيم.

والله ما استويا ولن يتلاقيا حتى تشيب مفارق الغربان^(٦)

فإن التوحيد له لوازم ومكملات يقول بها ابن كثير ويعتقدها ويدين الله بها ويقررها، وأنت لا تقول بها ولا تدين بها، بل هي عندك من البدع والجهالات والضلالات التي لا يقول بها من يعتد بقوله، ولا اشترطها أحد (/)^(٧) من أهل العلم، كأنك قد اطلعت على ما قاله أهل العلم واحتويت عليه، وحاشا وكلا ولا نعمت عين، فيل يقول من له إمام بالعلوم: إن قولكما على حد سواء.

تالله ما هذا بقول منصف يا للعقول أيستوي القولان^(٨)

(١) هو الصحابي الجليل: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي أبو عبد الله الأسدي، حوارى رسول الله ﷺ، وابن عمته صفية بنت عبد المطلب، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، أسلم وله اثنتا عشرة سنة، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وتوفي سنة ٣٦ هـ. «البداية والنهاية» (١٠/٤٧٩)، و«الإصابة» (٢/٥٥٣).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/١٦٦)، والطبراني في «الكبير» (١/١٢٤، رقم: ٢٥٠)، ولفظه: «فحيث وجد أحدكم خيراً فليقلق الله وليقم»، قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٤٦٤) عن رواية الطبراني: «وفيه من لم أعرفه». وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/١٩٩، رقم: ٧٩٠): «رواه أحمد والطبراني من حديث الزبير بسند ضعيف»، وكذلك قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص/١٤٧، رقم: ٣٠٤).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/٥١٧-٥١٨).

(٤) «ب»: (فالجواب...).

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) ليست من «الكافية الشافية» لابن القيم (رقم: ١٤٦٤).

(٧) (ق/٦٨/ب).

(٨) لم أقف عليه.

وما أحسن ما قيل:

وما يستوي الشخصان هذا مصعدٌ إلى المرقب الأعلى وهذا مصوب^(١)
فأمّا ما ذكره ابن كثير فحقٌ وصواب، ولكن الشأن كلّ الشأن في (فهم)^(٢)
[معنى إطلاق]^(٣) كلامه وإجماله، فالدين كلمة جامعة لخصال الخير، لا تقتيد
بنوع دون نوع، وقد تقدّم تعريف العبادة، وأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله
ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، والتوحيد لا يتم ولا يستقيم
إلا بلوازمه ومكملاته.

[وإذا كانت المعادة والموالاتة هي معنى لا إله إلا الله، وهي أصل الإسلام،
والتصريح بها لأعداء الله هي ملة إبراهيم التي سفه الله من رغب عنها؛ كيف
يستقيم التوحيد وتتم العبادة بدون القيام بأصله ومعناه وبدون ملة إبراهيم،
أفيظن ذو عقل ودين أن العماد ابن كثير لا يقول بهذا ولا يعتقده ولا يدخله
تحت إقامة الدين وعبادة رب العالمين؟]^(٤)

وكذلك لفظ الخير لفظ عام لأنواع الخير والدين، كما قال في «الفتح»^(٥):
والخير كلمة جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية، وتخرج
المنهيات؛ لأنّ الخير لا يتناولها انتهى.

أفتظنّ أيها الجاهل أنّ ابن كثير رحمه الله (تعالى)^(٦) يخرج ما ذكرناه عن أهل
الحلم عن لفظ الخير والعبادة وإقامة الدين، حاشا وكلاً.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ليست في «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) يابن المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) فتح الباري (١/٥٧).

(٦) ليست في «ب».

فحُزَّتْهَا مجملات لا مفصلة ففصل الآن ما أجهلت تحظ به
 واترك طريقة من لا يستبين له نهج الصواب فيعشور غير متببه
 أعني بذلك ابن منصور وشيعته ومن رأى رأيه من مورد الشبه
 واترك من الزور والفحشاء متنة تصبو إليها وما قد كنت منت به
 واسلك طريقة أهل العلم تنج بها عن مهلكات بنيات بمشتبه
 أعني الجهابذة الأجماد من نصرخوا دين الرسول وأعلوا ما يقول به
 من جددوا الدين في نجد وقد درست منه المعالم فاستعلوا بمركبه (١)
 ولا تغالط بقول مجمل وله ما قد يفصله تفصيل ذي نبه
 إن كنت ممن له عقل ومعرفة فاترك طريقة أهل الزيغ والشبه (٢)

قال شيخ الإسلام أبو العباس رحمه الله (تعالى) (٣) في الكلام على رد شبه
 النصارى وما يحتجُّون به على باطلهم: «أسباب الضلال الذي عرض ل هؤلاء
 وأشباههم ثلاثة أمور: إمَّا نصوص متشابهة مجملة لم يفهموها، ولم (يفقهوا)» (٤)
 ما دلَّت عليه، ويحتجُّون بها ويوردونها من غير فهم لمعناها ولا معرفة لما دلَّت
 عليه... انتهى المقصود منه» (٥).

وقد زعم هذا أن ابن كثير فسَّر إقامة الدين بها ذكر، فلم نر مما ذكر ولا مما
 سُر غير ما تقدَّم من الكلام المجمل العام المطلق، وكلام ابن كثير رحمه الله
 (تعالى) (٦) لنا لا علينا كما أوضحناه، فأبى دليل من كلامه يدفع ما ذكرنا ويمنع
 تأليه أشرنا.

(١) (ق/٦٩/أ).

(٢) لم أقف عليها، ويظهر أنها لأحد أئمة الدعوة، أو لابن سحمان نفسه.

(٣) ليست في «ب».

(٤) في «ب»: (يفقهوا).

(٥) انظر: «الجواب الصحيح» (٢/٣١٥).

(٦) ليست في «ب».

[ولكن الأمر الذي دهمى هؤلاء هو ما ذكره شيخ الإسلام قدس الله روحه، فرحة الله عليه من إمام ما أفقّيه وأعرفه بأحوال الناس؛ فإنَّ الأسباب التي أوقعت هؤلاء في هذا الضلال ما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة، وهي النصوص المتشابهة المجملة التي ما فهموها ولا فهموا ما دلّت عليه، ولا عرفوا معناها.

إذا عرفت هذا^(١) فنذكر هاهنا من كلام المفسّرين من السلف على هذه الآية ما يوضح الحق لمن كان قصده ذلك؛ إذ فيه تفصيل ما أجمله ابن كثير وأطلقه من لفظ العبادة وإقامة الدين.

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِنِّي فَأَعْبُدُونِ﴾^(٢): يقول تعالى ذكره للمؤمنين من عباده: يا عبادي الذين وحدوني وآمنوا برسولي إن أرضي واسعة لم تضق عليكم فتقيموا بموضع منها لا يحل لكم المقام فيه، ولكن إذا عمل بمكان منها بمعاصي الله فلم تقدروا على تغييره فاهربوا منه^(٣).

وساق بسنده عن سعيد بن جبیر في قوله: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾^(٤) قال: إذا عمل فيها بالمعاصي فاخرج منها، وساق من طريق وكيع^(٥)، عن سعيد بن زيد^(٦) مثله

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) سورة العنكبوت (٥٦)، والآية ليست في الأصل.

(٣) تفسير ابن جرير (٩/٢١).

(٤) سورة العنكبوت (٥٦).

(٥) وكيع بن الجراح بن مليح الرّؤاسي أبو سفيان الكوفي، الإمام الحافظ الثبت، ولد سنة: ١٢٩ هـ، محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام، كان أعجوبة في الحفظ والإتقان، توفي سنة: ١٩٧ هـ. «تاريخ دمشق» (٥٨/٦٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٣٠٦/١).

(٦) كذا في النسختين، والذي في «تفسير ابن جرير» (٩/٢١): «عن سعيد بن جبیر».

ثم ليس هو عن وكيع، وإنما هو عن ابن وكيع، شيخ الطبري، وهو سفيان بن وكيع ابن الجراح الرّؤاسي، أحد شيوخ الترمذي وابن ماجه، توفي سنة: ٢٤٧ هـ. «تهذيب الكمال» (٢٠٠/١١).
الذي في «تفسير ابن جرير» في هذا الموضع: عن ابن وهب، أنه قال لابن زيد في هذه الآية: يريد بهذا من كان بمكة من المؤمنين؟ قال ابن زيد: نعم. ولعل المصنف حصل له انتقال نظر.

قال: اهربوا فإن أرضي واسعة، وعن عطاء: إذا أمرتم بالمعاصي فاهربوا، وعنه: بجانب أهل المعاصي، وعن مجاهد في قوله: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ قال: فهاجروا وجاهدوا، وذكر عن آخرين: إنَّ ما خرج من أرضي من الرزق واسع لكم، ورجَّح الأول.

فانظر إلى قوله: إنَّ أرضي واسعة لم تضق عليكم فتقيموا بموضع منها لا يحل لكم المقام فيه، ولكن إذا عمل (بمكان منها)^(١) بمعاصي الله فلم تقدروا على تغييره فاهربوا منه (/)^(٢)، هل معناه إذا عمل بمعاصي الله بموضع فلم تقدروا على تغييره فلا تهاجروا ولا تهربوا إذا تمكنتم من العبادة، بل اقعدوا والزموا عبادة ربكم وأنكروا المعاصي بقلوبكم، أو معناه: إذا عمل بالمعاصي في هذا الموضع الذي لا يحل لكم المقام فيه فإن أرض الله واسعة، فهاجروا واهربوا منه إلى موضع آخر تعبدون الله فيه وتوحدونه وتقدرون فيه على إنكار المنكر.

فهذا تفصيل ما أجمله الحافظ ابن كثير، مع أنه رحمه الله (تعالى)^(٣) قد قال على ما رواه أبو يعلى^(٤)، عن الأزهر بن راشد^(٥) قال: حدَّث أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تستضيئوا بنار المشركين»^(٦) قال: معناه: لا تقاربوهم في المنازل بحيث تكونوا معهم في بلادهم، بل تباعدوا عنهم وهاجروا من بلادهم انتهى^(٧).

(١) ليست في «ب».

(٢) (ق/٦٩/ب).

(٣) ليست في «ب».

(٤) هو الحافظ أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، صاحب «المسند» المشهور، سمع الإمام أحمد، كان حافظاً خيراً، حسن التصنيف، ثقة عدلاً فيما يرويه، ضابطاً بما يحدث، توفي سنة ٣٠٧ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٤/١٧٤)، و«البداية والنهاية» (١٤/٨١٢).

(٥) هو الأزهر بن راشد الكاهلي البصري، يروي عن أنس بن مالك، وعنه العوام بن حوشب، قال أبو حاتم: مجهول، وقال الأزدي: منكر الحديث إسناده ليس بالمرضي، وقال ابن حبان: كان فاحش الوهم. «تهذيب التهذيب» (١/١٧٦).

تقدم تخريجه (ص/١٦٩).

تفسير القرآن العظيم (١/٤٨٨).

[ومن المعلوم أنَّ من أقام ببلد الكفر يوحد الله ويعبده فيها وهو مستضيء بنار المشركين وهو قادر على الهجرة ولم يهاجر عن بلادهم ويتباعد عنهم؛ أنه لم يمثل أمر الله ورسوله، وإذا كان ذلك كذلك كان معنى ما أجمله ابن كثير وأطلقه من لفظ العبادة والتوحيد ما ذكره المفسرون على هذه الآية، وإلا لتناقض كلامه، وحاشاه من ذلك] ^(١).

فالأجمال والإطلاق من غير تفصيل لا يقطع الحجّة ولا يقيم السالك على الحجّة، وبالتفصيل يزول الإيهام والإشكال، كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى [في «الكافية الشافية»] ^(٢) ^(٣):

فعليك بالتفصيل والتبيين قال إطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخطبا الـ أذهان والآراء كل زمان ^(٤)

وقال محي السنة البغوي رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: «نزلت في قوم تخلفوا عن الهجرة بمكة، وقالوا: نخشى إن هاجرنا من الجوع وضيق المعيشة»، ومما كلام سعيد بن جبير وغيره، ثم قال: «ويجب على كل من كان ببلد يعمل فيها بالمعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهياً له العبادة» انتهى ^(٥).

فسمي تغيير المعاصي عبادة يجب على المسلم الهجرة إذا لم تنهياً له [إلى وضع تنهياً فيها] ^(٦)، ونحن نقول: إن من عجز عن الهجرة وعجز عن إنكار الكفر فهو ممن عذر الله وعليه أن يتقي الله ما استطاع، وأن لا يخالطهم مخالطهم.

١. ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

٢. (ص/ ٨٢، رقم: ٧٧٤، ٧٧٥).

٣. زيادة من «ب».

٤. الشأن من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/ ٨٢، رقم: ٧٧٤، ٧٧٥).

٥. معالم التنزيل (٦/ ٢٥١-٢٥٢).

٦. لغة من «ب».

(وليس في حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه)^(١) دلالة على جواز الإقامة بين أظهر المشركين، ولكن الذي فيه أنه حيثما أصاب (/) ^(٢) خيراً فليقيم، وليس الخير في جماعة المشركين ومساكتهم وسماع آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها من غير إنكار عليهم، ولكن الخير كل الخير في مباحثهم وجهادهم باليد واللسان، ومفارقتهم إلى بلاد أهل الإسلام (الذين لا يوجد عندهم) ^(٣) كفر ولا شرك، ويؤمر عندهم بالمعروف وينهى عن المنكر، وليست أحكام الكفار جارية عليهم ولا شعار الكفر ظاهراً عندهم، فهذا هو الخير الذي من أصابه فليقيم، فإنما البلاد بلاد الله، والعباد عباد الله.

ويل أمك! ما أعظم (جرائتك) ^(٤) وجناتك وأقل علمك وورعك وغيرتك لدين الله، أتظن أن جماعة أهل الشرك [والكفر بالله] ^(٥) في ديارهم والإقامة عندهم خير، وتسعى وتجاهد وتجادل في إباحة ذلك، وقد شاع وذاع وتقطعت به الأسماع أنهم يقصدون قبور الصالحين، وكذلك المجاذيب وغيرهم، ويمتنعون في الموالد المخترعة المبتدعة، كمولد أحمد البدوي وإبراهيم الدسوقي والرفاعي والست زينب ^(٦) والست نفيسة والإمام الشافعي والليث بن سعد ^(٧)

(١) في «ب»: (وأما حديث الزبير بن العوام فليس فيه...).

(٢) (ق/ ٧٠ / أ).

(٣) في «ب»: (التي لا يوجد فيها...).

(٤) في «ب»: (جرائتك).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) هي زينب بنت علي بن أبي طالب، وأمها فاطمة بنت النبي ﷺ، ولدت في حياة النبي ﷺ، وكانت عاقلة لبية جزلة، ذات عقل وقوة وجنان، «الإصابة» (٧/ ٦٨٤)، قال الغزي: «لم أجد في كتب التاريخ ما يدل على أنها دخلت مصر إطلاقاً». «ديوان الإسلام» (٢/ ٣٦٣).

(٧) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم، ولد سنة: ١٢٤ هـ، كان إماماً في الفقه والحديث والعربية، وهو إمام أهل مصر في زمانه، صاحب مناقب كثيرة، وخصال حميدة، توفي سنة: ١٧٥ هـ، «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٢٢)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٥٧٧).

وغيرهم من المعبودين، ومشهد علي والحسين وعبد القادر والكاظم^(١) وغيرهم، فيتضرعون عندها، ويخشعون ويخضعون ويعبدون يقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ولا وقت الأسحار، ومنهم من يسجد لها، فهم يعبدون أصحابها بدعائهم ورجائهم والاستغاثة بهم وسؤالهم النصرة والرزق والعافية وقضاء الديون وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، وبذل النذور لجلب ما أمّلوه، ودفع الشرور، مع اتخاذ قبورهم أعيادا، والصلاة إليها، والطواف بها، وتقيلها، واستلامها، وتعفير الخدود على ترباتها، وغير ذلك من أنواع العبادات والطلبات التي كانوا عليها، عبّاد الأوثان يسألون أوثانهم ليشفعوا لهم عند مليكهم، وهؤلاء المشركون إذا رأوا قبّة من مكان بعيد نزلوا عن الدواب، واستقبلوا بدعائهم والنحيب، ووضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت الأصوات بالضجيج (/)^(٢)، ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبدي ولا يعيد، ونادوه ولكن من مكان بعيد، حتى إذا وصلوا إليه صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد حازوا من الأجر كمن صلى إلى القبلتين، فهم حول القبر رُكَّعًا وسجَّدًا يبتغون فضلا من الميت ورضوانًا، وقد ملئوا أكفهم خيبة وخسرانًا، فللشيطان ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع بالدعاء من الأصوات، ويطلب من الميت أنواع الحاجات، ويسأل منهم تفريج الكربات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعاذة أولي العاهات والبلبات، ثم انبثوا بعد ذلك حول القبر طائفين تشبيها له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركا وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام كأنه الحجر الأسود وما يفعل به وقد بيت الله الحرام، ثم عفروا عنده تلك الجباه والخدود التي يعلم الله أنها لم تعفر كذلك بين يديه في السجود،

(١) موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن الهاشمي، يقال له: الكاظم، كان كثير العبادة والمروءة، توفي سنة: ١٨٣ هـ، ببغداد. «تاريخ بغداد» (٢٧/١٣)، و«البداية والنهاية» (١٣/٦٢٣).
(٢) (ق/٧٠/ب).

واستمتعوا بخلاقهم من ذلك القبر فلم يكن لهم عند الله من خلاق، وقربوا
لذلك القرايين، فكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير رب العالمين، وقد آل
الأمر إلى فعل أنواع المنكرات، من بذل الفروج ثلاثة أيام من كل سنة في مولد
أحمد البدوي، ومشهده الذي في القاهرة^(١)، وقد حدثني بذلك شفاها من
شاهده، يخرجون إليه الغواني جاعلين ذلك في صحائفه، ولينالوا من بركاته،
وأنهم محسوبون إليه زيادة على فعلهم عند قبر الست نفيسة ومشهد الحسين.

هذا والعلماء حاضرون، والعباد شاهدون، والمردان مع الفجار المدعين
الولاية والمتزيين بها مجتمعون، وفي فراش واحد بلا حائل ليلا ينامون، وفي
النهار معهم يختلون، ويدعون أنهم لهم يربون، والعلماء والحالة هذه لا
ينكرون، والعباد لله لا يغارون، مع أنهم متمكنون من العبادة، ولأجلها
يُعظمون ويعززون ويوقَّرون، وليس أحد من الكفار لهم عن فعل العبادة
مانع، ولا عن إظهارها جهارا دافعا، لكنهم لهذه الأفعال (/) ^(٢) لا ينكرون،
ولا الحق يقولون، بل كلا الفريقين يصنفون الكتب في ذلك، ويعتذرون عنه
بأجوبة ليست صوابا ولا سديدة، بل هي عن الحق (شاسعة) ^(٣) بعيدة، منها قولهم:

تنبيه: اعلم أنه قد يعترض بعض الناس على أحمد البدوي وعلى هؤلاء
المجتمعين عنده في حضرة ضريحه، ويقولون: إذا كان له هذا المولد العظيم،
التصرف التام النافذ بعد الممات، فكيف لا يتصرف في دفع أصحاب أهل
الفاصي عند حضور مولده.

(قال) ^(٤): فالجواب عن ذلك من أوجه:

أحدها: أنه في عناية من ربه، فكل من حضر مولده من أهل العصيان وافق

(المعروف أنه دفن بطنطا لا بالقاهرة، وانظر ترجمته (ص/ ١٣٠).

(ق/ ٧١/ ١).

مشاهدة من «ب».

الست في «ب».

نزول الرحمة والغفران فغفر له بسببه وتيب عليه ولو بعد حين من الزمان.
 الثاني: أنَّ الغالب على حاله البسط وجاهه عريض يسع الخلق، ولو وافقه
 جميع فساق أهل الأرض كذلك كان مغفوراً لهم بسببه.
 الثالث: أنه قد خرج إلى مقام لا تكليف فيه، وهؤلاء العاملون عملهم لهم
 وعليهم. انتهى^(١).

فأيُّ ملة - صان الله ملة الإسلام - لا تمنع هذه الكفريات ولا تدافعها، فإن
 كان الخير عند هؤلاء ومساكتهم ومجامعتهم وانسفر إلى أوطانهم مباحاً
 والحالة هذه فما أرى من يرى ذلك شَمَّ رائحة الإيمان وعَرَفَ ما يجب لله في
 الإسلام على المسلمين، ولا ما هو الشرك المنافي لتوحيد رب العالمين، فلا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

لقد والله نسجت على الدين عنكب الغفلات، وعصفت عليه عواصف
 الأهواء بالشبه والضلالات، وسفت عليه السَّوافي^(٢)، فليس لأهله من مُصَافِي
 ولا لأعدائه من منافي، بل قد قام المجادلون والمباحلون على ساق فوازروا أهل
 الفسوق بالمجادلات بالشبهات والشقاق، وبَسَمَدَت^(٣) رؤوس أهل الزيغ
 والنفاق، وإذا قلنا: إن مصارحة هؤلاء ومباداتهم بأن ما هم عليه من هذا
 الكفر الذي ما وصل (/)^(٤) إلى ساحله كفر أبي جهل وأشياعه، محال وجود
 ذلك ممن أقام بين أظهرهم من المسلمين أو سافر إليهم لأجل التجارة وطلب
 الدنيا، زعموا أنا بذلك نكفر أولي العزم من الرُّسل بل وجميع الرسل؛ لأنَّ
 الرسل في ولاية من طغى من الكفار، والرسل عليهم الصلاة والسلام يبادون
 أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٥).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/١٥٢).

(٢) السَّوافي من الرياح: اللُّوأي يسْفِين الثَّراب. «لسان العرب» (١٤/٣٨٨).

(٣) بَسَمَدَت، أي: ارتفعت وعلت. «لسان العرب» (٣/٢١٩ - مادة: سمد).

(٤) (ق/٧١/ب).

(٥) إعادة من «ب».

ومع هذا الإفك الواضح والبهتان الفاضح يركن إلى ما مؤهوا به بعض من بدعي أنه من أهل العلم، ويلين الجانب والكلام لهؤلاء المعارضين، ويتفوه عندهم بأننا جهال، ونحن وإن كنا لسنا من أهل العلم، (بل) ^(١) ممن يطلب العلم ويتعلمه ويحبه ويحب أهله ويذب عنهم، والإنسان إلا برحمة الله وفضله وإحسانه جاهل ظلوم كنود، لكننا في هذه المباحث - والله الحمد والمنة - على ما كان عليه أهل العلم في تحقيق هذه المسائل، ومعنا من كتاب الله (تعالى) ^(٢) وسنة رسوله (ﷺ) ^(٣) ما يقطع الخصم ويرجع به النصف عن الزعم، ويحيي أنوف أعداء الله وأعداء رسوله (ﷺ) ومن يذب عنهم ويسهل في مخالطتهم ومساكتهم، والكون معهم في ديارهم وأماكنهم.

وقد زعم هذا المعترض أننا بما قلناه من صفة إظهار الدين حططنا به رتبة الشيخ عبد اللطيف وجعلناه مذهبا له، وهذا نص كلامه رحمه الله (تعالى) ^(٤) في بعض رسائله لبعض الإخوان.

قال رحمه الله تعالى: «وقد عرفت - أرشدك الله (تعالى) ^(١) - أن الزمن زمن فترة من أهل العلم، غلبت فيه العادات الجاهلية، والأهواء العصبية، وقل من يعرف الإسلام العتيق وما حرّم الله تعالى من مبالاة أعدائه المشركين ومعرفة أسامها، وأن منها ما يكفر به المسلم، ومنها ما هو دون ذلك، وكذلك المداينة والركون، وما حرّم الله تعالى ورسوله وما الذي يوجب فسق فاعله أو ردّه، وأين القلوب التي علئت من الغيرة لله وتعظيمه وتوقيره عن كفر هؤلاء للأحدة وتعطيلهم، وصار على نصيب وحظّ وافر من مصادمة أعداء (/) ^(٥) ومحاربتهم ونصر دين الله ورسوله ومقاطعة من صدّ عنه وأعرض عن

(١) في «ب»: (ولكننا - والله الحمد وله المنّة - ...).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) (ق/٧٢/أ).

نصرته وإن كان الحبيب المواتيا، فالحكم لله العلي الكبير، وأين من يباديهم بأن ما هم عليه كفر وضلال بعيد يمانع أصل الإيمان والتوحيد، وأن ما هم عليه هو الكفر الجلي البواح، وهو في ذلك على نور من الله وبصيرة في دينه، فسل أهل الريب والشبهات هل يغتفر الجهل بذلك كله والإعراض عنه علما وعملا، ويكتفى بمجرد الانتساب إلى الإسلام عند قوم يتسبون إليه أيضا وهم من أشد خلق الله كفرا به وجحدا له وردا لأحكامه واستهزاء بحقائقه...» إلى آخر كلامه رحمه الله (تعالى) (١) (٢).

وهذا المعترض وذووه يجادلون ويماحلون بأن من صلى وصام وزكى وعادى المشركين بقلبه وأبغضهم - كما هو نصُّ السؤال - تجوز له الإقامة بين من هذا دينه وتلك نحلته، ومن أنكر عليهم وقال: لا يجوز ذلك صاحبوا وباحوا وعجوا وضجوا وأقاموا القيامة عليه وقالوا: هذا مجازفة وغلو، والقائل لهذا القول قد حكم على جميع الأمة، بل وعلى أولى العزم من الرسل بالكفر؛ لأنهم في ولاية من طغى، سبحانه الله ما أعظم شأنه، كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون.

فإذا كان قول من قال: إن مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء مصارحتهم بذلك مجازفة وغلو؛ أن قوله هذا حق وصواب، وليس من يلدح في الدين ولا من السعي في هدم حصنه، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولا من يقول ذلك عَرَفَ ما لله في الإسلام على المسلمين، ولا ما أوجب الله من معاداة أعدائه وأعداء رسله ودينه، فالله المستعان، ومن يرد الله فتنه فلن يملك له من الله شيئا.

وقد تكرر بعض الكلام في هذه الأوراق لتكرير المعترض الشبهة في ذلك، فنحن إلى نقض ما موَّه به، ولمسيس الحاجة إلى ذلك.

الاست في «ب».

وأما قوله: فانظر كيف فسّر ابن كثير إقامة الدين بالتمكّن من عبادة الله، ولم يقل: حيث يمكن إقامة الدين بأن يكون (/) ^(١) لهم سلطان يأمرون وينهون كما يزعمه هذا الرجل.

فيقال لهذا الغبي الجاهل بكلام أهل العلم:

إنَّ التمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من عبادة الله، بل لا يقوم الدين إلّا بذلك، ودين لا يؤمر فيه بالمعروف ولا ينهى فيه عن المنكر ليس بمستقيم ولا قويّم.

ويقال أيضا: ما معنى إقامة الدين؟ أتقول: إن إنكار المنكر باللسان ليس من إقامة الدين، أو تقول: ليس من أنواع العبادة، فإن كان منها - وهو الحق والصواب الذي ندين الله به - فما المانع من إدخاله في معنى العبادة التي أجملها ابن كثير؟! وإن قلت - ولن تقدر على ذلك -: إنه ليس من إقامة الدين ولا من عبادة رب العالمين، فأنت من جملة المجانين الذين يقولون ما لا يعقلون، أو من الذين يلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون، فإنكار المنكر من أنواع العبادة التي لا تستقيم إلّا به، (ومن حقّها) ^(٢) وإقامته من التمكن من إقامتها، يعرف ذلك أهل العلم بالله ودينه وشرعه.

وأما قوله: بأن يكون لهم سلطان...

فليس هذا في كلام الشيخ، وقد يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من لا سلطان له، ومن عجز عن ذلك فواجب عليه أن يهاجر وأن يهرب بدينه إلى أرض الله الواسعة التي يقدر على إظهار دينه فيها، ولا يجلس في مكان لا يحل له المقام فيه،

(١) (ق/٧٢/ب).

(٢) ليست في «ب».

وقد قال ﷺ: «لا يسلم لذي دين دينه إلا من فرَّ من شاهرٍ إلى شاهرٍ»^(١)، فإن كان
من المستضعفين فعليه أن يتَّقِيَ الله ما استطاع، وأن يقول: عسى الله أن يعفو عني.



(١) تقدم تخرجه (ص / ٥٩).

فصل

قال المعترض: ومما يدل على ذلك أيضا ما روى البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان، فإن حقا على الله أن يدخله الجنة، هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها...» الحديث^(١).

والجواب على هذا من وجوه:

الأول: أنه ليس في الحديث دلالة ظاهرة على أن الأرض التي ولد فيها يظهر فيها شعار الكفر وتجري أحكام الكفار عليها، فيستدل بهذا الحديث على جواز الإقامة فيها (/)^(٢) لمن أدى هذه الواجبات، غاية ما فيه الإيمان لمن أسلم ومات في بلده، وإن من حرم أجر الجهاد لا يحرم ثواب الإيمان بالله ورسوله.

الوجه الثاني: أنا لو فرضنا أنها بهذه المثابة لكان محمولا على من أظهر دينه كما قاله بعض العلماء، ولو كان إظهار الدين ما ذكر في الحديث من فعل الصلاة والصيام كما زعمه هؤلاء لَمَا حمله العلماء على من أظهر دينه، فعُلِمَ أن إظهار الدين غير ما توهموه.

الوجه الثالث: أن معنى «هاجر»: جاهد، وهو لفظ البخاري الذي ذكره في كتاب الجهاد^(٣)، قاله الحافظ في «الفتح»^(٤)، وقال: «قوله: جلس في بيته: فيه تأنيس لمن حُرِمَ الجهاد، وأنه ليس محروما من الأجر، بل له من الإيمان والتزام الفرائض ما يدخله الجنة وإن قصر عن درجة المجاهدين»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، (٣/١٠٢٨، رقم: ٢٦٣٧).

(٢) (ق/٧٣/أ).

(٣) «صحيح البخاري»، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، (٣/١٠٢٨، رقم: ٢٦٣٧).

(٤) لم ألق على كلام الحافظ في هذا، وقد تكلم على الحديث في موضعين من كتابه، الأول (١٢/٦)، والثاني (١٣/٤١٣).

(٥) «فتح الباري» (٦/١٢).

الوجه الرابع: أنه قد حمّله بعض أهل العلم على الأعراب الذين أسلموا ولم يهاجروا إلى رسول الله ﷺ، ولم يجاهدوا معه، كما يدل عليه آخر الحديث، ولأول الإسلام من الأحكام ما ليس لآخره.

الوجه الخامس: أن الاستدلال بهذا الحديث خروج عن المقصود؛ فإن هذا فيمن أسلم في بلده ولم يهاجر أو لم يكن له في الجهاد نصيب، فأما من كان في بلاد الإسلام ويريد الانتقال منها والسفر إلى بلاد المشركين اختياراً وطلباً للدنيا؛ فإن استدلاله بهذا الحديث من إحدى الرزايا وعكس القضايا، خصوصاً إن كان أهل البلد الذي أراد الإقامة فيها حرباً لأهل الإسلام، فالأمر أعظم وأكبر، وأدهى وأمر، فقد قال شيخ الإسلام في «اختياراته»^(١): من هجر إلى معسكر التتر ولحق بهم ارتدّ وحلّ ماله ودمه، فتأمل.

الوجه السادس: [أن هذا الحديث لا يستدل به إلا من يقول: لا هجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، وأنها قد انقطعت، ويتبادر إلى ذهنه أن معنى «هاجر» على ظاهر لفظها، وأنها ليست بمعنى «جاهد»، وهذا محجور بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك.

الوجه السابع^(٢): أنه قال في الحديث: «من آمن بالله ورسوله»، و(/)^(٣) الإيمان له لوازم ومكملات وشعب لا يتم ولا يستقيم بدونها، منها معاداة أعداء الله ورسوله، والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٤)، والحب في الله، والبعض في الله، والموالاتة في الله، والمعاداة فيه، وإظهار ذلك، ومواجهة أعداء الله به، ومن ذلك الدعوة إلى الله، قال تعالى - بسم الله الرحمن الرحيم -: ﴿وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾^(٥).

(١) لم أفت عليه بنصه، وانظر قريباً منه في «الاختيارات» (ص/ ٤٢٩).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) (ق/ ٧٣/ ب).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) سورة العصر (١-٣).

أخبر تعالى أن جميع هذا النوع الإنساني (في)^(١) خسر إلا من استثنى الله (تعالى)^(٢)، وهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق بأن دعوا إليه، وصبروا على الأذى فيه.

[ومن شعب الإيمان الهجرة من الفتن، كما ذكره البيهقي في «شعب الإيمان»^(٣)، وفي «صحيح البخاري»^(٤): «الفرار من الفتن من الإيمان»^(٥).
ومن الإيمان بالله ورسوله طاعة الرسول فيما أمر واجتناب ما عنه نهى وزجر، وتصديقه فيما أخبر.

وقد نهانا ﷺ عن مجامعة المشركين ومساكنتهم، فقال ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تراءى ناراهما»^(٦)، رواه أبو داود والنسائي والترمذي^(٧)، ورواه ابن ماجه^(٨) أيضًا، ورجال إسناده ثقات، وأصله في مسلم.

(١) في «ب»: (لني).

(٢) ليست في «ب».

(٣) لم أقف عليه في «الشعب»، وانظر كلامنا نحوه له في «السنن الكبرى» (٩/١٢-١٧).

(٤) الذي في «صحيح البخاري»: «باب من الدين الفرار من الفتن»، ثم ساق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»، كتاب: الإيمان، (١/١٥، رقم: ١٩).

قال الحافظ في «الفتح» (١/٦٩): «عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان مع كونه ترجم لأبواب الإيمان مراعاة للفظ الحديث ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾؛ صح إطلاق الدين في موضع الإيمان».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٦) تقدم تخريجه (ص/٥٧).

(٧) هو الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى السلمي الترمذي الضرير، أحد أئمة هذا الشأن، وهو صاحب كتاب «الجامع» الذي هو أحد الكتب الستة، توفي سنة: ٢٧٩ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٠)، و«البداية والنهاية» (١٤/٦٤٧).

(٨) هو الإمام محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله القزويني مولى ربيعة، صاحب كتاب «السنن» الذي دل على علمه وتبحره واطلاعه، توفي سنة: ٢٧٣ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٧)، و«البداية والنهاية» (١٤/٦٠٨).

وهذا الحديث يحتج به أهل العلم قديما وحديثا، وهو وإن صحَّ مرسلًا فالمرسل إذا اعتضد بشاهد واحد فهو حجة، فكيف وقد اعتضد بأكثر من عشرين شاهداً، وقد رجَّح جمع من المحدثين وصله عن جرير، منهم ابن جرير وغيره.

[يشهد لهذا ما قاله] ^(١) الحافظ في «الفتح» ^(٢): «قوله: هشام: هو ابن يوسف، وعبد الحميد بن جبير بن شيبه أي: ابن عثمان الحجبي، قوله: فحدثني أن جدَّه خزنًا، هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدَّث [به] ^(٣) عبد الحميد، ولما حدَّث به الزهري وصله عن أبيه كما تقدَّم بيانه في الباب الذي قبله، وهذا يدلُّ على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبين صحة (مخرج) ^(٤) المرسل، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدرح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل كالذي هنا؛ فإنَّ الزهري أحفظ من عبد الحميد» انتهى.

وقال الطَّيْبِيُّ ^(٥) رحمه الله تعالى: (/) ^(٦) على حديث جرير ^(٧): «قوله: بنصف العقل: إنما لم يكمل لهم الدية بعد علمه ﷺ بإسلامهم لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم (بين) ^(٨) ظهرا في الكفار، وكانوا كمن هلك بجناية نفسه

(١) ما بين المعقوفين من «ب»، وفي الأصل: (وقال الحافظ...).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٥٧٧).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن محمد أبو محمد الطيبي، كان حسن المعتقد، شديد الرد على أهل الفلسفة والمبتدعة، وكان كريماً متواضعاً، كثير الحياء، ملازماً للجماعة، له كتاب: «الخلاصة في أصول الحديث» و«شرح مشكاة المصابيح» وغيرهما، توفي ٧٤٣ هـ. «الدور الكامنة» (١٥٦/٢).

(٦) (ق/٧٤/أ).

(٧) تقدم (ص/٥٨).

(٨) في الأصل: (في)، والمثبت من «ب».

وجناية غيره، فسقط حق جناية نفسه من الدية، قوله: «أنا بريء»: يحتمل أن يكون المراد منه البراءة من دمه، ويحتمل أن يكون البراءة من موالاته، قوله: لا تراءى ناراهما: هو علة لبراءته عليه السلام منهم، يعني: لا يصح ولا يستقيم للمسلم أن يساكن الكافر ويقرب منه، ولكن يبعد بحيث لا تراءى ناراهما، فهو كناية عن البعد البعيد، (وذكروا فيه وجوها، قال أبو عبيدة: أي: لا ينزل المسلم بالموضع الذي يرى ناره المشرك إذا أوقد، ولكنه ينزل مع المسلمين في دارهم؛ لأن المشرك لا عهد له ولا أمان، وثانيها: قال أبو الهيثم: أي: لا يتَّسم المسلم بسمة المشرك، ولا يتشبه به في هديه وشكله، ولا يتخلَّق بأخلاقه، من قولك: ما نار ناعمك، أي: ما سمَّتُها، وثالثها: قال أبو حمزة: أي: لا يجتمعان في الآخرة لبعد كل منهما عن صاحبه، ورابعها: قال في «الفائق»^(١): معناه: يجب عليهما أن يتباعد منزلاهما بحيث إذا أوقدت فيهما ناران لم تلح أحدهما للأخرى، وخامسها: قال القاضي: أي: ينبغي أن لا يسكن مسلم حيث سكن الكافر، ولا يدنو منه بحيث تتقابل ناراهما وتقرب أحدهما من الأخرى حتى يرى كل منهما نار الآخر، فنزل رؤية الموقد منزلة رؤيتها إن كانت لها، وهو من قول أبي عبيدة، وسادسها: قال الثوريشتي: ناراهما: أراد نار الحرب، أي: هما على طرفين متباعدين (/)^(٢)، فإنَّ المسلم يحارب لله ولرسوله مع الشيطان وحزبه، ويدعو إلى الله بحربه، والكافر يحارب الله ورسوله ويدعو إلى الشيطان، فكيف يتفقان ويصلح أن يجتمعا». انتهى^{(٣)(٤)}.

ثم قال (الطبيي)^(٥) بعد ذلك: «التاسع: عن جرير: قوله: إلى [دار]»^(٦) الشرك: أي: إذا هرب مملوك إلى دار الشرك، وظفر أحد من المسلمين بقتله فلا

(١) «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (٢١/٢).

(٢) (ق/٧٤/ب).

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٤) شرح المشكاة (٨/٢٥٠٥-٢٥٠٦).

(٥) ليست في «ب».

(٦) زيادة من «ب».

شيء عليه، وهذا وإن لم يرتد فقد فعل ما يهدر دمه من جواره المشركين وتركه دار الإسلام، وقد (سمع) ^(١) أنه لا تراءى ناراهما» (انتهى) ^(٢) ^(٣).

فتبين مما ذكره العلماء وجوب مباحدة أعداء الله ورسوله، وترك مجامعتهم ومخالطتهم في ديارهم، وعبد الله بن عمرو وذووه يجادلون بالباطل، ويقيمون القيامة [بالتشنيع] ^(٤) على من قال بقول الله وقول رسوله وأقوال أهل العلم ويجهلونهم ويضللونهم، فالله المستعان.

وقال عليه السلام: «لا تستضيئوا بنار المشركين» رواه أبو يعلى ^(٥).

قال ابن كثير: معناه: لا تقاربوهم في (المنزل) ^(٦) بحيث تكونوا معهم في بلادهم، بل تباعدوا عنهم وهاجروا من بلادهم، وفي حديث لقيط بن صبرة ^(٧) لما قال: يا رسول الله علام أبايك؟ فبسط رسول الله عليه السلام يده وقال: على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وزيال المشرك، وأن لا تشرك بالله شيئاً ^(٨) ^(٩).

قال ابن القيم: «وقوله في عقد البيعة: وزيال المشرك: أي: مفارقتة ومعاداته، فلا تجاوره ولا تواليه، كما جاء في حديث السنن: «لا تراءى ناراهما» انتهى ^(١٠).

(١) في «ب»: (سبق).

(٢) ليست في «ب».

(٣) شرح المشكاة (٨/٢٥٠٨).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) تقدم تخريجه (ص/١٦٩).

(٦) في «ب»: (المنزل).

(٧) ولقيط بن صبرة هو ابن عبد الله بن المنتفق بن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري، روى عن النبي عليه السلام، روى عنه ابنه عاصم. «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٢٤)، و«الإصابة» (٥/٦٨٥).

(٨) أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» (٤/١٣)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٢١١)، والحاكم في «المستدرک» (٤/٦٠٥) بلفظ مطوّل، قال ابن كثير: هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة. «البداية والنهاية» (٧/٣٣٩). وقال الحافظ ابن حجر: وهو حديث غريب جداً. «تهذيب التهذيب» (٥/٥٠)، وورد في هذه المصادر: لقيط بن عامر.

(٩) تفسير القرآن العظيم (١/٥٢٨).

(١٠) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/٥٨٨).

من التحريم واجب على كل مسلم على وجه العموم والإطلاق؟ قاله شيخ الإسلام^(١).

فالمصير إليها والعمل بموجبها من الإيمان بالله ورسوله، [الذي أهمله وترك العمل به عبد الله بن عمرو من نفس الحديث وأخذ بآخره من قوله: «تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة»]^(٢)، فلا نتركها وننبذها وراء الظهر لظواهر عبارات أطلقها بعض العلماء لا صراحة فيها على ما يتوهمه الخصم، وهذا الحديث الصحيح لا يعارض هذه الأحاديث، بل يصدقها، فلا يضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض.

قال شيخ الإسلام بعد كلام ذكره: «الثاني: ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله ﷺ ظناً أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها، وهذا الترك [يجر]»^(٣) إلى الضلال والللحوق بأهل الكبائر الذين اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم؛ فإن النبي ﷺ قال: لم يعبدوهم ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم، وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم، ويفضي إلى طاعة المخلوق في معصية الخالق، ويفضي إلى أقبح العاقبة، وسوء التأويل المفهوم من فحوى قوله: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(٤)، ثم إن العلماء يختلفون كثيراً؛ فإن كل خبر فيه تغليظ خالفه مخالف ترك القول بما فيه من التغليظ، أو ترك العمل به؛ لزم من هذا [من المحذور ما هو أعظم من أن يوصف من الكفر والمروق من الدين، وإن لم يكن المحذور من هذا]^(٥) أعظم من الذي قبله لم يكن دونه، فلا بد أن تؤمن بالكتاب ونتبع ما أنزل إلينا من ربنا جميعه، ولا تؤمن ببعض ونكفر ببعض، وتلين قلوبنا لاتباع بعض السنة ونفر عن قبول بعضها بحسب العادات والأهواء؛ فإن هذا

(١) في «رفع الملام» ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٨٦).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «المجموع».

(٤) سورة النساء (٥٩).

(٥) ما قط من النسختين، واستدرك من «مجموع الفتاوى».

ولقد نجا أهل الحديث المحض أتباع الرسول وتابعوا القرآن
عرفوا الذي قد قال مع علم بما قال الرسول فهم أولوا العرفان
وسواهم في الجهل والدعوى مع الـ كبر العظيم وكثرة الهذيان
مدوا يداً نحو العلى بتكلف وتكلف وتكبّر وتوان
أنرى ينالوها وهذا شأنهم حاشا العلى من ذا الزبون الفان^(١)

وهؤلاء الصعافقة المجّان، الذين مدّوا يداً نحو العلى بتكلف وتكلف وتوان
ليس لهم من العلم والمعرفة والإتقان ما يقيمون به حجة، ولا (عندهم)^(٢) ما
تنضح بذكره المحجة، بل هم في ربهم يترددون، وفي سكرتهم يعمهون، لاهية
قلوبهم فلا يراعون لداع يدعوهم إلى الفلاح، ولا تميل نفوسهم إلى من يزعمها
من الفساد إلى الصلاح، إن هم إلا كالأنعام بل هم أضلّ سبيلاً، بل هم في
غمرة عن معرفة التحقيق تكبراً وتغنياً، فقد أوضحنا الحق والله الحمد
واستبان، فليس يخفى إلا على من كان في زمرة العميان، ومن على قلبه الغشاوة
والزّان، فلا حول ولا قوة إلا بالله، (وما شاء الله كان)^(٣)، ولكن لما خلى
(/) الغاب من أسامة أبي شبلي ضبح به ثعالة أبو الحصين، فإلى الله
المشتكى، وبه المستغاث.

يا قوبع أم قنبر خلى لك الجوف فيضي واصفري
ونقري ماشئت أن تنقري^(٥)
وأما قوله: فإن كان مثل هذا كافياً... إلى آخر ما قال.

(١) الأبيات من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/ ٢٠٥، رقم: ٢٦٧٣ - ٢٦٧٧).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/ ٨٧/ ب).

(٥) الأبيات منسوبة لطرفة بن العبد، ويقال: هو أول من قالها، والشرط الأول من البيت الأول:
(يا لك من قنبرة بمعمر)، وأما الشرط الثاني من البيت الثاني: (لا بد من صيدك يوماً فاصبري)،
ويروى: (قد رَحَل الصيادُ عنك فابشري)، وهو مثل يضرب لمن يخلى بينه وبين حاجته، انظر:
«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٢٣٩)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٤٢٢).

خروج عن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم والضالين» انتهى كلامه
(١) (بحروقه) (٢) من «رفع الملام» (٣).

فهذه الأحاديث التي ذكرناها يجب العمل بموجبها؛ لأنَّ العمل بها من الإيمان بالله ورسوله، وما جاء من الأحاديث كحديث أبي هريرة وحديث الأعرابي لا تعارضها، بل يحمل حديث أبي هريرة على من أظهر دينه، وحديث أبي سعيد على أنه خاصُّ بهذا الأعرابي، فهو من القضايا العينية الخاصة والأدلة الجزئية التي لا عموم لها.

وأما قوله: وروى هو أيضا وغيره عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الهجرة فقال: ويحك إن الهجرة شأنها شديد، فهل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فتعطي صدقتها؟ قال: نعم، قال: فتمنح منها؟ قال: نعم، قال: فتحلبها يوم وردها؟ قال: نعم، قال: فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئا» (٤).

(والجواب) (٥) أن نقول:

ذكر العلماء في شرح هذا الحديث أن المراد بالبحار القرى، والقرية: البحيرة، والمراد بالهجرة التي سأل عنها الأعرابي: ملازمة المدينة مع النبي ﷺ وترك أهله ووطنه، فخاف عليه النبي ﷺ أن لا يقوى لها ولا يقوم بحقوقها، وأن ينكص على عقبيه فقال: إنَّ شأن الهجرة التي سألت عنها لشديد، ولكن اعمل بالخير في وطنك وحيثما كنت فهو ينفعك ولا ينقصك الله منه شيئا. قاله النووي (٦).

(١) (ق/٧٥/ب).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٨٩-٢٩٠).

(٤) تقدم تخريجه (ص/٢٣٨).

(٥) في «ب»: (فالجواب).

(٦) في «شرح صحيح مسلم» (٩/١٣).

وقال عليه السلام: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة» رواه الطبراني والبيهقي عن جرير مرفوعاً^(١).

قال المناوي: «حديث حسن يقصر عن رتبة الصحيح، وصححه بعضهم»^(٢).

وقال عليه السلام: «من جامع المشرك أو سكن معه فهو مثله» رواه أبو داود^(٣). قال الذهبي^(٤): «إسناده مظلم»^(٥).

وقال الشوكاني: «الحديث وإن كان فيه المقال [المتقدم]^(٦) لكن يشهد لصحته قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ^(٧)»^(٨).

وقال عليه السلام فيما رواه النسائي وغيره عن جرير أنه قال: يا رسول الله بايعني واشترط، فقال صلى الله عليه (/)^(٩) وسلم: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وأن تفارق المشركين»^(١٠).

وقوله عليه السلام: «أنا بريء من أهل ملتين تتراءى ناراهما»^(١١).

إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في الهجرة ووجوبها، ووجوب معاداة المشركين ومباعدتهم ومفارقتهم، فالعمل بموجب هذه الأحاديث فيما اقتضته

(١) تقدم (ص / ٥٨).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم أيضاً (ص / ٥٧).

(٤) محمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله الذهبي، الشيخ الحافظ، مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين، صاحب المصنفات الكثيرة النافعة، كالسير وتاريخ الإسلام وميزان الاعتدال وغيرها، توفي سنة: ٧٤٨ هـ «البداية والنهاية» (١٨ / ٥٠٠).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) منقط من النسختين، وهي موجودة في «نيل الأوطار».

(٧) سورة النساء (١٤٠).

(٨) نيل الأوطار (٩ / ٥٤٣).

(٩) (ق / ٧٥ / أ).

(١٠) تقدم تخريجه (ص / ٥٩).

(١١) تقدم أيضاً (ص / ٥٩).

وقال القرطبي على حديث الأعرابي: «يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بهذا الأعرابي لَمَّا علم من حاله وضعفه عن المقام بالمدينة أشفق عليه، وكان (عليه السلام) (١) بالمؤمنين رحيماً» انتهى (٢).

ويقال أيضاً: قوله: اعمل من وراء البحار - وهي القرى - فعلم أنه من سكان البادية، وليس في الحديث ما يدل على أنه بين ظهراني المشركين، بل كان في البرية محل منها حيث (يشاء) (٣)، بدليل أنه كان يؤدّي صدقة إبله، ومع ذلك يظهر دينه، فليس في الحديث دلالة على جواز مجامعة المشركين ومساكنتهم ولا ما يردّ الأحاديث القاضية بتحريم مجامعتهم ووجوب مقاطعتهم ومفارقتهم، ولو كان على سبيل الفرض والتقدير بين أظهر المشركين كان هذا خاصاً بهذا الأعرابي.

وأبلغ من هذا كله أنه في إذن النبي ﷺ، وما كان بإذنه لا يدخل تحت الحظر، ولم يقل أحد من المسلمين ممن يعتد بخلافه أن هذا ناسخ لحكم (/) (٤) الهجرة.

قال شيخنا الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى: «(ثم) (٥) اعلم أن النصوص الواردة في وجوب الهجرة والمنع من الإقامة بدار الشرك والقدوم إليها وترك القعود مع أهلها ووجوب التباعد عن مساكنتهم ومجامعتهم نصوص عامة مطلقة، وأدلة قاطعة محققة، ومن قال بالتخصيص أو التقييد لها إنما يستدل بقضايا عينية خاصة وأدلة جزئية لا عموم لها عند جماهير الأصوليين والنظار، بل هي نفسها محتملة للتقييد والتخصيص، ومن قال بالرخصة لا ينازع في عموم الأدلة الموجبة للهجرة المانعة من المجامعة والمساكنة، غاية ما عند الخصم أن يقيس حكماً على حكم، وفرعاً على فرع، وقضية على قضية، والمنازع

(١) ليست في «ب».

(٢) «الفهم» (٧٢/٤).

(٣) في «ب»: (شاء).

(٤) (ق/٧٦/أ).

(٥) ليست في «ب».

له يتوقف في صحة هذا القياس؛ لأنه معارض لدليل العموم والإطلاق...»
إلى آخر ما ذكر (رحمه الله تعالى) ^(١) ^(٢).

[فهذا كلام الشيخ الذي يزعمون أنهم لا يعذرون من طعن فيه، قد صرح بأن هذه الأحاديث التي استدلوها بها قضايا عينية خاصة، وأدلة جزئية لا عموم لها عند جماهير الأصوليين والنظار، فالله المستعان] ^(٣).

وأما قول المعترض: قال ابن قدامة في «المغني» ^(٤): وقد كان العباس ^(٥) عم رسول الله ﷺ بمكة مع إسلامه، وكان ﷺ عنه راضيًا.

فالجواب أن نقول:

هذا لا يثبت؛ لأن ابن حجر المكي ^(٦) لما ذكر حجة المنع قال: «ويستثنى من ذلك من كان في إقامته مصلحة للمسلمين؛ لأنه روي أن العباس أسلم قديمًا واستمر إسلامه إلى هجرته، [وكان] ^(٧) يكتب بأخبارهم إلى النبي ﷺ، وكان يحب القدوم إليه، فكان يكتب له: إن مقامك بمكة خير. قال ابن حجر بعده: ولم يثبت ذلك» انتهى ^(٨).

(١) ليست في «ب».

(٢) «عيون الرسائل» (١/٢٣٣ - ٢٣٤).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) (١٣/١٥١).

(٥) هو الصحابي الجليل: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، أبو الفضل، ولد قبل رسول الله ﷺ بستين، كان إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، وحضر بيعة العقبة الأولى قبل أن يسلم، ثم هاجر قبل الفتح بقليل، وشهد الفتح، توفي سنة ٣٢ هـ. «البداية والنهاية» (١٠/٢٤٧)، «الإصابة» (٣/٦٣١).

(٦) أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، الفقيه الشافعي، ولد سنة ٩٠٩ هـ، وتعلم بالأزهر، وهو صاحب كتاب: «تحفة المحتاج لشرح المنهاج»، توفي بمكة سنة ٩٧٤ هـ. «شذرات الذهب» (٨/٣٧٠ - ٣٧٢)، «البدر الطالع» (١/١٠٩).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) «تحفة المحتاج» (٩/٢٧٠)، وانظر: «الفتاوى الحديشية» له (ص/٣٧٧ - ٣٧٨).

ولو ثبت على سبيل الفرض والتقدير فهو مخصوص من المنع؛ لأنَّ في إقامته مصلحة للمسلمين، وأيضاً فهي من القضايا العينية الخاصة؛ لأن الإذن يدل على المنع لولا الإذن لو ثبت، وقد روى البخاري في «صحيحه»^(١) من حديث موسى بن عقبة^(٢)، قال ابن شهاب: حدثنا أنس بن مالك: «أن رجلاً من الأنصار قالوا: يا رسول الله! أتأذن لنا فنترك لابن أختنا عباس فداءه؟ فقال: (/)^(٣) لا والله لا تذرون منه درهما».

وقال يونس بن بكير^(٤)، عن محمد بن إسحاق^(٥)، عن يزيد بن رومان^(٦)، عن عروة، عن الزهري، عن جماعة سباهم قالوا: «بعثت قريش في فداء أسراهم، ففدى كل قوم أسيرهم بما رضوا، وقال العباس: يا رسول الله قد كنت مسلماً، فقال رسول الله ﷺ: أعلمُ بإسلامك، فإن يكن كما تقول فإن الله يجزيك، وأما ظاهرك فقد كان علينا، فافتد نفسك وابني أخيك نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وعقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب، وحليفك عتبة بن عمرو أخى بني الحارث بن فهر، قال: ما ذاك عندي يا رسول الله، قال: فأين المال

(١) «صحيح البخاري»، كتاب: العتق، باب: إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركاً، (٢/٨٩٦، رقم: ٢٤٠٠).

(٢) موسى بن عقبة بن أبي عياش، أبو محمد القرشي، الإمام الثقة الكبير، مولى آل الزبير، كان بصيراً بالمغازي النبوية، وهو أول من صنف في ذلك. «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/١١٤).

(٣) (ق/٧٦/ب).

(٤) يونس بن بكير بن واصل أبو بكر الشيباني الجمال الكوفي، كان عالماً بالمغازي والسير، توفي سنة: ١٩٩ هـ «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/٤٥).

(٥) الحافظ محمد بن إسحاق بن يسار الإمام أبو بكر المطلبى المدني، مصنف «المغازي»، التي جعلها علماً يهتدى به، والناس كلهم عيال عليه، توفي سنة ١٥١ هـ. «تاريخ بغداد» (١/٢١٤)، «تذكرة الحفاظ» (١/١٧٢).

(٦) يزيد بن رومان الأسدي أبو روح المدني مولى آل الزبير بن العوام، تابعي ثقة، روى عن أنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم، أخرج له أصحاب الكتب الستة، مات سنة: ١٣٠ هـ. «تهذيب الكمال» (٣٢/١٢٢)، «تقريب التهذيب» (ص/٦٠١، رقم: ٧٧١٢).

الذي دفنته أنت وأم الفضل، فقلت لها: إن أصبت في سفري هذا فهذا المال الذي دفنته لبني الفضل وعبد الله وقثم، قال: والله يا رسول الله إني لأعلم أنك رسول الله، هذا شيء ما علمه غيري وغير أم الفضل، فاحسب لي يا رسول الله ما أصبتم مني عشرين أوقية من مال كان معي، فقال رسول الله ﷺ: لا، ذاك شيء أعطانا الله تعالى منك، ففدى نفسه وابني أخويه وحليفه...» إلى آخر الحديث^(١).

فلو كان ﷺ راضياً بمقام عمه بين أظهر المشركين لَمَّا أخذ الفداء منه ولا المال الذي كان معه؛ لأنَّ ظاهره كان مع الكفار بقعوده عندهم، ومن كان مع الكفار فله حكمهم في الظاهر.

وقال السدي: لَمَّا أُسِرَ العباس وعقيل ونوفل قال رسول الله ﷺ للعباس: ادف نفسك وابني أخريك، قال: يا رسول الله ألم نصلَّ قبلتك ونشهد شهادتك؟ قال: يا عباس إنكم خاصمتهم فخُصِمْتُمْ، ثم تلا هذه الآية: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا...﴾^(٢) الآية. رواه ابن أبي حاتم^(٣).

فأُيِّ حِجَّةً فيما ذكرت على جواز الإقامة من غير إظهار للدين لمن كان قادراً على الهجرة لو أنكم كنتم تعلمون.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٤) على حديث محمد بن عبدالرحمن بن الأسود لما لقي عكرمة مولى ابن عباس قال: «وفي هذه القصة دلالة (/)^(٥) على براءة عكرمة مما نسب إليه من رأي الخوارج؛ لأنه بالغ في النهي عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقاتلهم، وغرض عكرمة أن الله ذمَّ من كثر سواد المشركين، مع أنهم لا يريدون بقلوبهم موافقتهم، قال: فلذلك أنت لا تكثر

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/١٤٢).

(٢) سورة النساء (٩٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٤٧).

(٤) (٢٦٣/٨).

(٥) (ق/٧٧/١).

سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد موافقتهم؛ (لأنهم لا يقاتلون في سبيل الله، وسؤاله: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾^(١) سؤال توبيخ وتقريع)^(٢)، واستنبط سعيد بن جبير من هذه الآية وجوب الهجرة من الأرض التي يعمل فيها بالمعاصي «انتهى». وهؤلاء الجهلة يقولون باستحباب تكثير سواد المشركين والكون مهم في بلادهم بما ذكروا أنه إظهار للدين، فالله المستعان.

وأما ما نسبته أيضا عن ابن قدامة أنه قال: «روينا أن نعيما النخام^(٣) حين أراد أن يهاجر جاءه قومه بنو عدي فقالوا له: أقم عندنا وأنت على دينك، ونحن نمنعك ممن يريد أذاك واكفنا ما كنت تكفيننا، وكان يقوم بيتامي بني عدي وأراملهم، فتخلف عن الهجرة مدة، ثم هاجر بعد، فقال النبي ﷺ: قومك كانوا خيرا لك من قومي لي، قومي أخرجوني وأرادوا قتلي، وقومك حفظوك ومنعوك، فقال: يا رسول الله قومك أخرجوك إلى طاعة الله وجهاد عدوه، وقومي ثبطوني عن الهجرة وطاعة الله»^(٤)، ونحو هذا القول.

فالجواب أن يقال:

إدخال هذه القصة في هذا الموضع والاستدلال بها من الجهل وعدم العلم [ومن]^(٥) التمويه والسفسطة؛ لأن قوله ﷺ: «قومي ثبطوني عن الهجرة وطاعة الله» كافية في رد شبهته.

وأیضا فمن المعلوم أن منعه ممن يريد أذاه دليل على أنه كان مظهرًا لدينه وأنه يباديهم بالعداوة والبغضاء، ولولا قومه لأذوه، ولكن منعه وقالوا له:

(١) سورة النساء (٩٧).

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٣) هو الصحابي الجليل: نعيم بن عبد الله بن أسد بن عبد بن عوف القرشي، قديم الإسلام، قتل يوم أجنادين، وقيل: يوم اليرموك. «تاريخ دمشق» (١٧٥ / ٦٢)، و«الإصابة» (٤٥٩ / ٦).

(٤) «المغني» (١٣ / ١٥١)، وانظر: «البداية والنهاية» (٦١١ / ٩).

(٥) زيادة من «ب».

أقم عندنا على أي دين شئت، والساكت عن الإنكار لا يؤذى، فلما منعوه وحفظوه ممن يؤذيه على إظهار دينه تثبط عن الهجرة، ولذلك تأسف لما هاجر لما فاته من الخير الكثير، فمن أظهر دينه لا نوجب عليه الهجرة، ولا يلحقه الوعيد (/) (١) في قول أكثر العلماء، فأى حجة من هذا على جواز الإقامة مطلقا إن لم تكن عليكم.

وأما قوله: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (تعالى) (٢) فيما حكاه عنه صاحب «الإنصاف» (٣): «لا يجوز للأسير أن يدخل مع الكفار في شرط الإقامة عندهم مدة؛ لأنَّ الهجرة واجبة، فلا يجوز أن يدخل معهم في ترك واجب إلا أن لا يمنعوه عن دينه فيجوز، لأنَّ الهجرة حينئذٍ في حقه مستحبة».

فالجواب أن نقول:

وهذه أيضا من البلايا وإحدى الرزايا، والاستدلال بها من عكس القضايا، فكلام شيخ الإسلام حق لا مريّة فيه، ولكن من أين لك أن شيخ الإسلام يرى أن إظهار الدين هو مجرد فعل الصلاة والصيام والزكاة [وعداوة القلب وبغضه] (٤) فقط، بل هذا من أقوى الأدلة وأبينها؛ فإنَّ الدين كلمة جامعة لخصال الخير من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، [ومن الدين مباداتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله، ونصر الله ورسوله ودينه وشرعه وكتابه، والنصيحة لكل مسلم، والدعوة إلى الله وإلى دينه] (٥)، وإذا لم يمنعوه عن دينه جاز له القعود.

(١) (ق/٧٧/ب).

(٢) ليست في «ب».

(٣) «الإنصاف» بحاشية «المقنع والشرح الكبير» (١٠/٣٦٥-٣٦٦).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

وأيضاً فإنَّ مَنْ كان في أسر النصارى إذا تهيأ له الخلاص منهم (فأقام)^(١) مدة فأظهر دينه بأن شهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمَّداً عبده ورسوله، وصلى وصام وقام بواجبات دينه [فيما يستطيع]^(٢)؛ لأنَّ هذا ليس من دينهم، وقد أظهر مخالفتهم فيما يعتقدونه جاز له التعمود.

ثم إن لم يكن لديكم مباداة أعداء الله ورسوله بالعداوة والبغضاء والتصريح لهم بذلك والبراءة منهم ومما يعبدون، التي هي أوثق عرى الإيمان، وهي ملة إبراهيم خليل الرحمن - من الدين، فسُحِّقاً لكم سحقاً، وبُعْداً لكم بُعْداً، هذا لا يقوله إلا من هو من أجهل الورى وأعظمهم جرأة وافترى، وإن كان من الدِّين، فما وجه الاستدلال بكلام شيخ الإسلام^(٣)، ولكنكم كنتم لا تعلمون.

وفي (نقله)^(٤) عن شيخ الإسلام تصرف وتحريف [في الكلام]^(٥) يدلُّ على سوء قصده، مع أنه قد حذف بعضه، وهذا نصُّ عبارة شيخ الإسلام.

قال الشيخ: «لا ينبغي أن يدخل معهم في التزام الإقامة أبداً؛ لأن الهجرة واجبة عليه، ففيه التزام ترك الواجب لهم، إلا أن لا يمنعه من إظهار دينه ففيه ترك التزام المستحب» انتهى^(٦).

فقد عرفت ما (/)^(٧) فيه من التحريف والتصرُّف، وإذا كان لا يجوز له إلا مع إظهار دينه مع أن فيه التزاماً بترك المستحب - وفيه ما فيه - تبين لك ما (فيه)

(١) في «ب»: (ولكن أقام).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زاد في هذا الموضع من «ب»: (ظنا أنه يرد ما ذكرناه).

(٤) في «ب»: (نقل هذا المعترض).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) تقدم قريباً.

(٧) (ق/٧٨/أ).

بما هو مخالف لصريح^(١) الآيات والأحاديث العامة المطلقة، (و)^(٢) ترك العمل بموجبها على ما تقتضيه من التحريم، [وسياقي نقله عن شيخ الإسلام أنه يبيح السفر إلى بلاد المشركين مطلقا، والسفر لأبد فيه من الإقامة المنهي عنها، وهو في هذا نقل عن شيخ الإسلام أنه لا ينبغي أن يدخل معهم في التزام الإقامة أبدا إلا أن لا يمنعه من إظهار دينه]^(٣)، فالله المستعان.

وأما قوله: وقال الخطابي^(٤): الحكمة في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى الكفار؛ فإنهم كانوا يعدّون من أسلم إلى أن يرجع عن دينه، وفيهم نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغُلَامَ﴾^(٥) الآية، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الحرب وقدر على الخروج منها. (انتهى)^(٦).

فيقال لهذا الغبي الجاهل:

ليس هذا كلام الخطابي، وإنما هو كلام الحافظ ابن حجر^(٧)، وكلام الخطابي قبله بأسطر، ثم كيف ساع لك في هذا الموضع الوهم والكذب على العلماء في نسبة ما لم يقولوه إلى غيرهم من غير حفظ وإتقان لما (نقلته)^(٨)، وتنقمة على غيرك، وذلك أني لمّا نقلت حديث جرير ونسبته إلى مسلم -

(١) في «ب»: (ما في مخالفة صريح...).

(٢) في «ب»: (من).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) العلامة المفيد المحدث الرّحال أبو سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة، منها: «غريب الحديث»، و«معالم السنن»، و«أعلام السنن»، ولد سنة: ، برع في علوم شتى، توفي سنة ٣٨٨ هـ. «تذكرة الحفاظ» (١٠١٨/٣)، و«البداية والنهاية» (٢٤٤/١٥).

(٥) سورة النساء (٩٧).

(٦) ليست في «ب».

(٧) انظر: «فتح الباري» (٣٩/٦ - ٤٠).

(٨) في «ب»: (تنقله).

وَمِمَّا مَنِّي، وَقَدْ وَهَمَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْحَفَاطِ، فَكَيْفَ لَا أَهَمُّ أَنَا - قُلْتُ أَيُّهَا
الْمُعْتَرِضُ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْإِعْتِذَارِ عَنِ الْوَهْمِ: فَإِنْ غَايَةَ هَذَا الْكَذِبِ عَلَى مُسْلِمِ
ابْنِ الْحَجَّاجِ بِنِسْبَةِ حَدِيثٍ إِلَى «صَحِيحِهِ» وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ.

وَيْلَ أُمَّكَ! أَكَانَ الْوَهْمُ وَالْكَذِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بِنِسْبَةِ مَا لَمْ يَقُولُوهُ إِلَيْهِمْ جَائِزٌ
لَكَ سَائِعٌ، وَإِذَا وَهَمَ غَيْرُكَ فَلَا غَفْرَانَ لَوْهَمِهِ، وَلَا (يَقْبَلُ) ^(١) عَذْرَهُ، بَلْ يَكُونُ
الْكَذِبُ (وَصَفًا) ^(٢) لَازِمًا لَغَيْرِكَ، رَجَعَ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ؟! إِنَّ هَذَا لَشَطَطٌ مِنَ
الْقَوْلِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا لِهَذَا الْجَاهِلِ:

أَتَزْعِمُ أَنَّ السَّلَامَةَ مِنْ أَذَى الْكُفَّارِ حُجَّةٌ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ،
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ الدِّينِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْأَذَى وَالْإِنْحِيَاظِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ،
وَكَيْفَ يَسْلَمُ مِنَ الْأَذَى مَنْ يُظْهِرُ دِينَهُ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ فِيهِ مَا فِيهِ لِقَصْرِهِ عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ أَذَى الْكُفَّارِ؛ فَإِنْ الْهَجْرَةُ
لَهَا مَقْصُودَانِ: أَحَدُهُمَا: الْفِرَارُ مِنَ الْفِتْنَةِ وَخَوْفِ الْمَفْسَدَةِ الشَّرَكِيَّةِ، وَالثَّانِي:
الْإِنْحِيَاظُ إِلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَمِرَاغِمَةُ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادُهُمْ، مَعَ أَنَّ [مَا
ذَكَرَهُ] ^(٣) هَذَا فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْنَى، وَالتَّنْصِيفُ عَلَى فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْنَى لَا
يَسْتَفِلُّ بِالْحُكْمِ (/) ^(٤) فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ إِلَّا قَاصِرُ الْفَهْمِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ.

(١) فِي «ب»: (قَبُولُ).
(٢) لَيْسَتْ فِي «ب».
(٣) زِيَادَةٌ مِنْ «ب».
(٤) (ق/٧٨/ب).

وأيضاً فالاستدلال به على الإقامة بين أظهر المشركين فيه ما فيه؛ لأن فيه مصادمة لقوله ﷺ: «أنا بريء من أهل (كلّ)»^(١) ملّتين تتراءى ناراهما»^(٢)، وقوله: «لا يسلم لذي دين دينه إلّا من فرّ من شاهق إلى شاهق»^(٣)، [وقوله: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٤)] ^(٥).

والحجّة والعصمة إنما هي فيما قاله رسول الله ﷺ لا فيما قاله ابن حجر، فلا نجعل كلام ابن حجر في نحر كلام رسول الله (ﷺ)^(٦)، [ولا نقدم قوله على قوله]^(٧).

مع أنه قد قال في «الفتح»^(٨): «قوله في حديث عبادة في الأمر بالسمع والطاعة: «إلّا أن تروا كفراً بواحاً» قال: «وملخصه أنه ينعزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الوزر، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض» (انتهى)^(٩).

وقال أيضاً على قوله: «إذا أنزل الله بقوم عذاباً...»^(١٠) الحديث قال:

(١) ليست في «ب».

(٢) تقدم (ص/ ٥٩).

(٣) تقدم (ص/ ٥٩).

(٤) تقدم (ص/ ٥٨).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) زيادة من «ب».

(٨) فتح الباري (١٣/ ١٢٣).

(٩) ليست في «ب».

(١٠) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: إذا أنزل الله بقوم عذاباً، (٦/ ٢٦٠٢، رقم: ٦٦٩١)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الأمر بحسن الظن بالله تعالى، (٤/ ٢٢٠٦، رقم: ٢٨٧٩).

ويبدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر وإن لم يتعاطاه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ^(١)، ويستفاد من هذا مشروعية الحرب من الكفار ومن الظلمة؛ لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة، هذا إن لم يعنهم ولم يرخص بأفعالهم، فإن أعان أو رضي فهو منهم، ويؤيده أمره ﷺ بالإسراع (في الخروج)^(٢) من ديار ثمود (انتهى)^{(٣)(٤)}.

ثم إن من المعلوم بالضرورة أن الكفار لا يؤذون أحداً من المسلمين إلا على ما يظهره ويبيادهم به فيما يخالفهم (به)^(٥) من الدين والمعتقد، وأما ما يوافقونه عليه من أداء الواجبات من فعل الصلاة والصيام والزكاة؛ فإنهم لا يؤذونه، بل يديرونه وقد يعظمونه، [هذا فيمن يدعي الإسلام منهم]^(٦).

قال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في «شعب الإيمان»^(٧) ما نصه: «فالظاهر ما أي: من الهجرة -: هو الفرار بالجسد من الفتن لقوله ﷺ: «أنا بريء من كل ملتين تترأى ناراهما»، فتبرؤ النبي ﷺ منهم لتخلف شعبة الهجرة؛ إذ هي لشعب الإيمان، ولقوله ﷺ: «لا يسلم لذي دين دينه إلا من شأق إلى شأق»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٨) الآيتين، وفي «صحيح البخاري» (/)^(٩): «والفرار من

سورة النساء (١٤٠).

سورة في د.ب.

سورة في د.ب.

الباري، (٦١ / ١٣).

سورة: (فيه).

سورة في د.ب.

(ص / ٢٧٤).

النساء (٩٧-٩٨).

(١ / ١).

الفتن من الإيمان»^(١)، فما كان من الإيمان فهو من شعبه بلا شك، فالفرار
ظاهرًا من بين ظهرائي المشركين واجب على كل مسلم، وكذلك كل موضع
يخاف فيه من الفتنة في الدين من ظهور بدعة أو ما يجر إلى كفر في أي بلد كان
من بلاد المسلمين، فالهجرة منها واجبة إلى أرض الله الواسعة» انتهى.

فانظر إلى كلام هذا الإمام المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)^(٢)، لا
يما تهواه الأنفس مما يخالف النصوص، واشوقًا إلى العرفان.

(١) تقدم (ص/ ٢٧٤).
(٢) ليست في (ب).

وأما قوله: وقال ابن العربي^(١) على قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»^(٢)، قال: والهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرضاً في عهد رسول الله ﷺ حيث كان واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، وفي الحديث بشارة بأن مكة تبقى دار إسلام أبداً انتهى.

فالجواب أن نقول:

وهذا أيضاً من أفراد المعنى، ولا يستقل بالحكم وحده، بل لابد من الانحياز إلى الله ورسوله بطاعته وامتنال أمره وإلى بلاد الإسلام لتكثير سوادهم، ومراغمة أعداء الله ورسوله، والفرار بدينه، فلا حجة فيه.

وأصرح من هذا الكلام وأوفق للنصوص كلام أبي عبد الله الحلبي^(٣) - أحد الأئمة الحفاظ - فإنه قال: «وكل بلد ظهر فيها الفساد وكانت أيدي المفسدين أعلى من أيدي أهل الصلاح أو غلب الجهل وسعت الأهواء فيهم وضعف أهل الحق عن مقاومتهم واضطروا إلى كتمان الحق خوفاً على أنفسهم من الإعلان فهو كمكة قبل الفتح في وجوب الهجرة منها؛ لعدم القدرة عليها، ومن لم يهاجر فهو من السُّمحاء بدينه»^(٤).

(١) العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، ولد سنة ٤٦٨ هـ صاحب شرح الترمذي المسمى «عارضة الأحوذى»، و«القبس في شرح الموطأ مالك بن أنس»، وغيرها من الكتب النافعة، توفي سنة ٥٤٣ هـ. «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٩٤-١٢٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري، أبواب الإحصار وجزاء الصيد، باب: لا يحل القتال بمكة، (٢/ ٦٥١، رقم: ١٧٣٧)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: حریم مكة وصيدها وخلاتها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، (٢/ ٩٨٦، رقم: ١٣٥٣)، وفي كتاب الإمارة، باب: تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه، (٣/ ١٤٨٦ رقم: ١٨٦٢) باللفظ الذي ساقه المصنف.

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم أبو عبد الله الحلبي البخاري الفقيه الشافعي، مولده سنة ٣٣٨ هـ، أوجد الشافعيين بما وراء النهر وأنظرهم، له التصانيف المفيدة النافعة، والتي نقل منها البيهقي كثيراً، ومنها: «المنهاج في شعب الإيمان»، توفي سنة ٤٠٣ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٣١)، «البداية والنهاية» (١٥/ ٥٤٧).

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» (٢/ ١٨٣).

وقال أيضا: «ومن الشح بالدين أن يهاجر المسلم من موضع لا يمكنه أن يوفي دينه حقوقه إلى موضع يمكنه فيه ذلك، فإن أقام بدار الجهالة ذليلا مستضعفا مع إمكان انتقاله فقد ترك فرضا (/)»^(١) في قول كثير من العلماء لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ...﴾^(٢) الآيتين، لا يقال: ليس في الآية تصريح بذكر المؤمنين، فيجوز أن يكون المراد بها الكافر؛ لأننا نقول: ذكر العفو عن استثنى برّد ذلك؛ فإن الله لا يعفو عن الكافر وإن عزم على الإيمان ما لم يؤمن»^{(٣)(٤)} (انتهى).

وقال ابن العربي فيما حكاه عنه النووي، قال: «قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف» انتهى^(٥).

(وما)^(٦) نقله ابن العربي عن ابن القاسم عن مالك يرّد قوله، فمالك أجل وأعلم بموارد النصوص من ابن العربي وغيره، فإذا كان البلد - أي بلد كان - يسب فيها السلف لا يحل المقام فيها، خاف على نفسه أو لم يخف إذا لم يقدر على تغيير المنكر؛ عرفت حينئذ عورّ كلام هؤلاء وخبت مرامهم، قاله المستعان.

وتأمل أيها الموحّد الذي نور الله قلبه كلام الحلّمي، خصوصا قوله: «واضطروا إلى كتمان الحق خوفا على أنفسهم من الإعلان، فهو كمكة قبل الفتح في وجوب الهجرة منها لعدم القدرة عليها»، وعبد الله بن عمرو يقول: لم يقل به أحد ممن يعتدّ بقوله من أهل العلم فيما نعلم، كأنه ممن اطلع على أقوال العلماء، وممن يحكي الإجماع، فواغوثاه، ثم واغوثاه [الله]^(٧) من جدال منافق بالكتاب والسنة [وأقوال العلماء من غير معرفة بمعنى ما يستدلّ به]^(٨).

(١) (ق/٧٩/ب).

(٢) سورة النساء (٩٧).

(٣) ليست في «ب».

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» (٢/١٨٢).

(٥) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/٦١١).

(٦) في «ب»: (فما).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

وتأمل ما ذكره ابن القاسم عن مالك لعلك أن تسلم من شبهات هؤلاء
الملبس (المموهين) (١).

وقول ابن العربي: وفي الحديث بشارة... إلى آخره؛ غير مسلم، وليس فيه
الإشارة إلى ما ذكر، لا صريحا ولا تلويحا، [فكيف بالبشارة؟] (٢)، بل الحكم يدور
مع علته عدما ووجودا، بل الذي هو لازم لها وللمسجد النبوي والمسجد
الأقصى مزية الفضل، كما يعرف ذلك من كلام شيخ الإسلام قدس الله روحه،
وقد جاء عن النبي ﷺ من الأحاديث ما يرد هذا المفهوم.

وأما قول المعترض: وقال ابن حجر في «الفتح» (٣) على قول عائشة رضي الله عنها: «لا
هجرة اليوم فإن المؤمن يفر (/)» (٤) بدينه إلى الله ورسوله مخافة أن يفتن...» (٥) إلى
آخره قال: أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة، وأن سببها خوف الفتنة،
والحكم يدور مع علته، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أي موضع اتفق له لم
نجب عليه الهجرة، وإلا وجبت. انتهى.

فالجواب أن يقال:

أما قول عائشة رضي الله عنها: كان المؤمن يفر بدينه إلى الله ورسوله مخافة أن
يفتن؛ فمن المعلوم أن الكفار كانوا على عهد رسول الله ﷺ بمكة يفتنون على
إظهار الإسلام وعلى التصريح بعيب ما هم عليه من الشرك وتكذيب الرسول
وجحد ما جاء به من البيّنات والهدى وغير ذلك من واجبات الدين، ولذلك
هاجروا لما فتنوا إلى بلاد يظهرون ذلك فيها، ويأمنون على أنفسهم، فأما بعد أن
فتح الله الفتوح على الصحابة، وأظهر الله الإسلام، ودخل الناس في دين الله

(١) ليست في «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) فتح الباري (٧/٢٢٩).

(٤) (ق/٨٠/أ).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة،
(٣/١٤١٦، رقم: ٣٦٨٧).

أفواجاً، وضرب الإسلام بجراحه^(١) فقد صارت البلاد بلاد إسلام، فلا هجرة حيثئذ، فالمؤمن من يعبد الله حيث شاء من بلاد الإسلام، (فأما)^(٢) اليوم فجميع الكفار ممن يدعو الأولياء والصالحين والأخشاب والأحجار ويعتقد فيهم النفع والضرر، ويستغاث بهم في الشدائد والملمات؛ ينتسبون إلى الإسلام، ويتلفظون بالشهادتين، وكثير منهم يتعبدون ويكثرون من الصلاة والصدقات والصيام، ومن لا يتعبد منهم لا يمنع أحداً من فعل هذه العبادات، فيأظهار الدين عندهم والحالة هذه ليس هو ما يوافقون عليه ويوالون [في الغالب]^(٣) مَنْ فعله، إنما إظهار الدين الذي يبيح الإقامة هو مباداتهم بأن ما هم عليه من عبادة غير الله كفر وضلال مبين، ومن فعل هذا فلا بد أن يؤذى ويفتن لا محالة، إلا ما شاء الله؛ لأنه أظهر لهم دينه دين التوحيد، وعاب عليهم دينهم دين الشرك.

[قال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾]^(٤)، فمتى وجد الشرك فالحكم يدور مع علته، أو وجد المبيح للإقامة من مخالفتهم فيما يعتقدونه ومصارحتهم بذلك^(٥)؛ إذ هي أجل العبادات، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، اللهم إلا أن يكون ما يفعلونه عند ضرائح الأولياء والصالحين والموالد ليس عندكم شركاً، وليس أهله هم الغالبون الظاهرون القاهرون في غالب الأمصار من عداهم من المسلمين، فالأمر (/)^(٦) أكبر مما نحن فيه، وكلامنا هذا عناء بلا فائدة، إذ المدعى أوسع من الدليل.

(١) الجِرَانُ: باطن العُنُق، وقيل: مُقَدَّم العنق من مذبج البعير إلى منحره، فإذا بَرَكَ البعير ومدَّ عُنُقَهُ على الأرض قيل: ألقى جِرَانَهُ بالأرض. انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٧٣٨)، و«لسان العرب» (١٣/٨٦ - مادة: جرن).

(٢) في «ب»: (وأما).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) سورة آل عمران (١٨٦).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) هذا هو الضابط في الهجرة أو الإقامة في بلاد المشركين.

(٧) (ق/٨٠/ب).

وأما كلام الحافظ فكلام مجمل محتمل يدخل فيه ما ذكرناه من إظهار الدين؛ لأنَّ العبادة اسمٌ جامع لكلِّ ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وعلى سبيل الفرض والتقدير أنَّ الحافظ فهم من كلام عائشة رضي الله عنها أنَّ العبادة هي مجرد فعل الصَّلَاة والصَّيام والزَّكاة وعداوة القلب وبغضه - كما يزعم الخصم - فليس بظاهر في أنَّ مقتضاه ذلك، إذ قصر العبادة على هذه فقط قصور، وهو أجلُّ قدرًا وأوسع علمًا من أن يُظنَّ به ذلك، بل مقتضى كلام عائشة أنه إذا وجدت العلة - وهي الكفر - وجبت الهجرة [إن لم يقدر على مخالفة الكفار بإظهار دينه فيما يعتقدونه]^(١)، والحكم يدور مع علته، وإن لم توجد بل كان الإسلام ظاهرًا والكفار (مقهورين مضطهدين)^(٢).

فالمؤمن يعبد الله حيث شاء، وليس العلة التمكن من فعل العبادة كما يزعمه الخصم، وأنَّ ذلك هو إظهار الدين؛ لأنَّ الله تعالى استثنى المستضعفين في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾^(٣) الآيتين، فاستثناء المستضعفين يبطل دعوى من قصر إظهار الدين على مجرد العبادة؛ لأنه إذا حمل على ذلك فقد تساوى المستثنى والمستثنى منه، ولا يتصور في المستضعف (أن)^(٤) يترك عبادة ربه، فما فائدة تعلق الوعيد بالقادر على الهجرة دون من لم يقدر حيثذ وقد علم أن الاستثناء معيار العموم.

وأما قوله: ومما يدل على ذلك أن من حكى سقوط الهجرة عمن قدر على إظهار دينه قالوا: استحب له الهجرة عند ذلك كما حكاه ابن قدامة^(٥) في

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (مقهورون مضطهدون) بالرفع.

(٣) سورة النساء (٩٧-٩٨).

(٤) في «ب»: (أنه).

(٥) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، موفق الدين أبو محمد المقدسي، إمام عالم بارع، مصنف «المغني» في الفقه، و«الروضة» في الأصول وغيرها من المصنفات النافعة، توفي سنة: ٦٢٠ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٢٢/١٦٥)، «البداية والنهاية» (١٧/١١٦).

«المغني»^(١) وابن أبي عمر^(٢) في «الشرح الكبير»^(٣)، وابن حجر في «الفتح»^(٤)، وغيرهم، فقولهم: تستحب الهجرة لمن قدر على إظهار دينه؛ دليل على أن إظهار الدين ما قلناه، ولو كان إظهار الدين عندهم القدرة على الإنكار لم يقولوا: تستحب الهجرة، ولقالوا: تستحب له الإقامة، بل تجب للدعوة إلى الله، وهذا ظاهر لا خفاء به بحمد الله، كل هذا في الإقامة بين ظهري المشركين.

فالجواب أن نقول:

جوابه من وجهين:

[الوجه] ^(٥) الأول: أن ما ذكره العلماء رحمهم الله (تعالى) ^(٦) من أن من قدر على (/) ^(٧) إظهار دينه تستحب له الهجرة حق وصواب، وأمّا ما فهمته أنت من قولهم: تستحب له الهجرة من أن إظهار الدين ما قلته أنت فمعاذ الله، ولا نعمت عين ولا كرامة، فإن تفسير كلام العلماء بكلام العلماء الذين يعلمون إذا أجل ولم يفصل خيرٌ وأحسنٌ وفاقاً من تفسير الصمّ البكم الذين لا يعقلون، المحمّلون كلام العلماء ما لا يحتمله لما تهواه أنفسهم، فقولكم باطل ساقط لا يلتفت إليه ولا يعول في الحكم عليه، و(فيما) ^(٨) قدمناه من كلام العلماء على إظهار الدين وما هو؛ ما فيه الكفاية، ويأتي له إن شاء الله بعض الإشارة.

الوجه الثاني: أن دعوى وجوب الإقامة على من قدر على إظهار دينه للدعوة

(١) (١٥١/١٣).

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، المعروف بشيخ الجبل، صاحب «الشرح الكبير» على «المقنع»، كان إماماً علامة، ومن علماء الناس وأكثرهم ديانة في عصره وأمانة، توفي سنة: ٦٨٢ هـ. «البداية والنهاية» (٥٩١/١٧).

(٣) (٣٥/١٠).

(٤) «فتح الباري» (١٩٠/٦).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) (ق/٨١/أ).

(٨) في «ب»: (بها).

إلى الله دعوى مجردة عن الدليل، فإنَّ الهجرة لها مقصودان قد تقدَّم (بيانها) ^(١)، وقد نوزع الماورديُّ في دعوى جواز الإقامة بدار الشرك وفضيلته لمن أظهر دينه (و) ^(٢) رجاء إسلام غيره.

قال الشوكاني: «وهذا القول معارضٌ لعموم النصوص، فلا يسلم ولا يلتفتُ إليه» ^(٣).

وأما قوله: فلو كان إظهار الدين عندهم القدرة على الإنكار [باللسان] ^(٤)... إلى آخره.

فيقال:

هذا فهمك الساقط، وحكمك القاسط.

ما وافق الحكم المحل ولا هو اسـ تتوفى الشروط فصار ذا بطلان ^(٥)

فإنَّ القدرة على الإنكار باللسان ومبادأة أعداء الله ورسوله بالعداوة والبغضاء، والبراءة (منهم ومما يعبدون) ^(٦)، والتصريح لهم بذلك مع الإيمان بالله ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصيام، وغير ذلك من واجبات الدين، هو إظهار الدين، ولو لا الإنكار باللسان لما جرى على سادات الأمة من الصحابة من قومهم من الأذية والامتحان ما يوجب الهجرة واختيار بلد الغربة، ولكنكم في غمرة من هذا، ويل أمك! ما أكثف حجاب قلبك وأغلظه.

وقد قال الشيخ عبد اللطيف رحمه الله (تعالى) ^(٧) في جواب ما اعترض به

(١) في الأصل: (بيانها)، والمثبت من «ب»، وهو أقرب.

(٢) ليست في «ب».

(٣) في نيل الأوطار (٩/ ٥٤٥): «ولا يخفى ما في هذا الرأي من المصادمة لأحاديث الباب القاضية بتحريم الإقامة في دار الكفر».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) البيت لابن القيم، «الكافية الشافية» (ص/ ٣٨، رقم: ٧).

(٦) في «ب»: (من الشرك وأهله).

(٧) ليست في «ب».

(إمامكم) (١) (/) (٢) في هذه الشبهة عثمان بن منصور على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في وجوب التصريح بعداوة المشركين، وقد زعم أنه يكفي في إظهار الدين مجرد العبادة قال: «والهجرة إلى الحبشة ومقام أبي بكر الصديق يتلو القرآن بمكة ويظهر دينه كل هذا يؤيد كلام الشيخ في وجوب التصريح بالعداوة، و(أن) (٣) لا رخصة مع الاستطاعة، ولولا ذلك لم يحتاجوا إلى الهجرة، ولو تركوها في بلد النجاشي لم يحتاجوا إلى نصرته، وأن يقول: أنتم سيوم بأرضي، ولكان كل مؤمن يخفي إيمانه ولا يبادي المشركين بشيء من العداوة فلا يحتاج حينئذ إلى هجرة، بل تمشى الحال على أي حال، كما هي طريقة كثير ممن لا يعرف ما أوجب الله من عداوة المشركين وإظهار دين المرسلين.

ولولا التصريح بالعداوة من المهاجرين الأولين، ومباداة قومهم بإظهار الإسلام، وعيب ما هم عليه من الشرك وتكذيب الرسول، وجحد ما جاء به من البينات والهدى لما حصل من قومهم من الأذية والابتلاء والامتحان ما يوجب الهجرة واختيار بلد النجاشي وأمثالها من البلاد التي تؤمن فيها الفتنة والأذية، فالسبب والمقتضي لهذا كله ما أوجبه الله (تعالى) (٤) من إظهار الإسلام ومباداة أهل الشرك بالعداوة والبراءة، بل هذا مقتضى كلمة الإخلاص؛ فإن نفي الإلهية عما سوى الله صريح في البراءة منه والكفر بالطاغوت وعيب عباده وعداوتهم ومقتنهم، ولو سكت المسلم ولم ينكر - كما يظنه هذا الرجل - لألقت الحرب عصاها، ولم تدّر بينهم رحاها، كما هو الواقع ممن يدعي الإسلام وهو مصاحب ومعاشر لعباد الصالحين والأوثان والأصنام، فسحقا للقوم الظالمين» انتهى كلامه رحمه الله تعالى (٥).

(١) في «ب»: (إمام بدعتكم).

(٢) (ق/٨١/ب).

(٣) في «ب»: (أنه).

(٤) ليست في «ب».

(٥) «مصابيح الظلام» (ص/١٠٢-١٠٣).

فهذا كلام الشيخ صريح في أن المسلم لو سكت ولم ينكر - كما يظنه عثمان بن منصور - لألقت الحرب عصاها، (/) (١)، ولم تدّر بينهم رحاها، وأنتم تزعمون أنكم لا تعذرون من طعن في الشيخ وسمّى كلامه تشديداً وغلواً ومجازفةً، [وأن هذا ليس من لسانكم] (٢)، فلو كان ما تقولون حقاً لا زندقةً ونفاقاً لما جمعتم بهذه الجعاجع، وقعتم بكل شنان.

[فهذا كلام الشيخ بخلاف ما تقولون، وبوفاق ما قلنا وتنقمون علينا] (٣)، ولكن كما قال تعالى: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ (٤)، والله الحجة البالغة، والحكمة الباهرة الدامغة.

وأما قوله: وهذا ظاهر لا خفاء به - بحمد الله - كل هذا في الإقامة بين ظهرائي المشركين.

فالجواب أن نقول:

بل هو من أظهر الكذب على الشريعة المطهرة، وعلى كلام العلماء ظهوراً لا خفاء به، يعرفه كل منصف.

ونقول [أيضاً] (٥): قال رسول الله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين (أظهر) (٦) المشركين، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما» (٧).
وقال ﷺ: «من أقام بين ظهرائي المشركين فقد برئت منه الذمة» (٨).
وقال ﷺ: «أنا بريء من أهل ملتين تراءى ناراهما» (٩).

(١) (ق/٨٢/أ).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) سورة غافر (٥).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (ظهرائي).

(٧) تقدم (ص/٥٧).

(٨) تقدم أيضاً (ص/٥٨).

(٩) تقدم (ص/٥٩).

وقال ﷺ: «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين»^(١).

[وقال ﷺ: «لا يسلم لذي دين دينه إلا من فر من شاهر إلى شاهر»^(٢).

فأي الفريقين خير مقاما وأحسن نديا، قل: أنتم أعلم أم الله؟ فما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا، أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله]^(٣).

كلُّ هذا وأضعافه وأضعاف أضعافه فيمن أقام بين أظهر المشركين، فلا نجعل هذه الأقوال التي لا عصمة فيها ولا فيمن قالها في نحر كلام رسول الله ﷺ المعصوم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، ولا نضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض، بل نؤمن بها كلها ونعتقد أنها كلها حق يصدق بعضها بعضا.

(١) تقدم (ص/ ١٦٩).

(٢) تقدم (ص/ ٥٩).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فصل

ثم قال المعترض: وأما السفر إلى بلادهم مع التمكن من إقامة الدين فشهرته أظهر من أن تذكر، وقد سافر الصحابة رضي الله عنهم إلى أرض الروم، كالشام ومصر، وإلى أرض (/) ^(١) الفرس كالعراق في عهد النبي ﷺ، وهذا لا يخفى على من عنده أدنى شيء من علم الحديث والسير.

والجواب أن نقول:

قد تقدّم الجواب على السفر مكرراً، فما الفائدة في إعادته، فأما ما ذكره من جواز السفر وأنه أشهر [وأظهر] ^(٢) من أن يذكر، [فليس الشأن في نفس السفر، ولكن الشأن كلّ الشأن في كيفية إظهار الدين المبيح للسفر، ودعواه الشهرة والظهور في إباحة السفر] ^(٣) فدعوى مجرّدة، فهلاً ذكر عن أحد من العلماء كيفية التمكن من إقامة الدين المبيح للسفر والإقامة بالتفصيل على نحو ما يفسره به هو، لا ما يذكره من إطلاق العبارة المجملة المحتملة بقوله: هو أن لا يمنعه [عن] ^(٤) فعل واجب، وأن لا يكرهوه على فعل محرم، فإنّا قد (ذكرناه) ^(٥) منفصلاً عن أهل العلم كما ذكره ابن جرير عن السلف [وعن العلماء] ^(٦) رحمهم الله.

وأما سفر الصحابة رضي الله عنهم فمن المعلوم عند الخاص والعام - ولا ينكره إلا مكابر - أنهم يظهرون دينهم، وقد بايعوا رسول الله ﷺ على [الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وعلى] ^(٧) أن لا تأخذهم في الله لومة لائم.

(١) (ق/ ٨٢/ ب).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في «ب»: (ذكرنا صفة إظهار الدين).

(٦) زيادة من «ب».

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

قال [الحافظ] ^(١) في «الفتح» ^(٢) على حديث عبادة بن الصامت ^(٣): «قوله: وعسرنا ويسرنا، في رواية إسماعيل بن عبيد: وعلى النفقة في العسر واليسر، وزاد: وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاد في رواية الوليد بن عبادة ^(٤)، عن أبيه: وأن نقوم بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» انتهى ^(٥).

وإنكارهم رضي الله عنهم وأرضاهم باللسان على من أحدث حدثاً أو فعل منكراً (معروف مشهور) ^(٦)، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه رأى منكراً وسكت عن إنكاره بلسانه، بل كانوا يكافحون الظلمة بالإنكار، ولا يخافون في الله لومة لائم، كما فعل أبو شريح ^(٧) مع عمرو بن سعيد [الأشدق] ^(٨) ^(٩) لما أراد

(١) زيادة من «ب».

(٢) «فتح الباري» (٣/٧-٨).

(٣) هو الصحابي الجليل: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فيهر بن قيس بن ثعلبة بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، أمه: قرة العين بنت عبادة بن نضلة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وكان أحد النقباء، وروى الكثير عن النبي ﷺ، توفي سنة ٣٤هـ. «الاستيعاب» (١/٢٤٣)، «الإصابة» (٣/٦٢٤).

(٤) الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري أبو عبادة المدني، ولد في حياة النبي ﷺ، كان ثقة قليل الحديث، روى له أصحاب الكتب سوى أبي داود، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان. «تهذيب الكمال» (٣١/٣١)، و«تقريب التهذيب» (ص/٥٨٢، رقم: ٧٤٣٠).

(٥) حديث عبادة أخرجه البخاري، كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس، (٦/٢٦٣٣، رقم: ٦٧٧٤)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، (٣/١٤٦٩، رقم: ١٧٠٩).

(٦) في الأصل: (معروفا مشهوراً)، وهو خطأ.

(٧) هو الصحابي الجليل: خويلد بن عمرو بن صخر بن عبد العزى أبو شريح الخزاعي ثم الكعبي، أسلم قبل الفتح، وكان معه لواء خراعة يوم الفتح، روى عن النبي ﷺ أحاديث، وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه، توفي بالمدينة سنة: ٦٨هـ. «البداية والنهاية» (١٢/١١٢)، و«الإصابة» (٧/٢٠٤).

(٨) زيادة من «ب».

(٩) عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، أبو أمية القرشي الأموي، المعروف بالأشدق، يقال: إنه رأى النبي ﷺ، روى عن عمر وعثمان وعلي وعائشة، استنابه معاوية على المدينة، وكان من سادات المسلمين، ومن الكرماء المشهورين، توفي سنة: ٦٩هـ. «سير أعلام النبلاء» (٣/٤٤٩)، و«البداية والنهاية» (١٢/١٢٢).

القدوم إلى مكة^(١)، وكذلك غيره من الصحابة، [كعبد الله بن عمر مع الحجاج بن يوسف^(٢)] ومن ظنَّ أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ لا يظهرون دينهم ولا ينكرون المنكر فقد ظنَّ بهم ظنَّ السوء، ولم يعرف فضلهم ومحلهم من الإسلام وغيرتهم لله (/) ^(٤) (وعلى دينه) ^(٥) ولم يقدرهم حق قدرهم، فهم القدوة وبهم الأسوة.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه (وإظهار) ^(٦) دينه، فخذوا (بستهم) ^(٧)، واهتدوا بهديهم، واعرفوا لهم فضلهم، فإنهم كانوا على الصراط المستقيم» ^(٨).

وإذا كانوا على ما ترى من العلم والفضل والمعرفة والغيرة لله ولدينه وإظهار الدين وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم؛ فإذا جاز (لأحد منهم) ^(٩) السفر والحالة هذه أفيقول من له دين وعقل وورع إيماني: إن سفر غوغاء الناس وسفلتهم ممن لا يعرف ما أوجب الله [عليه من معاداة المشركين ومقاطعتهم، وما حرم الله] ^(١٠) ورسوله من موالاتهم والركون إليهم والتلطف لهم في المعاملات

(١) القصة أخرجها البخاري، كتاب: العلم، باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب، (١/٥١)، رقم: (١٠٤)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلوها وشرها ولقطتها، (٢/٩٨٧)، رقم: (١٣٥٤).

(٢) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، ذكر في كتب التاريخ أنه كان ظلوما جبارا، حاصر ابن الزبير، ورمى الكعبة بالمنجنيق، مات سنة: ٩٥ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٤٣)، و«البداية والنهاية» (١٢/٥٠٧).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) (ق/٨٣/أ).

(٥) في «ب»: (ولدينه).

(٦) في «ب»: (وإظهار).

(٧) في «ب»: (سبيلهم).

(٨) أخرجه أبو الفضل المرقري في «أحاديث في ذم الكلام» (٤/٢٨٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٩٤٧)، رقم: (١٨١٠)، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣٠٥) من قول ابن عمر رضي الله عنهما.

(٩) في «ب»: (لأحدهم).

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

والمبايعات والمعاشر، ولا يعلم أن من الموالات ما يوجب الردة، ومنها ما هو دون ذلك، يجوز قياساً على جواز سفر الصحابة رضي الله عنهم؟ وهل لهذا القياس حظ من النظر والدليل، أو هو سفسطة وضلال عن سواء السبيل.

فالصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس بدينهم وكيفية إظهاره، وهم النجوم للورى هداية ودراية، مع أن الاستدلال بسفر أبي بكر من الدلائل الجزئية، وهي لا تعارض القواعد الكلية، أو أنها قضية عين خاصة، والقضايا العينية الخاصة مقصورة على مواردّها، لا عموم لها عند جماهير الأصوليين والنظار.

[وقد قال بعض العلماء: إن هذا قبل النهي عن الإقامة في بلد الشرك، ولأنّ لأول الإسلام من الأحكام ما ليس لآخره، وإسلام جرير كان في آخر الإسلام بمدة يسيرة] ^(١).

ثم إنَّ سفر أبي بكر ومن سافر من الصحابة إنما سفرهم كان إلى بلاد النصارى وإلى بلاد المجوس، ومن المعلوم أن النصارى والمجوس يعلمون ويتحقّقون أنّ العرب على غير دينهم، حتى في الجاهلية، والعرب يعلمون أن هؤلاء على غير (/) ^(٢) دين، فالكل منهم متميّز عن الآخر بدينه، خصوصاً بعد البعثة، فإنه من المعلوم أن أهل الإسلام يكفرونهم، لا يشك في ذلك أهل الكتاب ولا غيرهم، بخلاف (عباد القبور) ^(٣) وأتباعهم، فإنهم يتسبون إلى الإسلام ولو علموا ممن سافر إلى ديارهم أنهم على غير دينهم، وأنهم يكفرونهم لأوقعوا بهم الفتنة ولأذوهم، فقياس هؤلاء على أولئك من القياس الباطل المردود، مع أنه لا قياس مع وجود النص والفارق، [والمسافر من الصحابة إنما كان سفره في أول الإسلام كما تقدّم بيانه] ^(٤).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/ ٨٣/ ب).

(٣) في «ب»: (عباد القبور والصالحين اليوم).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

والذي ندين الله به منع السفر إلى بلاد هؤلاء وهؤلاء إلا بالشرط المبيح للإقامة من إظهار الدين، وقد تقدم صفة إظهاره [مرارا] ^(١)، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

أما قوله: وقد قال تعالى: ﴿وَأَخْرُؤْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٢)، وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةَ الْمَوْتِ﴾ ^(٣).

فالجواب أن يقال:

(ومن أنكر) ^(٤) إباحة التكسب والتجارة والضرب في الأرض لطلب الرزق [مطلقاً] ^(٥) حتى يستدل عليه بهاتين الآيتين؟! وإنما الكلام في تحريم السفر إلى بلاد المشركين لمن عجز عن إظهار دينه لا في المنع من إباحة التكسب (مع إظهار الدين) ^(٦)، وأما التجارة وطلب الرزق والتكسب مع إظهار الدين أو في بلاد المسلمين فلا ينكره من له إمام وممارسة وعلم بما يجوز وما لا يجوز، فالاستدلال بهاتين الآيتين على جواز السفر إلى بلاد المشركين لمن لا يقدر على إظهار دينه المعتبر كالأستدلال على جواز لبس المحرمات للرجال من الذهب والحريير وأكل الأموال المحرمة من أنواع المملوذات بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ ^(٧).

فيا سبحان الله كيف ساع لمن له عقل قبول تمويه هؤلاء الجهلة الحمقى، ولكن الهوى يعمي ويصم، وقد يخفى على قليل المعرفة بحال هؤلاء إذا سمع

(١) زيادة من «ب».

(٢) سورة المزمل (٢٠).

(٣) سورة المائدة (١٠٦).

(٤) في «ب»: (وتحن لا ننكر).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) سورة الأعراف (٣٢).

قولهم (/) (١): يجوز [القيود] (٢) لمن أظهر دينه أو تمكن من إقامة الدين ما يعنون بإظهار الدين والتمكن من إقامته، ويحسب أنهم على شيء، والعارف العاقل يعرف مرامهم ومرادهم بما يذكرونه من الإطلاقات [بمجرد ذلك] (٣)، وعند الاستفصال تنكشف الحقائق.

وأما قوله: وروى ابن أبي شيبة، عن سلمة بن الأكوع (٤) رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ ذكر فيما صالح عليه قريشا: أنه لا إسلال ولا إغلal (٥)، وعلى أنه من قدم مكة من أصحاب محمد حاجًا أو معتمرًا أو يبتغي من فضل الله فهو آمن على دمه...» الحديث (٦).

فالجواب أن نقول:

قد تقدّم أن الصحابة رضي الله عنهم يظهرون دينهم، ومن أظهر دينه كما ينبغي فله أن يسافر إن أمن على نفسه من الفتنة، ومن لا فلا، فالصحابة رضي الله عنهم آمنون على أنفسهم (من الفتنة) (٧)، متمكنون من إظهار دينهم، وعلى ذلك صالحوا، ثم إن قياس سفر الفساق العوام الذين لا معرفة لديهم ولا غيرة لهم على دين الله، وأكثرهم - إلا من شاء الله - قل أن يتمكن من المبايعة والمعاملة لأعداء الله ورسوله إلا بإظهار عظيم من الركون والموالاة والمداهنة - على سفر أعلم الناس وأصلحهم وأشدّهم غيرة لله ولرسوله ولدينه، من أفسد القياس، وأبطل

(١) (ق/٨٤/أ).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) هو الصحابي الجليل: سلمة بن عمرو بن الأكوع الأنصاري، أحد من بايع تحت الشجرة، وكان من فرسان الصحابة وعلمائهم، وكان يفتي بالمدينة، وكان سخيًا خيّرًا فاضلاً، مات بالمدينة سنة ٧٤ هـ وقد جاوز السبعين سنة. «البداية والنهاية» (١٢/٢٤٠)، «الإصابة» (٣/١٥١).

(٥) إسلال: من السَّلَّة، وهي السرقة الخفية، والإغلal: الخيانة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/٩٨٤)، (٣/٧١٧).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: المغازي، غزوة الحديبية، (٧/٣٨٥، رقم: ٣٦٨٥١).

(٧) ليست في «ب».

الباطل، والمجادل عنهم - والعياذ بالله - قد اتخذ ظواهر عبارات لم يعرف حقيقتها، ولا يدري مراد الفقهاء منها ترسًا يدفع به في صدر الآيات والسنن، ويصدف به عن أهدي منهج وسنن، فهو كالحجر في الطريق بين السائرين إلى الله والدار الآخرة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقال الشيخ الإمام عبد العزيز بن حمد بن ناصر^(١) في «الرد على النصارى»^(٢):
«ولهذا المعنى لما وقعت الهدنة التي عقدها النبي ﷺ بينه وبين المشركين يوم الحديبية، وأمن الناس بعضهم بعضًا، واختلط المسلمون بالكفار، وبادوهم بالدعوة وأسمعهم القرآن، وخلا كلُّ بأهله وأصدقائه (/)^(٣)، وأخبروهم بأحوال النبي ﷺ ومعجزاته وأعلام نبوته، وحسن سيرته، وجميل طريقته، وعانوا بأنفسهم كثيرًا من ذلك؛ دخل في الإسلام في مدة هذه الهدنة كثير من الناس، ولهذا سماه الله فتحًا مبينًا» انتهى.

فتبين من هذا أنهم كانوا في هذه المدة يدعون إلى الله ويظهرون دينهم، حتى دخل في الإسلام خلق كثير، ولهذا كان في هذه الهدنة من المصالح الدينية والفتح العظيم ما لا يعلم قدره إلا الله، فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر إذا كان هذه حال الخلق بعد الرسل أنه يجوز السفر والإقامة عند أهل الكفر لمن لا يقدر على الدعوة إلى الله وإظهار دينه، قياسًا على إقامة الصحابة يدعون إلى الله [وإلى دينه]^(٤)، و[هل]^(٥) يقيس حال الفساق المسلمين بحال أصحاب رسول الله ﷺ؛ إلا من هو أضلُّ من حمار أهله، والله المستعان.

(١) عبد العزيز بن حمد بن ناصر بن عثمان بن حمد التميمي، ولد بالدرعية سنة: ١٢٠٣هـ، نشأ ببيت والده، كان إمامًا فقيهاً أديباً متواضعاً حسن البحث والسيرة، ذا شهرة في العلوم والديانة، له تأليف حسنة منها: منحة القريب المجيب في الرد على عبّاد الصليب، توفي سنة: ١٢٤٤هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/ ٢١٩)، و«علماء مجد خلال ثمانية قرون» (٣/ ٣٣٦).

(٢) «منحة القريب المجيب» (ص/ ٢٥٩).

(٣) (ق/ ٨٤/ ب).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

وأما قوله: وروى عبد بن حميد^(١) والإمام أحمد وغيرهما بإسناد على شرط الصحيحين، عن أنس رضي الله عنه قال: «لما فتح رسول الله ﷺ خيبر قال الحجاج بن علاط^(٢): يا رسول الله إن لي بمكة مالا، وإني أريد آتيهم، فأنا في حلٍّ إن نلتُ منك أو قلتُ شيئا؟ فأذن له رسول الله ﷺ أن يقول ما شاء، قال: فأتى امرأته حين قدم قال: اجمعي لي ما كان عندك، فإني أريد أن أشتري به من غنائم محمد وأصحابه فإنهم قد استبيحوا وأصبحت أموالهم، قال: وفشا ذلك بمكة، فانقمع المسلمون، وأظهر المشركون فرحا وسرورا، قال: وبلغ الخبر العباس بن عبد المطلب فعقر في مجلسه، وجعل لا يستطيع أن يقوم، ثم أرسل غلاما له إلى الحجاج بن علاط قال: ويلك ماذا جئت به، وماذا تقول؟ فما وعد الله خيرا مما جئت به، فقال الحجاج لغلامه: أقرئ أبا الفضل السلام، وقل له: فليخل لي في بعض بيوته وآتيه، فإن الخبر على ما يسره، فجاء غلامه، فلما بلغ باب الدار قال: أبشر يا أبا الفضل، فوثب العباس فرحا حتى قبل بين عينيه، فأخبره بما قال الحجاج، فأعتقه، ثم جاء الحجاج فأخبره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد فتح خيبر وغنم أموالهم، وجرت سهام الله تعالى في أموالهم، ولكن جئت لئلا كان لي هاهنا، أردتُ أن أجمعه فأذهب به، فاستأذنت رسول الله ﷺ، فأذن لي أن أقول ما شئتُ، فأخف عني ثلاثا، ثم اذكر ما بدا لك... الحديث^(٣).

(١) أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكشي، الإمام الحافظ الحجة الجوال، ولد بعد السبعين ومائة، توفي سنة: ٢٤٩ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٣٥).

(٢) هو الصحابي الجليل: الحجاج بن علاط بن خالد بن ثويرة بن هلال بن عبيد بن ظفر السلمي، ثم الفهري، أبو كلاب، قدم على النبي ﷺ وهو بخيبر، فأسلم وسكن المدينة، مات في خلافة عمر. «الإصابة» (١/ ٣١٣).

(٣) (ق/ ٨٥/ ١).

(٤) رواه الإمام أحمد (٣/ ١٣٨، ١٣٩)، وعبد بن حميد في «مسنده» (ص/ ٣٨٥، رقم: ١٢٨٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٦/ ١٩٤، رقم: ٣٤٧٩)، والبيهقي في «المسند» (٢/ ٣٤٠، رقم: ١٨١٦ - كشف الأستار)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٠)، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٣٤٨): «وهذا الإسناد على شرط الشيخين»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٢٥): «ورجاله رجال الصحيح».

فالجواب أن يقال:

ليس في هذا - والله الحمد - راحة لمبطل ولا حجة تدفع في نحر النصوص؛ فإنَّ الحجاج بن علاط لم يقدم مكة تاجرًا متكسبًا، وإنما جاء ليجمع ماله لما أسلم، وقريش لا تعلم بإسلامه، فاستأذن النبي ﷺ فأذن له، فكان دخوله مكة [وقدومه إليها]^(١) من جهتين:

الأولى: أنهم يظنون أنه ما أسلم، وأنه باقٍ على دينهم، ولذلك (صدقوا قوله وقبلوه)^(٢) وفرحوا به وأظهروا أمره.

الجهة الثانية: أنه كان بإذن النبي ﷺ، وما كان بإذن النبي ﷺ فلا يدخل تحت الحظر، يوضح ذلك أن النبي ﷺ أذن للأعرابي في الجلوس في وطنه لما خاف عليه أن ينكص على عقبيه^(٣)، وكان بالمؤمنين رحيمًا، وأذن لأسلم أن يبدوا فقال: «ابدوا يا أسلم وأنتم على هجرتكم»^(٤).

وقد روى الطبراني، عن جابر بن سمرة^(٥) مرفوعًا: «لعن الله من بدأ بعد هجرته إلا في الفتنة»^(٦).

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (قبلوا قوله وصدقوا).

(٣) حديث الأعرابي تقدم (ص/٢٣٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٧/٢٤)، قال الهيثبي في «المجمع» (٥/٤٦١): «رواه أحمد والطبراني، وفيه سعيد بن إياس بن سلمة ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات».

(٥) هو الصحابي الجليل: جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب بن حجير بن رثاب بن حبيب بن سواء بن عامر بن صعصعة العامري السوائي، حليف بني زهرة، وأمه خالدة بنت أبي وقاص أخت سعد بن أبي وقاص، له ولأبيه صحبة، أخرج له أصحاب الصحيح، وتوفي سنة أربع وسبعين بالكوفة: «سير أعلام النبلاء» (٣/١٨٧)، و«الإصابة» (١/٤٣١).

(٦) «المعجم الكبير» للطبراني (٢/٢٥٦، رقم: ٢٠٧٤)، قال في «مجمع الزوائد» (٥/٤٦٣): «وفيه من لم أعرفهم».

وروى النسائي، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: «لعن الله آكل الربا وموكله...»
الحديث، وفيه: «والمرتد بعد هجرته أعرابياً»^(١)

وروى البخاري، عن سلمة بن الأكوع: «أنه لما دخل على الحجاج قال: يا ابن
الأكوع! ارتددت على عقبيك، تعربت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في
البدو»^(٢).

فإذا كان ﷺ قد لعن من بدأ بعد هجرته والمرتد بعد هجرته أعرابياً ملعون،
وخرج من الوعيد [من كان]^(٣) مأذوناً له؛ تبين أن من كان في إذن النبي ﷺ لا
يلحقه (/)^(٤) الوعيد، ولا يدخل تحت الحظر، وأن الوعيد على من خرج من
الإذن، فلا حجة حينئذ في قصة الحجاج بن علاط على جواز السفر إلى بلاد
المشركين ولا الإقامة فيها إلا لمن أظهر دينه؛ لأن الإذن يدل على المنع لولا الإذن
عند أهل المعاني، ثم إن الاستدلال بقصة الحجاج من أقوى الأدلة على كثافة
جهل هذا المعترض وعدم معرفته.

وأما قوله: قال ابن القيم رحمه الله (تعالى)^(٥) في فوائد غزوة خيبر: ومنها:

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/٤٦٤)، والنسائي في «السنن»، كتاب: الزينة، باب: المتوشحات،
(١٤٧/٨)، رقم: ٥١٠٢، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: الوعيد لما نزع
الزكاة، (٨/٤٤)، رقم: ٣٢٥٢، من رواية الحارث الأعور، عن ابن مسعود، والحارث
ضعيف. «التقريب» (ص/١٤٦).

لكن أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: ذكر لعن لاوي الصدقة الممتنع
من أدائها، (٨/٤)، رقم: ٢٢٥٠، والحاكم في «المستدرک»، كتاب: الزكاة (١/٥٤٥)، رقم:
١٤٣٠، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: السير، باب: ما جاء في التعرب
بعد الهجرة، (٩/١٩) من رواية مسروق، عن ابن مسعود، قال الحاكم: حديث صحيح على
شرط مسلم، وصححه الألباني في «صحيح النسائي» (٣/٣٦٨)، رقم: ٥١١٧.

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب: الفتن، باب: التعرب في الفتنة، (٦/٢٥٩٧)، رقم: ٦٦٧٦،
وأخرجه مسلم أيضاً، كتاب: الإمارة، باب: تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه،
(٣/١٤٨٦)، رقم: ١٨٦٢.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) (ق/٨٥/ب).

(٥) ليست في «ب».

جواز كذب الإنسان على نفسه وعلى غيره إذا لم يتضمَّن ضرر ذلك الغير إذا كان يتوصَّل بالكذب إلى حقه، كما كذب الحجاج بن علاط على المسلمين حتى أخذ ماله من مكة من غير مضرة لحقت المسلمين من ذلك الكذب. انتهى^(١).

فنقول:

هذا حق، وليس فيه إباحة السفر لأجل التجارة، وإنما فيه جواز كذب الإنسان على نفسه وعلى غيره (بإذن من الشارع)^(٢) لتخليص ماله الذي بين أظهر المشركين، أما من ماله في بلاد الإسلام ولا مال له عند المشركين يريد تخليصه، وإنما أراد الدنيا وجمعها أو التكاثر بها، فمعاذ الله، فأبي مال للمسافر عند المشركين لا يتوصل إلى تخليصه وتحصيله من بلاد الشرك إلا بالكذب على المسلمين بعد استئذانهم أو على نفسه، وأيُّ جامع بين قصَّة الحجاج بن علاط وكذبه على نفسه وعلى المسلمين لتخليص ماله وبين المسافرين لأجل التجارة؟ وأيُّ علة اشتركا فيها حتى يقاس عليهما؟ [أويستدل بها على جواز السفر إذا كان الحجاج في إذن النبي ﷺ، وهذا مرتكب ما منع منه رسول الله ﷺ وحرمة؟]^(٣).

فذكر هذه القصَّة هاهنا من المغالطة، ولا آمن أن يجعل هذا الرجل الركون إليهم والمداينة والمعاشرة والموالاتة لهم مباحًا جائزًا قياسًا على كذب الحجاج على المسلمين لتحصيل ماله، سبحانه الله ما أعظم شأنه، كيف تجارى به كَلْب الهوى إلى هذه الغاية.

وأما قوله: فالحمد لله الذي لم يجعل علينا في الدين من حرج، وجعل شريعتنا سمحة سهلة، وهذا قليل من كثير؛ فإن كان مثل هذا كافيًا عند هذا الرجل فعليه الرجوع وقبول الحق، وإن كابر وصمم على مجرد الدعوى (/)^(٤)، وسمَّى هذا أضعافه مما لا يمكن حصره من السنة وأقوال العلماء من المفسرين والشراح وغيرهم تلفيقًا وخلافًا لا يعتدُّ به، فالله حسبي، ومن يضلل الله فما له من هاد.

(١) زاد المعاد (٣/ ٣٥٠).

(٢) في «ب»: (بإذنه).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) (ق/ ٨٦/ أ).

فالجواب أن نقول:

نعم، ما جعل الله في الدين من حرج، وجعل شريعتنا سمحة سهلة، بل الحرج والهلاك والاعوجاج والصعوبة والشدة في مخالطة المشركين ومعاشرتهم والتلطف لهم في المبيعات والمعاملات، و[في] ^(١) مجامعتهم ومساكنتهم، وعدم النفرة منهم و[عدم] ^(٢) الغيرة من رؤية أعداء الله ومشاهدة كفرهم وفسوقهم وعصيانهم ومبارزتهم لرب العالمين [بأنواع الكفر والفسوق] ^(٣)، من غير إنكار لما يبارزون به رب العزة والجلال، لأن هذا ليس من الشريعة السمحة السهلة، والشريعة السمحة السهلة توجب مقاطعة المشركين ومباعدتهم وعدم مجامعتهم، وتشدد في ذلك، وتغلظ فيه.

فمن فتح أبواب الذرائع والوسائل المفضية إلى ما حرمة الشريعة السمحة السهلة من موراتهم والركون إليهم، وسهل في ذلك، فهو الذي حرج وهلك ونعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش، وكيف يكون هذا، والله تبارك وتعالى قد أمرنا أن نتبع ملة إبراهيم حنيفا (مسلمًا) ^(٤) وما كان من المشركين؛ لأنها حنيفة في الشريعة، سهلة في العمل.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ ^(٦)، وقال عن خليله: ﴿وَأَعْتَرُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ^(٧).

وملة إبراهيم هي مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة من الشرك وأهله،

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) سورة النحل (١٢٣).

(٦) سورة البقرة (١٣٠).

(٧) سورة مريم (٤٨).

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٣﴾﴾، أي: جعل الموالاة لله والبراءة من كل معبود سواه كلمة باقية في عقبه (/) (٢).

وقال تعالى عن خليله إبراهيم أنه قال لقومه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٤﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٥﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾﴾، وقد أمرنا الله تبارك وتعالى أن نتأسي به وبإخوانه فيها بقوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ (٤).

فلا بُدَّ في عداوة المشركين من إظهار العداوة لهم والبغضاء وإظهار البراءة منهم وما يعبدون [من دون الله] (٥)، والتصريح لهم بذلك، وهذه الأسوة ليست خاصة بالرسول كما يقوله من أعمى الله بصيرة قلبه، بل قد فعل الصحابة ما أمروا به من إظهار العداوة والبغضاء، فتبرؤوا من أقربائهم، وأظهروا لهم العداوة، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٦).

فهذه الحنيفية السهلة السمحة، والشريعة الكاملة المطهرة، وهي وإن كانت سهلة سمحة فهي شديدة غليظة على من كفر بالله وأشرك به، [وعلى من] (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١٣٨٧) (١٣٨٨) (١٣٨٩) (١٣٩٠) (١٣٩١) (١٣٩٢) (١٣٩٣)

قال الله (تعالى) ^(١) فيهم: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ^(٢)، ولا خير في حياة لا يوالي فيها المؤمن أولياء الله، ولا يعادي فيها أعداء الله، ولا يغار فيها من رؤية المعاصي وسماع الكفر، [قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُجَادِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾] ^(٣) ^(٤).

وهؤلاء الجهلة يرون أن التغليظ والتحذير من مخالطتهم ومساكتهم والسفر إلى ديارهم وأماكنهم وعدم النفرة منهم من التشديد والتنفير المخالف للحنيفية السهلة السمحة، سبحانه الله ما أعظم شأنه، وأعز سلطانه! بل هذا على الشريعة من البهتان العظيم، والإفك الواضح الوخيم.

فمن عارض محكمات الكتاب والسنة الواردة في وجوب معاداة أعداء الله ومقاطعتهم وعدم مجامعتهم ومساكتهم والتباعد منهم (/) ^(٥) بالمشابهة منها ابتغاء الفتنة فهو الذي حرج وهلك؛ لأن الأحاديث الواردة في وجوب الهجرة والمنع من الإقامة بدار الشرك، والقُدوم إليها، ووجوب التباعد عن مساكتهم نصوص عامة مطلقة، وأدلة قاطعة محققة، والمعارض لها إنما يعارضها إما بأحاديث محتملة للتقييد والتخصيص، وإما بقضايا عينية خاصة، وأدلة جزئية لا عموم لها، كما ذكره أهل العلم، فالمعارض بها - والعياذ بالله - في مثل هذه المباحث الدينية من غير ملكة ولا روية (ففساده) ^(٦) أكثر مما يصلح، وضلاله أقرب إليه من أن يفلح، وما أحسن ما قيل:

(١) ليست في «ب».

(٢) سورة الفتح (٢٩).

(٣) سورة النساء (١٠٠).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) (ق/ ٨٧/ أ).

(٦) في «ب»: (فساده).

فيقال [له] ^(١):

إنك لم تأت بشيء (مما) ^(٢) تقوم به الحجّة وتتّضح بذكره المحجّة، ولو أتيت بشيء من ذلك لكان قبول الحق والرجوع إليه (واجباً) ^(٣) على كل مسلم، ونشهد الله وملائكته وجميع خلقه على قبول الحق والانقياد له مع من كان وأينما كان، ولكن أين العنقاء ^(٤) لتطلب، وأين السمندل ليَجلب ^(٥)، فما هي إلا دعاوى مجردة عارية عن اليقين، وشبهات ملفقة من تمويهات الملبسين.

وما ذكرت من الأحاديث لا تدلُّ على ذلك ^(٦)، ومعاذ الله - إنما حاصل ما ذكرت شبهات عثمان بن منصور التي عارض بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله تعالى) ^(٧)، وأجاب عليها علماء الإسلام الشيخ عبد الرحمن بن حسن وابنه الشيخ عبد اللطيف ^(٨) (رحمهما الله تعالى) ^(٩)، ولكل سلف خلف، فله الحمد ربّ السماوات وربّ الأرض رب العالمين وله الكبرياء في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم.

وقد أتينا على ما في هذا الجواب السامج المارج بالهد والهدم، وذكرنا من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ما يعرفه أهل العلم، فضلاً من الله ونعمة، والله ذو الفضل العظيم.

(١) زيادة من «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) في الأصل: (واجب)، وهو خطأ.

(٤) هذا مثل يضرب لبعث الشيء وندرته، انظر: «القاموس» (ص/ ١٣١٤)، و«المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ١٥٠).

(٥) الحق في هذا الموضع في الحاشية من «ب»: (فحديث أبي هريرة محمول على من أظهر دينه أو على الأعراب الذين لم يهاجروا، وحديث أبي سعيد قضية عين خاص بذلك الأعرابي، لا يتعدى حكمه إلى غيره)، ثم ضرب عليها.

(٦) ليست في «ب».

(٧) رد عليه العلامة عبد الرحمن بن حسن في عدة رسائل منها: «الدر المنثور في الرد على عثمان بن منصور»، و«المقامات» وابنه الإمام عبد اللطيف في كتابه: «مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام»، وهي مطبوعة.

(٨) ليست في «ب».

وقد قال شيخنا الشيخ عبد اللطيف رحمه الله (تعالى) ^(١) في بعض معاصريه ممن
فتح باب الوسائل والذرائع بجواز السفر إلى بلاد المشركين والإقامة في أوطانهم:

يأرب واحكم يتتافي عصابة شدوا ركائبهم إلى الشيطان
سلوا سيوف البغي من أغمادها وسعوا بها في ذلة وهوان ^(٢)
واستبدلوا بعد الدراسة والهدى بالقدح في صحب وفي إخوان
صرفوا نصوص الوحي عن أوضاعها وسعوا بها في زمرة العميان
فتحوا الذرائع والوسائل للتي يهوى هواها عابدو الصلبان
وقضوا بأن السير نحو ديارهم في كل وقت جائز بأمان
لم يفتقروا معنى النصوص ولم يعوا ما قال أهل العلم والعرفان
ما وافق الحكم المحل ولا هواس تنفي الشروط قصار ذا بطلان
فادرا بها في نحرهم تلقى الهدى وارجعهم بثواقب الشهبان
واقعد لهم في كل متعدي فرصة واكشف نوابغ جهلهم ببيان
حتى يعود الحق أبلج واضحا يبدو سنا للسالك الحيران ^(٣)
أما قوله: مما لا يمكن حصره من السنة وأقوال العلماء من المفسرين والشرّاح.
ف نقول:

قد بينّا أنّ ما أورده هنا من السنة وأقوال العلماء من المفسرين والشرّاح مجمل
محتمل لا صراحة فيه.

أمّا السنة فحديث أبي هريرة وقد حمّله أهل العلم على من أظهر دينه أو على
الأعراب الذين لم يهاجروا ولم يجاهدوا مع النبي ﷺ.

وأمّا حديث الأعرابي فهو إذن النبي ﷺ، وما كان بإذن النبي ﷺ فلا
يلدخل تحت الحظر، ولا عموم له فيتعدى حكمه إلى غيره، وأيضا فهو من

(١) ليست في «ب».

(٢) (ق/٨٨/١).

(٣) اعيون الرسائل (٢/٩١٤).

الأحاديث الخاصة والقضايا العينية المقصورة على مواردّها التي لا عموم لها، ولم يقل أحد من أهل العلم: إنه مبطل لحكم الهجرة ووجوبها، ولا معارض للأحاديث العامة المطلقة القاضية بالمنع من الإقامة بين أظهر المشركين، بل (هو)^(١) نفسه قابل للتخصيص والتقييد، ولم يقل أحد من أهل العلم: إنه يعمل بهذا الحديث الخاص بهذا الأعرابي، ويكون حكماً عاماً، والأحاديث العامة المطلقة تحمل وتخص بمن أظهر دينه، بل هذا من تصرف هذا المحرف للكلم عن مواضعه.

وأما كلام المفسرين و(/)^(٢) يعني به ابن كثير فهو ما ذكره من قوله: «هذا أمرٌ من الله سبحانه لعباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يقدرّون فيه على إقامة الدين فيها إلى أرض الله الواسعة حيث يمكن إقامة الدين، بأن (يؤحدوا الله)^(٣) ويعبدوه كما أمرهم»^(٤).

فليس في تفسير ابن كثير هذا ما يدفع في نحر النصوص؛ فإن التوحيد له لوازم [وإحقاق]^(٥) لا يتم ولا يستقيم إلا بها، والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فمن قام بالواجبات التي تجب في الإسلام واللوازم [والإحقاق]^(٦) التي لا يستقيم التوحيد إلا بها، فقد تمكن من إقامة الدين.

والمعترض وذووه لا يقولون بهذا، وإنما يقصرون العبادة على مجرد فعل الصلاة والصيام والزكاة وعداوة القلب وبغضه، وإذا لم يمنعوه من هذه العبادة فلا هجرة عليه عندهم، فجعلوا ما أجمله ابن كثير من لفظ العبادة هو إظهار الدين.

(١) في «ب»: (الحديث).

(٢) (ق/ ٨٨/ ب).

(٣) في «ب»: (يؤحدوه).

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٥١٧-٥١٨).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

ونحن فسرنا وفصلنا ما أجمله ابن كثير [من لفظ العبادة]^(١) بما ذكره ابن جرير عن السلف بقوله: «يقول تعالى ذكره للمؤمنين من عباده: يا عبادي الذين وحدوني وآمنوا برسولي؛ إن أَرْضِي واسعة لم تضق عليكم فتقيموا بموضع منها لا يحل لكم المقام فيه، ولكن إذا عمل بمكان منها بمعاصي الله فلم تقدروا على تغييره فاهربوا منه» انتهى^(٢)، وبتعريف شيخ الإسلام للعبادة. [ولم يقل السلف رضي الله عنهم: إذا عمل بالمعاصي بمكان منها فلا تهربوا بل إذا تمكنتم من العبادة فلا تهجروا]^(٣).

فنفسر كلام العلماء بكلام العلماء، ولا نقول من تلقاء أنفسنا، وهم إنما ينحتون من صدورهم، [ويقولون من عندياتهم ما ليس لهم به علم]^(٤)، وينعلقون بالمتشابه المجلد ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وقد قال ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم»^(٥).

وأما ما ذكره من كلام الشراح فكلام مجمل أيضا لا صراحة فيه، وقد أتبعنا قول كل واحد منهم من أقوال أهل العلم القول الصريح الذي لا يحتمل التأويل، الذي (إنما)^(٦) تتضح به المحجة وتقوم به الحجة، وأما ما فهمه هو وذووه فتلفيق وسفسطة (/)^(٧) وتمويه مردود مطرَح بما ذكرنا من التصريح الذي لا يحتمل التأويل من كلام أهل العلم بمعاني الألفاظ المجملة المحتملة،

(١) زيادة من «ب».

(٢) تفسير ابن جرير (٩/٢١).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، سورة آل عمران، (٤/١٦٥٥، رقم: ٤٢٧٣)، ومسلم،

كتاب: العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، (٤/٢٠٥٣، رقم: ٢٦٦٥).

(٦) ليست في «ب».

(٧) (ق/٨٩/أ).

وما ذكره العلماء من التفصيل وتفسير المجمال هو الحق والصواب لا ما تأوله
هذا المعترض وأمثاله من أهل الشك والتمويه والارتياب، ومن يرد الله فتنته
فلن تملك له من الله شيئاً.



فصل

* ثم قال الشيخ : « وأختصر لك القضية بنقل رسالة الشيخ سليمان بن عبد الله ^(١) ليكون جوابي لك نقلاً عما هو أعلم مني وأجل، ومن هو أحق أن يؤتم به؛ لإتقانه لمقالات أهل العلم وخلافهم، ومعرفة الراجح والمرجوح... إلى آخره ».

قال المعارض: أقول: ذكر هذا أولاً إجماع محقق كل عصر ومصر وأئمة المذاهب، ثم قال: وأختصر لك القضية ليكون جوابي لك نقلاً...، فما أدري ما الأول عنده، ثم شهد لنفسه بالعلم والجلالة وحقيقة الإمامة كما يفيد ما ذكره من صيغة (أفعل) التفضيل.

والجواب أن يقال لهذا الغبي:

نعم، ذكر أولاً إجماع محقق كل عصر ومصر وأئمة المذاهب على وجوب الهجرة وتحريم الإقامة بين أظهر المشركين لمن كان قادراً على الهجرة عاجزاً عن إظهار دينه إجمالاً وإحالة على ما هو معلوم مشهور لا يحجده إلا مكابر، ثم اختصر القضية آخرًا على التفصيل ليكون الجواب عن المسألة واضحاً بيناً بكلام من لا يتوهم (الشيخ والسائل) ^(٢) ردّ كلامه لجلالته وعلمه ومعرفته؛ ولأن الشيخ قد علم من حالكم عدم قبول كلامه لانقذاح الشبه في قلوبكم، وأنكم إذا لم يوافق قوله ما عندكم ستجهلونه وتضلّلونه كما هو الواقع المشاهد، [وكما هو معلوم من الوراثة اليهودية عند مخالفة من خالفهم لما تبين له الحق] ^(٣)، فأجابكم بجواب الشيخ سليمان ^(٤) فلم تقبلوه أيضاً.

(١) انظر: «مجموع الرسائل» له (ص/ ١٦٥-١٦٨).

(٢) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) وجواب الشيخ سليمان سيأتي (ص/ ٣٢٦).

وأما قوله: فما أدري ما الأول عنده.

فنقول:

نعم، لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، بل هو في ظلمات الجهل ومشيمة الطبع لم يؤلّد بعد ولم تنفتح له عين البصيرة في كلام الله وكلام رسوله وكلام (/)(^١) المحققين من أهل العلم، بل ليس عنده إلا ما لفقه أهل الجهالة والضلالات من الألفاظ المجملة والم احتملات التي لا صراحة فيها على المقصود ولا راحة فيها لكل مبطل مصدود.

وأما قوله: ثم شهد لنفسه بالعلم والجلالة وحقيقة الإمامة كما يفسره ما ذكره من صيغة (أفعل) التفضيل.

فيقال لهذا الغبي:

ليس هو على بابه مطلقاً، فقد يفيد ذلك وقد لا يفيد، [كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٢)، ولا يقول عاقل فضلاً عمّن يؤمن بالله واليوم الآخر: إنّ مقيل أهل النار في جهنم خير وحسن لأنّ مقيل أهل الجنة خير منه وأحسن لإفادة ما ذكر من صيغة «أفعل» التفضيل، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾^(٤)، ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٥)، إلى غير ذلك من الآيات.

(١) (ق/٨٩/ب).

(٢) سورة الفرقان (٢٤).

(٣) سورة النساء (١٢٥).

(٤) سورة النمل (٥٩).

(٥) سورة طه (٧٣).

(وفي) ^(١) [^(٢) «المسند» ^(٣) من مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وفيه: «فقال عمر: يا عدوّات أنفسهنّ أتهبني ولا تهبن رسول الله ﷺ؟! قلن: نعم، أنت أغلظ وأفظ من رسول الله ﷺ...» الحديث، أفيقول من يؤمن بالله واليوم الآخر أن رسول الله ﷺ كان فظاً غليظاً، ولكن عمر أفظ وأغلظ منه؟! وقد كان من المعلوم بضرورة العقل والنقل أنه ﷺ لم يكن فظاً ولا غليظاً ولا سخاباً بالأسواق.

ويقال أيضاً: ليس في كلام الشيخ دعوى الشهادة لنفسه [شيء من] ^(٤) ما ذكر من الفشر والهديان، ولا يفيد ذلك، وإنما فيه شهادته لغيره بالعلم والجلالة والإمامة، فلو (تسأل عالماً) ^(٥) عن مسألة فأحال بالجواب إلى من هو أعلم منه وأجلّ إمّا عن عدم علم بهذه المسألة أو ورع عن الجواب، فاكتمى بجواب إمام عالم جليل؛ كان هذا إلى الثناء والمدح أولى [به] ^(٦) من الجرح والقدح، ولا يفهم من كان له علم بالمنطوق والمفهوم أن في ذلك شهادة لنفسه بالعلم والجلالة والإمامة لإفادة صيغة «أفعل» التفضيل لذلك لما تقدم، ولأنه لو سأل إنسان رجلاً جاهلاً عاميّاً لا يعلم شيئاً عن مسألة (فقال) ^(٧): سل عن هذه المسألة من هو أعلم مني وأجلّ وأحقّ بالإمامة؛ لم يفهم عاقل فضلاً عن لغالم أن هذا العامّي الجاهل يشهد لنفسه بذلك لإحالة الجواب إلى من هو أعلم منه.

(١) في الأصل: (بدليل ما ذكره في)، والمثبت من «ب» ليستقيم السياق.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) (١٧١/١)، والحديث أخرجه البخاري أيضاً، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، (١١٩٩/٣)، رقم: (٣١٢٠)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (٤/١٨٦٣)، رقم: (٢٣٩٦).

زيادة من «ب».

في «ب»: (سئل عالم).

زيادة من «ب».

في الأصل: (وقال)، والمثبت من «ب» فإنه الأقرب.

* [ثم] ^(١) قال الشيخ : ونصُّ رسالة الشيخ سليمان رحمه الله (تعالى) ^(٢) :
بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله ، سؤال : هل يجوز للمسلم أن يسافر إلى
بلد الكفر الحربية لأجل التجارة أم لا ؟

الجواب : (الحمد لله) ^(٣) ، إن كان يقدر على إظهار دينه ولا يوالي المشركين
جاز له ذلك ، وقد سافر الصحابة كأبي بكر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم
إلى بلاد المشركين ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، (/) ^(٤) كما رواد أحمد في
«مسنده» وغيره ، وإن كان لا يقدر على إظهار دينه ولا على عدم موالاتهم لم
يجز له السفر إلى ديارهم كما نص عليه العلماء ، وعليه تحمل الأحاديث التي
تدل على النهي عن ذلك ؛ لأن الله تعالى أوجب على الإنسان العمل بالتوحيد ،
وفرض عليه عداوة المشركين ، فما كان ذريعة وسببا إلى إسقاط ذلك لم يجز ،
وأیضا فقد يجره ذلك إلى موافقتهم وإرضائهم كما هو الواقع من كثير ممن
يسافر إلى بلاد المشركين من فساد المسلمين ، نعوذ بالله من ذلك .

المسألة الثانية : هل يجوز للإنسان أن يجلس في بلاد الكفار وشعائر الكفر
ظاهرة لأجل التجارة ؟

الجواب عن هذه المسألة هو الجواب عن التي قبلها سواء ، ولا فرق في ذلك
بين دار الصلح والحرب ، فكل بلد لا يقدر المسلم على إظهار دينه فيه لا يجوز
له الجلوس فيها .

المسألة الثالثة : هل يفرق بين المدة القريبة والبعيدة ، مثل شهر أو شهرين
(أو المدة البعيدة) ^(٥) ؟

(١) زيادة من «ب» .

(٢) ليست في «ب» .

(٣) ليست في «ب» .

(٤) (ق / ٩٠ / أ) .

(٥) ليست في «ب» .

(الجواب) ^(١) : أنه لا (يفرق) ^(٢) بين المدة القريبة و[المدة] ^(٣) البعيدة، فكل بلد لا يقدر على إظهار دينه فيها ولا على عدم موالاته المشركين لا يجوز له المقام فيها ولا يوماً واحداً إذا كان يقدر على الخروج منها. انتهى جوابه [رحمه الله] ^(٤) (عن هذه المسائل الثلاث) ^(٥) «^(٦)».

فانظر - رحمك الله تعالى - إلى ما قرره هذا الإمام، ولا يفزعك ما زخرفه المزخرفون من نقل الخلافات التي عارضوا بها النصوص المحكمات والدلائل البينات؛ فإنها مزلة أقدام، ومضلة أفهام.

قال المعترض: أقول: لبت هذا الرجل عرف ما نقله عن ابن كثير وسليمان بن عبد الله؛ فإنه قول الأئمة المتبوعين، ولكن هذا الرجل ما عرف معنى إظهار الدين المجوز للسفر إلى بلاد المشركين والإقامة بين أظهرهم، وقد تقدم شيء من ذلك، فلا حاجة إلى إعادته.

والجواب على هذا من وجوه:

الأول: أن يقال: قد عرّف - والله الحمد - ما نقله عن ابن كثير وعن سليمان بن عبد الله، وعرف معنى إظهار الدين المجوز للسفر إلى بلاد المشركين، وقد تقدم بيان ذلك [مكرراً] ^(٧)، ويأتي له مزيد إيضاح وإعادة؛ لمسيس (/) ^(٨) الحاجة إلى ذلك.

الوجه الثاني: أنك تزعم أن قول سليمان بن عبد الله قول الأئمة المتبوعين، ونعم هو كذلك، وقد ذكر سليمان رحمه الله (تعالى) ^(٩) في الجواب [الذي

(١) في «ب»: (فالجواب).

(٢) في «ب»: (فرق).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

(٦) مجموع الرسائل للعلامة سليمان بن عبد الله (ص / ١٦٥ - ١٦٨).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) (ق / ٩٠ / ب).

(٩) ليست في «ب».

أقررت أنه قول الأئمة المتبوعين^(١) أن الله (تعالى)^(٢) قد فرض عداوة المشركين، فإذا أقررت أن الله قد فرضها، وأنها من الدين، فما كيفية إظهارها؟ أمر مباداة أعداء الله ومواجهتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يبعدون [من دون الله]^(٣) والتصريح بذلك؟ فإن كل عاقل يعرف ذلك ويعلمه من لفظ الإظهار؛ لأن المحبة والبغض والعداوة أعمال قلبية، فأنت لا تقول بهذا ولا تعتقده، بل هو عندك من خصائص الرسل؛ لأنه هو البلاغ الذي عليهم، أو هو عداوة القلب وبغضه، فهذا لا يسمّى إظهاراً، وبينهما من الفرق ما يعرفه من يدري ما يقول، كما نبّه عليه أهل العلم، والخلاف بيننا وبينكم إنما هو في [حقيقة الإظهار للدين وفي]^(٤) كيفية الإظهار (الذي تزعم أنه لا يقول به إلا مبتدع جاهل)^(٥).

الوجه الثالث: أنه قال: فما كان ذريعة وسبباً إلى إسقاط ذلك لم يجز، وأيضاً فقد يجز ذلك إلى موافقتهم وإرضائهم، كما هو الواقع من كثير ممن يسافر إلى بلاد المشركين من فساق المسلمين، وأنت تقول: ليس السفر إلى بلاد المشركين من الذرائع والوسائل، بل هو جائز لكل أحد، [وتحكي إجماع الأمة وتقول]^(٥): وقد يكون سفره إلى بلاد المشركين سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة، ويُسمّى المسافر إلى بلاد المشركين فساق المسلمين، وأنت لا تقول بذلك، ويُسمّى العراق ومصر والشام بلاد المشركين وأنت لا تقول بذلك^(٦).

الوجه الرابع: أنه قال في جواب المسألة الرابعة: ولهذا لما وقعت الردّة بعد وفاة النبي ﷺ وادعى أناس منهم أنهم كرهوا ذلك لم يقبل الصحابة منهم ذلك، بل جعلوهم كلهم مرتدين إلا من أنكر بلسانه وقبله. انتهى.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) سماها بلاد شرك لظهور مظاهر الشرك فيها في ذلك الوقت.

وأنت لا تقول [بهذا، بل تقول: إنَّ الإنكار باللسان الذي جعله الصحابة إظهار الدين ليس من إظهار الدين]^(١)، بل تقول: إنه من البدع ومن الشروط المتعذر وجودها، وأنه لم يقل به أحد من أهل العلم، وإنما هذا خاص بالرسول؛ لأنه هو البلاغ الذي عليهم، فخالفت ما عليه سليمان وما ذكره عن الصحابة رضوان الله عليهم، حيث لم يلتفتوا إلى الكراهة، ولم يقبلوا إلا ممن أنكر بلسانه وقلبه.

ثم قال المعارض: ويقال لهذا: أنت الذي خالفت ما ذكره سليمان بما حكيت عليه الإجماع من الشروط المتقدمة التي اجتمعها كالمتعذر، ولكن هذا لا يعرف ماله مما عليه.

والجواب أن يقال:

[في أي موضع خالف فيه الشيخ سليمان لو كنت تعقل ما تقول، و]^(٢) حكاية الإجماع إنما هي على وجوب [الهجرة و]^(٣) العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم، وقد تقدّم في كلام شيخ الإسلام [وابن كثير]^(٤)، وتقدّم ما حكاه الشيخ عبد اللطيف أن حكم السفر وما يقال فيه (/) ^(٥) (كحكم)^(٦) الإقامة لا فرق.

وأما الشروط التي تزعم أن اجتمعها كالمتعذر، فلو همك وسوء فهمك ظننت أنه لم يقل بها أحد من أهل العلم، وإنما قالها الشيخ من تلقاء نفسه، فلذلك تهوّر في القول، وحكمت بالعول، فنشير إلى بعض أقوال العلماء إشارة؛ لأنه قد تقدّم ذكرها.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) (ق/٩١/أ).

(٦) في «ب»: (حكم).

[فقد تقدّم قريباً أنّ الصحابة رضي الله عنهم لم يقبلوا من أهل الردّة دعوى الكراهة، بل جعلوهم كلهم مرتدين إلا من أنكر بلسانه وقلبه] ^(١)

[و] ^(٢) قال ابن جرير رحمه الله (تعالى) ^(٣) على قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ ^(٤): «يقول تعالى ذكره للمؤمنين من عباده: يا عبادي الذين وحدوني وآمنوا برسولي؛ إن أرضي واسعة لم تضق عليكم فتقيموا بموضع منها لا يحل لكم المقام فيه، ولكن إذا عمل بمكان منها بمعاصي الله فلم تقدروا على تغييره فاهربوا منه» ^(٥)، ثم ذكر كلام السلف، هذا في المعاصي، فكيف بالكفر العظيم الذي ما وصل إلى ساحله كفر كفار قريش. وقال البغوي على هذه الآية: «ويجب على من كان ببلد يعمل فيها بالمعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهياً له العبادة» انتهى ^(٦).

فسمي تغيير المعاصي عبادة، وقد نقل هذا ابن حجر في «شرح المنهاج» ^(٧) قال: «وبه قال جمع من الشراح، منهم: الأذرعي ^(٨) والزرکشي ^(٩) وأقرؤه، وقال صاحب «المعتمد» وهو من أجلاء الشافعية: إن الهجرة كما تجب من دار الشرك

(١) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) سورة العنكبوت (٥٦).

(٥) تفسير ابن جرير (٩/٢١).

(٦) معالم التنزيل (٦/٢٥١-٢٥٢).

(٧) تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٩/٢٧٠).

(٨) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعي، ولد سنة ٧٠٧هـ، من علماء الشافعية، صنف شرحين على «المنهاج»، وانتهت إليه رئاسة العلم بحلب، توفي سنة ٧٨٣هـ. «إنباء الغمر» (١/٨٨).

(٩) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين الصنهاجي، ولد سنة ٧٤٥هـ، تخرج بمغلطاي في الحديث، وبالإسني في الفقه، وأخذ عن ابن كثير، صنف «التنقيح»، و«شرح المنهاج»، و«البحر المحيط» في أصول الفقه، و«النكت على ابن الصلاح» في مصطلح الحديث، توفي سنة ٧٩٤هـ. انظر: «إنباء الغمر» (١/١٦٨).

نجب من بلد أظهر بها، حقاً أي: واجباً ولم يقبل منه ولا قدرة له على إظهاره». وقال أبو عبد الله الحلبي: «وكل بلد ظهر فيها الفساد وكانت أيدي المفسدين أعلى من أيدي أهل الصلاح أو غلب الجهل وسعت الأهواء فيهم وضعف أهل الحق عن مقاومتهم، واضطروا إلى كتمان الحق خوفاً على أنفسهم من الإعلان، فهو كمكة قبل الفتح في وجوب الهجرة منها؛ لعدم القدرة عليها، ومن لم يهاجر فهو من السُّمحاء بدينه»^(١) (انتهى المقصود منه)^(٢).

وقال في «الإقناع وشرحه»^(٣): «وتجب الهجرة على من يعجز (/)»^(٤) عن إظهار دينه بدار الحرب، وهي ما يغلب عليها حكم الكفار، زاد جماعة وجزم به في «المنتهى»^(٥): «أو بلد بغاة أو بدع مضلة كالرافضة والخوارج، فيخرج منها وجوباً إن عجز عن إظهار مذهب أهل السنة فيها» انتهى.

والى هذا أشار العلامة الشيخ عبد اللطيف بقوله: «حتى ذكر جمع تحريم القدوم إلى بلد تظهر فيها عقائد المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والرافضة إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل، وعرف أدلته وأظهره عند الخصم»^(٦).

وقال: «كيف يُظهره من لا يدره ولا إمام له بأدلته القاطعة للخصم ومبانيه»^(٧).

فتأمل ما ذكره الأصحاب رحمهم الله (تعالى)^(٨) أنه لا بد من إظهار مذهب أهل السنة في البلد التي تظهر فيها عقائد المبتدعة، ولم يشترطوا في إظهار الدين ما يشترطه هؤلاء بأن لا يمنعوهم من فعل واجب، ومرادهم بذلك الصلاة والصيام والزكاة والمستحبات والمندوبات، بدليل أنهم استدلوا على ذلك بحديث أبي

(١) تقدم (ص/ ٢٩٣).

(٢) ليست في «ب».

(٣) «الإقناع» (٢/ ٦٨ - ٦٩)، و«كشف القناع» (٣/ ٤٣).

(٤) (ق/ ٩١/ ب).

(٥) «منتهى الإرادات» لابن النجار (٢/ ٢٠٦).

(٦) «عيون الرسائل» (١/ ٢٢٥).

(٧) المصدر السابق (١/ ٢٢٤).

(٨) ليست في «ب».

هريرة وحديث أبي سعيد، ولو كان مرادهم من فعل الواجب ما أوجبه الله من إظهار عداوة المشركين والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(١) وإنكار (المنكرات) ^(٢)؛ فإن لم يستطيعوا باليد فباللسان [وإظهار عقائد أهل السنة في الأماكن التي تظهر فيها عقائد أهل البدع] ^(٣)؛ لَمَّا كان بيننا وبينهم خلفٌ.

فقد وَضَح وتبيَّن من كلام الأصحاب رحمهم الله تعالى أنَّ إظهار الدين هو مخالفة كل طائفة من طوائف الكفر والأهواء والبدع فيما اشتهر عندهم، فيظهر مذهب أهل السنة في ذلك الأمر الذي أهل هذا البلد عليه من المخالفة، فإن لم ينهياً منه حُرْمُ المقام عليه والقُدوم إلى هذا البلد الذي لا يقدر فيه على إظهار دينه.

فهذا أنموذج يطلعك على كلام أهل التحقيق في معنى إظهار الدين.



(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (المنكر، أي منكر كان مما يجب إنكاره).

(٣) زيادة من «ب».

فصل

* قال الشيخ : « وإذا وقع النزاع والاختلاف فالتحاكم في ذلك إلى الكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ^(١) الآية ، فكلُّ قولٍ لا تشهد له محكمات الأدلة ولا يفهم منها فهو مردود على صاحبه » .

قال المعترض : أقول : هذا واجبٌ على كلِّ مسلم ، وقد ذكرنا لك من نصوص الكتاب والسنة ما فيه كفاية .

والجواب أن نقول :

كلُّ ما ذكرته من نصوص الكتاب والسنة عليك لا لك ، لكن من (/) ^(٢) المحن والبلوى على الإسلام والمسلمين جدالٌ منافق بالكتاب والسنة ، وقد كان من المعلوم أن أهل الإسلام خصوصاً (من) ^(٣) طلبة العلم وأتباعهم يحظرون المسلمين على (معادة) ^(٤) المشركين وبغضهم والتباعد عنهم والنفرة (منهم) ^(٥) وعن مخالطتهم ومساكتهم (ومعاشرتهم) ^(٦) ، [والهجرة عن ديارهم] ^(٧) ، وعن القدوم إلى (ديارهم وأوطانهم) ^(٨) ، ويحرمون حتى التوحيد بسد الذرائع والوسائل المفضية إلى محرمات الشريعة ، ويغلظون في ذلك نصحاء الله ولرسوله ودينه وعباده المؤمنين .

وأنت وذووك تجادل في ذلك بجمع الشبهات ، وتسهّل في القدوم إلى أوطانهم ومخالطتهم ومساكتهم وعدم التباعد عنهم ، [بمجرد العبادة من فعل

(١) سورة النساء (٥٩) .

(٢) (ق/٩٢/١) .

(٣) ليست في «ب» .

(٤) في الأصل : (مباداة) ، والمثبت من «ب» .

(٥) في «ب» : (عنهم) .

(٦) ليست في «ب» .

(٧) زيادة من «ب» .

(٨) في «ب» : (أوطانهم وأماكنهم) .

الصلاة والصيام وأداء الزكاة وعداوة القلب وبغضه، وأن هذا إظهار الدين المبيح للإقامة والسفر^(١)، وتزعم أن في المنع من ذلك غلوًا ومجازفةً، ومع هذا الإفك المبين تقول: وقد ذكرنا لك من نصوص الكتاب والسنة ما فيه الكفاية! وقد أجبتك على ذلك كله، وبيّنا ما ذكره أهل العلم في معنى العبادة المجملة من كلام ابن كثير، وذكرنا على حديث أبي هريرة بعض الإشارة إلى ما يتضمّنه الإيمان بالله ورسوله، وأن حديث الأعرابي قضية عين خاصة لا عموم لها، وما ذكرته من عبارات أهل العلم المجملة أتينا عليها بالنقض والهدم بما ذكره أهل العلم لا من تلقاء أنفسنا، وذكرنا تحت كل كلام مما نقلته عن أهل العلم من القول المجمل المحتمل ما ينقضه ويفصل مجمله بالصريح من كلام نظرائهم أو من هم أجل منهم من أهل العلم، فتأمله إن كنت تريد الحق وتطلبه.

ومن يطلب الإنصاف يدلي بحجة ويرجع أحياناً ويهدي ويستهدي^(٢)

وأما ما ذكرت من الكلام الوقح القذع فلا حاجة بنا إلى جوابه.

* ثم قال الشيخ: «فكيف يتجاسر مسلمٌ أن يعارض محكمات القرآن كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾^(٣) الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾^(٤) الآية».

قال المعارض: أقول: كأن هذا مخلط لا يدري ما يقول، فيقال له: أنت الذي نجاست على معارضة ما ذكرت من الآيات؛ فإن فيها الأمر بالإعراض عن الخائضين في القرآن (/)^(٥) والنهي عن القعود مع الكافرين به المستهزئين به حتى يخوضوا في حديث غيره، وأنت تقول: يجب الخروج من البلد التي فيها

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) تقدم (ص/ ٢٢٠).

(٣) سورة الأنعام (٦٨).

(٤) سورة النساء (١٤٠).

(٥) (ق/ ٩٢/ ب).

ذلك حتى يكون للإنسان سلطان يأمر وينهى ويعرف أدلة دينه ويتمكن من الدعوة إلى الله، وتحكي على هذا الإجماع، فمن المعارض لهذه الآيات لولا عمى الجهل؟

والجواب أن نقول:

قاتلك الله أنى تُؤفك، إن لم يكن (هذه)^(١) معارضة فليس في الدنيا معارضة، (فهذه الآيتان)^(٢) نصّ في وجوب معاداة المشركين والبعد عنهم ومفارقتهم لمن لا يقدر على تغيير المنكر وإظهار دينه عند مشاهدة الكفر بالله وآياته ودينه، فإن لم يقدر على ذلك فإن عليه وجوب الهجرة ومفارقة أهل الكفر، كما أجمع على ذلك أهل العلم، فالمعارض لهاتين الآيتين من يقيم الأعذار وينصب الجدل في مخالفة الكتاب والسنة بإباحة الإقامة بين أظهر المشركين، ويسعى في تسهيل ذلك للعامة الذين لا يعرفون ما أوجب الله عليهم من عداوة المشركين ولا ما حرمه الله ورسوله من ذلك، ويفتح أبواب الوسائل والذرائع إلى موالاة أعداء الله بمخالطتهم ومجامعتهم في بلادهم بغير بينة من الله ولا برهان، بل بملفقات من الشبه التي لا تجدي عند من له معرفة وإتقان، يعرف ذلك أهل العلم بهذا الشأن. [ونحن نذكر من كلام أهل العلم ما يبيّن جهل هذا المعارض، وأنه لا بدّ من الحرب من الكفار عندما يسمع آيات الله يكفر بها ويستهنأ بها، ووجوب الإنكار على من رأى ذلك]^(٣).

قال ابن حجر في «الفتح»^(٤) بعد أن ذكر الكلام على قوله ﷺ: «إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم...» الحديث قال: «ويدلّ على تعميم العذاب لمن لم ينة عن المنكر وإن لم يتعاطاه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ»^(٥)، ويستفاد من هذا مشروعية

(١) في «ب»: (هذا).

(٢) في «ب»: (فهاتين الآيتين).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) فتح الباري (١٣/٦١).

(٥) سورة النساء (١٤٠).

المرب من الكفار ومن الظلمة؛ لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة، هذا إذا لم يُعْنِهِمْ ولم يَرْضَ بأفعالهم، فإن أعان أو رضي فهو منهم، ويؤيده أمره ﷺ بالإسراع في الخروج من ديار ثمود... إلى أن قال: فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان مقيماً ولم ينكر عليهم، فكان ذلك جزاء لهم (/) (١) على مداھنتهم، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله، وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن الشيء، فكيف بمن داهن، فكيف بمن رضي، فكيف بمن أعان، نسأل الله السلامة» انتهى.

[فانظر رحمك الله أيها المنصف إلى كلام ابن حجر، ثم وافق بينه وبين قول هذا المعارض: وأنت تقول: يجب الخروج من البلد التي فيها ذلك، وكيف صرح ابن حجر بأن في الحديث تحذيراً وتخويفاً عظيماً لمن سكت عن الشيء، فكيف بمن داهن؟ فكيف بمن رضي؟ فكيف بمن أعان؟ فالله المستعان] (٢).

وقد ذكر أهل العلم أن الخوض في آيات الله جحد ما جاءت به الرسل وعناده أو إنكاره أو معاداته أو الاستهزاء به ظاهراً أو باطناً، وموالاته المشركين ومظاهرتهم على الموحدين، قال تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) إلى قوله: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ (٤)، فقوله: ﴿إِنْ كُنْزُ إِذَا مَثَلُهُمْ﴾ (٥) أي: إن قعدتم عندهم وهم يخوضون ويستهزئون بآيات الله ودينه راضين باستهزائهم فأنتم كفار مثلهم.

قال أهل العلم: هذا يدل على أن من رضي بالكفر فهو كافر، ومن رضي بمنكر يراه وخالط أهله راضياً به كان في الإثم بمنزلة المباشر وإن لم يباشر هو، بدليل أنه تعالى ذكر لفظ المثلية، وإذا خاضوا في حديث غيره فهل للمؤمن

(١) (ق/٩٣/أ).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) سورة النساء (١٣٨-١٣٩).

(٤) سورة النساء (١٤٤).

(٥) سورة النساء (١٤٠).

القيود عندهم أم لا؟ قال الحسن: لا يجوز القيود معهم وإن خاضوا في حديث غيره لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(١)، وقال غيره: يجوز والحالة هذه لمفهوم هذه الآية، وآيات الأنعام مكية، وهذه الآية مدنية، والمستأخر من الآيتين نزولا الأولى بالعمل.

وأجاب: بأن تلك صريح في النهي، وهذه مفهوم في عدمه، والصريح مقدم على المفهوم إذا تعارض الاستدلال بهما [انتهى]^(٢).

إذا تبين هذا وفهمته وأن الاستدلال بالمنطوق مقدم على الاستدلال بالمفهوم إذا تعارض الاستدلال، وأن الآية محكمة، [وأن أهل العلم استفادوا من هذه الآية الحرب من الكفار وإنكار المنكر، وأن من لم يمه عنه المنكر وقعد وإن لم يتعاطاه فقد ألقى بنفسه إلى التهلكة]^(٣)؛ عرفت أن المعارض هو هذا المعارض الأعمى عن سلوك طريق الحق، وأنه هو المخلط الذي لا يدري ما يقول، وأن المصير إلى القول بهذه الآية آية الأنعام هو الواجب، لمطابقتها معنى الأحاديث الفاطمية بتحرير القيود مع الكفار ومفارقتهم ومباعدتهم.

وقال شيخ الإسلام (/) ^(٤) على قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ فَعِذْ طَآئِفَةً﴾^(٥) الآية: «فعلم أن الطائفة المعفوة عنها كانت عاصية لا كافرة إما بسامع الكفر دون إنكاره والجلوس مع الذين يخوضون في آيات الله أو بكلام هو ذنب وليس هو كفراً أو غير ذلك من الذنوب» انتهى^(٦).

فبين من هذا أن من قعد مع الكفار من غير إنكار عليهم عاص لله، وهذا هو المطلوب، دع من رضي بالكفر فله حكم وراء ذلك.

(١) سورة الأنعام (٦٨).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٤) (ق/٩٣/ب).

(٥) سورة التوبة (٦٦).

(٦) الصارم المسلول (١/٤٦٢).

فالشيخ لم يقل من عنده شيئاً، بل هو كلام العلماء، والذين نزلت فيهم آية براءة لم يستهزئوا بالله وآيات القرآن، وإنما قالوا: «ما رأينا مثل قرأنا هؤلاء...» الحديث^(١)، فمن اعترض أهل الدين واستهزأ بهم أو مقتهم وزعم أنهم خوارج فقد استهزأ بالله وآياته ورسوله، فلا يقصر الخوض والاستهزاء على آيات القرآن فقط، فإن لفظ الآية أعم من ذلك.

(وقد قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في بعض رسائله: «ولنذكر من كلام الله ورسوله وكلام أئمة العلم جملة في جهاد القلب واللسان، ومعاداة أعداء الله وموالاة أوليائه، وأن الدين لا يصح ولا يدخل الإنسان فيه إلا بذلك، فنقول:

باب وجوب عداوة أعداء الله من الكفار والمرتدين والمنافقين، وقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾^(٢)...»^(٣).

ثم ذكر رحمه الله من الآيات وكلام العلماء ما يدل على ذلك، والمقصود أنه رحمه الله تعالى استدلل بهذه الآية على وجوب عداوة أعداء الله، وبكلام أهل العلم في شدة الإنكار والتغليظ في مجالسة أهل البدع ومخالطتهم، ووجوب الإنكار عليهم باللسان، ومباداتهم بذلك جهاراً، والله أعلم^(٤).

وأما قوله: وأنت تقول: يجب الخروج من البلد التي فيها ذلك.

فنعم، إذا كان البلد بلد حرب وكفر [يعمل فيها بالمعاصي ولا يقدر على تغيير ذلك]^(٥)، وقد قدمنا عن العلماء أنه إذا لم يقدر على تغيير المنكر وجبت عليه الهجرة إلى بلد يظهر دينه فيها، فإذا كان من بلاد الإسلام بلاد سالمة من

(١) رواه ابن جرير في «التفسير» (١٠/١٧٢).

(٢) سورة النساء (١٤٠).

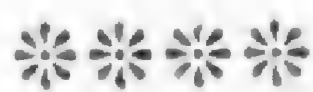
(٣) «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» ضمن «مجموع مؤلفاته» (٦/٢١٦-٢١٧).

(٤) كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس في «ب».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

الكفر بآيات الله والاستهزاء بها (/)^(١)، فواجب على المسلم أن يهاجر من بلاد أهل الكفر والمعاصي إليها، ويفر بدينه، ولا يسلم لذي دين دينه إلا من فر من شامق إلى شامق بنص رسول الله ﷺ.

وأما ما زعمه من أن الشيخ قال: حتى يكون للإنسان سلطان^(٢) يأمر وينهى فكذبٌ بحتٌ، لم يقل: حتى يكون له سلطان؛ فإن ذلك هو الاستطاعة باليد، [ومن كان له سلطان فقد أقدره]^(٣) الله تعالى على ذلك ووجب عليه الإنكار باليد، وإنما عني الشيخ الإنكار باللسان، فمن عجز عنه وكان قادرًا على الهجرة فعليه الهجرة وجوبًا، وإن كان لا يقدر على الهجرة فهو من المستضعفين، وعليه أن يقول: عسى الله أن يعفو عني، وأن يتقي الله ما استطاع ولا يجالسهم و(لا)^(٤) يعاشرهم، وقد تقدم هذا وبيانه من كلام العلماء.^(٥)



(١) (ق/٩٤/أ).

(٢) كتب في هذا الموضع من «ب»: (فإن ذلك هو الاستطاعة باليد)، ثم ضرب عليها.

(٣) في الأصل: (ومن أقدره الله... ووجب عليه)، والمثبت من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) زاد في هذا الموضع من «ب»: (وأما قوله: ويعرف أدلة دينه ويتمكن من الدعوة إلى الله. فنعم؛ وقد تقدم كلام الشيخ عبد اللطيف ونقله عن جمع تحريم القدوم إلى بلد تظهر فيها عقائد المبتدعة كالحوارج والمعتزلة والرافضة، إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل، وعرف أدلته وأظهره عند الخصم، قال: وكيف يظهره من لا يدره ولا إمام له بأدلته القاطعة للخصم ومبانيه. وأما حكايته الإجماع فحق، وقد ذكر ابن كثير على آية النساء، ولا ينكر ذلك إلا من أعمى الله قلبه، وهذا الإجماع لا تعارضه هذه الآية كما يشير إليه كلام هذا المعترض)، ثم ضرب عليه.

فصل

* قال الشيخ: «وقال عليه السلام: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ أَوْ سَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»^(١)، ورواه الحاكم ولفظه: «مَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢)، وإسناده على شرط البخاري».

قال المعارض: أقول: جزم هذا الأحمق بهذا الحديث ولم يعزه ليخرج من عهده، ثم زعم أن إسناده على شرط البخاري، وقد قال الحافظ الذهبي: إسناده مظلم لا تقوم بمثله حجة.

والجواب أن يقال:

قد قدّمنا أن هذا لا يعرف مواقع الخطاب؛ فإنه من غباوته أو سوء قصده جعل ما رواه الحاكم بلفظ غير (لفظ ما)^(٣) رواه أبو داود، وقال: إسناده على شرط البخاري الحديث الذي رواه أبو داود وقال الحافظ الذهبي: إسناده مظلم لا تقوم بمثله حجة، فحيث ذكر الحاكم أن إسناده على شرط البخاري ولم يجد حيلة في دفع ما قاله الحاكم غلطاً فخلط الحديثين، و(قال)^(٤): قال الحافظ الذهبي: إسناده مظلم، وإنما عني الذهبي ما رواه أبو داود عن سمرة، (فبعداً للقوم الظالمين)^(٥).

ثم إن حديث الحاكم (/)^(٦) لا مطعن فيه، فيعضد حديث سمرة، مع أن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ مِنْكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾^(٧) يشهد لصحة معناه ويقويه كما ذكره الشوكاني^(٨).

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٥٧).

(٢) أخرجه في «المستدرک»، كتاب: قسم الفیء، (٢/ ١٥٤ رقم: ٢٦٢٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى»، كتاب: السير، باب: الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب، (٩/ ١٤٢)، وأخرجه أيضا الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢١٧، رقم: ٦٩٠٥).

(٣) في «ب»: (اللفظ الذي).

(٤) في «ب»: (قد).

(٥) مضروب عليها في «ب».

(٦) (ق/ ٩٤ ب).

(٧) سورة النساء (١٤٠).

(٨) انظر: (ص/ ٢٧٨).

* ثم قال الشيخ: «وقال رحمته الله في حديث جرير: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين...» إلى آخره»^(١).

قال المعترض: أقول: رجَّح البخاري والترمذي^(٢) وأبو داود^(٣) والدارقطني^(٤) وأبو حاتم^(٥) أنَّ هذا الحديث مرسل... إلى آخر كلامه.

فالجواب أن نقول:

قد قدَّمنا الكلام عليه^(٦)، وأنه وإن كان مرسلًا فالمرسل إذا اعتضد بشاهد واحد وكان راويه عدلًا فهو كالمتواتر في أنه يحتجُّ به، ذكره في «مرواة الوصول إلى علم الأصول»^(٧)، فكيف وقد اعتضد بأكثر من عشرين شاهدًا، [فلا وجه لتمريضه بأنه مرسل]^(٨).

* قال الشيخ: «فأي قول يعارض هذه الأدلة وهي من المحكم الذي تعبدنا الله بالعمل به؟».

قال المعترض: أقول: عارضها قول هذا الرجل وما زعمه من الشروط التي زعمها قول كلِّ محقق في كل عصر ومصر.

(١) تقدم الحديث (ص/ ٥٧).

(٢) في «السنن» (٤/ ١٥٥)، ونقل ذلك عن البخاري أيضا.

(٣) في «سننه» (٢/ ٥٢).

(٤) هو الحافظ الكبير: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، أستاذ هذه الصناعة في زمانه، سمع الكثير وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد، كان فريد عصره ونسيج وحده، ولد سنة ٣٠٦ هـ، له كتاب «السنن» و«العلل» وغيرها، توفي سنة: ٣٨٥ هـ. «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٩)، «البداية والنهاية» (١٥/ ٤٥٩).

(٥) في «العلل» (١/ ٣١٤).

(٦) انظر: (ص/ ٢٧٨).

(٧) انظر: «مرآة الأصول في شرح مرواة الوصول» للأزميري (٢/ ٢١٥)، و«المرواة» لمنلا خسرو.

(٨) زيادة من «ب».

والجواب أن نقول:

كيف يعارضها من يحتج بها ويحتج لها، [ويوضحها بكلام العلماء]^(١)،
والشروط التي ذكرها عن أهل العلم إنما (هي)^(٢) عملٌ بموجبها، فلا تزيدها
إلا قوةً وحمايةً لجناها، فكيف يقول هذا الجاهل: إنها تعارضها، ولو لم يكن من
الأدلة على كثافة طبع هذا المتنطع إلا هذه السهاجة لكأنت كافيةً في قلة تمييزه
وعدم معرفته وضلالته في هذه المباحث.



✽

(١) زيادة من «ب».

(٢) مضروب عليها في «ب»، وكتب بدلها: (هو).

فصل

* قال الشيخ: «والأحاديث المطلقة العامة لا تُعارض بالمقيّدة المخصّصة المحتملة، كقوله ﷺ للأعرابي: «اعبد الله ولو من وراء البحار»، وما أشبه ذلك، وبهذا تتفق الأحاديث».

قال المعارض: أقول: انظر هذا المذيان وسل ربك العافية، ولا تغتر بمن رضىه من أعماه الهوى، وتأمل كيف وصف المخصّص الذي هو نصّ في معناه بالاحتمال الذي يوصف به العام المطلق، فكأنه يصف الأشياء بأضدادها، ثم مثل لما ذكر من القاعدة المخالفة للإجماع (/) ^(١) بالحديث الذي ذكره وغير لفظه، ويعني به حديث أبي سعيد، وفيه: «أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي سأله عن الهجرة: اعمل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً» يقول هذا الرجل: إن هذا الحديث وما أشبهه مخصّص مقيد، فيترك لذلك ولا يعارض به المطلق العام.

والجواب أن نقول:

تهوّر هذا الأحق بهذا القول لظنه أنه قد ظفر بحجة قويمة، أو سلك على محجة مستقيمة، وهو إنما يسير في مهمة يهائم ^(٢)، لا علّم فيها ولا ماء، فحديث الأعرابي محتمل خاص، كما ذكره أهل العلم، [لم نقله من تلقاء أنفسنا] ^(٣)، فيقصر على مورده ولا عموم له، فلا يعارض الأحاديث العامة المطلقة، وهي لا تحتمل غير مدلول واحد، ومن زعم أنها تُعارض بالمحتمل أو بالمجمل أو بالقضايا العينية فهو أضل من حمار أهله.

وقد قال في «جمع الجوامع» ^(٤) في وجوب الترجيح: «ويرجح بها فيه تهديد وما كان عموماً مطلقاً على ذي السبب إلا في السبب».

(١) (ق/٩٥/أ).

(٢) المهمة: المفازة البعيدة والبلد المفقير، ويهائم: أي: الفلاة التي لا يهتدى فيها. انظر: «القاموس المحيط» (ص/١٦١٧ - مادة: مهه)، و(ص/١٥١٤ - مادة: يهم).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) (٤/٤١١/٢).

وقد صرح أئمة الأصول بأن ما احتمل معنيين وكان أحدهما أظهر فدلالته ظنية، ولا يعارض متحد المعنى إجماعاً، بل يطلب التوفيق، ثم لو كان كلاهما متحد المعنى في المقابلة ولا سبيل إلى نسخ ولا جمع فالتوقف إلى أن يظهر الترجيح أو تحفّ القرائن كالحظر مثلاً؛ فإنه مقدّم على الإباحة خصوصاً إذا صار أظهر في سدّ المفاسد؛ لأنّ الشرع جاء بالمصالح المحضة، ثم إن القضايا العينية مقصورة على مواردّها، لا يقاس عليها، ولا تعارض النصوص بوجه عند الأصوليين.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (تعالى) ^(١) في «رفع الملام» ^(٢) في الأعذار لأهل العلم أنّ العالم المجتهد لا يعاقب لكونه حلّل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بغير ما أنزل الله، وأنه لا يدخل في الوعيد إذا عرضت له شبهة أو تأول، فقال رحمه الله (تعالى) ^(٣) في أثناء كلامه: «أو اعتقد أن تلك الدلالة قد عارضها ما دلّ على أنها ليست (/)» ^(٤) مرادة، مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب، أو الحقيقة بما يدل على المجاز» انتهى المقصود منه.

فعلم من كلام شيخ الإسلام أن العالم المجتهد إذا أخطأ فعارض العام بخاص أو غير ذلك مما قد يعرض للمجتهد أنه لا يدخل في الوعيد، ولا يعاقب لأجل اجتهاده أو تأوله، لا لأنه مصيب وأنه معذور، فكيف من تعمّد وجادل وما حل ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

[ومن المعلوم أنّ هذا الجاهل يحاول معارضتها للأحاديث الخاصة والمقيدة وبما ينفي الوجوب، وهو غير مجتهد ولا عالم بمعاني النصوص ولا بكلام العلماء] ^(٥).

(١) ليست في «ب».

(٢) ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٤٦).

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/٩٥/ب).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

والمقصود أن العام المطلق لا يعارض بالخاص، [كما ذكره شيخ الإسلام]^(١)، بل يقصر الخاص بمورده، ويبقى العام على عمومته وإطلاقه، فمن عارض العام بخاص فقد أخطأ.

فهذا ما ذكره أهل الأصول، وأما ما ذكرته من الخلط والخطب فلا يلتفت إليه ولا يعرج عليه، ولم تفهم ما ذكره العلماء؛ لأنك لست من أهل هذه الصناعة ولا ممن يتجر في مثل هذه البضاعة.

دع العيس وحاديها وأعط القوس باريها^(٢)

ولهذا الفن رجال سواك فليس بعشك ادرجي^(٢)

فللحروب رجال يعرفون بها وللدواوين كتاب وحساب^(٢)

وقد ظنَّ هذا الغبيُّ أنَّ قول الشيخ: «لا تعارض بالمقيدة المخصصة»؛ أنها بكسر الصاد الأولى وفتح الثانية، وهذا تحريف، وإنما هي بفتح الصاد الأولى والثانية معاً، ولو أخذنا بقول هذا الغبي لكان إجماع أهل العلم على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم على وجه العموم والإطلاق باطلاً.

وأما قوله: ثم مثل لما ذكر من القاعدة المخالفة للإجماع بالحديث الذي ذكره وغير لفظه... إلى آخره.

فنقول:

ما غير لفظ الحديث، وإنما ذكره بمعناه، وقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٣)

(١) زيادة من «ب».

(٢) لم أقف عليها.

(٣) «فتح الباري» (١٠/٥٨٦).

في فوائد قوله ﷺ: «يا أبا عمير ما فعل النغير»^(١) قال: «وفيه جواز الرواية بالمعنى؛ لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة، وفيه (/)»^(٢) جواز الاختصار على بعض الحديث، وجواز الإتيان به تارة مطولا وتارة (مختصرا)^(٣).

وأما قول هذا المعترض: يقول هذا الرجل: إن هذا الحديث وما أشبهه مخصّص مقيد، فيترك لذلك ولا يعارض به المطلق.

فنقول:

هذا الحديث وما أشبهه خاص، فإمّا أن يكون من القضايا العينية التي لا عموم لها، فيقصر على مورد، أو يكون مقيّدا بإظهار الدين فلا يعارض الأحاديث العامة المطلقة، [بل تخص منها، وأبلغ من هذا أنه في إذن النبي ﷺ، وما كان بإذنه لا يدخل تحت الحظر، فيكون الإذن خاصا به لا يتعدى حكمه إلى غيره، فيترك لذلك، والإذن يدل على المنع لولا الإذن]^(٤) ^(٥).

وأما قوله: فيترك ذلك؛ فليس في كلام الشيخ، بل الذي في كلامه: أنه من الأحاديث المحتملة المقيّدة بإظهار الدين المخصوصة من العموم، فيكون خاصا بذلك الشخص لا يتعدى إلى غيره، وهذا مجمع عليه، وبه تتفق الأحاديث، وهذا في الشريعة أكثر من أن يمكن حصره، ومنه أحاديث النهي

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: الانبساط إلى الناس، (٥/ ٢٢٧٠، رقم: ٥٧٧٨)، ومسلم، كتاب: الآداب، باب: استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته واستحباب التسمية بعبد الله وإبراهيم وسائر أسماء الأنبياء عليهم السلام، (٣/ ١٦٩٢، رقم: ٢١٥٠).

(٢) (ق/٩٦/أ).

(٣) في «ب»: (ملخصا).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) كتب بعد هذا في «ب»: (وأما قوله: فيترك لذلك، فليس في كلام الشيخ، بل الذي في كلامه أنه من الأحاديث المحتملة المقيّدة بإظهار الدين، المخصوصة من العموم، فيكون خاصا بذلك الشخص لا يتعدى حكمه إلى غيره، يوضحه أنه في إذن النبي ﷺ، وما كان بإذنه فلا يدخل تحت الحظر، والإذن يدل على المنع لولا الإذن)، ثم ضرب عليها.

عن الإقامة بين المشركين، فإنها عامة، وما جاء من الأحاديث التي فيها رخصة بذلك لمن تمكن من إقامة دينه فإنها خاصة، فيؤخذ بالخاصة وتحمل العامة على من لم يتمكن من إقامة دينه، وعلى هذا أجمع القائلون بوجوب الهجرة، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١) بعد ذكر ما يدل على وجوب الهجرة قال: «وهذا محمول على من لم يأمن على دينه» انتهى.

فيقال لهذا الغبي:

هكذا يضع الجاهل نفسه، (ذكرت)^(٢) أنه إذا ورد ما يخص العام وجب قبوله، [وهذا حق، وذلك مثل قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، فهذا الحديث مخصص لعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»^(٣)، فيؤخذ به]^(٤)، (وإخراج ذلك الفرد المخصص من العموم)^(٥).

ثم (ذكرت)^(٦) أن الأحاديث الخاصة يؤخذ بها، وأن الأحاديث العامة المطلقة لا يؤخذ بها، بل تحمل العامة على من لم يتمكن من إظهار دينه، [وهذا تخليط وتمويه وسفسطة، فإننا لسنا في هذا الباب، أعني: ما يخص العام، وإنما الكلام في الأحاديث الخاصة التي إذا وردت قصرت على مواردّها؛ لأنها لا عموم لها، أو في الأحاديث المخصوصة من العموم، فما كان هذا سبيله وجب قبوله وإخراج ذلك الفرد المخصص من العموم، وذلك مثل قوله ﷺ: «من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يدخله

(١) (٣٩/٦).

(٢) في «ب»: (ذكر هذا).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري،

(٢/٥٤٠، رقم: ١٤١٢)، ومسلم، كتاب: الزكاة، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر،

(٢/٦٧٤، رقم: ٩٨١).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) ضرب عليها في «ب».

(٦) في «ب»: (ذكر).

الجنة، هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها...» الحديث^(١)، وما أشبه هذا الحديث، فهذه مخصوصة من العموم بمن أظهر دينه، وكذلك ذوات الأسباب، وتحيّة المسجد، وقضاء الفوائت، والصلاة على الجنائز، وركعتي الطواف، وأمّا الأحاديث الخاصة فكحديث الأعرابي؛ فإنه خاص به.

ولم يقل أحد من أهل العلم: إنه ناسخ لأحاديث المنع من مجامعة المشركين ومساكنتهم، ولا دافع لها ولا مبطل لحكم الهجرة^(٢).

فجعلت الخاص الذي لا عموم له بل يقصر على مورده منزلة العام الذي لا يخرج منه فردٌ، وجعلت العام منزلة الخاص، وهذا هو التخليط الذي لا مزيد عليه.

فنقول: أمّا قولك: إذا ورد ما يخصّص العام وجب قبوله وإخراج ذلك الفرد المخصّص من العموم؛ فحقٌّ، ولذلك أخرج أهل العلم حديث الأعرابي وجعلوه خاصًا به (/)^(٣)، ولم يقل أحد من أهل العلم: إنه ناسخ لأحاديث المنع من مجامعة المشركين ومساكنتهم، ولا دافع لها، ولا مبطل لحكم الهجرة من بلاد الكفر.

قال الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب المعروف بابن نور الدين المورعي^(٤): «الثاني: أن يكون الخاص لا يدفع حكم العام، وإنما خص بعض أفرادها بالذكر، فهذا لا يخص به العام؛ لأنّ استعمالهما ممكن، وليس بينهما تنافٍ ولا اختلاف، وكأنّ (المخصّص)^(٥) ورد منه خبران: خبر يشتمل عليه مع غيره، وخبر ينفرد بذلك»، وساق لذلك أمثلة.

(١) تقدم تخريجه (ص / ٢٣٨).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) (ق / ٩٦ / ب).

(٤) ذكره في «كشف الظنون» (٢ / ١٧١٠)، وذكر أن له كتاب: «مصباح المعاني»، ولم أقف عليه.

(٥) في «ب»: (المخصوص)، وهو خطأ.

والمقصود أن هذا الخاص (لا يصح أن) ^(١) يكون دافعاً للأحاديث العامة فلا تخص به، وإنما يقدم الخاص ويعمل به في السبب لا مطلقاً، فلا يبطل حكم (الأحاديث) ^(٢) العامة المطلقة، بل يقصر على مورده وسببه، [فيؤخذ به ويترك ما سواه] ^(٣) «(انتهى)» ^(٤).

[ومن الأحكام جعله ﷺ شهادة خزيمة بن ثابت ^(٥) بشهادة اثنين دون غيره ممن هو أفضل منه من الصحابة، فلو شهد عنده ﷺ أو عند غيره كانت شهادته بمنزلة شهادة اثنين، وهذا التخصيص إنما كان لمخصص اقتضاه فلا يتعدى هذا الحكم إلى غيره.

فجعل هذا الممور حكم الأحاديث المخصصة للعموم كحكم الأحاديث المخصصة منها، وفرق بين ما يخص العموم وما يخص من العموم] ^(٦).
(وأما قولك: وما جاء من الأحاديث التي فيها رخصة بذلك لمن تمكن من إقامة دينه فإنها خاصة، فيؤخذ بالخاصة وتحمل العامة على من لم يتمكن من إقامة دينه... إلى آخره.

فغير مسلم ولا مقبول، فإن جعل الأحاديث العامة المطلقة من المحتملات من التمويه والتلبيس؛ لأنه إذا تطرق عليها الاحتمال بطل الاستدلال بها، وهذا باطل، والذي ذكره أهل العلم أن حديث أبي هريرة محمول على من أظهر دينه أو على الأعراب الذين أسلموا ولم يهاجروا إلى رسول الله ﷺ ولم يجاهدوا معه، وحديث أبي سعيد محمول على أنه خاص بهذا الأعرابي، وأيضا فهو بإذن النبي ﷺ، وما كان كذلك لا يدخل تحت الحظر.

(١) في «ب»: (بذاك).

(٢) ليست في «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) هو الصحابي الجليل: خزيمة بن ثابت بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري، ذو الشهادتين، وأمه أم كبشة بنت أوس الساعدية، من السابقين الأولين، شهد بدرًا وما بعدها، قتل بصفين سنة ٣٧ هـ. «البداية والنهاية» (١٠/٦٤٨)، «الإصابة» (٢/٢٧٨).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

والذي اتفق عليه أهل العلم - كما حكاه شيخ الإسلام - وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم على وجه العموم والإطلاق^(١).

وقال الشيخ الإمام العلامة عبد النصف (بن عبد الرحمن)^(٢) رحمه الله (تعالى)^(٣) - وكان من أئمة هذا الشأن - «ثم اعلم أن النصوص الواردة في وجوب الهجرة والمنع من الإقامة بدار الشرك والتقدم إليها وترك (/)^(٤) القعود مع أهلها ووجوب التباعد عن مساكنهم ومجمعاتهم نصوص عامة مطلقة، وأدلة قاطعة محققة، ومن قال بالتخصيص والتقييد لها إنما يستدل بقضايا عينية خاصة، وأدلة جزئية لا عموم لها عند جماهير الأصوليين والنظار، بل هي نفسها محتملة للتقييد والتخصيص، ومن قال بالرخصة لا ينافي في عموم الأدلة الموجبة للهجرة المانعة من المجامعة والمساكنة، غاية ما عند الخصم أن يقيس حكماً على حكم وفرعاً على فرع، وقضية على قضية. ونسازع له يتوقف في صحة هذا القياس؛ لأنه معارض لدليل العموم والإطلاق، وقد رأيت محمد بن علي الشوكاني جزم فيما كتبه على «المنتقى»^(٥) برّد قول الماوردي بجواز الإقامة بدار الشرك وفضيلته لمن أظهر دينه ورجا إسلام غيره، قال: وهذا القول معارض لعموم (النص)^(٦)، فلا يسلم ولا يلتفت إليه انتهى^(٧).

(١) في «ب»: (وأما قوله: وما جاء من الأحاديث التي فيها رخصة بذلك لمن تمكن من إقامة دينه فإنها خاصة، فيؤخذ بالخاصة، وتحمل العامة على من لا يتمكن من إقامة دينه... إلى آخره، فغير مسلم، أما الأحاديث الخاصة فيعمل بها في سبب فقط، ولا تكون كالعامة فتتصر على مرادها، وأما كونه جعل الأحاديث العامة المصنفة من المحتملات فمن التمويه والتليس؛ لأنه إذا تطرق عليها الاحتمال بطل الاستدلال به، وهذا باطل، والذي ذكر أهل العلم أن حديث أبي هريرة... إلى قوله: وجه العموم والإطلاق، ثم ضرب عليه كله.

(٢) ليست في «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/٩٧/أ).

(٥) «نيل الأوطار» (٩/٥٤٥).

(٦) في «ب»: (النصوص).

(٧) «عيون الرسائل» (١/٢٣٣ - ٢٣٤).

فهذا هو القول المرضي والكلام السديد المتلقى عن أئمة الأصوليين والنظار،
وأما ما (يفهمه) ^(١) هذا الغبي فلا نُسلِّمه؛ لأنه ليس من أهل هذا الشأن ولا من
أهل المعرفة والإتقان، ولا مأمون النقل، إنما هو رجل وقح ذلق اللسان، يتهور
فيما يدعيه من غير معرفة لأصوله ومبانيه.

ثم إنَّ الكلام ليس مع هؤلاء فيمن أظهر دينه؛ لأننا نقول به ونسلِّمه،
(و) ^(٢) لكن الشأن كل الشأن في إظهار الدين ما هو، والكلام فيه وعليه تدور
هذه المسائل، فمن شبه بحديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد وغيرهما من
الأحاديث القابلة للتخصيص والتقييد، وجعلها في نحر النصوص العامة
المطلقة زاعماً أن مجرد فعل الصَّلَاة والصَّيَام وأداء الزَّكَاة وما في حديث
الأعرابي من المندوبات والمستحبات هي العبادة التي (/) ^(٣) هي إظهار الدين
المجوزة للإقامة بين أظهر المشركين؛ وما عدا ذلك من إنكار المنكر باللسان
والدعوة إلى الله ومباداة أعداء الله ورسوله بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون
الله] ^(٤)، وإظهار العداوة والبغضاء لهم، وغير ذلك من الواجبات، فهو عنده
من البدع التي أحدثها ابن عبد اللطيف وابن سحمان، وهي - والله الحمد وله
المنة - أقوال أهل العلم من أهل التحقيق، فمن زعم ذلك فقد أبعد النجعة
وعكس القضية، وباهت في الضروريات العقلية، (بل والنقول الدينية) ^(٥)،
وكابر في الأمور الحسية، وجادل بالباطل ليدحض به الحق.

وليس الكلام مع هذا المعترض الضال وذويه، (و) ^(٦) إنما الكلام مع من
قصد الحق، وطلب الدليل، وأما من جعل الشام ومصر والعراق وما أشبهها

(١) في «ب»: (ذكره).

(٢) ليست في «ب».

(٣) (ق/٩٧/ب).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) ليست في «ب».

من البلاد التي غالب^(١) من سكنها ممن يدعو الأولياء والصالحين ويعكفون
حول قبورهم ويتمسحون بأعتابهم، ويستغيثون بهم في الشدائد والملمات،
ويطلبون منهم الحاجات وكشف الكربات، وإجابة الدعوات، ودفع المكاره
والبليات، والموحد عندهم مستخف بدينه كالنقد لا يقدر على إظهار دينه -
بلاد إسلام، فالكلام معه في وجوب (الهجرة وإظهار الدين)^(٢) عناء بلا فائدة،
(لولا إقامة الحجّة)^(٣)، وكيف يتكلم في الهجرة وإظهار الدين من يرى
(أنها)^(٤) بلاد إسلام، إنما يتكلم ويبحث في هذه المسائل من يحكم بأنها بلاد
كفر^(٥)، فالله المستعان.



(١) هذا يوضح أنّ العلامة ابن سحمان رحمه الله لا يحكم على كل ساكنيها بالشرك؛ لأنه لا يلزم
من الحكم على البلاد بأنها بلاد شرك أن يكون كل من فيها مشركاً.

(٢) في «ب»: (إظهار الدين والهجرة).

(٣) ليست في «ب».

(٤) في «ب»: (أن هذه الأمصار).

(٥) وتوجيه قول العلامة ابن سحمان بما يلي:

١- أنه قال ذلك لأن الغالب فيها مظاهر الشرك.

٢- أنه من باب التغليظ على العامة؛ لأجل سد الذرائع المفضية إلى القبح في واجبات التوحيد
ولوازمه ومكملاته.

٣- لا يفهم من إطلاق الحكم على البلاد الحكم على جميع من فيها بالشرك.

٤- قوله: بلاد شرك، أي: أغلب من فيها واقع في الشرك.

٥- أن تلك البلاد كانت في ذلك الوقت تحت حكم الاستعمار الأجنبي.

فصل

* قال الشيخ: «وأرشدك إلى مراجعة كلام الشيخ محمد رحمه الله (تعالى)»^(١)، خصوصاً كلامه على الآيات القرآنية المسمى بالاستنباط، وتأمل كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٢)، وكلامه على قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّمُ النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي﴾^(٣) الآية، والحالات التي قسم فيها أحوال من ابتلي بمخالطة المشركين، وانظر من ينجو منها إلا من عصمه الله، وتأمل كلامه على آية النساء في ستة المواضع التي اختصر من السيرة على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ (/) تَوَفَّيْنَاهُمْ أَلَمْ تَكُنْ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٤) الآيتين، وتأمل كلامه على أول سورة الكهف^(٥)، وكلامه على قوله (تعالى)^(٦): ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٧)، وآيات كثيرة تكلم عليها، فإذا تأملت ما تبين لك - إن شاء الله - معاني القرآن، وعرفت أن الذي يعارض في هذه المباحث بجمع الشبه والاعتراضات أنهم ممن تصدَّى للصد عن دين الله».

قال المعترض: أقول: تكرر من كلام هذا ما يدل على كثافة جهله، فيقال: ما أحقك بالتعلم حتى تعرف (جهل نفسك)^(٨)، وتعرف أن من جهل تسمية (لعمرى) قسماً، وجهل تقديم الخاص على العام، وجهل وجه ما يورد من الأدلة، وجسر على البهت أنه لا يعرف تلك المباحث ولا ما يرد عليها من الشبه، ولا من يورد ذلك، ولكن نشكوا إلى الله ظهور الجهل وخفاء العلم وحاجة (المسلمين)^(٩).

(١) ليست في «ب».

(٢) سورة البقرة (١٢٠).

(٣) سورة يونس (١٠٤)، وانظر: «مجموع مؤلفات الشيخ» (٩٦/٢).

(٤) (ق/٩٨/أ).

(٥) سورة النساء (٩٧، ٩٨)، وانظر: «شرح ستة مواضع من السيرة» ضمن «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٢٤١/٦).

(٦) ضمن «مجموع مؤلفاته» (١٨٥/٢).

(٧) ليست في «ب».

(٨) سورة الجن (١٨)، وانظر: «مسائل مستنبطة من قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾» ضمن «مجموعة مؤلفاته الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٢٦٢/٦).

(٩) في «ب»: (جهلك).

(١٠) في «ب»: (الناس).

إلى رياسة مثلك^(١)، فالحمد لله على كل حال، ونعوذ بالله من حال أهل النار.
والجواب أن يقال:

قد جزم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله تعالى)^(٢) بأن «لعمرى»
ليست قَسَمًا^(٣)، وجزم ابنه الشيخ عبد اللطيف بذلك^(٤)، وذكر أن انتفاء الكفارة
لانتفاء اليمين، وجزم أكثر أهل العلم بأنها ليست بيمين، كما ذكره في «المغني»^(٥)
و«الشرح الكبير»^(٦) و«الإنصاف»^(٧).

ومنع أهل العلم من تقديم الخاص على العام إلا في سببه ومورده الخاص به،
وأنه لا يعارض العام، (فكل هؤلاء)^(٨) عندك ممن لم يعرف جهل نفسه ولا يعرف
ما يُورَد عليه من الأدلة؟!، لكنك أنت العالم الذي تعرف وجه ما يُورَد عليك من
الأدلة! [وأن «لعمرى» قسم بحياة المخاطب، وأنه لا فرق بينها وبين قول القائل:
«وحياي، وحياتك»، خلاف قوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٩)، وفي
لفظ: «فقد كفر»، وتعرف أن الخاص الذي يقصر على سببه ومورده ولا يتعدى
حكمه إلى غيره ولا يعارض الأحاديث العامة أنه يؤخذ به، ويترك ما سواه من
الأحاديث العامة المطلقة، خلاف ما عليه أهل العلم]^(١٠).

وبسبب ظهور الجهل وخفاء العلم استغنى المسلمون عن رياستك وجهلوا
قدرك واحتاجوا إلى غيرك، لقد والله هزلت حتى استامها المفلسون.

(١) هذه شهادة من المعارض على مكانة الإمام عبد الله، ومع ذلك لم يقدر له مكانته العلمية
اللائقة به وبأمثاله من العلماء.

(٢) ليست في «ب».

(٣) كما تقدم في «مختصر الشرح والإنصاف» ضمن «مجموعة مؤلفاته» (٤/ ٥٢٤).

(٤) في كتابه: «منهاج التأسيس في الرد على ابن جرجيس» (ص/ ٣٠٩)، وانظر: «الإعلان بأن
لعمرى ليست من الأيمان» للشيخ حماد الأنصاري (ص/ ١٤٤) ضمن «رسائل في العقيدة» له.

(٥) (١٣/ ٤٥٧).

(٦) بحاشية «المقنع» (٢٧/ ٤٤٤).

(٧) بحاشية «المقنع والشرح الكبير» (٢٧/ ٥١٣).

(٨) في «ب»: (فهؤلاء كلهم).

(٩) تقدم (ص/ ١٩٠).

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

وقد قدّمنا أن هذا الرجل وقح، صال فقال، وأمن (/) ^(١) السيف فاستطال، وإذا ألجأته الحجة وألقمه الخصم حجراً فزع إلى الشتم والسب والتجهيل والتضليل والمباينة والمكابرة، ولا عجب من هذا فله في ذلك سلف من أهل الباطل، وقد قال بعض أهل العلم فيمن كانت هذه صفته من المبطلين الملبسين:

ويشتم أرباب الهداية ضلّة ولا سيما إن أوردوه المضايقا ^(٢)

والأفلو كان من المنصفين لما كان هذا جوابه عن هذه النصيحة، ولكن أعجب بنفسه، وتكبر عن قبول الحق ومراجعة كلام الشيخ، و(علم) ^(٣) أن في الكلام على هذه الآيات ما يبطل دعواه، وأنه إن تكلم على ما قاله الشيخ محمد برد أو اعتراض ظهرت عداوته لأهل [هذا] ^(٤) الدين، فنفر منه العامة، فعدل إلى هذا الهذيان البارد، والدعوى المجردة، وقد قدّمنا الجواب على ما زعم أن الشيخ لا يعرفه، وأنه يحق له أن يتعلم لعدم معرفته بذلك.

(ويقال له أيضاً: أكثر أهل العلم يقولون: إن «لعمرى» ليست قسماً، أفهم عندك من الجهال؟ وأهل العلم يقولون: إن حديث الأعرابي محمول على أنه خاص به لا عموم له أو قضية عين، والقضايا العينية مقصورة على مواردّها، والأحاديث العامة المطلقة لا تعارضها الخاصة) ^(٥).

ولعمرى إنك لأحقُّ بما تكلمت به وألزمته غيرك، فلا تعرف الحق، وإن عرفته صدفت عنه، وتكلفت ما لا علم لك به، ولا تعرف الفضل لأهل الفضل، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهل الفضل، فأنت على كل حال تهرّ وتنبّح أهل الحق، تركوك أم بحثوا معك، ولا تمشي على ما مشى عليه أهل العلم من حسن السيرة وسلامة السريّة، والنصح لخاصّة المسلمين وعامتهم، وإنما [مثل من هذه صفته كمثّل] ^(٦) الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث.

(١) (ق/٩٨/ب).

(٢) تقدم: (ص/٤٨).

(٣) في «ب»: (لعلمه).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

(٦) زيادة من «ب»، وفي الأصل: (أنت كالكلب).

❦ ثم قال الشيخ: «وقد بلغني أنهم ينقلون لكم نقولا من كلام بعض العلماء وشراح الحديث، وهذه الأقوال التي نقلوها غير (/)»^(١) خافية على أئمة النقد والإتقان، ولم يلتفتوا إليها، وعارضوها بأقوال أئمة الدين وإجماع المسلمين، كما تقدم لك عن ابن كثير رحمه الله (تعالى)^(٢)، وهؤلاء لهم شبه بداود وابن منصور، كانا ينقلان عن شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله تعالى)^(٣) ويحرّفان كلامه، وردّ أباطيلهم موجود عندكم، لم يخف بحمد الله على أئمة العلم ما زخرفوه وشبهوا به، وبعض هذه النقول التي جادل بها من جادل عارض بها علماء السوء من أهل نجد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مبتدأ دعوته، فأبطل الله كيدهم، وأدحض حجّتهم، وأظهر برهان الحق ولو كره الكافرون».

قال المعارض: أقول: تكرر عن هذا من الكذب على الله ورسوله وأهل العلم ما يكفي في معرفة جسريته وعدم أمانته، وظهر من جهله أنه لا يعرف ما ينقل عن غيره، ولا وجه ما يستدل به، ولهذا لم يفرّق بين ما جادل به داود وابن منصور من إجازة الشرك وبين الكلام في السفر إلى بلاد المشركين وجعلهما سواء بمجرد النقل عن بعض العلماء وشراح الحديث، فهذا يكفي حكاية قوله عن رده.

والجواب أن نقول:

دعواه تكرر الكذب على الله ورسوله وأهل العلم إنما ذاك شدة حنق وعداوة وحسد وكمّد، حيث لم يجد - والله الحمد - ما يدفع ما جاء به الشيخ، وإلا فأين الموضع الذي كذب فيه الشيخ على الله ورسوله وأهل العلم، لكن القحّة وعداوة القلب هما اللتان أوردتك الموارد، وهامت بك في أودية المهالك والمفاسد، فبُعْدا للقوم الظالمين.

(١) (ق/٩٩/أ).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ليست في «ب».

وأما قوله: وظهر من جهله أنه لا يعرف ما ينقل عن غيره... إلى آخره.

فليس هذا الكذب منه بعجيب، بل قد عَرَفَ - والله الحمد - ما ينقله ووجه ما يستدل به، وهو الذي كَمَدَ كبدك، فلا لَعَا.

وعين الرضى عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساويا^(١)
(/) ^(٢) هذا لو كان ثم مساويا يثير الحسد والحق ككائناتها، ولكنه يكذب ويمضي ولا يلتفت.

وأما قوله: ولهذا لم يفرق بين ما جاء به داود وابن منصور... إلى آخره.

فنقول:

هذا من شدة غباوتك لم تعرف مراد الشيخ، أو قد عرفتة ولكن هوى النفوس سريرة لا تعلم؛ فإن داود يحرف الكلم فيما ينقله وينميه عن العلماء، وأنت يا عبد الله بن عمرو لك الحظ الوافر من التحريف ولي المعاني عما أريدت له، وصرفها عما قصدت له إلى ما لا تحتمله، وتنسب ما تفهمه أنت إلى نص كلامهم وصريح إشاراتهم، وهم في واد وأنت في [واد] ^(٣) آخر، وكذلك ابن منصور له الحظ الوافر من التحريف وصرف الألفاظ إلى ما يفهمه هو، [والأخذ بمجملات العبارات من غير تفصيل] ^(٤) (وأهل العلم بخلافه) ^(٥)، وهذا وجه مشابهتكم لداود وابن منصور ^(٦).

مثال ما نقله داود من الكذب على العلماء وصرفه عما قصد له دعواه أن «العمرى» قسما بلا نزاع، وأنها كـ «وحياتي» لا فرق، وأنت تزعم أنها قسم

(١) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله الجعفري، انظر: «الأغاني» (١٢ / ٢٥٠).

(٢) (ق / ٩٩ / ب).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب»: وكتبه بدله: (بخلاف ذلك كله).

(٦) وهذا يدل على عدل أهل العلم وإنصافهم حتى مع المخالف حيث أوضحوا وجه المشابهة ولم يعمموها من جميع الوجوه.

بالإجماع، وأنه يُقصد بها حقيقة القسم لأنها كقول القائل: «وحياتي»، وأكثر أهل العلم بخلاف ما قلتما، وأنه لا يُقصدُ بها حقيقة القسم.

وقد نقل ابن منصور هذه العبارات^(١) التي تستدلُّ بها أنت وردَّ بها على الشيخ محمد في الموضع الثاني من المواضع التي نقلها من السيرة، وادَّعى أنَّ إظهار الدِّين هو مجرد العبادة وأنَّ من خلي بينه وبين العبادة (التي هي عندكم الصلاة وأشباهها)^(٢) تجوز له الإقامة بين أظهر المشركين كما تقوله أنت سواء بسواء، وترد (بها)^(٣) على أولاد الشيخ كما ردَّ بها عثمان على الشيخ، وزعم أنَّ الشيخ محمداً رحمه الله تعالى يكفر جعفرًا وأصحابه حيث لم يصرَّ حواً بعداوة الحبشة، وأجابه الشيخ (بما ستقف عليه إن شاء الله)^(٤)، وأنت تقول: إنَّ [التصريح بالعداوة وإنكار المنكر باللسان غلو ومجازفة وتجاوز للحد وبدع، وإن]^(٥) من منع من الإقامة بين أظهر المشركين والسفر إليهم إلَّا بإظهار دينه في مخالفتهم فيما يعتقدونه ومباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يبعدون [من دون الله]^(٦) (/)^(٧)، والتصريح لهم بذلك، والإنكار باللسان؛ فقد كفر الأمة (كلَّهم)^(٨)؛ لأنهم كلَّهم لا يرون بأساً بالسفر إلى بلاد المشركين.

وادَّعى ابن منصور كما ادَّعى داود أنَّ من قال: لا إله إلَّا الله فهو المسلم المعصوم المال والدم ولو فعل ما فعل، وزعم أنَّ قوله ﷺ في الحديث: «وكفر

(١) كتب عند هذا الموضع من حاشية «ب»: وكذلك ابن منصور زعم أنَّ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لا يجوز السفر إليهم، يعني: أهل مصر والشام والعراق، حتى منع السفر إلى جميع بلاد الإسلام، فلا يرى أنها بلاد كفر، وكان.

(٢) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٣) في «ب»: (به).

(٤) مضروب عليه في «ب»، وكتب بدله: (بما قدمنا ذكره).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) (ق/١٠٠/أ).

(٨) في «ب»: (كلها).

بما يعبد من دون الله»^(١) ليست في الحديث، وإنما هي من كلام ابن عبد الوهاب، ونقل إلينا عنك أنك لا تكفر من قال: لا إله إلا الله ولو فعل ما فعل حتى يعتقد منه التأثير، وإن قال قائل: يا رسول الله أو دعا غير الله واستغاث به أن ذلك شرك، وأن المتكلم بهذا والقائل له لا يكفر، بل فعله كفر.

وقد ذكر في «الإقناع»^(٢) عن الشيخ تقي الدين: «أن من دعا علي بن أبي طالب فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر» انتهى.

فهذه مشابهيكم لداود وابن منصور، وهي من أقوالكم وأفعالكم أشهر من نار على علم.

وأما قول المعترض: ويقال: من هؤلاء العلماء والشرّاح الذين لم يرتض كلامهم أئمة النقد وعارضوه بأقوال أئمة الدين وإجماع المسلمين، ومن أئمة النقد، ولا يبعد من قلة عقل هذا وعُجْبِهِ بنفسه أنه يعني بأئمة النقد نفسه وابن سحمان ونحوهما.

فنقول:

[العلماء والشرّاح الذين لم يرتض كلامهم أئمة النقد]^(٣) هم من زعم أن لا هجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، وأنها انقطعت بالفتح، ومن زعم أن إظهار الدين مجرد العبادة على ما فهمه ابن منصور وشيعته، وأن البلاد التي يقدر الإنسان أن يظهر فيها التلطف بالشهادتين ولا يمنع فيها أحد من الصلاة

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، يؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووكلت سريره إلى الله تعالى، وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، (١/٥٣، رقم: ٢٣).

(٢) نقل المصنف عبارة صاحب «الإقناع» بالمعنى، ونص عبارته في «الإقناع» (٤/٢٨٩): «ومن سب الصحابة أو أحدا منهم واقرن بسبه دعوى أن علياً إله أو نبي وأن جبريل غلط، فلا شك في كفر هذا، بل لا شك في كفر من توقّف في تكفيره».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

والصيام والزكاة من البلاد التي ينتسب أهلها إلى الإسلام وهم من أكفر خلق الله بلادُ إسلام، ولو كانت شعائر الكفر ظاهرة فيها، وأحكام (الكفر)^(١) جارية عليها، ولهم الغلبة والدولة والظهور (/) ^(٢) على من بها من المسلمين المستضعفين، فعارضهم العلماء بأقوال أئمة النقد من أن حكم الهجرة باق، وأن المراد من قوله: «لا هجرة بعد الفتح»^(٣) أي: لا هجرة من مكة بعد فتحها، أو لا هجرة من بلد أسلم أهلها، وأن إظهار الدين (من)^(٤) مخالفة كل طائفة من طوائف الكفر (فيما اشتهر عنها)^(٥) والإعلان به، وإذا ظهرت المعاصي ببلد ولم يقدر المسلم على تغييرها أن عليه وجوباً أن يهاجر إلى بلد سالمة من ذلك، يظهر فيها دينه، ويقدر على تغيير المنكر فيها، وإذا لم يوف الدين حقوقه في بلد وعجز عن إظهاره وجبت عليه الهجرة إلى مكان يوفي الدين فيه حقوقه، وأن البلد إذا ظهرت فيها شعائر الكفر وجرت عليها أحكام الكفر أنها بلاد كفر، وأن الإقامة فيها من غير إظهار (للدِّين)^(٦) حَرَم، إلى غير ذلك مما تقدّم ذكره من كلام العلماء، وأن حكم السفر حكم الإقامة في المنع والتحريم لا فرق، كما ذكره في «الإقناع»^(٧) وغيره.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
بل سوف تدري حين ينكشف الغطا ويبدو لك الأمر الذي كنت تكتم^(٨)

(١) في «ب»: (الكفار).

(٢) (ق/ ١٠٠ / ب).

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ٢٩٣).

(٤) ليست في «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) في «ب»: (الدين).

(٧) الذي في «الإقناع» (٢/ ١٣٩): «وتكره التجارة والسفر إلى أرض العدو وبلاد الكفر مطلقاً، وإلى بلاد الخوارج والبغاة والروافض والبدع المضلة ونحو ذلك، وإن عجز عن إظهار دينه فيها حرم سفره إليها».

(٨) البيت الأول لصفي الدين الحلي، انظر: «ديوانه» (ص/ ٤١)، والبيت الثاني لابن القيم في «الميمية» (ص/ ١٧).

[وأما قوله: ومن أئمة النقد... ولا يبعد من قلّة عقل هذا وعجبه أنه يعني
بأئمة النقد نفسه وابن سحمان ونحوهما.
فأقول:

هذا بهتان عظيم، ولعله بهذه الوقاحة ظنّ أنه هو وأصحابه العلماء
والشرّاح، فبعدا للقوم الظالمين^(١).

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

فصل

* ثم قال الشيخ: «وأما قولك في السؤال نقلاً عن ابن تيمية في كتاب «الاقتضاء»^(١): «ولو أن رجلاً سافر إلى بلاد الحرب (يشترى)^(٢) منها لحجاز عندنا»، فموضوع الكتاب يكفي اللبيب في قصد الشيخ رحمه الله (تعالى)^(٣) بهذا الكلام؛ لأن موضوع الكتاب من أوله إلى آخره في النهي عن مشابهة المشركين...» إلى آخر ما ذكر الشيخ.

قال المعارض: أقول: كأن هذا الرجل لا يعرف مواقع الخطاب؛ فإن السائل سأل: ما يلزم ابن تيمية في تجويزه السفر إلى بلاد الحرب للتجارة مطلقاً، ومقصوده ليتبين لابن سحمان خطؤه في تكفير مجيز السفر إلى (/)^(٤) الحجاز والعراق بإلزامه إياه القدح في الملة المحمدية، وسؤاله إياه هل حدث نفسه مرة بملة إبراهيم، ولكن هذا الرجل لا يفهم الكلام، فما أدري كيف تصدى للجواب، وزعم أن موضوع الكتاب يكفي.

والجواب أن يقال:

قد تقدّم الجواب عن هذا - والله الحمد والمنة -، وأما ما زعمه أن شيخ الإسلام جوّز السفر إلى بلاد الحرب للتجارة مطلقاً فهذا كذبٌ وافتراء على الشيخ، لم يجوّزه مطلقاً، والسائل أعقل منك؛ فإنه قال ما يمكن أن يقوله أمثاله حيث قال عند قول الشيخ: عندنا، فقال: أي: الحنابلة، وهذا حقٌّ؛ فإن الحنابلة رحمهم الله (تعالى)^(٥) يجوّزون السفر إلى بلاد الحرب بشرطه، وهو إظهار الدين، وشيخ الإسلام من سادات الحنابلة، وهو لا يخالفهم في ذلك.

(١) (٢/٥٢٢).

(٢) في «ب»: (ليشري).

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/١٠١/أ).

(٥) ليست في «ب».

[وقد قال في «الإنصاف وشرحه»^(١): «قال الشيخ: لا ينبغي أن يدخل معهم في التزام الإقامة أبدًا؛ لأنَّ الهجرة واجبة عليه، ففيه التزام ترك الواجب لهم، إلا أن لا يمنعه من إظهار دينه، وفيه ترك التزام المستحب»، فقد صرح أنه لا ينبغي أن يدخل معهم في التزام الإقامة أبدًا؛ لأن فيه التزاما لهم بترك الواجب، إلا أن لا يمنعه من إظهار دينه، فهذا هو الشرط المبيح للإقامة، فلم يجوز مطلقا بل قيده بإظهار الدين»^(٢).

مع أنكم لم تذكروا في شبهاتكم عن أحد من أهل العلم أنه أجاز بدون إظهار الدين، بل قد نقل ابن كثير إجماع العلماء على تحريم الإقامة بين أظهر المشركين إلا لمن تمكن من إقامة دينه، فكيف يزعم هذا الغبي أن شيخ الإسلام أجاز السفر مطلقا، والمسافر لا بد له من الإقامة المنهي عنها إلا بالشرط المبيح للإقامة^(٣)، [ولا يظن بشيخ الإسلام أنه يحرق الإجماع بإباحته مطلقا]^(٤).

وقد قال في «الإقناع وشرحه»^(٥): «وتكره التجارة والسفر إلى أرض العدو وبلاد الكفر مطلقا، أي: مع الأمن والخوف، وإلى بلاد الخوارج والروافض والبدعة المضلة؛ لأنَّ الهجرة منها لو كان فيها مستحبة إن قدر على إظهار دينه، وإن عجز عن إظهاره فيها حرم سفره إليها» انتهى.

والشأن كلُّ الشأن في إظهار الدين، وإظهار الدين هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء وعيب ما هم عليه من دعاء الأولياء والصالحين، وأنه كفر وضلال مبين، والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله]^(٦)، والتصريح لهم بذلك.

(١) «الإنصاف» للمرداوي بحاشية «المقنع والشرح الكبير» (١٠/٣٦٥-٣٦٦).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) «الإقناع» (٢/١٣٩)، و«كشف القناع» (٣/١٣١).

(٦) زيادة من «ب».

ثم إنَّ الكفر يختلف، فيكون شيء منه أشهر وأظهر (/) (١)، وتعلقهم به أعظم وأكبر، وعلى هذا فإظهار الدين مخالفة كل طائفة من طوائف الكفر فيما اشتهر عنها من الكفر.

وأما قول هذا الجاهل المفتري: ما يلزم ابن تيمية في تجويزه السفر إلى بلاد الحرب؟

فنقول:

لو قدر أن شيخ الإسلام (أو غيره من العلماء) (٢) أجاز به بدون إظهار الدين - وحاشا وكلاً - [فكان كغيره من العلماء المجتهدين، إما مصيب مأجور، أو مخطئ معذور، ثم لو كان كذلك] (٣) فمن أين وجدت في كلامنا أننا نكفر من أجاز السفر إلى بلاد الحرب، هذا لا يوجد في شيء من كلامنا، نعم فيه التغليظ (٤) على من أجاز ذلك من غوغاء سفلة الناس المتمعلمين المتفهبين من غير بيّنة ولا برهان، ولا معرفة بما قاله أهل العلم من حملة السنة والقرآن، بالإنكار عليه، وأنه مخطئ قد فتح أبواب الوسائل والذرائع المنضية إلى ما حرّمته الشريعة من موالات أعداء الله ورسوله وتوليهم.

ولنا في ذلك سلف من أهل العلم - والله الحمد والمنة - لأنه من القوادح في توحيد العبد بتركه ما أوجب الله عليه من لوازمه ومكملاته، ولا يلزم أن يكون ذلك القادح مُخرِجاً من الملة يكون الرجل به كافراً، كما يزعمه هؤلاء (فيها) (٥)، حاشا وكلاً، بل ربما يكون فاسقاً فاعلاً محرّماً، وربما يكون دون ذلك بحسب ذلك القادح الذي قام به.

(١) (ق/١٠١/ب).

(٢) ضرب عليها في «ب».

(٣) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٤) وهذا التغليظ من العلامة ابن سحمان رحمه الله هو من باب الشفقة والنصح لعامة المسلمين،

لكي لا يقعوا فيما يخالف أمر الله ورسوله ﷺ.

(٥) ليست في «ب».

وأما العلماء رحمهم الله (تعالى) ^(١) فلو قدر صدوره عن أحد منهم فلعله باجتهاد، فيكون له أجر على اجتهاده، وإن كان في نفس الأمر مخطئاً، وربما لم يبلغه في ذلك شيء، وفوق كل ذي علم عليم، وقد خفي على أفاضل الصحابة ما علمه من هو دونهم في الفضل بمراحل تنقطع فيها أعناق الإبل، ولكن هؤلاء قوم بهت يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يقوم بنفوسهم إلا الشر وإرادته، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أفاضل العلماء المجتهدين (/) ^(٢)، وهو عندنا بالمحل الأعلى والمقام الأسنى، فلا يلزم شيخ الإسلام شيء مما يزعمه هذا المفتري، ونعوذ بالله من إرادة الشر وسوء القصد والتجانب للإثم والعنت، والواجب حمل كلام العلماء على ما يوافق النصوص ^(٣).

وأما قوله: فيقال له: دهاك عدم التمييز؛ وإلا فالنهي عن مشابهة المشركين غير السفر إلى ديارهم.

فالجواب أن يقال:

قد علم الشيخ ذلك، وميز الفرق بينهما، ولكن نبه من كان له قلب أنه إذا كان هذا كلامه في المشابهة في الأعياد والزي وغير ذلك؛ لأنه (من) ^(٤) موافقة أصحاب الجحيم لا من مقتضى الصراط المستقيم، فكيف يكون كلامه في مخالطتهم ومعاشرتهم والإقامة في أوطانهم والسفر إليها من غير إظهار للدين، مع أنه قد حكى الإجماع على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما تقتضيه من التحريم، والكلام في السفر وما يقال فيه كالكلام في الإقامة لا فرق، ومن ادعى الفرق فعليه الدليل؛ لأن السفر لا بد فيه من الإقامة المنهي عنها.

(١) ليست في «ب».

(٢) (ق/١٠٢/أ).

(٣) وهذا الواجب على طالب العلم؛ إحسان الظن بعلماء أهل السنة، وحمل كلامهم على ما يوافق النصوص، أما علماء البدعة فإن كلامهم يحمل على أصولهم التي يسرون عليها.

(٤) ليست في «ب».

وأنه بريء منهم، هذا حقيقة إظهار الدين الذي دلت عليه محكمات القرآن، ولا ينكر هذا إلا زائغ مفتون».

قال المعارض: أقول: أسقط هذا الرجل الفاء من جواب «أما» جهلاً منه بتركيب الكلام، فكيف يهتدي للتصنيف، ثم زعم أن إظهار الدين المجوّز للإقامة بين المشرّكين والسفر إليهم هو القدرة على الإنكار باللسان، واشترط معه العلم بالأدلة والتمكّن من الدّعوة إلى الله، وزعم أن هذا مجمّع عليه، وأنه دلت عليه محكمات القرآن، وأنه لا ينكره إلا زائغ مفتون، وما كان بهذه المثابة فإنّه لا ينكره إلا كافر.

والجواب أن (نقول)^(١):

قولك: أسقط الفاء من جواب «أما» كذبٌ بحثٌ، لم يُسقط الفاء من جواب «أما»، ولكنكم أصحاب نقطه، والذي في الأصل: «وأما مسألة (/)»^(٢) إظهار الدين فالتّوجب على المكلفين «بالفاء لا بالواو، ولكن تصرّفت وحرّفت لتُنصب نفسك للاعتراض كما تصرّفت وحرّفت في المعاني، أو اشتبه عليك انقطاع الألف عن الفاء، فظننت أنها واو، وأنت إلى إرادة السوء وقصده أسرع من السيل إلى منحدره، ثم إن كان أسقط الفاء من جواب «أما» جهلاً منه فأنت أسقطت العمل بملة الخليلين محمد وإبراهيم التي أمرنا الله (تعالى)^(٣) أن نتأسّى بهما فيها، والفرق بينا أسقطه الشيخ وبين ما تحاول إسقاطه كما بين السماء والأرض، وتقرر فيها تكتبه من الأباطيل أن إظهار الدين ليس هو ملة إبراهيم، جهلاً منك بها أو تعمّداً؛ لأنك لم تأنس بمعرفتها والمباحثة فيها مع أهل العلم، وهي مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون، والتصريح لهم بذلك، فهذا عندك ليس هو ملة إبراهيم ولا ملة نبينا الكريم عليهما أفضل الصلاة وأتم التسليم.

(١) في «ب»: (يقال).

(٢) (ق/١٠٣/ب).

(٣) ليست في «ب».

وهذا لفظه بحروفه: «فقال: فإنه سئل عن إظهار الدين المجوز لترك الهجرة، ثم فسر به بأحد شيئين: أحدهما: وهو الصواب عنده: أنه ملة إبراهيم» انتهى ما ذكره.

ولعمري إن إظهار الدين عندنا هو ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهي طريقة الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، وكذلك أتباعهم بعدهم على الحقيقة.

[فإن لم يكن عند هذا المعترض وأصحابه أن إظهار الدين هو القيام بملة إبراهيم، فليت شعري ما هذا الدين الذي يكون إظهاره إظهارا للدين [إن] ^(١) لم تكن ملة إبراهيم؟! فإننا نعلم بالضرورة من دين الإسلام أن الدين الذي لم يكن على ملة إبراهيم أنه ليس بدين الأنبياء والمرسلين] ^(٢).

لكن تزعم - لعمري قلبك وعدم بصيرته - (أنها خاصة) ^(٣) بالرسل، و(أنها هي) ^(٤) النبلاغ، و(جهلت) ^(٥) أن الله تعالى لما أمر بالتأسي بخليفه امتثل الصحابة رضي الله عنهم ما أمروا به، فعادوا أقربائهم، وأظهروا لهم العداوة والبغضاء والبراءة منهم.

ويقال أيضا لهذا الجاهل المركب:

قد صرح الإمام ابن جرير (رحمه الله تعالى) ^(٦) في الكلام على هذه الآية أن الله (تعالى) ^(٧) خاطب (/) ^(٨) المؤمنين بالله بأن يتبرؤوا من أعداء الله المشركين، وأن يظهروا لهم العداوة والبغضاء، وأن يبادوهم بذلك، وإظهار العداوة

(١) ليست في «ب»، والكلام لا يستقيم بدونها.

(٢) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (أن هذا خاص).

(٤) في «ب»: (أنه هو).

(٥) في «ب»: (جهل).

(٦) ليست في «ب».

(٧) ليست في «ب».

(٨) (ق/١٠٤/أ).

قال المعترض: ثم ذكر أن أئمة الحنابلة اشترطوا مع الشيخ إظهار الدين، فيقال له: أنت زعمت أن المحققين اشترطوا أكثر من ذلك، أهم عندك غير محققين أم نسبت أول كلامك، ولا حاجة إلى مناقشة هذا الرجل.

فالجواب [أن يقال]^(١):

أن الذي ذكر الشيخ عنهم الشروط المتقدمة هم المحققون، والحنابلة منهم، وقد ذكرنا قولهم قريباً، ولكنك قليل المعرفة، جامد الطبع، فاسد القريحة، بليد الذهن، لا يدخل قلبك ما ذكره أهل العلم، ولا تعرف إلا ما وافق هواك ومال إليه العوام من فساق المسلمين، [والذي ذكره المحققون واشترطوه هو إظهار الدين الذي ذكره الحنابلة]^(٢)، وقد قرّر شيخنا (/) ^(٣) الشيخ عبد اللطيف (رحمه الله تعالى)^(٤) كلام الحنابلة بقوله: «حتى ذكر جمعٌ تحريم القدوم إلى بلد تظهر فيها عقائد المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والرافضة، إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل، وعرف أدلته وأظهره عند الخصم، وكيف يظهره من لا يدره ولا إمام له بأدله القاطعة للخصم ومبانيه»^(٥)، [وكل هذا لا تقول به أنت ولا تدين به، بل تزعم أنه جهل وبدع وغلوٌ ومجازفة]^(٦).

وقد قدّمنا من كلام أهل العلم ما لم تطلع عليه أنت ولا أصحابك، والإنسان عدوٌ ما (جهل)^(٧)، أو قد سمعت به لكن ما وعاه قلبك، ولا دخل فيه؛ لأن الهوى والشبهات الباطلة قد ملأته، كما قيل:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكّنا^(٨)

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) (ق/١٠٢/ب).

(٤) ليست في «ب».

(٥) «عيون الرسائل» (١/٢٢٥).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٧) في «ب»: (يجهل).

(٨) البيت لمجنون بني عامر، كما في «البيان والتبيين» للجاحظ (ص/٢٣٣).

فلم يصادف الحقُّ منك قلبًا فارغًا [خاليًا]^(١)، بل وَجده ممتلئًا بالشبهات
الواهية العارية عن الدليل، والعلماء رحمهم الله تعالى قد لا يذكرون في
تفسيرهم وتعريفهم من الشيء المراد إلا نوعه لا جميعه، فإذا علم منه أهل
العلم ما تجهله أنت وذووك ولم تسمع به كان ذلك عندك جهلا عريضا وعدم
تمييز وقلة ورع؟! ويل أمك ما أغلظ حجاب قلبك، فالله المستعان على ما
تصفون.



(١) زيادة من «ب».

فصل

❖ قال الشيخ : «وأما مسألة إظهار الدين فالواجب على المكلفين هو ما دل عليه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ۖ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(١) ، وهذه البراءة مقتضاها التصريح لهم أنه ليس على ملتهم ولا على دينهم ، وقوله تعالى : ﴿وَأَعِزِّلْكُمْ ۖ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٢) ، بدأ بالضمير في («أعزلكم») ^(٣) تنبيها على (إظهاره) ^(٤) العداوة لهم ، وقوله تعالى : ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ (/)﴾^(٥) وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(٦) .

قال ابن جرير رحمه الله (تعالى) ^(٧) : «فكذلك أنتم أيها المؤمنون بالله فتبرؤوا من أعداء الله المشركين ، ولا تتخذوا منهم أولياء حتى يؤمنوا بالله وحده ، وتبرؤوا من عبادة ما سواه ، وأظهروا لهم العداوة والبغضاء ، وقوله : ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ﴾ (يعني : وظهر بيننا وبينكم العداوة والبغضاء) ^(٨) على كفركم بالله وعبادتكم ما سواه ، ولا صلح بيننا ولا مودة حتى تؤمنوا بالله وحده» انتهى باختصار ^(٩) .

وقال تعالى : ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١٠) ، ففيه الإعلام أنه ليس على ملتهم ولا على دينهم ،

(١) سورة الزخرف (٢٦، ٢٧) .

(٢) سورة مريم (٤٨) .

(٣) في «ب» : (اعتزلكم) .

(٤) في «ب» : (إظهاره) .

(٥) (ق/١٠٣/أ) .

(٦) سورة الممتحنة (٤) .

(٧) ليست في «ب» .

(٨) ليست في «ب» .

(٩) «تفسير ابن جرير» (٢٨/٦٢) .

(١٠) سورة يونس (١٠٤) .

والبغضاء [والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله]^(١) هو الإنكار باللسان،
بدليل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾؛ لأنَّ عداوة القلب وبغضه لا تُسمَّى إظهارًا،
فلا بدَّ من إظهار العداوة والبغضاء والبراءة من الشرك وأهله [بالقول والعمل
والاعتقاد]^(٢)، فحاد المعترض عن هذا، وأضرب عنه وعن الكلام على الآيات
والجواب عنها، وذكر أن ما تضمنته الآيات زعمٌ من الشيخ، والله تعالى هو الذي
أخبر به عن خليله، وأمرنا أن نتأسى به فيها، فانظر إلى حيدة هذا المعترض عن كلام
ابن جرير رحمه الله (تعالى)^(٣)، لتعلم أنه مُلبَّس مموء، وإذا عَرَفَ الحقَّ حاد عنه.

وأما قوله: واشترط معه العلم بالأدلة والتمكن من الدعوة إلى الله.

[فأقول]^(٤):

فهذا لم يشترطه الشيخ وحده، بل قد ذكره العلماء قبله، ثم زعم هذا الجاهل أن
الشيخ حكى الإجماع عليه، وهذا كذب، إنما حكى الإجماع فيما تقدم على تحريم
الإقامة لمن عجز عن إظهار دينه وكان قادرا على الهجرة.

وأما قوله: وأنه دلت عليه محكمات القرآن.

فنعم، يعني مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من
دون الله]^(٥)، والتصريح لهم بذلك، وبذلك صرَّح ابن جرير والبغوي، [ونقله عن
السلف]^(٦).

وقوله: وأنه لا ينكره إلا زائغ مفتون.

فنعم؛ هو كذلك، لا ينكره إلا زائغ مفتون.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

وقوله: وما كان بهذه المثابة فإنه لا (يكون) ^(١) إلا كافرًا.

فنقول:

أنت وذاك، وأمّا نحن فنبرؤ إلى الله من هذا القول الخاطئ الزائغ عن طريق الحق، فإنّ الزيف هو الميل، ومن مال وزاغ عن القول بهذا فهو مخطئ طريق الصواب والسداد بميله عن القول الراجح إلى القول المرجوح (/) ^(٢)، فإن كان عن تقليد فمخطئ مأزور، وإن كان عن اجتهاد فمعدور مأجور، وإنما يكفر من زاغ عن الإيمان بالله ورسوله إلى الكفر بهما عنادًا وجحودًا، وأمّا من مال إلى قول مرجوح بتأويل أو لشبهة عرضت له فلا نكفره بذلك، ونعوذ بالله من هذا المذهب الضالّ المظلم.

ثم قال: فيقال له: ليهنك تكفير أمة محمد ﷺ أجمعين، فما سمعنا عن أحد يعتد به قال بما ادّعاه هذا.

فنقول:

نعوذ بالله من هذا الافتراء والظلم والاجتراء، فالشيخ ما كفر بهذا أحدًا، وإنما قال: لا ينكره إلا زائغ مفتون، [وهذا ليس بتكفير، وعمل الصحابة رضي الله عنهم في أهل الردّة معلوم مشهور، فإنهم لم يقبلوا من أهل الردّة دعوى الكراهة، بل سموهم كلهم أهل الردّة، إلا من أنكر بلسانه، فكان من المعلوم المشهور أن إظهار الدين عندهم هو الإنكار باللسان، ولكن أصحاب رسول الله ﷺ عند عبد الله بن عمرو ممن لا يعتد به.

وأيضًا ^(٣) فلم تجمع الأمة على أنه لا يجوز مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٤) والتصريح لهم بذلك،

(١) في «ب»: (ينكره).

(٢) (ق/١٠٤/ب).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب»، وفي الأصل: (ولم تجمع)، والمثبت من «ب» ليستقيم الكلام.

(٤) زيادة من «ب».

ولا على عدم وجوب الدعوة إلى الله بالبصيرة، ولم ينكر أحدٌ من العلماء ذلك، ولو قيل بإجماعهم على ذلك لكان أقرب إلى الصواب، ولكن هذا المعترض حال الاعتراض لعلَّ به مسٌّ من الجنون؛ فإنه يقول بما لا يعقل، [حيث زعم أن جميع الأمة ينكرون هذا، وأنه لم يسمع أحداً يعتد به قال بهذا]^(١).

ثم انظر يا من نور الله قلبه حكاية هذا المفتري الإجماع من جميع الأمة أنه لم يقل بما قال الشيخ أحدٌ منهم، وأنَّ ذلك تكفير لجميعهم، لتعرف بذلك عدم عقله وورعه وتمييزه، [وأنه يكفر بما دون الكفر مما هو محتمل للكفر فيما دونه، وهذا إلى مذهب الخوارج أقرب من غيره]^(٢).

ثم قال: وقد قدمنا تفسير ابن كثير لما حكى عليه الإجماع، وشيئا من كلام غيره، فلا حاجة إلى إعادته.

فنقول:

تفسير ابن كثير الذي قدَّم هو قوله رحمه الله (تعالى)^(٣) عند قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾^(٤) قال: «هذا أمر من الله سبحانه لعباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يقدرُونَ فيه على إقامة الدين [فيها]^(٥) إلى أرض الله الواسعة، حيث يمكن إقامة الدين (فيها)^(٦)، بأن يوحدوه ويعبدوه (كما أمرهم، ولهذا قال تعالى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (/)^(٧) إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾» انتهى^(٨).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) سورة العنكبوت (٥٦).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) (ق/ ١٠٥ / أ).

(٨) ما بين القوسين ليس في «ب».

وكلام الحافظ ابن كثير هذا هو الحق والصواب الموافق لكلام غيره من العلماء المحققين؛ فإنه أوجب الهجرة من البلد الذي لا يقدر الإنسان فيه على إقامة الدين [فيه] ^(١) إلى أرض الله الواسعة حيث يمكن إقامة الدين، بأن يوحدوه ويعبدوه كما أمرهم، (وهو سبحانه وتعالى قد أمرهم بإظهار عداوة المشركين والبراءة منهم ومما يعبدون، ومواجهتهم بذلك جهاراً) ^(٢)، وهؤلاء الجهلة لا يقولون بهذا، بل يزعمون أنه غلوٌ ومجازفةٌ وبدعٌ وجهلٌ عريض.

فأين حكاية الإجماع هنا؟ (ومراده) ^(٣) بهذا أن ما تضمنته الآيات المحكمات التي ذكر الشيخ من إظهار البراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٤) وإظهار العداوة والبغضاء ليس هو إظهار الدين، وأنه لم يقل به أحد، وأن من قال به فقد كفر جميع الأمة، [لأن من أنكره فهو زائع مفتون] ^(٥).

فإذا ترى في قول هذا المعترض حيث جعل القول بما قال الله (تعالى) ^(٦) من إظهار عداوة أعداء الله ورسوله (تكفيراً) ^(٧) لجميع الأمة، وما يلزمه في ذلك؟.

وقد قدّمنا الجواب عما أجمله ابن كثير رحمه الله (تعالى) ^(٨) من لفظ العبادة وإقامة الدين، وأن العبادة اسم جامعٌ لكل ما يحبّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وأن الدين كلمة جامعة لخصال الخير، وقدّمنا

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين القوسين ليس في «ب»، وكتب بدله: (أمرهم الله، ومن توحيد الله وعبادته معادة المشركين والبراءة منهم، وإظهار العداوة والبغضاء، والتصريح لهم بذلك، وقد أمرهم الله بذلك في كتابه وعلى لسان رسوله).

(٣) في «ب»: (ومراد هذا الغبي).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) في «ب»: (نكفر)، وهو خطأ.

(٨) ليست في «ب».

تفسير ابن جرير (رحمه الله تعالى)^(١)، وأنه يفسر ما أجمله ابن كثير على قوله تعالى: ﴿يُعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾^(٢)، ونذكره هاهنا ليعلم كذب هذا المفترى دعوى الإجماع أنه لم يقل بما قال الشيخ أحد من العلماء.

قال رحمه الله تعالى: «يقول تعالى ذكره للمؤمنين من عباده: يا عبادي الذين وحدوني وآمنوا برسولي! إن أرضي واسعة لم تضق عليكم (/)^(٣) فتقيموا بموضع منها لا يحل لكم المقام فيه، ولكن إذا عمل بمكان منها بمعاصي الله فلم تقدرُوا على تغييره فاهربوا منه» انتهى^(٤).

فتبين من هذا أن من لم يقدر على تغيير المعاصي لا يحلُّ له المقام، وتجب عليه الهجرة، وأن القدرة على تغيير المعاصي هو إما باليد وإما باللسان، دع (إنكار)^(٥) القلب، فذاك لا يخلو منه من يؤمن بالله واليوم الآخر، وكلُّ أحد يقدر عليه، ولكنه لا يكفي ويجوز لمن يقدر على الهجرة الترخص به^(٦).

وقال البغوي رحمه الله تعالى: «ويجب على كل من كان يبلد يعمل فيها بالمعاصي ولا (يمكن)^(٧) تغييرها الهجرة إلى حيث تنهياً له العبادة» انتهى^(٨).

فجعل رحمه الله (تعالى)^(٩) الرخصة منوطة بالقدرة على تغيير المعاصي.

(١) ليست في «ب».

(٢) سورة العنكبوت (٥٦).

(٣) (ق/١٠٥/ب).

(٤) «تفسير ابن جرير» (٩/٢١).

(٥) ليست في «ب».

(٦) ما بين القوسين ليس في «ب»، وكتب بدله: (وقد ذكر هذا عن السلف، وهم ممن يعتد به).

(٧) في «ب»: (يمكنه).

(٨) تقدم (ص/٢٦٣).

(٩) ليست في «ب».

وأصرح من هذا كله وأوضح قول خالد بن الوليد^(١) رضي الله عنه لمجاعة^(٢):
«تركت اليوم ما كنت عليه بالأمس، وكان رضاك بأمر هذا الكذاب وسكوتك -
وأنت أعزُّ أهل اليمامة، وقد بلغك مسيري - إقراراً ورضاء بما جاء به، فهلاً أبديت
عذراً فتكلمت فيمن تكلم فقد تكلم ثامة^(٣)، فرد وأنكر وتكلم اليشكري، فرد
وأنكر...» إلى آخر القصة^(٤).

وهذا بمحضر من الصحابة (رضي الله عنهم)^(٥)، وقد بلغ ذلك أبا بكر
وعمر ولم ينكرا عليه ولا أحد من الصحابة، وهذا هو الإجماع السكوتي لا ما
ادّعيته من إجماع المفسرين على أن «لعمرى» قسم، وقد خالف أكثر أهل العلم،
وقالوا: ليست يمينا.

أفتظنُّ أيها الجاهل أنَّ مجاعة لم يتمكن من عبادة الله على ما تزعم؟ أم كان
متمكناً لكن لمَّا لم يتكلم لم تنعده أداء الواجبات مع السكوت وعدم الكلام
شيئاً، أتري أيها الغبيُّ أن نعدل عن هدي الصحابة وصريح كلامهم (بل
وفعالهم)^(٦) ونأخذ بمفهومك الساقط من مجمل عبارات بعض العلماء؟! فهذا

(١) هو الصحابي الجليل: سيف الله المسلول، خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم
القرشي أبو سليمان المخزومي، أمه عَصَاء بنت الحارث أخت لبابة بنت الحارث، أحد الشجعان
المشهورين، كان أحد أشراف قريش بالجاهلية، أسلم سنة ثمان، وشهد الفتح وحنينا، توفي سنة
٢١ هـ بحمص، وقيل: بالمدينة. «البداية والنهاية» (١٠/١٢٨)، و«الإصابة» (١/٢٥١).

(٢) هو الصحابي الجليل: مجاعة بن مرارة بن سلمى بن زيد بن عبيد بن ثعلبة الحنفي اليمامي،
وفد هو وأبوه على النبي ﷺ، وكان من رؤساء بني حنيفة، وله أخبار في الردة مع خالد بن
الوليد، وكان بليغا حكيما. «الاستيعاب» (٤/١٤٥٨)، و«الإصابة» (٥/٧٦٨).

(٣) ثامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة الحنفي أبو أمامة اليمامي، سيد أهل اليمامة، قال ابن
إسحاق: «ارتد أهل اليمامة عن الإسلام غير ثامة بن أثال ومن اتبعه من قومه، فكان مقبياً
باليمامة ينهاتهم عن اتباع مسيلمة وتصديقه...». «الإصابة» (١/٤١٠).

(٤) وانظر: «مختصر سيرة الرسول ﷺ» ضمن «مجموع مؤلفاته» (١/١٩٧).

(٥) ليست في «ب».

(٦) ليست في «ب».

خالد عليه السلام بمحضر من المهاجرين والأنصار، وهذا ابن جرير والبغوي رحمهما الله (تعالى) ^(١)، و(هم) ^(٢) ممن يعتدُّ به نقلاً عن السلف القول (/) ^(٣) بوجوب الإنكار باللسان أو الهجرة إن لم يقدر على ذلك.

وأما قوله: ويقال لهذا الأحق: أما ما دلَّت عليه هذه الآيات من النفي والإثبات وعداوة المشركين فهو واجب على كل مكلف في كل زمان ومكان. فنقول لهذا الغبي:

هذا حق، (ولكن ما دلَّت عليه من إظهار العداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون) ^(٤) (والتصريح لهم بذلك فليس هو عندك بواجب على كل مكلف إذا قدر على ذلك، وهو الحق والصواب الذي ندين الله به) ^(٥).

وأما قوله: وأما ما زعمته أنت من أنها تدلُّ على أنه يجب على آحاد المسلمين ما يجب على الرُّسل من البلاغ، فلم يقل به أحد يعتدُّ به. فالجواب أن نقول:

هذا تحريف وصرف للكلم عما أريد به؛ فإنه لم يقل الشيخ: إنه يجب على آحاد المسلمين ما يجب على الرُّسل من البلاغ، فإن إبلاغ (الرسل) ^(٦) الرسالة نوع، وإنكار المنكر باللسان نوع آخر.

[وما تضمنته الآيات هو وجوب معاداة المشركين والبراءة من الشرك وأهله، وإظهار العداوة والبغضاء والتصريح لهم بذلك، ومنه الإنكار باللسان] ^(٧).

(١) ليست في «ب».

(٢) في «ب»: (هما).

(٣) (ق/١٠٦/أ).

(٤) وقعت هذه العبارة في «ب» هكذا: (ولكن ما صفة إظهار هذا الواجب لو أنكم كنتم تعلمون، ولو كان هو الحق والواجب على كل مكلف [...] لما زعمت أنه غلوٌ ومجازفة).

(٥) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

(٦) ليست في «ب».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(وإنما قال الشيخ: يجب إنكار المنكر باللسان)^(١)، وهذا مع القدرة على ذلك، فإن عجز عن الإنكار باللسان وكان قادرا على الخروج فعليه فرض واجب أن يهاجر إلى أرض الله الواسعة، كما صرح به العلماء الذين يعتد بهم، ومنهم سعيد بن جبير ومجاهد وابن جرير وغيرهم، [وما تضمنته الآيات المحكمات]^(٢)، والإنكار باللسان ليس خاصا بالرسول كما تزعم، ولا هو البلاغ الذي على الرسل، بل قد أمر الله المؤمنين بذلك، ففعل الصحابة رضي الله عنهم ما أمروا به، وتأسوا بخليله وبإخوانه كما يأتي بيان ذلك، وفيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، ومن يتولى فإن الله (هو)^(٣) الغني الحميد.

قال البغوي رحمه الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ من أهل الإيمان ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾ (/)^(٤) من المشركين: ﴿إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ﴾ جمع (بريء) ﴿وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ﴾ جحدنا وأنكرنا دينكم ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾: يأمر حاطباً^(٥) والمؤمنين معه بالافتداء بإبراهيم والذين معه من المؤمنين في التبري من المشركين....

إلى أن قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ﴾ أي: في إبراهيم ومن معه ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾، هذا بدل من قوله: ﴿لَكُمْ﴾ وبيان أن هذه الأسوة لمن يخاف عذاب الله وعذاب الآخرة، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ﴾ يعرض عن الإيمان

(١) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/١٠٦/ب).

(٥) هو الصحابي الجليل: حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن عمير اللخمي، شهد بدرًا، وقصته مشهورة في كتابته لأهل مكة يخبرهم بتجهيز النبي ﷺ لغزوهم، واعتذر حاطب بأنه لم يكن له في مكة عشيرة تدفع عن أهله فقبل ﷺ عذرته، مات سنة: ٣٠ هـ. «البداية والنهاية» (١٠/٢٣٥)، و«الإصابة» (٤/٢).

ويوالي الكفار ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾^(١) الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ.

ثم قال: قال مقاتل: فلما أمر الله المؤمنين بعبادة الكفار عادى المؤمنون أقرباءهم المشركين، وأظهروا لهم العداوة والبراءة، فعلم الله (تعالى)^(٢) شدة وجد المؤمنين بذلك، فأنزل الله عز وجل: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً﴾^(٣) انتهى^(٤).

فذكر رحمه الله (تعالى)^(٥) أَنَّ المؤمنين فعلوا ما أمرهم الله به من الاقتداء بإبراهيم، فأظهروا العداوة والبراءة لأقربائهم، ولا يتصور أنهم قبل هذا لا يعادون المشركين ولا يبغضونهم بقلوبهم، وهذا الأحق الغبي يقول: وأما ما زعمت أنت أنها تدل على أنه يجب على آحاد المسلمين ما يجب على الرسل من البلاغ...؛ فجعل إظهار العداوة والبغضاء والبراءة من الكفار خاصاً بالرسل، ثم تطف في التحريف ولي المعاني بقوله: تدل على أنه يجب على آحاد المسلمين ما يجب على الرسل من البلاغ، وهذا حيدة منه عن الجواب عن إظهار المؤمنين العداوة والبغضاء إلى دعوى ما يجب على الرسل من البلاغ، فأين إظهار العداوة والبغضاء للكفار من إبلاغ الرسل ما أمروا به من الرسالة، والشيخ لم يقل هذا، ولكن هذا الرجل أفاك محرف للكلم عن مواضعه، ومع ذلك يحسب أنه يحسن صنعا، وأنه من المهتدين في هذه المباحث.

وأما وجوب الدعوة إلى الله لمن كان (/)^(٦) ذا علم وكان قادراً على ذلك فقال الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن رحمه الله (تعالى)^(٧) على ما ترجم به الشيخ

(١) ليست في «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) سورة الممتحنة (٧).

(٤) «معالم التنزيل» (٨/ ٩٤-٩٥).

(٥) ليست في «ب».

(٦) (ق/ ١٠٨ / أ).

(٧) ليست في «ب».

محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (تعالى) ^(١): باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله: «لما ذكر المصنف رحمه الله (تعالى) ^(٢) التوحيد وفضله وما يوجب الخوف من ضده نبيه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه، بل يجب عليه أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، كما هو سبيل المرسلين وأتباعهم» ^(٣).

وقال على قوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ ^(٤) الآية: «قال أبو جعفر ابن جرير (رحمه الله تعالى) ^(٥): «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ يا محمد: ﴿هَذِهِ﴾ الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاز إلى طاعته وترك معصيته - ﴿سَبِيلِي﴾ وطريقتي ودعوتي إلى الله تعالى وحده لا شريك له، ﴿على بصيرة﴾ من ذلك و(يقين علم) ^(٦) مني به، ﴿أنا و﴾ يدعو إليه على بصيرة أيضا ﴿من اتبعني﴾ وصدقني وآمن بي...» إلى أن قال: «فالآية تدل على أن أتباعه هم أهل البصائر الداعين إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب والدعوى» ^(٧).

فتأمل ما ذكره الشيخ من أنه يجب على الإنسان أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، وما ذكره ابن جرير على هذه الآية، ثم تأمل كلام هذا الرجل من أنه لم يسمع عن أحد يعتمد به أنه قال بما ادعاه الشيخ، يعني: من

-
- (١) ليست في «ب».
 - (٢) ليست في «ب».
 - (٣) «فتح المجيد» (١/ ١٨٣).
 - (٤) سورة يوسف (١٠٨).
 - (٥) ليست في «ب».
 - (٦) في «ب»: (يقين على علم).
 - (٧) «فتح المجيد» (١/ ١٨٤ - ١٨٥).

وجوب الدعوة إلى الله على من قدر عليها، والإنكار باللسان والعلم بأدلة دينه التي يظهرها عند الخصم في هذه المسائل.

وقد ذكر الشيخ عبد اللطيف رحمه الله (تعالى) ^(١) عن جمع من العلماء تحريم القدوم إلى بلد تظهر فيها عقائد (/) ^(٢) المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والرافضة إلا لمن عرف دينه في هذه المسائل وعرف أدلته، وأظهره عند الخصم ^(٣).

فهل هذا الجمع الذي نقل الشيخ عنهم ممن يعتدُّ به أم لا؟ وهل هم بهذه المقالة كفروا أمة محمد أجمعين لأنهم قالوا بهذا القول، واشترطوه في إباحة الإقامة والقدوم إلى بلد تظهر فيها هذه العقائد، ولكن هذا يقول ما لا يعقل، وما أحسن ما قيل:

العلم للرجل الليب زيادة ونقيصة للأحمق الطيَّاش
مثل النهار يزيد الأبصار نورا ويعمي أعين الخفاش ^(٤)

و(لكن) ^(٥) هذا [الرجل] ^(٦) وأمثاله يتقفرون العلم ^(٧)، ويتبعون المشابه والمجمل، ويقولون بلا علم، ويحملون كلام الخصم على ما يفهمونه هم، ويقولون من عندياتهم ما لا يعرفون حقيقته ولا حقيقة ما ينقلون عن أهل العلم، إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

يقولون أشياء ولا يعرفونها وإن قيل: هاتوا حَقَّقُوا لم يحققوا ^(٨)

(١) ليست في «ب».

(٢) (ق/١٠٧/ب).

(٣) انظر: (ص/٣٦٦).

(٤) لم أقف عليها.

(٥) ليست في «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) يتقفرون العلم، أي: يتطلبونه. «لسان العرب» (٥/١١٠-مادة: قفر).

(٨) البيت تقدم (ص/٦١).

وأما قوله: وقد أجمعت الأمة أن درجات الإنكار في حق غير النبي ﷺ ثلاث: اليد، فإن لم يستطع فاللسان، فإن لم يستطع فالقلب، ولو كان ما زعم هذا حقاً لم يجوز لأحد أن يجلس في بلد وهو يعجز عن تغيير المنكر فيها بلسانه.

فالجواب أن نقول:

ما ذكره من مراتب الإنكار حق، فعلى من قدر على إنكار المنكر بيده أن يُغيّره بيده، فإن عجز عن ذلك فعليه أن يغيّره بلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيوان، أي: إيمان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، [هذا إذا كان المنكر فيما دون الشرك والكفر بالله وفي غير دار الكفر]^(١).

وأما قوله: ولو كان ما (زعم)^(٢) هذا حق... (/) ^(٣) إلى آخره.

فتقول.

لا يجوز لأحد أن يجلس في بلد يكفر بالله فيها ويستهزأ بآياته ويبدل شرعه ودينه، وهو لا يقدر على تغيير ذلك بيده ولا لسانه، كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٤) على قوله في حديث عبادة في الأمر بالسمع والطاعة «إلا أن تروا كفراً بواحاً»^(٥) قال: «وملخصه أنه ينزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الوزر، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض» انتهى.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (زعمه).

(٣) (ق/١٠٨/أ).

(٤) «فتح الباري» (١٢٣/١٣).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: سترون بعدي أمورا تنكرونها، (٦/٢٥٨٨، رقم: ٦٦٤٧)، ومسلم، كتاب: الإمامة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، (٣/١٤٦٩، رقم: ١٧٠٩).

[وقال أيضا - وقد تقدّم - بعد أن ذكر الكلام على قوله ﷺ: «إذا أنزل الله يقوم عذابا أصاب العذاب من كان فيهم...»^(١) الحديث، قال: «ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر وإن لم يتعاطاه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ»^(٢)، ويستفاد من هذا مشروعية الحرب من الكفار ومن الظلمة؛ لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة، هذا إن لم يعنهم ولم يرض بأفعالهم، فإن أعان أو رضي فهو منهم، ويؤيده أمره ﷺ بالإسراع في الخروج من ديار ثمود... إلى أن قال: فكان العذاب في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان مقبلا ولم ينكر عليهم ذلك جزاء لهم على مداھنتهم، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله، وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن الشيء، فكيف بمن داهن، فكيف بمن رضي، فكيف بمن أعان، نسأل الله السلامة»^(٣) [٤].

وليس هذا زعمًا من الشيخ بل هو قول السلف رحمهم الله (تعالى)^(٥) الذين يُعتدُّ بقولهم في الخلاف والوفاق، كما ذكره ابن جرير وغيره من العلماء كما تقدّم بيانه، ولكن هذا الرجل في مشيئة طبعه لم يولد بعد، وفي خفارة جهله ما أنس بشيء من هذه المباحث الدينية والواجبات الإيمانية، ولذلك تورط بهذه المخرقة والتلبس على خفافيش البصائر، وكبر عليه مخالفة فساق المسلمين المسافرين إلى أوطان المشركين؛ لأن هذا لا يتأتى منهم، ومع هذا الجهل القبيح والإفك الصريح يتصدى ويتصدّر للتصنيف والرد على أهل الحق بالدعاوى الكاذبة المجردة عن الدليل، وما أحسن ما قيل:

(١) تقدم (ص/ ٢٩٠).

(٢) سورة النساء (١٤٠).

(٣) «فتح الباري» (٦١/ ١٣).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

تراه معدًّا للخلاف كأنه برء على أهل الصواب موكل^(١)

إذا علمت هذا، فمن لم يستطع أن يغير المنكر بيده ولا لسانه ولا يقدر على
الهجرة والخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام فعليه أن يتقي الله ما استطاع؛
لأنه من المستضعفين، وأن يقول: عسى الله أن يعفو عني.



(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، انظر: «ديوانه» (ص/ ٥٧).

فصل

ولنذكر [هنا] ^(١) شيئًا يسيرًا كالتنبية من كلام بعض (/) ^(٢) العلماء وكلام أئمة [أهل] ^(٣) هذه الدعوة في (بيان) ^(٤) إظهار الدين [حيث وعدنا به فيما تقدم، وقد تقدّم شيء منه] ^(٥)، ليعلم من وقف عليه أننا لم نقل من تلقاء أنفسنا شيئًا، وإنما اقتفينا آثار أهل العلم وأئمة هذه الدعوة الذين أظهر الله بهم الدين بعد انطماس معالمه ونسيان آياته، من أصبح الدين وأضحى بهم منيرًا، وظلام الضلال متقشعًا مستطيرًا، وثغر الحق مبتسمًا تبجحًا وتبشيرًا، فنقول:

قد تقدّم كلام ابن جرير والبغوي (رحمهما الله تعالى) ^(٦)، (ونذكر هنا ما قاله الحلبي وصاحب «المعتمد») ^(٧).

قال أبو عبد الله الحلبي رحمه الله (تعالى) ^(٨): «وكلُّ بلدٍ ظهر فيها الفساد، وكانت أيدي المفسدين أعلى من أيدي أهل الصلاح أو غلب الجهل وسعت الأهواء فيهم، وضعف أهل الحق عن مقاومتهم، واضطروا إلى كتمان الحق خوفًا على أنفسهم من الإعلان، فهو كمكة قبل الفتح في وجوب الهجرة منها لعدم القدرة عليها، ومن لم يهاجر فهو من السُّمحاء بدينه» انتهى ^(٩).

فتبين من هذا أن الرخصة المبيحة للإقامة أن تكون أيدي أهل الصلاح أعلى من أيدي أهل الفساد، وأن يغلب أهل العلم على أهل الجهل، وأن لا

(١) زيادة من «ب».

(٢) (ق/١٠٨/ب).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (كيفية).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (رحمهم الله).

(٧) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٨) ليست في «ب».

(٩) تقدم (ص/٢٩٣).

تنتشر الأهواء فيهم، وأن يكون أهل الحق أقوى من أهل الباطل، وأن يقدرُوا على الإعلان بدينهم، فمتى عدم هذا وكانت الغلبة والظهور لأضدادهم فهو كمكة قبل الفتح في وجوب الهجرة منها، وهذه الشروط (مما لا تعلمها ولا تقول بها)^(١)، بل هي من البدع (عندك)^(٢)، ومن الكذب على أهل العلم.

وقال صاحب «المعتمد» - وهو من أجلاء الشافعية -: «إنَّ الهجرة كما تجب من دار الشرك تجب من بلد إسلام أظهر بها حقاً أي: واجباً، ولم يقبل منه ولا قدرة له على إظهاره» انتهى^(٣).

فذكر رحمه الله (تعالى)^(٤) أنه إذا لم يقدر على إظهار الحق الواجب [أي واجب كان]^(٥) وجبت عليه الهجرة وإن كان في بلد إسلام (/)^(٦)، وهذا أيضاً واحد من أهل العلم قال بهذا الشرط الذي جهلته أنت وعلمه غيرك، وزعمت أنه من البدع.

وقال ابن القيم (رحمه الله تعالى)^(٧) في «البدائع»^(٨) على قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَةً﴾^(٩): «ومعلوم أن التقاة ليست بموالاة، ولكن لما نهاهم عن موالاة الكفار اقتضى ذلك معاداتهم والبراءة منهم ومجاورتهم بالعداوة في كل حال إلا إذا خافوا من شرهم، فأباح لهم التقية، وليست التقية بموالاة لهم، فهو إخراج من (توهم)^(١٠) غير مراد» انتهى.

(١) في «ب»: (لا يعلمها ولا يتول بها مؤلأ الجاهل).

(٢) في «ب»: (عند هذا المعترض).

(٣) لعله البندنجي أو القفال الشاشي، فكلاهما شافعيان من أجلاء الشافعية، ولكل منهما كتاب: المعتمد، وانظر: «كشف الظنون» (١٧٣٣/٢).

(٤) ليست في «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) (ق/١٠٩/أ).

(٧) في «ب»: (رحمة الله عليه).

(٨) «بدائع الفوائد» (٥٧٥/٣).

(٩) سورة آل عمران (٢٨).

(١٠) في «ب»: (متوهم).

فانظر إلى قوله: «والبراءة منهم ومجاهرتهم بالعداوة في كلِّ حال»، وأنَّ الاستثناء منقطع، وعليه فالتقية ليست من الركون، بل هي إباحة عارضة لا تكون إلَّا مع خوف القتل، كما قاله المفسِّرون.

وعن سعيد بن جبير: لا تكون التقية في سلم، إنما هي في الحرب^(١).

فمن عَجَز عن (مجاهدة)^(٢) أعداء الله بالعداوة ولا يقدر على مفارقتهم فاتقى منهم تقاة كان ذلك جائزًا، وأمَّا مع القدرة فلا، كما ذكره السلف.

وقال الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأخوه الشيخ حسين لمَّا ورد عليهما سؤال: عن رجل دخل في الدِّين وأحبَّه ومحَبَّ من دخل فيه، ويبغض الشرك وأهله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة الإسلام ويقاتلون أهله، ويعتذر بأن ترك الوطن يشق عليه، ولم يهاجر عنهم بهذه الأعذار، فهل يكون مسلمًا هذا أم كافر؟.

الجواب: أمَّا الرَّجُل الذي عرف التوحيد وآمن به وأحبَّه وأحبَّ أهله وعرف الشرك وأبغضه وأبغض أهله، ولكن أهل بلده على الكفر والشرك ولم يهاجر، فهذا فيه تفصيل: فإن كان يقدر على إظهار دينه (/)^(٣) عندهم ويتبرأ منهم ومما هم عليه من الدِّين، ويظهر لهم كفرهم وعداوته لهم، ولا يفتنونه عن دينه لأجل عشيرته أو ماله أو غير ذلك، فهذا لا يحكم بكفره، ولكنه إذا قدر على الهجرة ولم يهاجر ومات بين أظهر المشركين فنخاف أن يكون قد دخل في أهل هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٤) الآيتين، فلم يعذر الله إلَّا من لم يستطع حيلة ولا يهتدي سبيلًا، ولكن قل من يوجد اليوم من هو كذلك، بل الغالب أن المشركين لا يدعونه بين أظهرهم، بل إمَّا قتلوه

(١) ذكره عنه البغوي في «تفسيره» (٢/٢٦).

(٢) في «ب»: (مجاهرة).

(٣) (ق/١٠٩/ب).

(٤) سورة النساء (٩٧، ٩٨).

وأما أخرجوه، وأما من ليس له عذر في ترك الحجرة وجلس بين أظهرهم وأظهر لهم أنه منهم وأن دينهم حق ودين الإسلام باطل فهو كافر مرتد ولو عرف الدين بقلبه؛ لأنه يمنع من الحجرة محبة الدنيا على الآخرة، وتكلم بكلام الكفر من غير إكراه، فدخل في قوله (تعالى) ^(١): ﴿وَلَيْكُنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُدْرًا﴾ ^(٢) الآيات انتهى ^(٣).

وتقدم كلام الشيخ سليمان بن عبد الله، فانظر - رحمك الله - إلى قولهما: «ويتبرأ منهم ومما هم عليه من الدين، ويظهر لهم كفرهم وعداوتهم لهم» ^(٤)، ثم تأمل ما ذكره هذا المعارض، فالله المستعان.

وقال الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى لما اعترض ابن منصور على الشيخ محمد بقوله: أي بلد من بلاد المسلمين أهل القبلة المحمدية الذين جعلهم هذا الرجل كفاراً يمنعون الإنسان من شهادتي الإخلاص وأداء الفرائض وتلاوة القرآن وذكر الله وتوحيده؟

قال في الجواب: «ويقال أيضاً لهذا الظالم: إن الخوارج وغلاة القدرية ^(٥) والجهمية ^(٦) والقرامطة والباطنية ^(٧) وغلاة الرافضة من الإسماعيلية ^(٨)

(١) ليست في «ب».

(٢) سورة النحل (١٠٦).

(٣) «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (١/ ٣٩ - ٤٠).

(٤) انظر: (ص/ ٣٢٦).

(٥) هم الذين يزعمون أن العبد هو خالق أفعاله، وينفون القدر، ويقولون: إن الأمر أنف، وكان ظهورهم زمن ابن عمر رضي الله عنه، فأنكر ذلك عليهم. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص/ ٩٤)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٨٧).

(٦) هم أتباع الجهم بن صفوان القائل بالجبر، وأن الإيمان هو المعرفة، وأنكر الأسماء والصفات الإلهية، وفناء الجنة والنار. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص/ ١٩٩)، «الملل والنحل» (ص/ ٣٦).

(٧) سموا باطنية لأنهم يقولون: إن للنصوص ظاهراً وباطناً، ولهم تحريفات لنصوص الشريعة موافقة لأهوائهم، والقرامطة نسبة إلى حمدان بن قرمط. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص/ ٢٦٥)، «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢٠).

(٨) من طوائف الباطنية، سموا بذلك نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وزعموا أن جعفر الصادق نص على ولده إسماعيل بأنه الإمام من بعده. انظر: «افرق بين الفرق» (ص/ ٤٦)، «الملل والنحل» (ص/ ٧٢).

والنصيرية^(١) وغلاة عبّاد القبور الذين يرون أنّ مشايخهم يتصرّفون في الكون، كلّ هؤلاء لا يمنعون من لفظ بالشهادتين وأداء الفرائض و(/)^(٢) تلاوة القرآن، بل اليهود والنصارى لا يمنعون من ذلك من دخل بلادهم من المسلمين، وبشر حنيفة لا يمنعون من ذلك، وعلى زعم هذا الرجل: لا مانع من الإقامة بين أظهرهم ولا هجرة من ديارهم وأماكنهم، وهذا القول لا يقوله من يؤمن بالله واليوم الآخر ويعرف مراد الله ورسوله في الهجرة، ويدري سرّ ذلك» انتهى^(٣).

وعبد الله بن عمرو وأصحابه يقولون: إذا تمكّن الإنسان من أداء الواجبات - ومرادهم بهذه الواجبات فعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة وعداوة القلب وبغضه كما هو نص السؤال (والاعتراض)^(٤) الذي جاء منهم، أو كما يقوله ابن منصور - فلا هجرة عليه من ديارهم وأماكنهم، وهو بفعل هذه الواجبات مظهر للدين، وبهذا تعلم أن عثمان بن منصور إمامهم ومقدمهم في هذه الشبهات، وأنهم قفوا أثره، واحتذوا حذوه، وليت شعري ما يقول هذا الغبي عند سماع كلام الشيخ عبد اللطيف حيث يقول: «وعلى زعم هذا الرجل لا مانع من الإقامة بين أظهرهم ولا هجرة من ديارهم وأماكنهم، وهذا القول لا يقوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...» إلى آخره، وأظنه يقول: هذا تكفير لجميع الأمة؛ فإنهم كلهم لا يرون بأساً بهذه الإقامة [بزعمه]^(٥) إذا لم يمنعوهم من شهادتي الإخلاص وأداء الفرائض وتلاوة القرآن وذكر الله وتوحيده،

(١) هي إحدى الفرق الباطنية الغلاة، ظهرت في أوائل القرن الثالث الهجري، منشقة عن فرق الإمامية الاثني عشرية، نسبة إلى محمد بن نصير من موالي بني نمير، يتأولون كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على أمور يفترونها. انظر: «الملل والنحل» (ص / ٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (١٤٥ / ٣٥).

(٢) (ق / ١١٠ / أ).

(٣) «مصباح الظلام» (ص / ١٠٥).

(٤) ليست في «ب».

(٥) زيادة من «ب».

والذي قلناه نحن أسهل وأخف مما قاله الشيخ، [أفلا يطعن عليه كما طعن علينا]^(١)، فالله المستعان.

وقال الشيخ أيضًا في ردّه على ابن منصور: «والهجرة إلى الحبشة ومقام أبي بكر الصديق يتلو القرآن ويظهر دينه، كلّ هذا يؤيد كلام الشيخ وينصره في وجوب التصريح بالعداوة، وأنه لا رخصة مع الاستطاعة، ولولا ذلك لم يحتاجوا إلى الهجرة، ولو تركوها في بلد النجاشي لم يحتاجوا (/)»^(٢) إلى نصرته وأن يقول: أنتم سيوم بأرضي، ولكان كلّ مؤمن يُخفي إيمانه ولا يبادر المشركين بشيء من العداوة فلا يحتاج حينئذ إلى هجرة، بل تمشي الحال على أيّ حال، كما هي طريقة من لا يعرف ما أوجب الله من عداوة المشركين وإظهار دين المرسلين، ولولا التصريح بالعداوة من المهاجرين الأولين ومباداة قومهم بإظهار الإسلام وعيب ما هم عليه من الشرك وتكذيب الرسول وجحد ما جاء به من البيّنات والهدى؛ لما حصل من قومهم من الأذية والابتلاء والامتحان ما يوجب الهجرة واختيار بلد النجاشي وأمثالها من البلاد التي تؤمن فيها الفتنة والأذية، فالسبب والمقتضي لهذا كلّ ما أوجبه الله من إظهار الإسلام ومباداة أهل الشرك بالعداوة والبراءة، بل هذا مقتضى كلمة الإخلاص؛ فإن نفي الإلهية عما سوى الله صريح في البراءة منه والكفر بالطاغوت وعيب عبّاده وعداوتهم ومقتهم، ولو سكّت المسلم ولم ينكر كما يظنّه هذا الرّجل لألقت الحرب عصاها ولم تدّر بينهم رحاها، كما هو الواقع ممن يدعي الإسلام وهو مصاحب ومعاشر لعباد الصالحين والأوثان والأصنام، فسحقًا للقوم الظالمين»^(٣).

فانظر إلى كلام الشيخ عبد اللطيف (رحمه الله تعالى)^(٤) في وجوب التصريح

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/١١٠/ب).

(٣) «مصباح الظلام» (ص/١٠٢-١٠٣).

(٤) ليست في «ب».

بالعداوة، وأنها طريقة سادات الأمة من المهاجرين الأولين، ولو سكت المسلم ولم ينكر كما يظنه ابن منصور لألقت الحرب عصاها ولم تدر بينهم رحاها، وأن السكوت عن الإنكار باللسان هو الواقع ممن يدعي الإسلام وهو مصاحب ومعاشر لعباد الصالحين والأوثان والأصنام.

وهذا المعترض الضال يزعم أن هذا مما ابتدعه، وأنه لم يقل بهذا أحد من أهل العلم، وما ذاك إلا ما سدّ خياشيمه من الزكمة الناشئة عن الإصغاء إلى شبهات أعداء الإسلام، فلذلك ما شم رائحة أريج الغيرة لله من رؤية (/)^(١) أعداء الله ورسوله المبارزين رب العالمين بهذه الكفريات العظيمة والنفرة عنهم ومباعدتهم والتحذير عن مجامعتهم ومساكنتهم، فالله المستعان.

وتأمل قوله رحمه الله (تعالى)^(٢): «فالسبب والمقتضي لهذا كله ما أوجبه الله من إظهار الإسلام ومباداة أهل الشرك بالعداوة والبراءة منهم، بل هذا مقتضى كلمة الإخلاص...» إلى آخر كلامه رحمه الله (تعالى)^(٣).

وقال أيضا: «قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله تعالى)^(٤) في المواضع التي نقلها من السيرة: إنه لا يستقيم للإنسان إسلامٌ ولو وحّد الله وترك الشُّرك إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء: فانظر إلى تصريح الشيخ بأن الإسلام لا يستقيم إلا بالتصريح بالعداوة والبغضاء، وأين التصريح من هؤلاء المسافرين والأدلة من الكتاب والسنة ظاهرة متواترة على ما ذكره الشيخ وهو موافق لكلام المتأخرين في إباحة السفر لمن أظهر دينه، ولكن الشأن كل الشأن في إظهار الدين، وهل اشتدت العداوة بينه ﷺ وبين قريش إلا لما كافحهم بمسبة دينهم وتسفيه أحلامهم، وعيب آلهتهم، وأي

(١) (ق/١١١/أ).

(٢) ليست في «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) ليست في «ب».

رجل تراه يُعمل المطيَّ جادًا في السفر إليهم واللحاق بهم حصل منه أو نقل عنه ما هو دون هذا الواجب... إلى آخر كلامه^(١).

وقال شيخنا الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله (تعالى)^(٢) في مسألة إظهار الدين: «فإن كثيرا من الناس قد ظنَّ أنه إذا قدر على أن يتلفظ بالشهادتين وأن يصلي الخمس ولا يُردَّ عن المساجد فقد أظهر دينه وإن كان مع ذلك بين أظهر المشركين أو في أماكن المرتدين، وقد غلطوا في ذلك أقبح الغلط، وأخطئوا أكبر الخطأ، فاعلم أن الكفر له أنواع وأقسام تتعدد بتعدد (/) ^(٣) المكفرات، وكل طائفة من طوائف الكفر فلا بد أن يشتهر عندها نوع منه، ولا يكون المسلم مظهرًا للدين حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عندها، ويصرِّح لها بعداوته والبراءة منه، فمن كان كفره بالشرك بإظهار الدين عنده التصريح بالتوحيد والنهي عن الشرك والتحذير منه، ومن كان كفره بجحد الرسالة بإظهار الدين (عنده)^(٤) التصريح بأنَّ محمدًا رسول الله والدَّعوة إلى اتِّباعه، ومن كان كفره بترك الصلاة بإظهار الدين عنده فعل الصلاة والأمر بها، ومن كان كفره بموالاة المشركين والدخول في طاعتهم بإظهار الدين عنده التصريح بعداوته والبراءة منه ومن المشركين، وبالجملية فلا يكون مظهرًا للدين إلَّا من صرَّح لمن ساكنه من كل كافر ببراءته منه وأظهر له عداوته لهذا الشيء الذي صار به كافرًا وبراءته منه... إلى آخر كلامه^(٥).

(١) «عيون الرسائل» (١/ ٢٢٢ - ٢٢٣)، وانظر: «شرح ستة مواضع من السيرة» ضمن «مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢٤٠).

(٢) ليست في «ب».

(٣) (ق/ ١١١ / ب).

(٤) في «ب»: (عندهم).

(٥) «سبيل النجاة والفكاك» (ص/ ٧٨ - ٧٩).

قلت: وفي قصة جعفر بن أبي طالب عليه السلام (وأصحابه رضي الله عنهم) ^(١) من صفة إظهار الدين ما لا يمكن خفاؤه إلا على من أعمى الله بصيرة قلبه وكان على نصيب وافر من قلب الحقائق ولبس الحق بالباطل، وهو التصريح بمخالفتهم فيما يعتقدونه من إلهية عيسى وأنه عبد الله ورسوله، فمن ذلك أنه لما قدم عمرو بن العاص رضي الله عنه ^(٢) وصاحبه إلى النجاشي لما أرسلتهما قريش إليه ذكرا له أنهم يقولون في عيسى قولا عظيما، يعني: أنهم يقولون: إنه عبد الله ورسوله ليس إلهًا، فأرسل إليهم النجاشي، فلما وصل جعفر إلى الباب قال: يستأذن عليك حزب الله المؤمنون، ففي هذا إعلام منه ^(٣) أنهم حزب الله المؤمنون به دون من عداهم من الحاضرين، فلما سمع ذلك من قبلهم وفهمه أمره أن يعيد الاستئذان، ثم لما دخلوا عليه سألهم عن عيسى وما يقولون فيه، فأخبروه، ثم قرأ عليه صدر سورة مريم، فأخذ النجاشي عودا من الأرض وقال: والله ما زاد عيسى على هذا أو كلاما نحوه، فتناخرت بطارفته، فقال: وإن (/) ^(٤) نخرتم، اذهبوا فأنتم سيوم بأرضي، من سبكم ^(٥) (ندم) ^(٥)، وهذا واضح بحمد الله.

فهذا كلام أئمة هذه الدعوة الإسلامية والطريقة المحمدية، فإن كان مجازفةً وغلواً فبهم إلى دين الله اقتدينا، وعلى آثارهم [على الصراط المستقيم] ^(٦) اقتفينا، ونسأل الله الثبات على دينه، والهداية إلى الصراط المستقيم، فهو حسبنا ونعم الوكيل، فنعم المولى ونعم النصير.



(١) ليست في «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (أنه هو وأصحابه).

(٤) (ق/١١٢/أ).

(٥) في «ب»: (غرم).

(٦) زيادة من «ب».

فصل

* قال الشيخ : «وأما مجرد فعل الصلاة والصيام وعداوة القلب وبغضه فلا يكون ذلك إظهاراً للدين؛ لأنَّ المشركين لا يمنعون أحداً من الصلاة، ويفعلونها بعضهم في الجملة، فلا يكون إظهار الدين إلا الإنكار عليهم فيما اعتقدوه وفعلوه من الشرك بالله وصرف خالص حقه إلى الأنبياء والأولياء والصالحين وسائر أندادهم التي عبدوها من دون رب العالمين، هذا هو الذي تقع عنده المجادلة والمخاصمة».

قال المعترض: أقول: قدّمنا أنَّ إظهار الدين المسقط لوجوب الهجرة هو التمكن من إقامة الدين بأن لا يمنع من فعل واجب ولا يكره على فعل محرم، فلا فائدة في التكرار ومناقشة هذا الرجل تطول لكثرة تخليطه ووضوحه. والجواب أن نقول:

[وقد قدّمنا صفة إظهار الدين، وتكرر الجواب فيما تقدم، وذكرنا أقوال العلماء بما أغنى عن إعادته]^(١).

قد تقدّم ما شبّه به ابن منصور واعترض على الشيخ محمد به، وذكر أقوال العلماء بما أغنى عن إعادته، وهو إنما ذكر قولاً مجملاً، ونحن ذكرنا ذلك مفصلاً موضحاً بأدلته [كما ذكره أهل العلم]^(٢)، لكن نسأل هذا الجاهل وكل من على مذهبه ورأيه: ما يريدون بفعل الواجب والإكراه على فعل المحرّم، وما هو؟ أهل فعل الواجب مجرد فعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة والتلفظ بالشهادتين، والإكراه على فعل المحرّم كالزنا والسرقة وشرب الخمر وما أشبه ذلك من المحرمات؟ فإن كانوا أرادوا هذا فغلاة الخوارج والروافض وغلاة القدرية والجهميّة والقرامطة وعبدّة الأوثان (/)^(٣)، كعباد عبد القادر وأحمد

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) (ق/١١٢/ب).

البدوي وغيرهم من طوائف الكفر، حتى اليهود والنصارى [وبنو حنيفة كانوا]^(١) لا يمنعون من دخل بلادهم [للتجارة]^(٢) من فعل هذه الواجبات، ولا يكرهونه على فعل هذه المحرمات، وإن كانوا أرادوا بفعل الواجبات من العمل بالتوحيد والإيمان بالله ورسوله، ومباداة أعداء الله ورسوله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون، والتصريح لهم بذلك، وأن ما هم عليه من دعاء غير الله والالتجاء إليه وطلب الحوائج من الولاة والاستغاثة بهم في الملل والمهملات والشدائد - كفر وضلال بعيد يمانع أصل الإيمان والتوحيد، ويوالي على ذلك أولياء الله، ويظهر محبتهم والكون معهم، ويعادي أعداء الله ورسوله، ويظهر بغضهم والبراءة منهم؛ إذ هذه الأعمال أوثق عرى الإيمان، ولن يجد عبد طعم الإيمان ولو كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وهذا هو إقامة الدين وعبادة رب العالمين، فهذا هو المطلوب، والمخاصمة والمجادلة عند هذا وفيه، وحينئذ فما الموجب لهذا الصياح وإقامة القيامة والتجهيل والتضليل من غير بينة ولا إقامة دليل، ولكن ما لهذا قصدوا ولا له قاموا وقعدوا، وإنما أرادوا غير ذلك من التمكن من فعل الواجبات كالصلاة والصيام والتلفظ بالشهادتين من غير إظهار معاداة أعداء الله ولا (الإنكار)^(٣) لما فعلوه من دعاء غير الله، بل يكفي من ذلك اعتقاد القلب وحبه وبغضه، وأنهم لا يُمنعون من فعل هذه الواجبات، وهذه يقدر عليها كل أحد (في كل مصر وبلد)^(٤) عند من ينتسب إلى الإسلام من كفار هذه الأمة، بل يوالون على فعلها، ويبدلون من الصدقات ما يتقربون به إلى الله في إكرام من أدأب نفسه في العبادة، والمستضعف والقوي القادر على الهجرة في فعل هذه الواجبات سواء،

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (إنكار).

(٤) ليست في «ب».

إذ لا يُمنع أحد من [كفار هذه الأمة الذين ينتسبون إلى الإسلام من ^(١)] فعلها، ولكن الشأن كل الشأن في مبادئهم والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء، وأن ما هم (/) ^(٢) عليه كفر وضلال مبين، هل يحصل هذا من أحد ممن يساكنهم ويجالسهم ويقدم إليهم لأجل التجارة أم لا؟.



(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/١١٣/أ).

فصل

* قال الشيخ : « فمن مال إلى عدم الإنكار عليهم وعدم البراءة منهم وعدم التصريح لهم بأن فعلهم هذا هو حقيقة الشرك بالله الذي حرم الله الجنة على أهله، وحكم عليهم بالخلود في النار، فقد فتح باب الشر، وجر الوسائل إلى إسقاط بعض الواجبات، كما هي حال المسافرين والساكين في بلادهم ».

قال المعارض : أقول : انظر كيف قال فيمن فعل هذه الأمور : فقد فتح ... إلى آخره، وقد قال فيمن عارض ابن سحمان أو قال بعض الإخوان : فيه مجازفة : أنه مريد القدح في الإسلام، ما أعجب هذا.
(فيقال) (١) :

عجبٌ غيرٌ عجيب، وتهوُّرٌ من خانع مريب، وجواب باردٌ غير مصيب.

وذي خطي في القول يحسب أنه مصيبٌ فما يلزم به فهو قائله (٢)

ويلَ أمك ! أتعجب من هذا، فمن مال إلى ما ذكره الشيخ فأمره شديد ووعيدُهُ أشدُّ ووعيد، [لأنه مال عن طريقة الرسل التي هي الحنيفية السمحة وعمّا كان عليه سادات الأمة وأتباعهم] (٣)، وأما من قال فيما قلته أنا من أن إظهار الدين هو مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] (٤)، والتصريح بأن ما هم عليه من عبادة غير الله كفر وضلال مبين مجازفة (٥) وغلو فقد قدح في ملّة إبراهيم التي تقدّم ذكرها آنفاً، شاء أم أبى؛ لأنها حقيقة المعادة والموالة التي هي مقتضى كلمة الإخلاص : لا إله إلا الله.

(١) في «ب» : (والجواب أن يقال).

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر : «ديوانه» (ص / ٦٤).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في الأصل : (ومجازفة)، والصواب من غير واو.

له، إن خُضَّتْ في العلم زعمت الاطلاع على أقوال العلماء كافة، وإن ذكرت أحوال الناس أشرت إلى الإحاطة بها، ولا تحسن الخروج بذكر قيد يخرج به أحد من الأولين والآخرين، ولكن هذا من عقوبة العجب والتشديد، عياذا بالله مما يكره.

فالجواب أن نقول:

كلُّ هذا غيرَ وجدالٍ عن المسافرين والساكنين في أماكن المرتدِّين والمُشركين؟! ممن لا يعرف ما أوجب الله عليه من معاداتهم ومباعدتهم والنفرة منهم، بل المسلم والكافر عندهم سواء، وربما كان أعداء الله أجل وأعظم في صدورهم من المسلمين (/) (١)، وهؤلاء المسافرون والمقيمون في أوطان المُشركين هم الذين أسقطوا بعض الواجبات ودخلوا في الشر بارتكاب المحرمات من غير إنكار لما يفعله عبَاد القبور من المنكرات، فهذه حال أكثر المسافرين والساكنين الذين جعلت نفسك هدفاً دونهم، وتماحل وتجادل بالباطل في الاعتذار عنهم بهذه الوقاحة التي لا مزيد عليها في القباحة، والشيخ في هذا ما قال إلا ما قاله الشيخ سليمان بن عبد الله الذي ذكرت أن قوله قول الأئمة المتبوعين، حيث قال: «فما كان ذريعة وسبباً إلى إسقاط ذلك لم يجز، وأيضاً فقد يجزئه ذلك إلى موافقتهم وإرضائهم كما هو الواقع من كثير ممن يسافر إلى بلاد المُشركين من فساق المسلمين» انتهى (٢).

وأنت تقول بجواز الغايات في الجملة وأن الوسائل والذرائع التي تجرُّ إلى موافقتهم وإرضائهم قد تكون سبباً لزيادة البصيرة والمعرفة، فبينكما من الفرق كما بين القدم إلى الفرق، وقد زاد الشر من المسافرين في هذا الزمان على ما ذكره الشيخ سليمان بما لا يحصى ولا يمكن حصره أو [أن] (٣) يستقصى، فما الموجب لهذه الوقاحة وأنت قد أقررت أن قول سليمان هو قول الأئمة المتبوعين، وهو قول الشيخ حذو القذة بالقذة.

(١) (ق/١١٤/أ).

(٢) انظر: (ص/٣٢٨).

(٣) زيادة من «ب».

وأما قوله: ولا تحسن الخروج بذكر قيد يخرج به أحد من الأولين والآخرين.
فـ[أقول]^(١):

قد تقدّم أنّ هذا من سوء فهمك وخطئ وهمك، وإلا فمن المعلوم أنه لا يريد إلّا من يسافر من أهل هذه الأزمان الذين الكلام بصددهم، ولا يتوهم دخول الأولين فيه إلّا من هو من أشباه البربر والزنج، والمنصف يعرف بمجازفتك وتهورك سوء قصدك وشدة كلبك على أهل هذه الدعوة الإسلامية، وما ذكر من الوقاحة فقد طوينا عن الجواب (عليها)^(٢) كشحا، وضربنا عنها صفحا لا عن عي ولا عجز عن المكافأة، والله الحمد والمنة (/)^(٣) إذ كان ذاك في ذات الإله، ونرجو من الله الثواب كاملا موفرا يوم تبلى السرائر، ويحصل ما في الصدور والضمائر، وتدور فيه على المجرمين الدوائر، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (على أمثالها).

(٣) (ق/١١٤/ب).

فصل

❖ قال الشيخ: «فكيف يجادل عنهم بأن فعل الصلاة والصيام وبغض القلب كافٍ في ذلك، عيادًا بالله من الحيرة وعدم البصيرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

قال المعارض: أقول: هذا الرجل لا يحسن حكاية مذهبه ولا مذهب خصمه، يذكر الإجماع ويؤكد به عدم العبرة بمن خالفه، ثم يحكي الإجماع على غيره، فحاصله التخليط، وإلا فلم نعلم عن أحد أنه قال: يكفي من إظهار الدين فعل الصلاة والصيام فقط، وقد قدمنا ما يكفي.

والجواب:

أنا قدّمنا أن هذا يكذبُ ويمضي ولا يلتفت، يزعم أن الشيخ يذكر الإجماع ويؤكد به عدم العبرة بمن خالفه، ثم يحكي الإجماع على غيره، وكل هذا تهوُّرٌ في القول، وإنما حكى الإجماع الذي حكاه ابن كثير أو ما اتفق عليه أهل العلم من وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم، ولم يحك الإجماع على غيره، ولا ذكر عن أحد من أهل العلم ما يخالف الإجماع، [ففي أي موضع حكى ذلك، وفي أي كتاب] ^(١)، وإنما (تلك) ^(٢) حرفة هذا المعارض وبضاعته.

(نعم ذكر أن) ^(٣) هذا المعارض وأصحابه الهمج الرعاع يجادلون عمن سافر إلى بلاد المشركين من فسّاق المسلمين بجواز السفر لهم، لأنهم يظهرون دينهم، وذلك بفعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة وعداوة القلب وبغضه، فتوهم أن هذا القيل الصادر منه ومن أصحابه يحكيه الشيخ عن أهل العلم، ومعاذ الله ولا كرامة.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (ذاك).

(٣) في «ب»: (اللهم إلا ما ذكر عن هذا).

ثم قال المعترض: فيقال له: من مال إلى ما ذكرت فقد دخل في الشر وأسقط بعض الواجبات، لم يفتح باب الشر فقط، ومن أوجب على العاجز الإنكار باللسان فقد خالف النصوص (١) /).

فنقول:

إذا كان الإنكار على الكفار والبراءة منهم والتصريح بأن فعلهم هذا هو حقيقة الشرك بالله (واجباً) (٢) على كل مسلم، ومن مال إلى عدمه فقد أسقط بعض الواجبات، ودخل في الشر، فأين إنكارك فيما تقدّم على من جعل الإنكار باللسان والتصريح للكفار بأن فعلهم هو حقيقة الشرك هو إظهار الدين؛ (لأنه طريقة الرسل من أولهم إلى آخرهم) (٣)، وزعمت أن هذا خاص بالرسل، لأنه هو البلاغ الذي عليهم، لم يقل به أحدٌ يعتدُّ به، أنسيته؟! أم أنطقك الله بالحق (الذي هو عليك لا لك وأنت لا تشعر) (٤)؟.

وأما قوله: ومن أوجب على العاجز الإنكار باللسان فقد خالف النصوص.

فنقول:

نعم؛ ونعوذ بالله أن نُلزم من عجز عن الإنكار باللسان ذلك، ولكن نقول: عليه إذا لم يستطع الإنكار باللسان الهجرة ومفارقة المشركين كما تقدّم بيانه عن أهل العلم، وإن لم يستطع فهو من المستضعفين، وأنت تقول: ليس عليه أن يهاجر، خلاف ما قاله السلف [الصالح] (٥) والصدر الأول.

قال المعترض: وقوله: كما هي حال المسافرين، فيقال له: اطلعك لا نهاية

(١) (ق/١١٣/ب).

(٢) في «ب»: (واجب)، وهو خطأ.

(٣) هذه العبارة ليست في «ب»، كتب مكانها: (وتقول إن هذا غلو ومجازفة وتجاوز للحد، وترغم أن هذا خاص...).

(٤) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٥) زيادة من «ب».

[أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ هُوَ وَأَصْرَابُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَحْكِي الْعُلَمَاءُ أَقْوَالَهُمْ؟] ^(١).
ثُمَّ مَعَ هَذَا الْكَذِبِ الْوَاضِحِ وَالْإِفْكِ الْفَاضِحِ يَقُولُ: لَمْ نَعْلَمْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ
قَالَ: يَكْفِي مِنَ إِظْهَارِ الدِّينِ فِعْلُ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، [فَأَمَّا عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَنَعَمْ،
وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ ذَلِكَ.

ثُمَّ كَيْفَ لَا يَسْتَحْيِي هَذَا الْغُيْبِي الْجَاهِلُ مِنْ ارْتِكَابِ مَا يَعِيبُ بِهِ أَهْلَ الْعِلْمِ
بِقَوْلِهِ: وَلَا يُحَسِّنُ الْخُرُوجَ بِذِكْرِ قَيْدٍ يُخْرِجُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ،
وَلَكِنْ هَذَا مِنْ عَقُوبَةِ الْعَجَبِ وَالتَّشْدِيدِ، عِيَاذًا بِاللَّهِ مِمَّا يَكْرَهُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ «أَحَدًا» نَكْرَةً تَعْمُّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَلَوْ قَالَ: «أَهْلُ
الْعِلْمِ» لَكَانَ أَسْتَرَلَهُ وَخَرَجَ مِنَ الْعَهْدَةِ بِهَذَا الْقَيْدِ، وَقَدْ قَالَ هَذَا وَأَصْحَابُهُ فِي
السُّؤَالِ الْوَاردِ مِنْهُمْ، فَمَا أَحَقُّهُ بِمَا قَالَ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ^(٢) الَّذِي أَوْجِبَ هَذَا الْكَلَامَ (/) ^(٣) مِنْ الْجَوَابِ
وَالْإِعْتِرَاضِ هُوَ قَوْلُهُمْ: تَجُوزُ الْإِقَامَةُ فِي بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ وَالسُّفَرِ إِلَيْهَا لِمَنْ صَامَ
وَصَلَّى وَزَكَّى وَأَبْغَضَ الْكُفَّارَ وَعَادَاهُمْ بِقَلْبِهِ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ إِظْهَارُ الدِّينِ،
فَأَجَبْنَا عَنْ ذَلِكَ وَأَغْلَظْنَا فِي الْقَوْلِ [مَنْ غَيْرُ تَكْفِيرٍ لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ] ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَقُلْ بِهَذَا الْقَوْلِ أَحَدٌ يَعْتَدُّ بِهِ [فِيمَا نَعْلَمُ] ^(٥)، اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ فِي إِغْلَظِ
الْقَوْلِ عَلَى مَنْ أَتَى بِمَا يُوْجِبُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ، فَأَجَابُونَا بِتِلْكَ الْمَجُونَاتِ الَّتِي لَا
تَصْدُرُ عَمَّنْ يَعْرِفُ مَا يَقُولُ وَأَرْسَلَهَا مِنْ أَرْسَلَهَا مِنْهُمْ إِلَى الشَّيْخِ وَإِلَى إِسْحَاقَ،
وَفِي آخِرِهَا السُّؤَالُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَعَيْنَهُ، فَكَتَبَ الشَّيْخُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ، وَقَدْ كَتَبَ
هَذَا الْمَعْتَرِضُ عَلَى سُؤَالِ صَدْرٍ مِنَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ كَلَامًا بَارِدًا سَاجِدًا، وَكَانَ هُوَ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ب».

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ب»، وَفِي الْأَصْلِ: (وَالَّذِي أَوْجِبَ...).

(٣) (ق/١١٥/أ).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ «ب».

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ «ب».

اللائق بمعرفته وعلمه، فذكر فيما يستدل به على صفة إظهار الدين ما رواه البخاري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان...» الحديث^(١)، قال: فجعل النبي ﷺ إظهار الدين الموجب لعدم الهجرة التمكن من أداء هذه الواجبات.

وهذا منه بيان واستدلال لما يراه هو وأصحابه مما تقدّم ذكره أنه إظهار الدين، بدليل ما ذكره في جوابه لإبراهيم^(٢) بقوله: أقول: أخذ هذا يفسّر ما أبهمه ابن سحمان في قصيدته، وأن مراده الإنكار على من أقام في الأحساء ولو صلى وصام ودرّس في العلم، يعني: أنه لا يجوز له الإقامة حتى يكون له سلطان يأمر وينهى، ثم كان عاقبة أمر هذا المتهوّك المتعمّق أن جحد ذلك [هنا]^(٣) وأنكره، وذكر في هذا كلاماً مجملًا محتملاً، وهو - والله الحمد - لنا لا علينا، وكان الواجب إذا تبين الحق الاعتراف والإقرار ولا حرج في ذلك ولا عار، وليس في الرجوع عن الباطل غصاصة ولا منقصة، بل العار والشنار على من تمادى في الباطل وتناول به على أهل الحق، وجادل به ليدحض به الحق، والله ناصر دينه (/)^(٤) ومن نصره، ومُعِل كلمته ومؤيد حزبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



(١) تقدم تخريجه (ص/ ٢٣٨).

(٢) هو إبراهيم آل علي، لم أجد له ترجمة، وهو ممن أرسل لهم العلامة ابن سحمان رسالته وقصيدته في بيان حكم السفر إلى بلاد المشركين والإقامة فيها. انظر: «ابن سحمان، تاريخ حياته وعلمه، وتحقيق شعره» (٣/ ٥١).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) (ق/ ١١٥/ ب).

فصل

* ثم قال الشيخ : «وقد قال خالد بن الوليد رضي الله عنه لمجاعة لما أسره وادّعى مجاعة أنه كره ما جاء به مسيلمة، وأنه لم يصدقه فيما افتراء، قال له خالد : فهلاً أبديت عذراً فتكلمت فيمن تكلم، فقد تكلم اليشكري وفلان وفلان، فلم يعذره خالد بكراهة قلبه دون الإنكار والكلام، فرضي الله عن أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم أعلم الخلق بوظائف الإسلام وحقوقه».

قال المعترض : أقول : اقتصار هذا الرجل على بعض الأثر (المذكور)^(١) يشعر بسوء قصد وتعمد تحريف، عياداً بالله من ذلك، ولعله لبلادته وعجبه بنفسه يظن أن هذه القصة لا يعرفها غيره مع شهرتها، ولولا ذلك ما فعل هذا، والقصة مشهورة؛ فإن خالداً رضي الله عنه لما سافر لقتال مسيلمة ووصل إلى العارض قدم مائتي فارس، فأخذوا مجاعة في أناس معه، فلما وصل إلى خالد قال له : يا خالد لقد علمت أني قدمت على رسول الله ﷺ في حياته فبايعته على الإسلام، وأنا اليوم على ما كنت عليه أمس، فإن يكن كذاب خرج فينا فإن الله يقول : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٢) فقال له خالد : يا مجاعة تركت اليوم ما كنت عليه (أمس)^(٣)، وكان رضاك بأمر هذا الكذاب وسكوتك عنه وأنت أعز أهل اليمامة، وقد بلغك مسيري إقراراً له ورضاء بما جاء به، فهلاً أبديت عذراً وتكلمت فيمن تكلم، فقد تكلم ثمامة فرد وأنكر وتكلم اليشكري، فإن قلت : أخاف قومي فهلاً عمدت إلي أو بعثت إلي رسولاً قال : إن رأيت أن تغفوا عن هذا كله، فقال : قد عفوت عن دمك، ولكن في نفسي حرج من تركك^(٤) (/)، فانظر كيف صرح خالد رضي الله عنه بهذه الأعذار التي لو فعل مجاعة واحداً منها لعذره، وهذا صريح في رد ما زعمه هذا الرجل؛ فإن خالداً صرح بعذره عن

(١) ليست في «ب».

(٢) سورة الأنعام (١٦٤).

(٣) ليست في «ب».

(٤) (ق/١١٦/أ).

الكلام عند الخوف، ولكن هذا لا يدري ما له مما عليه، وقد قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل البدعة لا يكتبون إلا ما لهم. انتهى، وهذا الرجل ذكر بعض هذا الأثر وحرّقه، فإله المستعان.

والجواب أن نقول:

بل التحريف وسوء القصد هو حرفتك وحرقة الفارغين من أمثالك، والله يعلم أن الشيخ بريء من هذا البهتان والعدوان، وإنما ذكر الشيخ القصة بمعناها (واختصرها)^(١) واقتصر على المقصود منها، وقد قال الحافظ في «الفتح»^(٢): «وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقتصار على بعضه بحسب الحاجة» انتهى.

(وليس لك - والله الحمد - فيها حجة)^(٣)، بل هي عليك لا لك، وقد أعماك هراك ودلاك من أغواك بالغرور إلى أن فُتيت بالمجر والفحش والفجور وقول الزور، وقد احتج بهذه القصة علماء الإسلام من أئمة [أهل] هذه الدعوة، ولم يجعلوا الخوف عذرا عن الهجرة ومفارقة المشركين مع القدرة على ذلك، بل جعلوه من موجبات الهجرة، كما قاله بعض العلماء، منهم ابن حجر.

[وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِمْ ظَالِمِينَ﴾^(٤)، فلم يستثن الله إلا المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا، ولم يستثن من خاف ولا من أكره، وما كان ربك نسياً، وقد كان من المعلوم بالضرورة أن هؤلاء الذين نزلت فيهم هذه الآية أناس أسلموا واحتبسوا عن الهجرة، فلما خرج المشركون إلى بدر أكرهوهم على الخروج معهم، فخرجوا

(١) ليست في «ب».

(٢) «فتح الباري» (٩/٤١٥-٤٢٠).

(٣) في «ب»: (وليس لك فيها حجة والله الحمد).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) سورة النساء (٩٧).

خائفين، فقتلهم المسلمون يوم بدر، فلما علموا بقتلهم تأسفوا وقالوا: قتلنا إخواننا، فأنزل الله فيهم هذه الآية، ولم يعذرهم الله ورسوله بخوفهم من الكفار وإكراههم إياهم، بل قال الله فيهم: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَأْوُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(١)، ولو كان الخوف عذرا لهم في الإقامة لم يأخذ النبي ﷺ الفداء من عمه العباس، وقد علم أنه ما خرج في غير الكفار إلا خائفاً مكرهاً فكيف يخفى هذا الحكم على أصحابه رضي الله عنهم، على أنهم لم يقبلوا من أهل الردة دعوى الكراهة، بل جعلوهم كلهم مرتدين إلا من أنكر بلسانه وقلبه^(٢).

و[قد]^(٣) ذكر مشايخنا أن الإنكار باللسان عذر من الأعذار، وأن السكوت مع عداوة القلب لا يكفي في النجاة، ولكن هذا المعترض لفحش لسانه ووقاحته وشدة حنقه وعداوته وكلبه لا يستحي من إطلاق ما لا يعقل، فذكر أن الشيخ ذكر بعض الأثر لأن في بعضه حجة (/)^(٤) عليه، فأسقط الحجة التي عليه وذكر ما له، فكان الأثر عنده مشتمل على حق وباطل، آخره ينقض أوله، وقد حمى الله أصحاب رسول الله ﷺ^(٥) من هذا الظن السوء والتناقض الباطل، وقد خال هذا الأعمى أنه قد ظفر بحجة مستقيمة، أو سلك في طريقة قريمة، وهو والعياذ بالله قد سلك طريقة وخيمة ذميمة في المجادلة بالباطل ليدحض به الحق.

فيقال لهذا الغبي:

ليس الأمر كما زعمت ولا على ما فهمت؛ فإن كلام خالد رضي الله عنه مع جماعة إقامة للحجة عليه، (وقطعاً)^(٦) للمعذرة؛ لأنه كان أعز أهل اليمامة، وكان

(١) سورة النساء (٩٧).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) (ق/١١٦/ب).

(٥) ليست في «ب».

(٦) في «ب»: (وقطع).

قادرًا على الكلام والإنكار وعلى مفارقة قومه لو قُدِّرَ أنه خاف على نفسه، لأنه إذا عجز عن الإنكار باللسان فهو قادر على مفارقتهم ومباعدتهم، خصوصًا لما بلغه مسير خالد، فلما لم يكن له عذر ولا حجة في عدم الإنكار والكلام أولاً كما تكلم ثمامة فردَّ وأنكر، وتكلم الشكري فردَّ وأنكر، ولا ادَّعى ثانيًا حين لم يتكلم عدم القدرة على الخروج، وأنه عاجز عن الإنكار وعن الخروج ومفارقتهم، [ولا كان خائفًا]^(١)، وانقطعت حجته؛ لأنه كان عزيزًا في قومه، منيعًا لا يقدر أحد على منعه من الخروج، قال: إن رأيت أن تغفرو عن هذا كله؛ لأنه لا حجة له في ترك الإنكار ولا ترك المفارقة ولا كان من المستضعفين، فعفا خالد عن دمه لا لأنه معذور بالخوف لو تعذر به، ولكن لما قال له سارية بن عامر^(٢): يا خالد إن كنت أردت بأهل اليمامة خيرًا أو شرًا فاستبق هذا، يعني: جماعة، فعفا عنهما، واستبقاهما لما أمَّله في عاقبة أمره، [وقتل أصحابه ولم يعذرهم]^(٣).

وأما قول خالد (/) ^(٤) «فإن قلت: أخاف قومي فهلاً عمدت إليّ أو بعثت إليّ رسولاً»؛ فهو من أقوى الأدلة وأبينها على أن من عجز عن الإنكار باللسان فعليه وجوبًا أن يفارق المشركين، وأن يهرب عنهم بدينه، ولهذا قال: فهلاً عمدت إليّ أو أرسلت إليّ رسولاً؛ لأن الرسول يقوم مقام مرسله، فلا بد من الكلام أو الخروج والمفارقة.

[وقد كان من المعلوم عندهم أن الجوف ليس بعذر، ولو كان عذرا لتعذر به]^(٥)، فلو كانت لك عناية ومعرفة بكلام العلماء وغورا في معاني الألفاظ لما تجاسرت أن تمخرق بهذه المخارقة، وتبهرج بهذه البهرجة الساذجة المارجة.

(١) زيادة من «ب».

(٢) وقع في النسختين: «سلمة بن عامر»، والمثبت هو الصواب، وهو سارية

(٣) زيادة من «ب»، وانظر: «تاريخ الطبري» (٢/٢٧٨)، و«ثقات ابن حبان» (٢/١٧٣).

(٤) (ق/١١٧/أ).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

ثم لما ذكرت القصة قلت: ووصل إلى العارض.

وهذا كذب؛ فإنه لم يصل بعد إلى العارض، وإنما أخذته خيل خالد في العرض^(١) لا في العارض^(٢)، وبينهما مسافة أيام.

ثم كيف جاز لك في هذا الموضع أن تجعل الخوف على النفس [هنا]^(٣) عذراً قاطعاً عن الهجرة مبيحاً للإقامة وأنت فيما تقدم تحتج بقول ابن العربي والحافظ ابن حجر أن الهجرة باقية مستمرة بعده وَيُحْتَجُّ لمن خاف على نفسه، وأن الحكمة في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى الكفار، فجعلت الخوف على النفس وعدم السلامة من أذى المشركين هناك مانعاً من الإقامة موجبا للهجرة، مستدلاً بقول هؤلاء العلماء، وهنا جعلته عذراً قاطعاً مبيحاً للإقامة وعدم الهجرة، فمرة تجعله موجباً ومرة تجعله مبيحاً، فلا تدري ماذا تصنع (ولا ما تقول)^(٤)، وهكذا (يضع)^(٥) الجاهل نفسه، وهذا جمع بين النقيضين، وجمع النقيضين كسلبهما (/)^(٦) إلا على مذهب أهل الوحدة، [ومن تكلم فيما لا يعلم وقع فيما لا مخلص له منه، وتناقض وهو لا يدري]^(٧)، (فنعوذ بالله من عدم البصيرة)^(٨) حيث ألك إلى الجمع بين النقيضين كلب العداوة.

وما قاله ابن حجر وابن العربي هو من أفراد المعنى، ومن موجبات الهجرة؛

(١) العرض: بكسر أوله وسكون نانه وآخره ضاد معجمة، قال الأزهري: العرض وادي اليمامة. «معجم البلدان» (١٠٢/٤).

(٢) العارض: عارض اليمامة، والعارض اسم للجبل المعترض ومنه سمي عارض اليمامة. «معجم البلدان» (٦٥/٤).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) في «ب»: (يصنع الجاهل بنفسه).

(٦) (ق/١١٧/ب).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (نعوذ بالله من ذلك).

إذ الهجرة لها مقصودان، هذا أحدهما، والحجة فيما قال خالد بن الوليد رضي الله عنه من أنه لو أبدى عذراً فتكلم كما تكلم ثمامة أو [كما]^(١) تكلم اليشكري أو المفارقة والمجانبة والمباعدة، مع أن قول ابن حجر وابن العربي موافق لكلام خالد؛ فإن من خاف على نفسه وجبت عليه الهجرة ومفارقة المشركين كما قال خالد: فهلاً عمدت إلي أو بعثت إلي رسولاً.

وقد أتضح - بحمد الله - كذب دعواك الحجة من هذه القصة أن خالدًا يعذره بالخوف لو اعتذر به، وليس كذلك، بل حقيقة الأمر الذي لا يشك فيه من له أدنى إلمام بالعلوم أنه لما بين له خالد أنك لو اعتذرت بالخوف لم يكن لك عذر في عدم المفارقة والهجرة، مع أنه لم يك خائفًا، بل كان أعز أهل اليمامة، [وهذا على سبيل قطع الحجة وقطع العذر لو كان عذراً]^(٢)، فأنت الذي لا تدري ما لك مما عليك، وترمي البري بدائك، كما قيل: رمتني بدائها وانسلت.

ثم إنه ليس الكلام في العاجز الذي لا يقدر على الإنكار ولا على الهجرة، فإن ذلك معلوم مشهور أنه ممن عذر الله، ولكن اعترض به هذا المعترض في هذا الموضع مغالطة (وتلييساً)^(٣) وإيهامًا، إنما الكلام فيمن كان في بلاد الإسلام آمنًا على نفسه وعلى دينه، ولكن أثر طلب الدنيا والتكاثر بها وعرض نفسه للفتنة بارتكاب المحرم، وكذلك من كان ساكنًا بين أظهر المشركين وكان قادرًا على الخروج عاجزًا عن إظهار دينه، ولكنكم قومٌ بهت ومغالطة وتنفيشات بالباطل لإرادة الفتنة باتباع المتشابه وترك المحكم.

[وقد حذف هذا المعترض من القصة آخرها، وهو قول سارية^(٤) بن عامر، والله المستعان]^(٥).

(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) وقع في المخطوط: (سلمة)، والتصويب من مصادر التوثيق، وانظر: (ص/ ٤٠٧).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

و(//) (١) أما قوله: وقال عبد الرحمن بن مهدي: أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل البدعة لا يكتبون إلا ما لهم. انتهى. فنقول:

ما ذكره الإمام عبد الرحمن بن مهدي حق وصواب، فلو كان في المسألة المذكورة حرف واحد مما ادعاه مما هو علينا (بزعمه) (٢) وتركناه وذكرنا ما لنا لكان ما ذكره وجيهاً، ولكن لم يكن في قصة خالد مع مجاعة ما يكون علينا لا لنا، كما بيناه، والله يعلم ذلك، وأهل العلم من خلقه يعلمون ذلك، ولكنه يتعلّق بخيط العنكبوت، وذلك لا يجدي عليه شيئاً، بل يخونه أحوج ما يكون إليه، وأراد أن يوهم الأغمار خفافيش البصائر بذكر كلام ابن مهدي رحمه الله (تعالى) (٣).

[وهذا المعارض إنما تعلّق من هذا الأثر بقول خالد: «فإن قلت: أخاف قومي»، وتعامى عن قوله: «فهلّا عمدت إليّ»، فتعلّق بالموهم المتشابه الذي لا حجة فيه، وترك الكلام الصريح الواضح البين من قوله: «فهلّا أبديت عذراً فتكلّمت فيمن تكلم، وقد تكلم ثمانية فردّ وأنكر، وتكلم الشكري»، فصّرّح خالد ﷺ أن الإنكار باللسان عذر في الإنكار، وأنّ الخوف ليس بعذر بقوله: «فهلّا عمدت إليّ»] (٤).

وهؤلاء الجهلة لما ذكروا حديث نهيك بن عاصم (٥) ولقيط بن صبرة (٦) في السؤال الذي ورد على الشيخ إسحاق ذكروا منه ما توهموا أنه لهم من قوله: «نحلّ منها حيث شئنا»، وليس لهم فيه متعلّق البتة، وتركوا منه ما هو عليهم

(١) (ق/١١٨/أ).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) نهيك بن عاصم بن مالك بن المنتفق العامري ثم العقيلي، وفد على النبي ﷺ مع لقيط بن عامر. «الإصابة» (٦/٤٧٧).

(٦) هكذا ذكره المصنف: لقيط بن صبرة، وذكر الحافظ في «الإصابة» (٥/٦٨٦) اختلاف العلماء فيه، فمنهم من يقول: لقيط بن عامر، ومنهم من يقول: لقيط بن صبرة، ومنهم من جعلهما اثنين، ومنهم من لم يفرق بينهما، ورجّح الحافظ الأول. والحديث الذي أشار إليه ابن سحمان ذكر فيه لقيط بن عامر لا ابن صبرة، وانظر: (ص/٢٧٧).

من قوله في عقد البيعة: «وعلى زبال المشرك»، وكلام ابن القيم حيث يقول: «وقوله في عقد البيعة: «وزبال المشرك» أي: مفارقتة ومعاداته فلا تجاوره ولا تواليه، كما في حديث «السنن»: «لا تراءى ناراها»^(١)، فهم الذين يكتبون في (الحقيقة)^(٢) ما يظنون أنه لهم، ويتركون ما عليهم، فالله المستعان.

وقد رأيتُ تصنيفًا لرجل من هؤلاء الحمقى سماه: «منحة الغفار»، ثم اختصره وسمى المختصر «كتاب السيف البتار»، (جمع)^(٣) عامي متمعلم لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، فلما انتهى به النقل إلى حديث لقيط بن صبرة وذكر ما ذكره ابن القيم من رواية هذا الحديث وجلالته، ووصل إلى قوله: «وزبال المشرك»، حرفها لأنها تقطع دابر ما لفقه فقال: «وإياك والشرك» على الإغراء، وهي بالزاي المعجمة والياء المثناة من تحت واللام، وبضم الميم (/)^(٤)، ثم ترك كلام ابن القيم عليها، فالله المستعان.

ثم إن هذا المعترض الجاهل جعل حماية جناب التوحيد وسد الطرق المفضية إلى ما يقدح فيه بالحظ على مباحة أعداء الله ورسوله ومقاطعتهم والمنع من مساكنتهم ومجامعتهم والركون إليهم وموالاتهم مما يعلم المسلم ببديهة عقله وسلامة فطرته أن الأمر كذلك - بدعًا، ومن اتصف بالقيام بذلك كان كأهل البدع الذين يكتبون ما لهم ويتركون ما عليهم، ومن جادل وماحل بالباطل في فتح أبواب الشر وإباحة مساكنة الكفار ومجامعتهم والركون إليهم، وسهل في ذلك، وأقام الأعداء وأباح السفر إلى بلاد المشركين لمن لا يعرف دينه ولا ما أوجب الله عليه من معاداة المشركين ومباداتهم بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون، والتصريح لهم بذلك - أهل السنة والجماعة الذين يكتبون ما لهم وما عليهم، وهذا - والعياذ بالله - قلبٌ للحقائق، ونحن في هذا

(١) تقدم تخريجه (ص / ٥٧).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في حاشية الأصل و«ب»: (تصنيف).

(٤) (ق / ١١٨ / ب).

القول لا نحيلك - أيها النصف - على غائب، هذا كلامهم موجود بين يديك.
وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل^(١)
فتأمل ذلك، (فقد - والله - هزلت حيث استامها المفلسون، وكسدت
السلعة الثمينة حتى ابتاعها المعسرون)^(٢).

(١) تقدم البيت (ص / ١٥٤).
(٢) ما بين القوسين ليس في «ب».

فصل

* ثم لما قال الشيخ : «وانظر كلام الشيخ محمد رحمه الله (تعالى)»^(١) في آخر كتاب «كشف الشبهات»^(٢)، لكن أظن أن بعض من لبس عليكم يمنعكم من رؤية ذلك الاعتقاد أنه مجازفة، فإذا نظرت فيه وتأملت تبين لك ما قلنا.

قال المعارض: أقول: دهي هذا الرجل عدم التمييز يتكلم في مسألة السفر إلى بلاد المشركين، ثم يحيل على تقرير محمد بن عبد الوهاب في آخر «كشف الشبهات» أن الإنسان لا يجوز له ترك الإسلام لأجل طمع ورئاسة، فأين هذا من هذا؟

والجواب أن نقول لهذا الغبي:

عدم التمييز هو الذي أوقعك في هذه الزرطات، وهام بك في أودية الغفلات والجهالات، فإن كلام الشيخ (/) ^(٣) مع صاحب الرسالة من باب النصيحة له والإرشاد إلى ما ينفعه في دنياه وأخراه، وأنه لا يميل به حب الدنيا وطلبها حتى يفضي به إلى ما هو أكبر مما الكلام بصدده، فإن الشر يجر بعضه بعضاً، [ومن رعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه]^(٤)، فإن الذي حمّله على هذه المباهة المكتوبة على لسانه والمجادلات إنما هو حب الدنيا والتكاثر بها؛ ولأن ابنه ممن يسافر إلى بلاد المشركين بعد أن كان ممن يغلظ في (المنع من)^(٥) ذلك.

[فحضره على الحذر من الوقوع في الأمر الأكبر ومراعاته لنتهي عن المجادلة في وسائل ذلك وذرائعه، وقد كان السلف رضي الله عنهم يستدلون بما نزل في الأكبر على أنه يتناول الأصغر]^(٦).

(١) ليست في «ب».

(٢) ضمن «مجموع مؤلفاته» (٦/ ١٣١-١٣٢).

(٣) (ق/ ١١٩/ أ).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

ثمَّ إِنَّ الكلام في مسألة إظهار الدِّين لا في (مسألة) ^(١) السفر، وإظهار الدين هو مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء، والتصريح لهم بالبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٢)، وهذا لا ينأتى من غالب المسافرين إلى بلاد المشركين في هذه الأزمنة، بل لا يوجد ذلك من أحد إلا ما شاء الله من الساكنين في ديارهم [والمساافرين إليها] ^(٣)، فنبه بغائلة هذا السفر الذي قد يجر إلى موالة الكفار أو توليهم إذا ضعف الإيمان، وإنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية، فمن الذي هو حينئذ أحق بعدم التمييز لو أنكم كنتم تعلمون.

* ثم قال الشيخ: «وانظر في ردِّ الوالد رحمه الله (تعالى) ^(٤) على ابن منصور عند جواب شبهته لما ذكر كلام الشيخ محمد رحمه الله (تعالى) ^(٥): أن الإنسان لا يستقيم له إسلام ولو وحَّد الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء» ^(٦)، عارض ابن منصور عند ذلك، وطالما شرق بها أناس من أمثاله، فانظر شبهته وانظر الجواب عليها إن لم يكن دون ذلك مانع من أخلاق الجاهلية والمجادلة الوبية، وأسأل الله لنا ولكم التوفيق».

قال المعارض: أقول: غرَّ هذا جهله المركب فلم يعرف الأشياء على ما هي عليه، فاشتبه عليه الأمر ولم يفرِّق بين عداوة المشركين وبين السفر إلى بلادهم، فيقال لهذا الأحق: قد سافر إلى بلاد المشركين من هو من أعظم الناس عداوة لهم، كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإن كنت لم تخرجهما من عموم قولك: كما هي حال المسافرين، ولكن جهلك عميق (/) ^(٧).

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) «مصباح الظلام» (ص / ٦٨).

(٧) (ق / ١١٩ / ب).

والجواب أن يقال:

هكذا يكون جواب من أفلس من الحجج القاطعة والبراهين الساطعة، فوقف عن الجواب في عرض العقبة، وزعم أن جهل الشيخ (عريض)^(١) مركب، وأنه لا يعرف الأشياء على ما هي عليه، وأن (الأمر اشتبه)^(٢) عليه فلم يفرّق بين عداوة المشركين وبين السفر، وما هكذا يا سعد تورد الإبل.

فيقال لهذا الغبي الجاهل: هذا الكلام والذي قبله في مسألة إظهار الدين لا في مسألة السفر، لكن لما لم يكن عنده جواب صحيح وعرف أن كلام الشيخ عبد اللطيف يقطع ظهره ويدمغ يافوخ (إفكه)^(٣)؛ لأن كلامه في الرد على ابن منصور لما عارض الشيخ محمداً في قوله: «عرفت أن الإنسان لا يستقيم له إسلام ولو وحّد الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء»^(٤) في إظهار الدين.

[وهذا لفظه رحمه الله: «فانظر إلى تصريح الشيخ بأن الإسلام لا يستقيم إلا بالتصريح بالعداوة والبغضاء، وأن التصريح من هؤلاء المسافرين والأدلة من الكتاب والسنة ظاهرة متواترة على ما ذكره الشيخ، وهو موافق لكلام المتأخرين في إباحة السفر لمن أظهر دينه، ولكن الشأن كل الشأن في إظهار الدين، وهل اشتدت العداوة بينه ﷺ وبين قريش إلا لما كافحهم بمسبة دينهم، وتسفيه أحلامهم، وعيب آلهتهم، وأي رجل تراه يعمل المطي جاداً في السفر إليهم واللحاق بهم حصل منه أو نقل عنه ما هو دون هذا الواجب...» إلى آخر كلامه^(٥).

(١) في «ب»: (عميق).

(٢) في «ب»: (فاشتبه الأمر عليه).

(٣) في الأصل: (وإفكه)، والتصويب من «ب».

(٤) «شرح ستة مواضع من السيرة» ضمن «مجموع مؤلفاته» (٦/ ٢٤٠).

(٥) «عيون الرسائل» (١/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

فلما عرف أنَّ كلام الشيخ عبد اللطيف في إظهار الدين بإظهار عداوة
المشركين ومباداتهم بذلك^(١) فغالط هذا المعترض بالكلام في السفر، وإنما
الكلام في إظهار الدين وعداوة المشركين والسفر إلى بلاد المشركين لا يبيحه إلا
إظهار الدين، ولكن الشأن كل الشأن في إظهار الدين، وأنتم لا تعرفون ما
يعرفه المسلمون من إظهار الدين المبيح للإقامة والسفر، والخلاف بيننا وبينكم
إنما هو في إظهار الدين ما هو.

هو نأقتي خلفي وقدَّامي الهوى وإنِّي وإياها لمختلفان
هو أي أمامي ليس خلفي معرج وشوق قلوصي في الغدو يمان^(٢)

ثم نزلنا مع هذا الأحمق إلى الكلام في السفر فنقول: لا يجوز السفر إلى بلاد
المشركين إلا بإظهار الدين، وإظهار الدين قد تقدَّم (أنفاً بيانه)^(٣)، وأما
العداوة المجردة من [غير]^(٤) إظهار ذلك والتصريح به فذاك لا يكفي في
النجاة ولا يبيح الإقامة، ولو كان ذلك كافياً لما توعدَّ الله من تخلف عن الهجرة
وآثر القعود عند المشركين بالوعيد الشديد، ومن المعلوم أنهم يبغضون الكفار
ويعادونهم بقلوبهم، ويحبون الله ورسوله؛ [لقوله]: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٥) [٦]، بخلاف من أظهر
دينه كنعيم النحام^(٧) لما تخلف عن الهجرة ومنعه قومه فكان يظهر دينه، فلم
يعنَّه النبي صلى الله عليه (/)^(٨) وسلم لما هاجر عن المقام لما كان يظهر دينه؛

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) البيتان لعروة بن حزام، انظر: «أمالى القالي» (٣/ ١٦٠).

(٣) في «ب»: (بيانه أنفاً).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) سورة المجادلة (٢٢).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٧) انظر: (ص/ ٢٨٥).

(٨) (ق/ ١٢٠/ أ).

لأنَّ قومه قالوا له: أقم عندنا على أيِّ دين شئتَ، بل قال ﷺ: قومك كانوا خيراً لك من قومي (لي) ^(١)، قومي أخرجوني وأرادوا قتلي، وقومك حفظوك ومنعوك، فمن أظهر العداوة للمشرّكين في سفره إلى أوطانهم وتبرأ منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٢) فلا نمنع من سفر من هذا حاله، حاشا وكلاً.

وأما قوله: قد سافر إلى بلاد المشرّكين من هو أعظم الناس عداوة (لهم) ^(٣) كأبي بكر وعمر... إلى آخره.

فنقول:

نعم، كان أبو بكر رضي الله عنه من أعظم الناس عداوةً للمشرّكين، (وكان أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ وأفضلهم وأغبرهم لدين الله) ^(٤)، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان له من الإيمان بالله ورسوله ما رجح بإيمان الأمة كلّهم، وحاله في إظهار الدين والدعوة إليه بالسيف والسنان والحجة والبرهان أشهر من نار على علم، لا يسبقه من الأئمة سابق، ولا يلحقه في ذلك منهم لاحق، لكن من أين لك أن أبا بكر كان لا يظهر يده في سفره، وقد كان يظهره في مكّة مع شدّة العداوة التي بينه وبينهم، كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ^(٥) لما ذكر حديث أسماء بنت أبي بكر ^(٦): أنهم قالوا لها: ما أشدّ ما رأيت المشرّكين بلغوا من رسول الله ﷺ، فذكره قال: «ولقصة أبي بكر هذه شاهد من حديث

(١) ليست في «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (للمشرّكين).

(٤) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٥) «فتح الباري» (٧/ ١٧٠).

(٦) الصحابية بنت صديق الأمة: أسماء بنت أبي بكر الصديق النخعية، والدّة عبد الله بن الزبير، وأمها قتيلة بنت عبد العزي، قرشية من بني عامر بن لؤي، أسلمت قديماً بمكة، وكانت تلقّب: ذات النطاقين، وُلدت قبل الهجرة بسبع وعشرين سنة، وتوفيت سنة ٢٤هـ، رضي الله عنها. «الإصابة» (٧/ ٤٨٧).

علي أخرج البزار^(١) من رواية محمد بن علي^(٢)، عن أبيه: أنه خطب فقال: من أشجع الناس؟ فقالوا: أنت، قال: أما إني ما بارزني أحد إلا انتصفت منه، ولكنه أبو بكر، لقد رأيت رسول الله ﷺ أخذته قريش بجوئه هذا، وهذا يُتْلَلُهُ^(٣)، ويقولون له: أنت تجعل الآلهة إلها واحداً، فوالله ما دنا منا أحد إلا أبو بكر يضرب هذا ويدفع هذا، ويقول: ويلكم أتقتلون رجلاً أن يقول: ربي الله، ثم بكى علي، ثم قال: أنشدكم الله أمؤمن آل فرعون أفضل أم أبو بكر؟ فسكت القوم، فقال علي: والله لساعة من أبي بكر خير (/)^(٤) منه، ذاك رجل يكتُم إيمانه، وهذا يعلن بإيمانه^(٥) انتهى.

وحمايته للنبي ﷺ والكون معه باطنا وظاهراً أمرٌ مشهور معروف لا ينكره إلا منحوس الحظ من الإيمان، فإذا كان والحالة هذه على هذا الإعلان بالدين والمدافعة عن رسول الله (ﷺ)^(٦)، مع شدة العداوة [منهم]^(٧) له و(لدين الله ونبيه)^(٨)، كيف يتصور من له أدنى مسكة من عقل أنه يترك إظهار الدين في حال سفره؟! هذا ما لا يكون أبداً ولا يظنه إلا رجلٌ سوء ما عرف حال القوم وما هم عليه من تعظيم الله وتعظيم دينه وتوقيره ونصرة دينه والقيام بحقوقه

(١) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار البصري، صاحب المسند الكبير المشهور، كان حافظاً عالماً بالحديث وعلمه، توفي سنة: ٢٩٢ هـ. «تاريخ بغداد» (٤/٣٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٥٤).

(٢) هو محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم، المعروف بابن الحنفية، ولد في خلافة عمر، كان من سادات قريش، ومن الشجعان المشهورين، مات سنة: ٨١ هـ. «سير أعلام النبلاء» (٤/١١٠)، و«البداية والنهاية» (١٢/٣١٣).

(٣) يُتْلَلُهُ: أي: يُرْعِزُهُ ويُثَقِّلُهُ ويسوقه بعنف. انظر: «لسان العرب» (١١/٨٩) (مادة: تلل).

(٤) (ق/١٢٠/ب).

(٥) «مسند البزار» (٣/١٤، رقم: ٧٦١).

(٦) ليست في «ب».

(٧) زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (ولدينه ولنبيه).

ولو أزمه ومكملاته، أفُقَّاس عليه من كان جاهلاً بأمر دينه، أو فاسقاً متلوِّثاً بأوْظار المعاصي، مخالطاً معاشراً لأعداء الله ورسوله، لا يعرف ما أوجب الله عليه من عداوة المشركين، ولا ما حرّمه الله عليه من موالاتهم والركون إليهم ومعاشرتهم، هيهات هيهات.

أين الثريّ مكاناً في ترفُّعها من الثرى قال هذا كلّ متنبه من ذا يقيس نقي الجلد من درن الـ دنيا وأمراضها يوماً بأجره^(١) وأما عمر رضي الله عنه فلم أقف على أنه كان يسافر إلى بلاد المشركين، فإن ثبت ذلك فإظهاره للدين معلوم مشهور من حاله، ولذلك سمّي: الفاروق، وله من الشدّة والغلظة على أعداء الله ما ليس لغيره.

وأما قول هذا المتنطع: وإن كنت لم تخرجهما من عموم قولك: كما هي حال المسافرين.

فتقول:

قد ذكرنا فيما تقدّم أنّ هذا المعارض من الحمج الرعاع، الصمّ البكم الذين لا يعقلون، وأنه لا يفرّق بين العام المطلق المستغرق لأفراده وبين العام الذي يراد به خصوصاً، وهل يخطر ببال أبلد الخلق وأقلّهم عقلاً وتمييزاً ما يخطر ببال هذا المتجانف للإثم والعدوان، المتعنّت الذي له الحظّ الوافر والنصيب المتكاثر من البهتان، وبهذا المذهب الزائع عن (/) ^(٢) طريق أهل الإنصاف والاتصاف بالعدل والإحسان ألزمنا من البغي والعدوان بهذا الإطلاق والعموم الذي يراد به خصوصاً من الناس تكفير جميع الأمة بل وجميع الرسل، فالله المستعان، وبه المستغاث، وإليه المشتكى، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم.

(١) لم أقف عليها.

(٢) (ق/١٢١/أ).

ويقال له أيضا:

قد تقدّم قريبا قول علي عليه السلام لما خطب فقال: «من أشجع الناس؟ فقالوا: أنت»^(١)، ومن المعلوم المشتهر أن أشجع الناس على الإطلاق والعموم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان الشجعان من الصحابة يتقون به البأس إذا حمي الوطيس، ولفظ «الناس» لفظ عام يدخل فيه الأولون والآخرين، وكان من أبلغ الناس وأفصحهم علي بن أبي طالب عليه السلام، أفكان عند هذا المتنطع أنه كان لا يحسن الخروج من لفظ عام بقيد يخرج منه أحد من الأولين والآخرين؟! كأن يقول: بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن علي عليه السلام أعلم بما يقول وما يخرج به لو كان هناك محذور، حيث أراد خصوصا من العموم اللفظي، ولكن هذا المعترض يترقى إلى ما لا سبيل إليه لقصوره وعجمته.

(١) تقدم (ص/٤١٨).

* ثم قال الشيخ: «وأما قولك في السؤال: إنَّ هنا أناسًا في القصيم اغتروا وزعموا أنَّ السفر إلى الحجِّ غير الفرض غير جائز، وكذلك الزيارة للمسجد النبوي والمسجد الأقصى، فهذا إن كان صدر من أحد فلم يصدر إلا من جاهل متمعلم يقابله في الجهل من استدلَّ بالسفر لحج وزيارة المسجد النبوي على جواز السفر إلى بلاد المشركين، والكل آثم جاهل، ولا حرج على سليمان من ذلك ولا عار.

عليك بالبحث أن تبدي غوامضه وما عليك إذا لم تفهم البقر^(١)».

قال المعارض: أقول: معلوم أن هذا لا يصدر إلا من جاهل، ومع جهله أنت أجهل منه، فإنه لما وافقك على تسمية تلك البلاد بلاد كفر وعلى تحريم (/)^(٢) السفر إليها إلا بالشروط التي ذكرت قال: يمنع زيارة المساجد الثلاثة تطوعًا؛ لأنه لا يجوز فعل التطوع مع ارتكاب المحرم، وهذا ظاهر على أصلكم، بل لو منع الحج الفرض لكان وجبها على هذا الأصل، فإن المرأة إذا عدت المحرم (لا)^(٣) يجب عليها الحج، وكذلك إذا كثرت الخفارة^(٤) في الطريق لم يجب [عليها]^(٥) الحج، فكيف مع ارتكاب محرم بإجماع محققي الأعصار والأمصار، لكن كذا يصنع الجاهل بنفسه.

والجواب أن نقول:

ما ذكره الشيخ هو الحق والصواب، وليس علينا من جمععتك حمالة، فإنها كصير باب وطنين ذباب، و(جمعجة)^(٦) بلا طحن، والذي ندين الله به وبه

(١) شطره الثاني لحسين بن أحمد المعروف بابن الحجاج الشاعر، انظر: «معجم الأدباء» (٣/١١١).

(٢) (ق/١٢١/ب).

(٣) في «ب»: (لم).

(٤) الخفارة: الذمة وانتهاكها، يعني إذا كثرت الغدر وانتهاك الحرمات والذمة. «لسان العرب» (٤/٢٥٣، مادة: خفر).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في النسختين: (عججة)، والمثبت هو الصواب، وانظر: (ص/٤٦).

قال أهل العلم من خلقه الذين لهم قدم صدق أن كل بلد تظهر فيها شعائر الكفر، وتجري عليها أحكام الكفار والدولة والسلطان والظهور لهم، وأهل الحق مضطهدون خائفون وجلون مستخفون بدينهم كالنقد بينهم؛ أنها بلاد كفر تجب الهجرة منها على من كان قادراً عليها عاجزاً عن إظهار دينه، وأن السفر إلى المساجد الثلاثة للزيارة والصلاة فيها وأداء ما شرعه الله ورسوله قربة وطاعة، وعلى من سافر إليها لهذا القصد إن عجز عن إظهار دينه أن يتقي الله ما استطاع، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١).

هذا قولنا سرّاً وعلناً، شاء الشيطان أم أبى، فقولوا ما شئتم وحرّفوا وتصرّفوا، ولا يصعد عند الله وإليه إلّا ما كان حقاً وصدقاً خالصاً صواباً، وليس علينا من جهل من جهل، ودعوى من ادّعى من غير بينة ولا برهان [جمالة]^(٢).

وأما الشروط فنعم، نقول بها وإن رغب أنفك، وقد أوضحنا أدلتها ومن قال بها من أهل العلم [فيما تقدم]^(٣).

وعلى ظاهر كلامك ومفهوم خطابك أن ما يفعله عبّاد القبور عند ضرائح الأولياء والصالحين، وما يفعل في الحرمين الشريفين - زادهما الله (تعالى)^(٤) شريفاً وتعظيماً، وصانها، وجعل أهل الإسلام ولائها وسكانها^(٥) - من الالتجاء وطلب الحوائج والاستغاثة في المهمات والملمات و(/)^(٦) صرف جميع أنواع

(١) سورة التغابن (١٦).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) وقد استجاب الله دعاء هذا الإمام، فهي بحمد الله الآن تحت ولاية دولة آل سعود السنية السلفية، وقد طهر الله بها البلاد ومحا آثار الشرك والفساد، فلا يوجد فيها ضريح ولا قبر ولا وثن.

(٦) (ق/١٢٢/أ).

العبادات لغير رب الأرض والسموات؛ أنه ليس بشرك [والبلد بلد إسلام]^(١)، لأنَّ أهل تلك البلاد الذين تصدر هذه الأفعال منهم هم الغالبون القاهرون، والدولة والصولة والظهور لهم، ومن فيها من المسلمين فهو مستخف، ومن المعلوم أنَّ حكم البلد تابع لحكم الساكن والحكم للأغلب من الوصفين، أعني: الإسلام والكفر، كما ذكره شيخ الإسلام^(٢)، فإن كان ليس بشرك فالأمر أعظم وأشدُّ مما نحن بصددده، وإن كان شركاً ومن بها من المسلمين هم الغالبون القاهرون من عداهم، (فهذا)^(٣) مكابرةٌ [للحس] ^(٤) لا مزيد عليها؛ [لأنَّ الحس والواقع يكذبه]^(٥)، فالحكم يدور مع علته عدماً ووجوداً.

وأما قوله: وهذا ظاهر على أصلكم... إلى آخره.

فنقول:

ما أنت وهذا التأصيل والقياس والتوجيه.

دع العيس وحاديها وأعط القوس باريها^(٦)

لم تحسن التفصيل فتجري في ميدان التوجيه والتأصيل، بل أنت في بحر العمومات والمجملات والمحتملات غريق، وفي غمرات الجهل المركب العميق عريق، وعليك بالمغالطات والتشكيكات والتنفيشات بالشبهات والسفسطة والتمويهات.

فللحروب رجال يعرفون بها وللدواوين حساب وكتاب^(٥)

[فإن ما ذكره عن أناس في القصيم أنهم منعوا من التطوع بالحج وكذلك

(١) زيادة من «ب».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨٢ / ١٨).

(٣) في «ب»: (فيهذه).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) تقدم البيت (ص / ٣٤٥).

للتجارة فليس مطلوباً شرعياً، بل مباحاً في الجملة، فإن أفضى إلى معصية كان ذلك ممنوعاً شرعاً، فإن لم يقدر على إظهار دينه لم يبح له القدوم إلى (بلاد)^(١) الكفر، والمخاطرة بدينه، بخلاف إنشاء السفر إلى المساجد الثلاثة لعبادة الله (تعالى)^(٢)، (فإنها)^(٣) محل عبادات مندوب إليها مشروع السفر إليها، فلا يمنع من أراد السفر [إليها]^(٤) لأداء هذه العبادات لوقوع الشرك فيها، وقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً في المنع من الإقامة بين أظهر المشركين وتحريم السفر إلى أوطانهم من غير إظهار للدين، وبعضهم منعه مطلقاً ولم يمنع أحد من الحج والعمرة وزيارة المسجدين للصلاة فيها خصوصاً إن عجز عن إظهار الدين فيها، فإن ذلك يسقط مع العجز؛ [لأنه سفر مشروع مطلوب محبوب لله]^(٥)، بخلاف ما لو منعوا - والعياذ بالله - من الصلاة والصيام وما أشبه ذلك من الفرائض، فإنه حينئذ يكون الإنسان ممن لا يستطيع إليه سبيلاً.

[قال في «تنبيه الغافلين»^(٦) للشيخ محي الدين ابن إبراهيم النحاس^(٧) في ذكر منكرات الحاج: «وأعظمها فتنة وأجلها مصيبة وأكثرها وجوداً وبلية هو تضييع أكثرهم الصلاة في الحج، وكثير منهم لا يتركونها بل يضيعون أوقاتها، ويجمعونها على غير الوجه الشرعي، وذلك حرام بالإجماع، ومن تحقق أن ذلك يصيبه في حجه حرّم عليه الحج، رجلاً كان أو امرأة.

(١) في «ب»: (بلد).

(٢) ليست في «ب».

(٣) في «ب»: (لأنها).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) (ص/ ٤٦٥).

(٧) هو أحمد بن إبراهيم بن محمد النحاس الدمشقي الشافعي، كان عارفاً بالفرائض والحساب، مع المعرفة الجيدة بالفقه، توفي سنة: ٨١٤ هـ. «الضوء اللامع» (١/ ٢٠٣).

قال ابن الحاج^(١): وقد قال علماؤنا في المكلف: إن علم أنه تفوته الصلاة الواحدة إذا خرج إلى الحج فقد سقط الحج عنه، وقد سئل مالك في الذي يركب البحر ولا يجد موضعاً يسجد فيه إلا على ظهر أخيه، أيجوز له الحج؟ فقال رحمه الله: أيركب حيث لا يصلي؟ ويل لمن ترك الصلاة ويل له انتهى^(٢) [٣].

هذا الذي نحن عليه وبه نقول، وأمّا الإلزامات والقعقة من غير بيّنة ولا برهان فليس علينا منها قلّت أو كثرت، فإلى الله المصير، وإليه التحاكم، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.

ثم قال المعارض: وأما قوله: يقابله... إلى آخره. هذا بناء منه على تخصيص السفر للمساجد الثلاثة، وبحسب أن من أباح السفر إلى بلاد المشركين (و)^(٤) يستدلّ بذلك، وكلّ هذا ليس له أصل، ولكن هذا أجنبى من العلم، ولو ثبت ما ذكر من التخصيص واستدل به أحد على جواز السفر للتجارة لكان له وجه، فإن طلب الحلال مع النية الصالحة مستحب أيضاً، قال ابن عمر رضي الله عنهما: «ما خلق الله مائة أموتها بعد القتل في سبيل الله أحب إليّ من أن أموت بين شعبي رحل أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله»^(٥).

(١) هو محمد بن محمد بن الحاج أبو عبد الله العبدري القاسي المالكي، كان فقيها عارفا بمذهب مالك، وهو أحد المشايخ المشهورين بالزهد والخير والصلاح، توفي سنة: ٧٣٧ هـ. «الديباج المذهب» (٢/٣٢١).

(٢) «المدخل» (٢/٣٩١).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) ليست في «ب».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/٤٦٤، رقم: ٢١٠١٨)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٩٣، رقم: ١٢٥٦)، وعزاه في «الدر المنثور» (١٥/٦٠) لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، لكن من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والجواب أن نقول:

إذا أقررت أن هنا بلاد شرك موجودة يتصل إليها المسافرون (/) ^(١) اليوم من أهل نجد، ولم يبق إلا أنا نحسب أن من أباح السفر إلى بلاد المشركين (يستدل) ^(٢) بما تزعم أنا نحسبه، وأن الخلاف معكم إنما هو في وجه الاستدلال، فالخلاف سهل، والدليل واضح، ولكن الخلاف معكم في تعريف بلاد الشرك، وفي إظهار الدين ما هو.

وأما قوله: ولو ثبت التخصيص من العموم واستدل به أحد... إلى آخره.
فنقول:

التخصيص ثابت، وإذا ثبت التخصيص من العموم كان ذلك دليلاً على المنع فيما عدا ذلك إلا بشرطه.

[مثال ذلك نهيه ﷺ عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى ترتفع قيد رمح، وحين تقوم قائمة الظهر حتى تزيغ الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس، وأخرج أهل العلم من هذا العموم ذوات الأسباب كتحية المسجد وقضاء الفوائت، والطواف بالبيت، والصلاة على الجناز في (الوقتین) ^(٣) الطويلين، وغير ذلك من الأسباب التي أخرجها أهل العلم من هذا العموم، وأخرج أهل العلم من عموم النهي عن الإقامة بين ظهرا في المشركين من كان في إذن النبي ﷺ كالأعرابي الذي سأله عن الهجرة، كما في حديث أبي سعيد وغيره، وجعلوه خاصاً به] ^(٤).

وأما توجيهك فلست من أهل التوجيه ولا ممن له قول في المذهب ولا كرامة، ويل أمك! ما أشنع هاتا زلة، أمّن المغراب إلى المحراب؟! منتك نفسك

(١) (ق/١٢٣/أ).

(٢) في الأصل: (واستدل) والصواب من «ب».

(٣) في النسختين: (الوقت)، ولعل المثلث هو الأقرب.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

المهينة أن تترقى من الفجور والقول بالزور والفسوق وعدم العدالة وتعتمد الكذب إلى (التوجيه)^(١) في مسائل العلم في الحلال والحرام، لقد هزلت واستامها كل مفلس.

وأما طلب [الرزق]^(٢) الحلال مع النية الصالحة في بلاد الإسلام فلا مانع منه، وأما في بلاد الشرك من غير إظهار للدين، فمعاذ الله، ولا يطلب الحلال وما عند الله بمعصيته، (كما ذكر)^(٣) في «مشكاة المصابيح»^(٤) عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس ليس من شيء يقربكم إلى الجنة ويباعدكم من النار...» فذكر الحديث، وفيه: «فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعاصي الله، فإنه لا يدرك ما عند الله إلا بطاعته» رواه في «شرح السنة»^(٥).

وقد قال ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما»^(٦)، وقال ﷺ: «أنا بريء من أهل ملتين تراءى ناراهما»^(٧)، وقال ﷺ: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٨)، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

[وأما ما ذكر عن ابن عمر رضي الله عنه فليس فيه أن ابن عمر كان يسافر إلى بلاد

(١) في «ب»: (الوجود).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (وقد قال:).

(٤) (٣/١٤٩، رقم: ٥٣٠٠).

(٥) البغوي في «شرح السنة» (١٤/٣٠٥، رقم: ٤١١٣)، وأخرجه أيضا هناد في «الزهد»

(١/٢٨١)، وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب: باب: (٧/٧٩، رقم: ٣٤٣٣٢)،

والدارقطني في «العلل» (٥/٢٧٣، رقم: ٨٧٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٨٥،

رقم: ١١٥١)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٦/٨٦٥، رقم: ٢٨٦٦).

(٦) تقدم تخريجه (ص/٥٧).

(٧) تقدم (ص/٥٩).

(٨) تقدم أيضا (ص/٥٨).

المشركين، ولا أنه يجوز السفر إلى بلاد المشركين من غير إظهار للدين، غاية ما فيه فضيلة طلب الحلال والابتغاء من فضل الله بالضرب في الأرض في بلاد الإسلام، وهذا استدلال من هذا المعترض على جواز السفر إلى بلاد المشركين مطلقاً؛ لأنه ليس في الأثر الذي ذكره عن ابن عمر استثناء من أظهر دينه، فالاستدلال به من عكس القضايا وإحدى الرزايا؛ لأنه خلاف ما أجمعت الأمة عليه من إظهار الدين، وإجازته بغير هذا الشرط خرق للإجماع^(١).

قال المعترض: وأما قوله: ولا حرج على سليمان من ذلك (/)^(٢)، فيقال: بل عليه الحرج والعار؛ لأنهم قلدوه في تحريم السفر إلى تلك البلاد، وتكفيره من أجاز ذلك بإلزامه إياه القدح في الملة وسؤاله إياه هل حدث نفسه بملة إبراهيم، ولا ينفع سليمان تزكيتك إياه ولا جدالك عنه ولا تسمية أخيك إياه: حامي حمي الملة ومُشيد دعائمها، ومُعلي معالمها، وإنما يضره ذلك إن اغترَّ به.

والجواب أن نقول:

ليس لك من الأمر شيء، بل الأمر كله لله، وهو الذي يعلم السر وأخفى، وإلزامك إياي العار والخرج ليس إلزاماً بقول معصوم عن الخطأ فيجب قبوله والتسليم له، وتلك شكاة خارج عنك عارها^(٣)، لأنني - والله الحمد - لم أقل بتحريم الحج والعمرة غير الفرض ولا بتحريم الزيارة للمسجدين حتى يقلدني في القول (به)^(٤) أحد ممن تزعم أنه قلدني، أما تحريم السفر إلى بلاد المشركين من غير إظهار للدين فهو - والله الحمد - عني أشهر من نار على علم ولا عذر، ومعني - والله الحمد والمنة - من كلام الله ورسوله وكلام العلماء الأئمة ما يكون لنا سلاحاً نجاهد وندافع به من أباح الإقامة بين أظهر

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/١٢٣/ب).

(٣) قوله: «شكاة خارج عنك عارها» الشكاة: القالة، والمعنى: زائل وغائب عنك عارها. «الفائق»

للزنجشري (٣/٤٤٥).

(٤) في «ب»: (بذلك).

المشركين والسفر إلى ديارهم، [من غير إظهار للدين، ونحمي بذلك حمى
الملة، ونشيد دعائهم، ونعلي معالمها]^(١).

ولم نقل من عند أنفسنا شيئاً، بل قد تقدّمنا في ذلك أهل العلم، وإنما نمشي
على أثرهم وعلى منهاجهم وطريقهم في سد الوسائل والذرائع المفضية إلى ما
حرم الله ورسوله من مساكنة المشركين ومجامعتهم والركون إليهم وموالاتهم،
(ولو لا المانع لكان لنا ولكم شأن)^(٢).

وأما تكفير من أجاز ذلك... إلى آخر ما ذكرت.

فقد تقدم الجواب عنه مكرراً.

ونقول ههنا:

ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانه هذا بهتان عظيم، [لأن في المسألة بحثاً
وتفصيلاً]^(٣).

وأما أني (أحمي - والله الحمد -)^(٤) حمى الملة وأشيد دعائهم بالدعوة إليها
ومناضلة من أراد أن يرتع في مروج حماها، وأنّي أعلي معالمها بتعظيمها (/)^(٥)
والحظ عليها وعلى التزامها ونكاية من أراد هدمها؛ فنعم، والتوفيق بيد الله،
والأمر إليه، ولم أقل ذلك على سبيل التحقق بذلك، [والاستطالة به]^(٦)،
ولكنني أخبر عن واقع فعلته لله نصره لدينه وغيره وحمية من عبث صعافقة لا
علم ولا حلم؛ ولأنّ في ذلك نكاية، وقد سبقني إلى ذلك من أهل العلم سلف
على سبيل إغاية العدو ونكايته، ولم أقل ذلك ثقة مني بنفسي ولا بعلمي،
ولكنني أرجو من الله الثبات على الدين والعزيمة على الرشد، وأسأل الله أن لا

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (والله الحمد أحمي).

(٥) (ق/١٢٤/أ).

(٦) زيادة من «ب».

يكلني إلى نفسي ولا إلى أحد من خلقه طرفة عين، إنه ولي ذلك والقادر عليه،
وأستغفر الله لذنبي وخطئي وعمدي، وهزلي وجدي، وكل ذلك عندي.
ودعوى أن إبراهيم قال ذلك فمن الكذب والعدوان، ما قال ذلك إبراهيم،
وإنما جل ما عند هؤلاء الظن والبهتان ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا
تَخْرُصُونَ﴾^(١)، وقس على هذا جميع ما ينقلونه ويقولونه.



(١) سورة الأنعام (١١٦).

فصل

* قال الشيخ: «والرسول ﷺ اعتمر ودخل مكة للعمرة وهي إذ ذاك دار شرك، وهذه محل عبادات لا يمنع وقوع الشرك بها من فعل الواجبات والمستحبات والمندوبات فيها، هذا له مقام التخصيص من العموم».

قال المعارض: أقول: لم تستثن هذا حين حكيت إجماع كل محقق في كل عصر ومصر، وما لك نقضت ما قدمت قريباً من أن المطلق العام لا يعارض بالمخصص المقيد، فما لك هنا قدمت الخاص وعارضت العام، أو ما سنع [لك]^(١) ببالك سطرته؟ كائناً ما كان، ويقال: من سبقك على هذا التخصيص، ومن نبه عليه قبلك.

والجواب أن نقول:

أمّا ما زعمت من عدم الاستثناء عند حكاية إجماع (/) ^(٢) العلماء تحريم الإقامة بدار الشرك لمن لا يظهر دينه فالذي حكى الإجماع هو ابن كثير، فالعتب عليه لو كان العتب صحيحاً مسلماً، ولكنه اعترض بآراء ابن كثير وعلى الشيخ؛ [لأن ابن كثير استثنى ذلك بقوله: وليس متمكناً من إقامة الدين، والتمكن من إقامته هو إظهاره، ومن أظهر دينه لا نوجب عليه الهجرة، فيخرج هذا من عموم النهي لإظهاره دينه بالإجماع، ويبقى النهي على عمومته بمن لم يتمكن من إظهار دينه.

وأيضاً؛ ^(٣) فإن هذا من المعلوم المشهور الذي لا يمتري فيه عاقل، ولا يشك فيه عالم أعني: إنشاء السفر إلى المساجد الثلاثة؛ [خارج من العموم لا مخصص] ^(٤)؛ لأنه طاعة وقربة مشروع مطلوب محبوب لله لأداء هذه العبادات

(١) زيادة من «ب».

(٢) (ق/١٢٤/ب).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

التي لا تنهي ولا تحصل [فضيلتها]^(١) في غيرها من البلاد، وأما إنشاء السفر للتجارة فليس هو قرينة وطاعة مشروعة مأمورا بها، بل هو من الأمور المباحة مع التزام الشرط المبيح لذلك من إظهار الدين، فقياس أحدهما على الآخر من أبطال القياس؛ لأن قياس غير مشروع على المشروع باطل، كما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى^(٢)، ولم يسبق الشيخ أحد بالمنع من ذلك، وإنما يقول بما قاله أهل العلم، لا يقول من تلقاء نفسه كما تقولون أنتم.

وأما ما عدا المساجد الثلاثة فللعلماء رحمهم الله تعالى من الكلام ما مرّ حكايته.

وأما ما زعمت من نقض ما تقدم من أن المطلق العام لا يعارض بالمخصص المقيد فكذب بحت ودعوى مجردة وعدم تصور وقلة فهم وتكاسيس وهم؛ فإنه فيما تقدم لم يجعل حديث الأعرابي الخاص به مبطلا للعموم النهي عن الإقامة بدار الشرك والسفر إليها [ولا مخصصا لها]^(٣)، بل قصر الخاص على مورده وسببه، وأبقى المنع على عمومته وإطلاقه.

(وحديث أبي هريرة محمول على من أظهر دينه)^(٤)، وأما هنا فلم يورد [الشيخ]^(٥) حديثاً خاصاً يعارض المنع العام، وإنما (هاهنا)^(٦) أن المساجد الثلاثة [مخصوصة من العموم، والمخصص من العموم ليس كالمخصص للعموم ولا كالخاص بفرد معني، فيخص به، إنما المخصوص من العموم كتحية المسجد وقضاء الفرائض وغيرها من ذوي الأسباب التي يؤخذ بها عند أسبابها، وتقتصر على مواردّها، ولا تبطل حكم العموم.

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/٤١).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (ذكر).

وهذه المساجد الثلاثة^(١) لها خاصّة مزية وفضل على سائر المساجد لأداء هذه العبادات فيها دون غيرها، فاختصت بذلك دون ما عداها، فلم يجعل السفر إلى الحج والعمرة وزيارة المسجدين (للصلاة فيهما)^(٢) مبطلا لعموم النهي عن الإقامة بدار الشرك والسفر إليها، بل قصر ذلك على مورده (/)^(٣) وسببه، وأبقى المنع على عمومه وإطلاقه فيما عدا المساجد الثلاثة، فدع ويل أمك العيس وحاديها وأعط القوس باريها، (وليس)^(٤) هذا لك بعش فادرج طالباً عشك الخال.

وأما قوله: ويقال: من سبقك على هذا التخصيص، ومن نبّه عليه قبلك. فنقول:

سبقه [أبو القاسم رحمته الله حيث قال: «لا تُشدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» الحديث^(٥)، وسبقه من العلماء]^(٦) على هذا التخصيص ونبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه في بعض أجوبته لما ذكر فضل بعض الأمكنة التي كان يقصدها بعض العلماء للرباط فيها، ويذكرها بعضهم بالفضل فقال: «وما يوجد من أخبار الصالحين الذين بهذه الأمكنة ونحو ذلك فهو لأجل كونها ثغوراً لا لأجل خاصية ذلك المكان، وكون البقعة ثغراً للمسلمين أو غير ثغر هو من الصفات العارضة لها لا اللازمة لها، بمنزلة كونها دار إسلام أو دار كفر أو دار حرب أو (دار سلم)^(٧) دار علم وإيمان أو دار جهل ونفاق،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في الأصل: (...المسجدين هنا مبطل)، وهو خطأ.

(٣) (ق/١٢٥/أ).

(٤) في «ب»: (فليس).

(٥) أخرجه البخاري، أبواب التطوع: باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (١/٣٩٨، رقم: ١١٣٢)، ومسلم، كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (٢/١٠١٤، رقم: ١٣٩٧).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٧) في الأصل: (أو دار إسلام)، وضرب عليها في «ب»، والمثبت من «الفتاوى».

فلذلك يختلف باختلاف سكانها وصفاتهم، بخلاف المساجد الثلاثة؛ فإن مزيّتها صفة لازمة لها لا يمكن إخراجها عن ذلك» انتهى^(١).

ومما يدلُّ على تخصيص المساجد الثلاثة وإخراجها من العموم الحديث الذي رواه الإمام أحمد (رحمه الله تعالى)^(٢)، عن جابر رضي الله عنه: «أن رجلاً قال يوم (الفتح)^(٣): يا رسول الله! إنني نذرتُ إن فتَحَ الله عليك مكة أن أصليَ في بيت المقدس، فقال ﷺ^(٤): صلَّ ههنا، فسأله، فقال: صلَّ ههنا، فسأله، فقال: شأنك (إذا)^(٥)»^(٦).

والقدس إذ ذاك بلادُ حرب، ولكن لما كان للصلاة في البيت المقدس مزيةٌ فضلٍ ولم يقنع إلا بالصلاة فيه [والسفر إليه]^(٧) أذن له مع [قوله]: «أنا بريء من أهل ملتين تتراءى ناراهما»، و^(٨) قوله: أنا بريء من كلِّ مسلم يقيم بين أظهر المشركين^(٩) [الحديث]^(١٠)، فعُلم من ذلك تخصيص المساجد الثلاثة، فخاصية المساجد الثلاثة (بمزية الفضل)^(١١) لازمة لها دون سائر (/)^(١٢) المساجد، ولهذا

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧/٥٣ - ٥٤).

(٢) ليست في «ب».

(٣) في «ب»: (فتح مكة).

(٤) ليست في «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٣٦٣)، وأبو داود في «السنن»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر أن يصلي في بيت المقدس، (٢/٢٥٥، رقم: ٣٣٠٥)، والدارمي في «السنن»، كتاب: النذور والأيمان، باب: من نذر أن يصلي في بيت المقدس أجزئه أن يصلي بمكة، (٢/٢٤١، رقم: ٢٣٣٩)، وصححه ابن دقيق العيد في «الاعتراح» (ص/٤٠٢)، كما نقله الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/١٧٨)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/٣٢٦، رقم: ٣٣٠٥).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٩) تقدّم مراراً.

(١٠) زيادة من «ب».

(١١) في «ب»: (مزية فضل).

(١٢) (ق/١٢٥/ب).

يجوز تغيير المساجد وإبدالها بغيرها للمصلحة دون المساجد الثلاثة، فإنه لا يجوز إبدالها ولا تغييرها، فتخصيصها من العموم بهذه المزية لا ينكره إلا جاهل، فأى بقعة أو مسجد تضاعف فيه الصلاة كما تضاعف في هذه المساجد أو تشد إليها الرحال كما تشد إليها؟ كما قال عليه السلام: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» الحديث، فشدد الرحال إليها مخصوص من العموم كما هو نص الصادق (المعصوم) ^(١)، وما ذاك إلا لأجل أداء هذه العبادات التي لا تنهياً في غيرها، وليس إخراج الخاص [أو ذوات الأسباب] ^(٢) من العموم مبطل لحكم العموم أو مقدم عليه كما (تزعمه) ^(٣)، بل العام المطلق على عمومته وإطلاقه فيما عدا الخاص [أو المخصوص] ^(٤)، والخاص مقصور على مورد [وسببه] ^(٥) لا يتعداه إلى غيره، فلا عموم له.

ثم قال المعترض: وأما استدلاله بعمرة النبي عليه السلام فلا تدلُّ على التخصيص؛ فإنه عليه السلام دخل مكة مظهرًا لدينه ففيه دليل لجواز السفر إلى بلاد المشركين مع إظهار الدين كما لا يخفى.

والجواب أن نقول:

أما منع التخصيص فممنوع لما تقدم (بيانه) ^(٦)، وأما إظهار الدين فنعم، وبه نقول، وهو الحق والصواب، وكلامنا أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا إنما هو بهذا، ولكن الشأن كل الشأن في إظهار الدين ما هو، والخلف بيننا وبينكم فيه وفي تعريف بلاد الشرك، وبذلك افترقنا ولا صلح بيننا ولا هوادة حتى يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين، وما دمت بهذه المشاقة والمجادلة والقاء الشبه وإضلال الناس

(١) في «ب»: (المصدق).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (يزعمه هذا الجاهل).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (إيضاحه).

عما كانوا عليه وما يعرفونه مما تفلوه عن أئمة هذه الدعوة من إظهار الدين وعداوة
المشركين (/) (١) كما بيناه فيما تقدم، فلا صلح ولا هوادة.

لا أصلح الله منا من يصلح الحكم حتى يصلح ذئب المعز راعيها (٢)

وأما قوله: ونحن نقول: لو وجد في تلك البلاد - والعياذ بالله - من يفتن الناس
عن دينهم ويمنعهم من إظهار الدين المعتبر عند أهل العلم لسقط الحج حتى يزول،
واستثناء هذا الرجل لذلك نافع ليحج من قلده من الحمقى ويعتمروا.

والجواب أن نقول:

إظهار الدين ما هو؟ فإن كان ما قلناه - وهو الحق والصواب أنه مباداة أعداء الله
بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون من دون الله بصرف خالص حق الله
للأولياء والصالحين والاستغاثة بهم والاستشفاع وطلب الخرائج من الولاة وغير
ذلك من أنواع العبادة، والتصريح لهم بأن ما هم عليه كفر وضلال بعيد [ومسبة لله
العزير الحميد] (٣) يمانع أصل الإيمان والتوحيد، فهذا لو تكلم به أحد اليوم فلا بد من
أحد أمرين - إلا ما شاء الله -: إما قتلوه، وإما ضربوه وأسرؤوه أو أخرجوه.

[كما قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين (٤) رحمه الله على قول شيخ
الإسلام: وقول الشيخ رحمه الله: حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ: «فهذا غير
ممکن اليوم في غالب الأمصار، فلو قام إنسان في بلد فيها مشهد من المشاهد
الشركية وقال جهراً: إن أفعالكم هذه محرمة وإشراك بالله، وذكر بعض الأدلة؛ لم

(١) (ق/١٢٦/أ).

(٢) البيت لمهلل بن ربيعة، انظر: «الزير مهلهل بن ربيعة» (ص/٧٥).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) هو الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الرحمن، الملقب (أبا بطين)،
بضم الباء، ولد في روضة سدير عام: ١١٩٤ هـ، ونشأ بها، وطلب العلم، ثم ارتحل إلى
شقراء، ثم رحل إلى الدرعية فقرأ على علمائها، وصار قاضياً على الطائف وملحقاته في عهد
الإمام سعود بن عبد العزيز، له مؤلفات كثيرة منها: «تأسيس التقديس»، توفي سنة: ١٢٨٢
هـ. «مشاهير علماء نجد» (ص/٢٣٥)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٤/٢٢٥).

يمكنوه من ذلك، والظاهر أنه يقتل؛ لأن هذه الأمور نشأ عليها الصغير، وهرم عليها الكبير... إلى أن قال: ولكن المصيبة أن هلاك هذه الأمة على أيدي قرائها وفقهائها، فيأنا لله وإنا إليه راجعون»^(١) [٢]^(٣).

فمن عجز عن إظهار هذا في بلد الله الحرام وهو يريد الحج فهو معذور لعجزه عن القيام بالواجب، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها؛ لأن السفر (مشروع إلى المساجد الثلاثة)^(٣)، مخصوص من العموم كما تقدم بيانه، وأما ما عداها فلا بد من إظهار الدين وإلا فلا؛ لأنَّ السفر إليها ليس أمراً مطلوباً شرعاً، فلا بد من وجود الشرط المبيح، وإن كان إظهار الدين مجرد فعل الصلاة والصيام وأداء الزكاة [وعداوة القلب وبغضه، مع التلفظ بالشهادتين]^(٤) وفعل المستحبات والمندوبات؛ فهم لا يمنعون أحداً من فعل هذا، حتى اليهود والنصارى لا يمنعون من دخل بلادهم لأجل التجارة، وكذلك غلاة عباد القبور والروافض وغيرهم [ممن يدعي الإسلام وهم من أكفر خلق الله]^(٥) لا يمنعون من ذلك؛ [لأن غالبهم في الجملة يفعلون ذلك]^(٦)، ولو قدر (/) ^(٧) وجود هذا في بلد الله الحرام ومنعوا الناس من أداء فرائض الله سقط عنهم الحج، وكانوا في حكم من لا يستطيع إليه سبيلاً، [كما ذكرناه فيما تقدم عن أهل العلم، والله الحمد والمنة]^(٨)، وإن كان ما ذكرته من العبارة المجملة التي تحتل التأويل والتفصيل، وهي: بأن لا يمنعه من فعل واجب ولا يكرهه على فعل محرم، فما بيان فعل هذا الواجب والإكراه على هذا المحرم، فسره لنا وفصله إن لم يكن ما ذكرتموه في السؤال المتقدم

(١) لم أقف على هذا النص في مؤلفاته المطبوعة.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (إلى المساجد الثلاثة مشروع).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٧) (ق/١٢٦/ب).

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

[ذكره] ^(١)، فإننا قد فسرنا نحن فيما تقدم بكلام العلماء وفصلنا ما أجمله بعضهم بما فصله المحققون منهم، فإننا لا نقبل إلا ما كان صحيحاً صريحاً موضحاً بأدلته مفصلاً، وأمّا الإجمال والمغالطة والتمويه والسفسطة فلا تروج علينا ولا تنفق لدينا.

ثم إن هذا المعترض ذكر كلاماً مما يشتمل على الوقاحة والتجهيل والتضليل ودعوى عدم الورع، [كقوله: وبهذه الرسالة عرف من وقف عليها من أهل العلم ما عندك وزال عنه الشك وتيقن محلك من الجهل وقلة الورع وعدم الأمانة في النقل، فليتك تعرف عداوة من غرك وتسبب لك في فضيحة نفسك، وعليك الاستدراك إن وفقت له] ^(٢).

وما كان هذا سبيله فلا حاجة بنا إلى الجواب عنه؛ لأنه مما ندّخره ليوم (الفاقة) ^(٣) والحاجة.

[فليت شعري من هؤلاء العلماء الذين وقفوا على رسالة الشيخ وزال عنهم الشك وتيقنوا محله من الجهل وقلة الورع وعدم الأمانة؟!] ^(٤).



(١) زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (الفقر).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فصل

* قال الشيخ: «بقي مسألة من جوابكم، وهي الجواب عن قولك: ما تعريف بلاد الشرك التي لا يجوز السفر إليها والإقامة فيها، فالجواب: أن البلاد التي لا يجوز للمسلم الإقامة فيها هي كل بلد ظهرت فيها أعلام الشرك وشعائره، ونفذت فيها أحكام المشركين كما ذكره ابن مفلح^(١) وغيره من العلماء، وإن كنا لا نطلق على الساكن ما نطلقه على البلاد، هذا مقتضى كلام محققي العلماء، والله أعلم».

قال المعارض: أقول: من وصل به الجهل إلى أنه يجعل المسألة بعض الجواب، ثم يجعلها هي الجواب عن نفسها فإنه حقيق بالسكوت، خصوصاً عن مسألة بعيدة الأطراف، تكثر الإيرادات على حدودها، وهي مسألة تعريف بلاد الكفر. فيقال لهذا أولاً: إذا حكمت بتحريم السفر إلى الحجاز ونحوها إلا بما ذكرت من الشروط، وحكيت عليه الإجماع القطعي (/)^(٢)، فمعلوم أن مستحله كافر، وإذا ثبت ذلك فأهل نجد وسلطانهم كذلك إلا من وافقك من الحمقى، فاحكم بذلك (الحكم)^(٣) على بلدك واسترح، وهذا ظاهر اللزوم، وقد صرح (به)^(٤) ابن سحمان في قصيدته التي تاب منها في قصيدته للأمير أعزه الله بطاعته، ويقال ثانياً: ذكرت أولاً لتحريم السفر إلى بلاد المشركين والإقامة في بلادهم شروطاً، ثم ذكرت هنا التحريم مطلقاً، فلا ندري أي هذه الأقوال مذهبك.

(١) هو العلامة الفقيه المتفنن أبو عبيد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، ثم الصالحي الراميني - نسبة إلى رامين من أعمال فلسطين - الحنبلي، ولد في حدود سنة: ٧١٠هـ، وأخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية والمزي والذهبي وغيرهم، قال ابن القيم: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح، له كتاب: «الفروع» لذي اشتهر في الآفاق، و«الآداب الشرعية»، توفي سنة: ٧٦٣هـ. «البداية والنهاية» (١٨/٦٥٧)

(٢) (ق/١٢٧/أ).

(٣) ليست في «ب».

(٤) ليست في «ب».

والجواب أن يقال:

قاتلك الله ما أعظم جراتك وأقل حيائك، وأشدّ كلبك على أهل هذه الدعوة، وبودّك يا عدو الله أنه لم يبق على وجه الأرض من أهل هذه الدعوة النجدية [المحمدية]^(١) التي من الله بها في نجد آخر الزمان من يقوم بها وينشرها في الأرض، ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره ولو كره المشركون، وليس هذا منا تجاوزاً من القول، ولكن قد بذلت الجهد والجهد في ذلك، وسعيت بالشكاية، وذكرت أن في جميع قرى نجد من هؤلاء الغلاة كيت وكيت، وأقل ما طلبت أن يفعل بهم كما فعل عمر بصبيغ، ويأبى الله إلا ما أراد^(٢)، فله الحمد ربّ السماوات ورب الأرض رب العالمين، وله الكبرياء في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم، [حيث انعكس الأمر وتحول، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله]^(٣).

فأما قول هذا الغبي الجاهل، الذي هو عن التحقيق عاطل: إنه جعل المسألة بعض الجواب.

فنقول:

ما جعل الشيخ المسألة بعض الجواب، ولكن السائل قال: ما تعريف بلاد الشرك التي لا يجوز السفر إليها والإقامة فيها، فأراد الشيخ الإعراض عن هذه المسألة، ثم بدا له الجواب عنها فقال: بقي مسألة (/)^(٤) من جوابكم، و(هو)^(٥) الجواب عن قولك: ما تعريف بلاد الشرك... إلى آخره.

(١) زيادة من «ب».

(٢) يشير العلامة ابن سحمان رحمه الله إلى قيام الدولة السعودية السنية السلفية على يد الإمام عبد العزيز بن الرحمن آل سعود رحمه الله ومناصرتها لعلماء الدعوة، ولا زالت كذلك - أدامها الله لنصرة دينه وسنة نبيه ﷺ، وانظر: (ص/ ٢١٥).

(٣) ما بين المعنيتين زيادة من «ب».

(٤) (ق/ ١٢٧/ ب).

(٥) في «ب»: (هي).

[ولكن أشكل على هذا الغبي لفظة «المسألة»، وجهل مراد الشيخ بها في هذا الموضع، ولم يعلم أن هذه اللفظة تطلق ويراد بها ما تشتمل عليه من الحكم الشرعي في الأصول والفروع، وتطلق ويراد بها طلب الجواب عما أشكل وبيان ما لا يعلمه السائل، والشيخ إنما أراد المعنى الأول بقوله: بقي مسألة من جوابكم الذي لم تهتدوا إلى الصواب فيه، وهي الجواب لكم عن قولك: ما تعريف بلاد الشرك، يعني: المسألة التي نذكر الجواب لكم عنها قد بقيت علينا من جوابكم] ^(١).

ثم أجابه بقول العلماء: أنها كل بلد ظهرت فيها أعلام الشرك وشعائره، ونفذت فيها أحكام المشركين، ولكن غلبت عليك الوقاحة والذلاقة بالتهور في القول، وأنت عديم المعرفة لا تدري ما تقول ولا تدري أنك لا تدري، ولعل الذي غرك (تصحيف الكاتب لقوله: وهو، فقال: وهي أو هذا تحريف منكم، وليس ببعيد) ^(٢).

[ثم إن من بلاد ذنك وغباوتك وعدم تمييزك أنك في هذا الموضع نسيت ما تعييه علينا من العموم والإطلاق اللفظي، ولم تستثن واحداً من أهل نجد ممن لا دخل له في التجارة والسفر إلى بلاد المشركين، فأخذت به هنا فزعمت أن أهل نجد وسلطانهم يستحلون السفر إلى بلاد المشركين، وأن من استحل ذلك فهو كافر، ومن المعلوم أن هذا السلطان الذي تذكر أنه يستحل ذلك قد كان يستحل ما هو أعظم من ذلك، وليس له معرفة بالحلل والحرام، ولا دخل له في مسائل العلم، فلا أجهل من رجل يتصدر للتصنيف والرد على العلماء يقتدي ويستند إلى استحلال هؤلاء الظلمة الجهلة، وسيأتي الكلام على ذلك] ^(٣).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) في «ب»: (أن الشيخ أراد بالمسألة التي يطلب السائل جوابها، فبنيت الجواب على ذلك).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

وأما قوله: خصوصاً عن مسألة بعيدة الأطراف تكثر الإيرادات على حدودها.
فنقول:

جميع التعريفات والحدود التي ذكرها من ذكرها من العلماء إلا ما شاء الله غير خافية، وقد أشار إلى طرف منها في «السراج الوهَّاج»^(١)، واختلفوا في تعريفها اختلافاً متبايناً لا دليل على شيء منها يجب المصير إليه من كتاب ولا سنة، ومن أحسن وأجمع ما قيل في ذلك ما سنذكره عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك ما قاله الصحاب ونقله ابن مفلح في «الآداب»^(٢).

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر
فخذ بقول يكون النص ينصره إما عن الله وإما عن سيد البشر^(٣)

والذي نعتمده في هذه المسألة أن الإسلام والكفر والمعاصي أوصاف عارضة لا لازمة، فقد تنتقل من وصف إلى وصف كما ينتقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم وبالعكس، وقد كانت مكة - شرفها الله وصانها وجعل المسلمين ولائها وسكانها - قبل المبعث وبعده إلى الفتح دار كفر وحرب، ثم صارت بعد الفتح دار إسلام، وقد كانت الشام قبل زمن موسى عليه السلام (/)^(٤) دار الجبابرة الفاسقين، ثم كانت بعد خروج بني إسرائيل إليها مقدسة مباركة دار إسلام، ثم صارت بعد دار كفر حتى افتتحها المسلمون زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمتى وجد الوصف أعني: الإسلام أو الكفر في بلد وظهرت فيها شعائره وجرت عليها أحكامه وكانت الغلبة والقهر والظهور لأهله، فالحكم لما غلب عليها من هذا الوصف العارض، كما ذكره شيخ الإسلام قدس الله روحه^(٥)، وهو القول الصواب المرضي.

(١) لصديق حسن خان (٧/٢٠٢-٢١١).

(٢) (١/٢١٢-٢١١).

(٣) البيت الأول تقدم (ص/٢٤٠)، والثاني لم أقف عليه.

(٤) (ق/١٢٨/أ).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/٢٨٢).

وأما قوله: فيقال لهذا أولاً: إذا حكمت بتحريم السفر إلى الحجاز ونحوها إلا بما ذكرت من الشروط... إلى آخره.

فالجواب:

أنَّ الكلام في تعريف الدار لا في مسألة السفر، ومسألة السفر قد مضى الكلام [فيها و]^(١) عليها [فيما تقدّم]^(٢)، فماذا أوجب لك الإضراب عن مسألة تعريف الدار إلى مسألة السفر، أهل فرغ ما في الجعبة.

ثم ما هذا التحريف والقول السخيف [والتحريف]^(٣) لكلام الشيخ، وهو يقول: بلاد المشركين، وتقول أنت: الحجاز، فإن الحجاز لفظ عام لمسميات منها: اليمامة و(أعمالها)^(٤) وغيرها مما يدخل في مسمى الحجاز، ومن المعلوم أن الشيخ لا يجعل اليمامة [وعر وضها]^(٥) بلاد كفر.

وأما الشروط التي (ذكرها)^(٦) الشيخ فقد قال بها أئمة هذه الدعوة [من أهل نجد]^(٧) وأشادوا وأعلوا معالمها على رغم كل معاند مكابر، وأدخلوا في دين الله، وهم لم يقولوها من عند أنفسهم، لكن أخذوها من كلام العلماء، وقد ذكرنا من قال بها من العلماء، ونحن في هذا المقام نسأل من يؤمن بالله واليوم الآخر: هل الدعوة إلى الله وإلى دينه من إقامة الدين وعبادة رب العالمين أم لا؟ ونسأل من يؤمن بالله واليوم الآخر: هل إنكار المنكر (وتغييره)^(٨) باللسان من إقامة الدين وعبادة رب العالمين أم لا؟ وهل معرفة الإنسان دينه بأدلته

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في «ب»: (عروضها).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (ذكر).

(٧) زيادة من «ب».

(٨) ليست في «ب».

وإظهاره عند الخصم من إقامة الدين وعبادة رب العالمين (/) ^(١) أم لا؟ وهل مباداة أعداء الله ورسوله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] ^(٢) والتصريح لهم بأن ما هم عليه من دعاء غير الله كفر وضلال بعيد يمانع أصل الإيمان والتوحيد من إقامة الدين وعبادة (الله) ^(٣) رب العالمين أم لا؟

[فإنه زعم أن إظهار الدين هو التمكن من إقامة الدين بأن لا يمنعه من فعل واجب ولا يكرهه على فعل محرم؛ لأن هذه الشروط التي تقدم ذكرها أننا عنده من البدع والجهالات التي لم يقل بها أحد يعتد به، بل القول بها غلو ومجازفة وتجاوز للحد، فإن كان ما (ذكرنا) ^(٤)] ^(٥) من العبادة لله والقيام (به) ^(٦) من إقامة الدين فاعلم أيها المنصف عداوة هذا الرجل لأهل هذه الدعوة وبغضه لهم وإرادة الشر لهم وطلبه لهم الغوائل ولمن اقتدى بهم واقتفى بآثارهم، وإن لم يكن هذا من إقامة الدين ومن عبادة رب العالمين فنحن نطلب الدليل على إخراجها منه بدليل قاطع يجب المصير إليه، وأما المغالطة بإجمال لفظ العبادة وإقامة الدين وبأن لا يمنعه من فعل واجب ولا يكرهه على فعل محرم من غير تفصيل عند المحاكمة فلا يقتصر عليه إلا جاهل مغالط ملبس، [خصوصاً إن فسرهما بما يعلم بالضرورة أن أحدهم، أعني: المشركين، يتلفظ بالشهادتين ويصلي ويصوم ويؤدي الزكاة ويحج، ومع ذلك كله يدعو مع الله غيره ويشرك به سواه، ولا يكفر من فعل هذا] ^(٧).

(١) (ق/١٢٨/ب).

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ليست في «ب».

(٤) في الأصل: (ذلك)، والمثبت من «ب» ليستقيم الكلام.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٦) في «ب»: (بها).

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(وقد عرّف شيخ الإسلام [العبادة]^(١) بأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة^(٢))^(٣).

وأما دعواه حكاية الإجماع على هذه الشروط فمن الكذب البحت، لم يحك الإجماع عليها، [وإن كنا ندين الله بها]^(٤) وإنما ذكر كلام ابن كثير رحمه الله (تعالى)^(٥) وحكايته للإجماع على تحريم الإقامة بين أظهر المشركين، أو إجماع المحققين من أهل كل عصر ومصر على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم على وجه العموم والإطلاق، وقد ذكر العلماء أن حكم السفر حكم الإقامة لا فرق.

وأما قوله: فمعلوم أن مستحله كافر، يعني: السفر... إلى آخره.

فالجواب أن نقول:

من فعل أمراً محرماً غير عالم بتحريمه لا نؤثّمه بذلك، فضلاً عن تكفيره، ومن فعله عالماً بتحريمه متعمداً فعله (بتأويل فاستحله أو فعله من غير استحلال)^(٦) فهو عاص لله بارتكابه المحرّم (/)^(٧) على عمد، وأما من أباح شيئاً من المحرمات من العلماء فاعلم أنه لا يتجاسر على إباحة المحرمات عالم يخشى الله [ويتقيه]^(٨)، وإنما يخشى الله من عباده العلماء، وإنما يقع ذلك لبعض العلماء لأسباب ذكرها شيخ الإسلام في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» بأمثلتها، فمن أراد الوقوف عليها فليراجعها هناك.

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/١٤٩).

(٣) ما بين القوسين مضروب عليه في «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) في «ب»: (من غير استحلال لذلك).

(٧) (ق/١٢٩/أ).

(٨) زيادة من «ب».

ونذكر هاهنا على سبيل (الاختصار)^(١) والإشارة تنبيهها وطلبًا للاقتصاد،
ولأن (فيه)^(٢) عدم معارضة العام بخاص ليعلم من وقف عليها تجانف هذا
المعترض للإثم والعدوان بتحامله علينا وتجهيله وتضليله من غير بينة ولا
دليل من كلام أهل العلم.

فاعلم أن من أباح شيئًا من المحرمات من العلماء فإنما (ذلك)^(٣) لكونه لم
يبلغه في ذلك نص، فاجتهد أو استند إلى موجب ظاهر آية أو حديث أو
موجب قياس أو موجب استصحاب، أو بلغه في ذلك نص لكنه لم يثبت عنده
لشيء مما (قد)^(٤) يعرض للعالم من تضعيف الحديث أو لعله من جهالة أو
انقطاع أو غير ذلك، وإن كان قد ثبت عند غيره، أو بلغه الحديث لكنه نسيه أو
لعدم معرفته بدلالة الحديث، أو اعتقد أن هذا النص لا دلالة فيه، أو اعتقد أن
تلك الدلالة قد عارضها ما دلّ على أنها ليست مرادة، مثل معارضة العام
بخاص، أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب، أو الحقيقة بما
يدلّ على المجاز، إلى أنواع المعارضات، أو غير ذلك من الأعذار مما ذكره أهل
العلم لأهل العلم، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم فلا
يجوز أن يعتقد أن التارك له من العلماء الذين وصفنا أسباب تركهم يعاقب
لكونه حلل الحرام أو (/)^(٥) حرم الحلال، أو حكم بغير ما أنزل الله، وكذلك
إن كان في الحديث وعيد على فعل من لعنة أو غضب أو عذاب أو براءة ونحو
ذلك، فلا يجوز أن يقول: إن ذلك الذي أباح هذا من العلماء أو فعله داخل في
هذا الوعيد، فهذه الأسباب يعذر بها العلماء.

(١) في «ب»: (اللف).

(٢) في «ب»: (فيها).

(٣) في «ب»: (ذاك).

(٤) ليست في «ب».

(٥) (ق/١٢٩/ب).

فإذا علمت هذا تبين [لك]^(١) جهل عبد الله بن عمرو وعدوانه وتعتته في قوله: فما يلزم ابن تيمية في إباحته السفر إلى بلاد المشركين، وشيخ الإسلام لا يبيحه إلا بشرطه من إظهار الدين كغيره من العلماء، وأما من علم بالتحريم ولم يقم له عذر [ولا سبب من الأسباب]^(٢)، بل عتّا على الله وتمرد وشرّد على الله شراد البعير على أهله، واتبع هواه، فهناك يلحق الوعيد به.

وبهذا تعلم تعسف هذا المعترض وتحكّمه وأنه حاطب ليل، فما حَكَمَ به هو على مستحله من غير تفصيل فهو وذاك، ونبرؤ إلى الله من حكمه القاسط المتن المظلم، وكفى برّبك هاديًا ونصيرًا.

وأما نحن فالذي نقطع به عن غالبهم، أعني المسافرين في هذه الأزمان أنهم لا يعلمون التحريم ولا أن أهل العلم منعوا منه من لا يقدر على إظهار دينه، وأما من علم بالتحريم ثم استحله استخفافاً بوعيد الله واستهزاءً بأحكامه، ومكابرة ومعاندة لله ورسوله، فكلام أهل العلم فيمن هذه حاله واضح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله تعالى)^(٣) من جواب له لما سئل عن الحشيشة فقال: «أكل هذه الحشيشة حرام، وهي من أخبث الخبائث المحرمة، سواء أكل منها كثيراً أو قليلاً، لكن الكثير منها المسكر حرام باتفاق المسلمين، ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب، فإن تاب (/) ^(٤) وإلا قتل كافراً مرتدّاً، لا يغسل ولا يصلى عليه، ولا يدفن بين المسلمين، وحكم المرتد شر من حكم اليهود والنصارى سواء إن اعتقد أن ذلك محل للعامة أو للخاصة الذين يزعمون أنها لقمة الذكر والفكر، وأنها تحرك العزم الساكن، وتنفع في الطريق، وكان بعض السلف ظنّ أن الخمر يباح للخاصة متأولاً لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾^(٥)، فاتفق عمر وعلي وغيرهما

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب»: (قدس الله روحه).

(٤) (ق/١٣٠/أ).

(٥) سورة المائدة (٩٣).

من علماء الصحابة (رضي الله عنهم)^(١) على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن أصرروا على الاستحلال قتلوا» انتهى (ما نقلته)^(٢)(٣).

[وأما حكم الجاهل والمتأول فقال شيخ الإسلام أيضا في «الاستغاثة»: «وأيضا فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجّة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئا من الدين يكفر.

ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون^(٤) وأصحابه شرب الخمر، وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحا على ما فهموه من آية المائدة اتفق الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون، فإن أصرروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا بالتحريم جلدوا، فلم يكفروهم بالاستحلال ابتداء لأجل الشبهة التي عرضت لهم حتى يبين لهم الحق، فإذا أصرروا على الجحود كفروا» انتهى^(٥).

فلا بدّ من الاستفصال والاستفسار لمن استحل محرّما واستتابته، وهذا الجاهل المركب يقول: فمنّ المعلوم أنّ مستحلّه كافر، ويقول: فاحكم بهذا الحكم على بلدك واسترح، سبحانه الله ما أعظم شأنه، كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون^(٦)].

وأما قوله: فاحكم بهذا الحكم على بلدك واسترح... إلى آخره.

(١) ليست في «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢١٣/٣٤).

(٤) هو الصحابي الجليل: قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجمحي، يكنى أبا عمرو، أمه امرأة من بني جمح، وكان تحته صفية بنت عمر بن الخطاب، هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرا وسائر المشاهد، توفي سنة ٣٦ هـ. «الاستيعاب» (١/٣٩٤)، «الإصابة» (٥/٤٢٣).

(٥) «تلخيص كتاب الاستغاثة» (٢/٤٩٢).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

فنقول:

أهل بلدنا - والله الحمد - أهل فطرة، وغالبهم قد علموا تحريم ذلك، وإنما يسافر من يسافر منهم مع اعتقاده أنه مخطئ مذنب، فكيف نحكم عليه بالكفر والحالة هذه، مع أنا - والله الحمد - من أعظم الناس إنكاراً على من يطلق لسانه بالتكفير قبل بلوغ الحجة على من فعل مكفراً، فكيف نكفر من فعل ذنباً^(١)، بل نقول: إنهم مخطئون مرتكبون أمراً محرماً، وكثير منهم لا يعلمون أن للعلماء في ذلك كلاماً، ولكن هذا المعترض جريء على التكفير والتضليل والتوثب على المحرمات، قليل الورع، نعوذ بالله من حاله وحال أمثاله، ومع هذا يرمي (بدائه غيره)^(٢).

وأما حكمه على أهل نجد وحكاية الإجماع عن جميعهم [فمن المعلوم أنه لا يسافر من أهل نجد إلا نزر قليل، ونعلم كثيراً منهم لا يبيحونه ولا يستحلونه، فحكاية الإجماع عن جميعهم من الهوس الذي لا مزيد عليه]^(٣)، فلا تقصر عن نقله الإجماع فيما نقله، إذ غالب ما ينقله لفظ مجمل، ثم يفصله ويفسره من تلقاء نفسه على ما يهواه، ثم يحكي الإجماع على ما يفهمه هو. وأما قوله: وقد صرح به ابن سحمان في قصيدته التي تاب منها (/)^(٤)... إلى آخره.

فأقول:

هذا من الكذب، وقد نبهت على ما زعموا أني أكفر به من هذه القصيدة، وأما أني تبت منها فحاشي وكلاً، ولكن لما عجزوا عن الجواب ووفدوا إلى الأمير يشكون، وزعموا أنا نكفره ونكفر من سافر إلى بلاد المشركين وصدقهم في

(١) وهذا يدل على ورع العلامة ابن سحمان رحمه الله، وأنه من أشد الناس إنكاراً على من أطلق لسانه بالتكفير دون بلوغ الحجة

(٢) في «ب»: (البري بدائه).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) (ق/ ١٣٠/ ب).

ذلك، جاءنا منه تهديد ووعيد ومنع من الكلام والجواب^(١)، فكتبْتُ له قصيدة أطلب منه العفو عن ظلمي، وأعتذر منه بنوع من التأويل [والتورية، وهؤلاء الصعافقة الحمقى ما فهموا صريح النثر ومعانيه، فكيف بالنظم وتراكيب مبانيه وفيح مفاوز مطاويه]^(٢).

وأما قوله: ثم ذكرت هنا التحريم مطلقاً، فلا ندري أي الأقوال مذهبك. فنقول:

نعم، لا تدري، ولا تدري أنك لا تدري.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم^(٣)

وبل أمك تعلم ثم تكلم، فإن هذا من المعلوم المفهوم، وقد تقدّم مراراً في كلام الشيخ [ابن تيمية]^(٤) أن ذلك مع عدم إظهار الدين، وقد قال شيخ الإسلام في أثناء كلام له: «وهذا الشرط الذي ذكرناه في حقوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب، كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص العمل لله، وبعدم حبوط العمل بالردة، ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث» انتهى^(٥).

(١) يبين هذا العلامة ابن سحمان بقوله: «ومن ذلك ما قلته ونحن إذ ذاك في ولاية آل رشيد لما منعونا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن لا نتكلم في شيء من أمور الدين، حيث قال:

فلا أمر بالمعروف يعرف بيننا ولا زاجر عن معضلات الجرائم
وملة إبراهيم غودر نهجها عفاء فأضحت طامسات المعالم
إلى أن قال:

فيا محنة الإسلام من كل جاهل ويا قلة الأنصار من كل عالم

انظر: «منهاج الحق والاتباع» (ص / ٩٧).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٣) تقدم البيت (ص / ٣٦٠).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٢٥٤).

ولكن من اعترض وهو جاهل بكلام العلماء [وبما يعترض به وفيه] ^(١)، فلا بد أن يفسح نفسه (لأسباب) ^(٢)، منها: أن البغي [بطل الحق، والبغي] ^(٣) يصرع أهله، ومنها: أنه لا يحيق المكر السيء إلا بأهله، ومنها: أن الجهل داء قاتل، ومنها: أن أكثر ما يهذو به صاحبه الوقاحة [والجهل] ^(٤) لأنها محصول ما لديه، فنعود بالله من رين القلوب وانتكاس القلوب.

وأما قوله على ما ذكره الشيخ: أنا لا نطلق على الساكن (/) ^(٥) ما نطلقه على البلد قال: فيقال: وإن استحلوا الإقامة، فإن قال: نعم فقد تناقض، وعليه أن يجعل المسافرين مثلهم، وإن قال: لا، فيقال حينئذ: أطلق عليهم الكفر، فإنه لا يشك أحد في استحلال المقيمين في الحجاز ونحوها للإقامة.

فالجواب أن نقول:

قف تأمل يا من نور الله قلبه هذا الهذيان والتخليط الذي لا يقوله من يدري ما يقول، وهو بهذه المخرقة يتوهم أنه قد استولى على الأمد وأخذ بالغاية القصوى من الحجّة واعتمد، فإننا إذا قلنا: لا نطلق على (الساكن ما نطلقه على البلد) ^(٦) فما ذاك إلا أنا لا نعلم الغيب، ولم نطلع على قلوب الناس، ولم ننقب عن قلوبهم، ولم يكلفنا الله بذلك، ولا خبر عندنا بنقل الثقات عن كل فرد منهم أنه مستحل للإقامة، مستخف بأمر الله (تعالى) ^(٧)، مستهزئ بأحكامه مكابر معاند بعدما سمع (أن رسول الله ﷺ قال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ضرب عليها في «ب»، وكتب: (وأن يعاقب بعقوبات منها).

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب».

(٥) (ق/١٣١/أ).

(٦) ما بين القوسين ضرب عليه في «ب»، وكتب: (جميع السكان ما نطلقه على البلد أي بلد كان من بلاد الكفر).

(٧) ليست في «ب».

بين أظهر المشركين، لا تراءى ناراهما»^(١) وقوله: «من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله»^(٢)، وقوله: «أنا بريء من أهل ملتين تراءى ناراهما»^(٣)، وقوله: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٤)، وقوله: «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين»^(٥)، وإلى غير ذلك من الآيات والأحاديث^(٦).

فكيف يلزمنا هذا الضال المتهوِّك تكفير من لا نعلم أهل بلغه في ذلك عن الله وعن رسوله ما يوجب المقاطعة وعدم المساكنة والمجامعة والتباعد كل التباعد عن أعداء الله ورسوله ودينه وشرعه، وهل (/) هو مستحل للإقامة أو معتقد للتحريم عاص لله بإقامته [أو عرضت له في ذلك شبهة أو تأوّل فأخطأ]^(٨) أم لا بمجرد حكايته هو للإجماع عن جميعهم أنهم مستحلون للإقامة، وحكاية هذا الإجماع [عن جميعهم]^(٩) من الخوس الذي لا مزيد عليه.

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله (تعالى)^(١٠): «وإلا فليس كل من جهل شيئاً من الدين يكفر» انتهى^(١١).

فكيف نكفر من لا علم لنا بحاله أهو مستحل للإقامة بعدما بلغه أن الله ورسوله حرم ذلك أو فعله من غير استحلال له، أو كان جاهلاً لم يبلغه في

(١) تقدم (ص/ ٥٧).

(٢) تقدم (ص/ ٥٧).

(٣) تقدم (ص/ ٥٩).

(٤) تقدم (ص/ ٥٨).

(٥) تقدم (ص/ ١٦٩).

(٦) ما بين القوسين ليس في «ب»، وفيها: (أن الله حرم في كتابه الإقامة بين ظهري المشركين وحرّمها رسول الله ﷺ في سنته، وأجمع أهل العلم على ذلك عند عدم القدرة على إظهار الدين والعجز عن الخروج والهجرة عنهم كما تقدم بيانه).

(٧) (ق/ ١٣١/ ب).

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٩) زيادة من «ب».

(١٠) ليست في «ب».

(١١) «تلخيص الاستغاثة» (٢/ ٤٩٢).

ذلك شيء، ولكن هذا يظنُّ لجهله وعدم معرفته أنه قد ظفر بالضالة المنشودة، وسقط على الدرة المفقودة، واستولى على الأمد بما لفته من التمويهات وقصد، ولذلك استجهل من سواه وضلله ورماه بالأمور العظام التي لا تطاق ولا ترام.

ثم هذا الاطلاع الذي لم يسبقه عليه أحد من الأنام - وهو حكايته عن جميع أهل الحجاز ونحوها من البلاد كمصر والشام والعراق والمغرب والمشرق - أنهم مستحلُّون للإقامة بين أظهر المشركين، وكذلك المسافرون إليها، ونحن لا نقول: [إن جميع من في هذه الأمصار من المسلمين مستحلون للإقامة أو أن جميع من يسافر إليها مستحلون للسفر إليها، أو أن جميع من فيها كفار؛ لأن البلد بلد كفر، حاشا وكلاً، ونعوذ بالله من القول بلا علم.

وذلك أن الله تعالى قال في مكة وهي إذ ذاك بلاد كفر وحرب: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾^(١) الآية، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِن قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾^(٣)، فنعتهم الله بالإيمان وهم في دار الحرب، وهذا بين لا خفاء به - والله الحمد - ولكن هذا ملبس ممود.

وأما دعواه التناقض إذا لم نطلق على جميع الساكنين الكفر وإن استحلوا الإقامة... إلى آخره، فأقول: هذا لا يتصور وقوعه من أحد يؤمن بالله واليوم الآخر إلا بعد العلم اليقيني أنهم متحققون أن الله حرَّم هذا ثم بعد ما علموا ذلك استحلوا ما حرَّم الله عليهم عنادًا ومكابرة لله ورسوله، مستخفون بأوامر الله ونواهيه، مستهزئون بأحكامه، فإننا لا نشك في كفر من هذا حاله وكفر من لا يكفره، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على كفر من أصر على استحلال

(١) سورة الفتح (٢٥).

(٢) سورة الأنفال (٧٢).

(٣) سورة النساء (٩٢).

شرب الخمر وعلى جلده إن تاب واعترف، وقد تقدم التفصيل في ذلك، والله أعلم^(١).

ثم قال المعارض: ومن أحسن الأجوبة في تعريف بلاد الكفر جواب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (تعالى)^(٢) لما سئل عن مارددين^(٣) حين استولى عليها بعض الكفار، هل هي دار حرب أو دار إسلام، فقال: هي مرغبة فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار الإسلام التي تجري فيها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها ما يستحقه (/)^(٤) ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام ما يستحق^(٥) انتهى.

والجواب أن نقول:

كلام شيخ الإسلام هذا حقٌ وصواب في معناه، ولكن الشأن كل الشأن في سوء فهمك وتجانف وهمك، (وبهذا يتبين للعاقل فضلا عن العالم قلة معرفتك وكثافة جهلك، وبلادة ذهنك، فهذا هو اللائق بعقلك وفهمك)^(٦)، والكلام على (فساد)^(٧) ما فهمه هذا المعارض من كلام شيخ الإسلام من وجود:

الوجه الأول: أن شيخ الإسلام إنما أجاب سؤال من سأل عن بلد معينة استوى فيها الجانبان، فأجاب أنها لا تعطى حكم الإسلام من كل وجه، ولا

(١) في الأصل بدل هذه العبارة: (بما يقول لأنه ليس هذا من الكلام المعقول، ولا عن العلماء بمنقول).

(٢) ليست في «ب».

(٣) مارددين: بكسر الراء والدال، كأنه جمع (مارد) جمع تصحيح، وهي قلعة مشهورة على قنة جبل الجزيرة، مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين. «معجم البلدان» (٣٩/٥).

(٤) (ق/١٣٢/أ).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٤٠).

(٦) ما بين القوسين ليس في «ب».

(٧) ليست في «ب» وهي ملحقة بهامش الأصل.

حكم الكفر من كل وجه، وجعلها قسماً ثالثاً، [ولم يُسأل رحمه الله عن تعريف بلاد الكفر مطلقاً، وإنما كان السؤال عن بلد معينة] ^(١).

الوجه الثاني: أن شيخ الإسلام لم يقل: وكل بلد قد فتحها المسلمون ثم غلب عليها الكفار حكمها حكم مارددين، وأن كلا الوصفين ثابتان لكل بلد، وأن هذا الوصف لازم لكل بلد من بلاد الكفر كمصر والشام والعراق وغيرها كما يعطيه كلام هذا الجاهل الغبي.

الوجه الثالث: أنه قال في بعض أجوبته: «فإن كون الأرض دار إسلام أو إيمان أو دار سلم أو حرب أو دار طاعة أو معصية أو دار المؤمنين أو الفاسقين أوصاف عارضة لا لازمة، فقد تنتقل من وصف إلى وصف كما ينتقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم وكذلك بالعكس، وأما الفضيلة الدائمة في كل وقت ومكان ففي الإيمان والعمل الصالح» انتهى ^(٢).

وقال أيضاً في الكلام على قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله...» الحديث فذكر كلاماً ثم قال: «وقد قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» ^(٣)، وقال: «لا تنقطع (/) ^(٤) الهجرة ما قوتل العدو» ^(٥) وكلاهما حق، فالأول أراد به الهجرة

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) انظر: (ص/ ٤٤٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ٢٩٣).

(٤) (ق/ ١٣٢/ ب).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٩٢) (٥/ ٢٧٠)، والنسائي في «المجتبى»، كتاب: البيعة، ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، (٧/ ١٤٦، رقم: ٤١٧٢)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: السير، باب: الهجرة، (١١/ ٢٠٧، رقم: ٤٨٦٦)، والبيهقي في «الكبرى»، كتاب: السير، باب: الرخصة في الإقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة، (٩/ ١٧)، قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٤٥٧): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

وله شاهد من حديث رجاء بن حيوة، عن أبيه، بلفظ: «لا تنقطع الهجرة ما جاهد العدو»، أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٦٣)، قال الهيثمي (٥/ ٤٥٧): «وحيوة لم أعرفه وبقيه رجاله ثقات». والحديث صححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٣/ ١٢٤، رقم: ٤١٨٣).

المعهودة في زمانه، وهي الهجرة إلى المدينة من مكة وغيرها من أرض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها، فلما فتحت مكة وصارت دار إسلام، ودخلت العرب في الإسلام صارت هذه الأرض كلها دار إسلام فقال: لا هجرة بعد الفتح، وكون الأرض دار كفر ودار إيمان أو دار الفاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها.

وكل أرض سكنها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في ذلك الوقت، وكل أرض سكنها الكفار فهي دار كفر ذلك الوقت، وكل أرض سكنها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت، فإن سكنها غير من ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهي دارهم، وكذلك المسجد إذا تبدل بخمارة أو صار دار فسق أو دار ظلم أو كنيسة يشرك فيه بالله كان بحسب سكانه، وكذلك دار الخمر والفسوق ونحوها إذا جعلت مسجدًا يُعبد فيه الله عز وجل كان بحسب ذلك، وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقًا، أو الفاسق يصير صالحًا، أو الكافر يصير مؤمنًا، أو المؤمن يصير كافرًا ونحو ذلك، كل بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال...».

إلى أن قال: «فأحوال البلاد كأحوال العباد، فيكون الرجل تارة مسلمًا وتارة كافرًا وتارة مؤمنًا وتارة منافقًا وتارة برًا تقيًا وتارة فاسقًا وتارة فاجرًا شقيًا، وهكذا المساكن بحسب سكانها (/)»^(١)، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باق إلى يوم القيامة...» إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى^(٢).

فتبين أن استدلال هذا الغبي بما ذكره شيخ الإسلام عن مارددين من المغالطة والتمويه والسفسطة، وأن جعله كلام شيخ الإسلام [فيها]^(٣) تعريفًا

(١) (ق/١٣٣/أ).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/٢٧٩-٢٨٤) بتصرف.

(٣) زيادة من «ب».

لدار الكفر في أي بلد كانت من أبطل الباطل، [ولكن مراد هؤلاء الجهلة أن
أجناد أعداء الله ورسوله هم جند الإسلام، فالله المستعان]^(١).

وأما قوله المعارض: ومعلوم أن وقتنا وقت فترة وزمان غربة من الإسلام،
ليس محلاً للكلام في السفر وتعريف البلاد، ولكن ألجأنا إليه ما هو من جملة
غربة الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
فتقول:

نعم، إن هذا الوقت (والزمان)^(٢) الذي تكلم فيه عبد الله بن عمرو وذووه
زمن فترة وغربة من الإسلام، ولولا ذلك (لما)^(٣) تواتبت هذه الثعالب فعثت
في مروج حماه، وخرقت سياج حصنه الحصين، فانسل إليه بالشبه والسفسطة
كل قدم وقح مهين، ولولا خلو الغاب من أسامة أبي شبلين لما ضبح به ثعالة
أبو الحصين، فإلى الله المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث.

ثم كيف يكون عندك زمن فترة وغربة من الإسلام وأنت تزعم أن مصر
والشام والعراق [وغيرها من الأمصار]^(٤) بلاد إسلام، ومن المعلوم بالضرورة
أن من لا يرى ما يفعل في هذه الأمصار وفي الحرمين الشريفين^(٥) من عبادة غير
الله (تعالى)^(٦) عند ضرائح الأولياء والصالحين من الدعاء والابتهاال ورفع
الأصوات بطلب الحوائج من [تلك]^(٧) الولايج في المهمات والمهمات، والاستغاثة
بهم في دفع الكربات، وإغاثة اللهفات و(دفع)^(٨) البليات، ومعافاة ذوي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) ليست في «ب».

(٣) في «ب»: (ما).

(٤) زيادة من «ب».

(٥) وهذا كان قبل دخول الحرمين الشريفين تحت ولاية الدولة السعودية على يد الإمام عبد
العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وانظر: «القول الأسد» (ص/ ١١٨).

(٦) ليست في «ب».

(٧) زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (رفع).

العامات، والاستشفاع بهم في جميع الطلبات والطلبات (١)، إلى غير ذلك من أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير رب الأرض والسموات - أنه هو الشرك الأكبر الذي لا يبقى معه إيمان، ولا يرى (أن) (٢) البلد الذي هذا دين [غالب] (٣) أهله ولهم بها الغلبة والدولة، ولهم القهر والظهور والصولة بلد كفر أنه ما عرف حقيقة الإسلام؛ لأنه إذا كانت هذه الأمصار بلاد إسلام والإسلام أظهر فيها من الكفر فليس الوقت وقت فترة ولا الزمن زمن غربة، ولكن الزمان الذي تكلم فيه هذا الغبي وأضرابه وقيل كلامه من ينتسب إلى العلم لزمان غربة وفترة.

والكلام معه في هذه المباحث عناء بلا فائدة، ولكننا في هذا الجواب إنما ننفي عن أنفسنا ما ألزمناه من التكفيرات، وما أودع كلامنا من التحريفات، وما ضمنه من التأويلات الجائرة، والأكاذيب المخترعة الخاسرة، [فالكلام إذن مع من كان له عقل وتمييز وله أدنى ممارسة في العلوم] (٤).

إن الكلام مع الكبار وليس مع تلك الأراذل سفلة الحيوان
أوساخ هذا الخلق بل أنتانه جيف الوجود وأخبث الأنتان (٥)

ثم إنه ختم هذا الجواب (السمج) (٦) البارد بدعوى كاذبة، وهي قوله: فإن وافقت بعد الوقوف عليه فذاك، وإن أبيت وأردت المحاكمة إلى من شئت من قضاة المسلمين ممن ليس له هوى فاعرضها عليه، فإن الخصومة بين اثنين من غير حكم بينهما قليلة الجدوى... إلى آخر كلامه.

(١) (ق/١٣٣/ب).

(٢) في الأصل: (وأن)، وهو خطأ.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٥) البيتان من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/١٧٥، رقم: ٢١٨٨، ٢١٨٩).

(٦) في «ب»: (السامج).

فنقول لهذا المتنطع [المتهوك]^(١):

لو أردت ذلك وكنت صادقاً في مقالك لفعلت هذا قبل رفع الشكاية إلى الأمير، ولو طلبت منا المحاققة والمناصفة لأجبناك إلى ذلك، وقد طلبنا ذلك منكم في الرسالة الأولى، [فلم تجيبوا إليه]^(٢) فمن طلب الحق فقد أنصف، ونحن لا نرد طالب الحق، ولكن أبيت إلا الشكاية والكذب والزور والبهتان بالعدوان، فلما ساعدك القدر على منعنا من الجواب والكلام معكم، وتحققت ذلك، [وأنه إن أجبناكم فعل بنا ما طلبتموه منه أن يفعله، فلما علمت ذلك]^(٣) أرسلت هذا الجواب، وطلبت هذا (/)^(٤) الطلب نعلمك أنا قد منعنا من الجواب والكلام في هذه المسائل^(٥)، ونسيت أن الله لا يدل الباطل على الحق إدالة مستمرة، وأن الله سينصر دينه وكتابه ورسوله وعباده المؤمنين، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

فلما جهل من لا يعلم حقيقة ما عندنا من الحق ومال إلى قول من خرج عنه وعق، رفعنا أكف الضراعة والكل منّا مدّ إلى ملك الملوك باعه وذراعه، وقلنا ما قاله العلماء قبلنا:

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٤) (ق/١٣٥/أ).

(٥) انظر: (ص/٤٥١).

يا رب هم يشكوننا أبداً بغيـ
ويلبسون عليه حتى إنه
فيرونه البدع المضلة في قوا
لكننا نشكوهم وصنيعهم
فاسمع شكايتنا واشك محقنا
راجع به سبل الهدى والطف به
وارحمه وارحم سعيه المسكين قـ

هم وظلمهم إلى السلطان
ليظنهم هم (ناصروا)^(١) الإيمان
لب سنة نبوية وقران
أبداً إليك فأنت ذو السلطان
والمبطل اردده عن البطلان
حتى تريه الحق ذا تبيان
د ضل الطريق وتاه في القيعان^(٢)

وأكثر من سعى في الشكاية إنما هم عوام أو أشباه العوام، قلدوا أمرهم هذا
المتسلق المتملق القائل بالكذب والعدوان، المتحلي بحلية الزور والبهتان، فهو
كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «الكافية الشافية»:

والفتنة العظمى من المتسلق المـ
لم يعرف العلم الذي فيه الكلا
لكنه منه غريب ليس من
وكلامهم أبداً لديه مجمل
شد التجارة بالزيوف يخالها
حتى إذا ردت إليه ناله
فأراد تصحيحها لها إذ لم يكن
ورأى استحالة ذا بدون الطعن في
واستعرض الثمن الصحيح بجهله
عوجا ليسلم نقده بين الورى
والناس ليسوا أهل نقد للذي

خدوع ذي الدعوى أخي الهذيان
م ولا له إلف بهذا الشأن
سكّانه كلاً ولا الجيران
وبمعزل عن إمرة الإيقان (/)^(٣)
نقداً صحيحاً وهو ذو بطلان
من ردها خزيّ وسوء هوان
نقد الزيوف يروج في الأثمان
بأقي النقود فجاء بالعدوان
وبظلمه يبغيه بالبهتان
ويروج فيهم كامل الأوزان
قد قيل إلا الفرد في الزمان

(١) في «ب»: (ناصرى).

(٢) الأبيات من «الكافية الشافية» لابن القيم (رقم: ٤٦٢٦-٤٦٣٢).

(٣) (ق/١٣٤/ب).

والزيف بينهم هو النقد الذي قد راج في الأسفار والبلدان
إذ هم قد اصطالحوا عليه وارتضوا
فإذا أتاهم غيره ولو أنه
ردوه واعتذروا بأن نقودهم
فإذا تعاملنا بنقد غيره
وأما ما ذكره من كلام شمس الدين ابن القيم رحمه الله (تعالى) ^(٢) من قوله:

يا أيها القاري لها اجلس مجلس الـ حكم الأمين أتى له خصمان
واحكم هداك الله حكما يشهد الـ عقل الصريح به مع القرآن
واحبس لسانك برهة عن كفره حتى تعارضها بلا عدوان
فإذا فعلت فعنده أمثالها فنزال آخر دعوة الفرسان
فالكفر ليس سوى العناد وردما جاء الرسول به لقول فلان
فانظر لعلك هكذا دون قد قالها فتفوز بالخسران ^(٣)
(/) ^(٤) فنقول:

وعلى من وقف على كلامه وعلى ما أجبناه به أن يجلس لهما مجلس الحكمين،
وأن يقوم لله ناظرا أو مناظرا، والله عند لسان كل قائل وقلبه، وهو المطلع على
نيته وكسبه، وأن يقول الحق لا تأخذه في الله لومة لائم.

ثم اعلم أنا نقول: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي
أَنْفُسِهِمْ﴾ ^(٥) إلى قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ^(٦)،
وقال تعالى: ﴿يَنْعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ ^(٦)،

(١) «الكافية الشافية» (ص/ ١٦٢-١٦٣، رقم: ١٩٨٨-٢٠٠٤).

(٢) ليست في «ب».

(٣) «الكافية الشافية» (ص/ ٤٠٣-٤٠٤، رقم: ٥٧٢٢-٥٧٢٧).

(٤) (ق/ ١٣٥ / أ).

(٥) سورة النساء (٩٧).

(٦) سورة العنكبوت (٥٦).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِذَا مَثَلُهُمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ تَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، وقال ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما»^(٤)، وقال ﷺ: «أنا بريء من أهل ملتين تراءى ناراهما»، وقال ﷺ: «لا يسلم لذي دين دينه إلا من فر من شاهق إلى شاهق»^(٥)، وقال ﷺ: «لا تستضيئوا بنار المشركين»^(٦)، وقال ﷺ: «لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين»^(٧)، وقال ﷺ: «من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة»^(٨).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، فقلنا بموجب [هذه الآيات و]^(٩) هذه الأحاديث، وقلنا [بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه]^(١٠): إنَّ العمل بموجبها على ما (اقتضته)^(١١) من التحريم واجب على وجه العموم والإطلاق من غير أن نعيّن شخصًا بعينه، [فتقول: فلان ملعون أو مغضوب

(١) سورة التوبة (٢٤).

(٢) سورة النساء (١٤٠).

(٣) سورة الأنعام (٦٨).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ٥٧).

(٥) تقدم (ص/ ٥٩).

(٦) تقدم أيضا (ص/ ١٦٩).

(٧) تقدم (ص/ ١٦٩).

(٨) تقدم (ص/ ٥٨).

(٩) زيادة من «ب».

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(١١) في «ب»: (تقتضيه).

عليه أو في النار، ونقول: [١] إِنَّ السفر إلى بلاد المشركين و(/) (٢) الإقامة (بها) (٣) من غير إظهار للدين لا يجوز، وأن إظهار الدين هو مخالفة كل طائفة من طوائف الكفر فيما اشتهر عندها، وأن (منه) (٤) مباداة أعداء الله بالعداوة والبغضاء والبراءة منهم ومما يعبدون [من دون الله] (٥)، والتصريح لهم بذلك، وأن الدعوة إلى الله [وإلى دينه] (٦) من [التمكن من] (٧) (إظهار) (٨) الدين ومن عبادة رب العالمين، وأن إنكار المنكر باللسان (من إقامة الدين) (٩) ومن عبادة رب العالمين، [والقيام به من إقامة الدين] (١٠)، وأن معرفة الإنسان دينه بأدلة القاطعة للخصم [شرط في إظهار الدين؛ لأن من لا يعرف دينه بأدلة القاطعة للخصم لا يتهياً منه إظهار الدين، وكيف يظهره من لا يدره ولا إمام له بأدلة القاطعة للخصم ومبانيه] (١١).

وإظهاره عندهم من الدين ومن عبادة رب العالمين، فاعترضوا علينا وزعموا أن إظهار الدين هو مجرد فعل الصلاة والصيام والزكاة، [وعداوة القلب وبغضه] (١٢)، (ثم جحد زعيمهم هذا وقال) (١٣): إظهار الدين هو أن لا يمنعوه من فعل واجب وأن لا يكرهوه على فعل محرم، وأن الشام ومصر

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(٢) (ق/ ١٣٥ / ب).

(٣) في «ب»: (فيها).

(٤) في «ب»: (من إظهار الدين).

(٥) زيادة من «ب».

(٦) زيادة من «ب».

(٧) زيادة من «ب».

(٨) في «ب»: (إقامة).

(٩) ليست في «ب».

(١٠) زيادة من «ب».

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب».

(١٢) زيادة من «ب».

(١٣) في «ب»: (ثم أتوا بلفظ مجمل فقالوا).



والعراق ونحوها من البلاد بلاد إسلام، وأن ما قلناه من إظهار الدين غلوً
عند هذا ومجازفة وأمور ابتدعتها لم يقل بها أحد بزعمه من أهل العلم، ثم مع
هذا كله يطلبون المحاكمة والجلوس عند من يقف على جوابهم من أهل العلم،
فالله المستعان.

فالحق شمسٌ والعيون نواظر لا تختفي إلا على العميان
والقلب يعمي عن (هواه) ^(١) مثلاً تعمى وأعظم هذه العيان ^(٢)

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على
محمد و[علي] ^(٣) آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

هذا ما جمعه الفقير إلى الله عز شأنه سليمان بن سحمان على اعتراض أرباب
الرد الرائن، وبه قمع حججهم وتلفيقاتهم بالدلائل والبراهين، وهو الموفق
والمعين، والحمد لله رب العالمين.

ونقل ذلك من قلم من سمى نفسه عبد الله بن إبراهيم الربيعي، وذلك في
٢٠ ذى الحجة ١٣٤٦.

الحمد لله
٢٠/١٢/١٤٠٥
أبو مصعب

(١) في «ب»: (هداه)، وهو الموافق لما في «النونية».

(٢) البيتان من «الكافية الشافية» لابن القيم (ص/ ٤٠٤، رقم: ٥٧٢٨، ٥٧٢٩).

(٣) زيادة من «ب».